

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية

التباين اللهجي عند المبرد في ضوء كتابي (الكامل والمقتضب)

إعداد الطالبة:

ياسمين أحمد الشرحة

إشراف الدكتور:

يوسف حسن عمرو

قدمت هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية من جامعة الخليل

1434هـ - 2012م

نوقشت هذه الرسالة يوم الاثنين بتاريخ 2012/9/24 م . الموافق 8 من ذي
القعدة 1433 هـ ، وأجيزت .

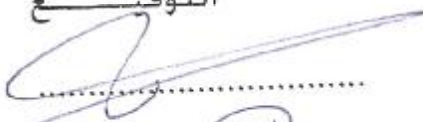
أعضاء لجنة المناقشة

د. يوسف حسن عمرو (مشرفاً ورئيساً)

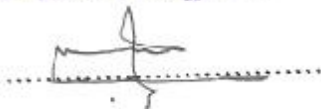
د. هاني البطاط (عضواً داخلياً)

د. يوسف الرفاعي (عضواً خارجياً)

التوقيع



2012/9/24



الإهداء:

إلى..... كل من يخلص للإسلام والمسلمين.... إلى كل من يعشق فلسطين أرضاً
وشعباً ووطناً.

إلى..... والدتي، ووالدي الغاليين، اللذين كانا لي شعاع الأمل في هذه الدنيا
إلى.... زوجي العزيز (عامر زاهدة) الذي كان لي الداعم والمساند في سبيل إتمام هذا
العمل.

إلى... أبنائي (خالد وعبير وصالح) الذين صبروا معي وتحملوا انشغالي عنهم.
إلى...إخوتي وأخواتي الذين عهدتهم أهل الثغور الباسمات.

الشكر والتقدير:

أشكر الله الذي أعانني وألهمني الصبر لأتم هذا العمل، كما أشكر الأستاذ الدكتور حسام التميمي الذي مد يد العون لي في مسيرتي.
أما مشرفي الدكتور يوسف حسن عمرو فله جزاء الشكر والأجر من الله وأدعو الله أن يجعله ذخراً للوطن.
كما أشكر كل من قدم لي المساعدة وأخص بالذكر زوجي عامر زاهدة، وأبي وأمي وأخوتي وأخواتي، وزميلتي الوفية فتحية الدبابسة.

فهرس المحتويات

ب.....	الإهداء:
ت.....	الشكر والتقدير:
ث.....	فهرس المحتويات
د.....	المقدمة:
2.....	التمهيد
2.....	اللهجة؛ مفهوما وعوامل ظهورها
2.....	أولاً- اللهجة لغة
2.....	ثانياً- اللهجة اصطلاحاً
3.....	ثالثاً- عوامل ظهور اللهجات
79-5.....	الفصل الأول:
6.....	تمهيد
11-7.....	المبحث الأول: الإتياع
7.....	أولاً- اللغات في (الإصبع)
9.....	ثانياً- لغة فتح آخر (حيثُ)
10.....	ثالثاً- الضمير المتصل (الكاف)
17-12.....	المبحث الثاني: التسكين
12.....	أولاً- تسكين شين (عشرة)
14.....	ثانياً- تسكين عين الاسم الذي على وزن (فَعْل)، و (فُعْل)، و (فِعْل)
17.....	ثالثاً- تسكين هاء (هذه)
21-18.....	المبحث الثالث: الوقف
18.....	أولاً- الوقف بالألف على (أنا)، و(حيَّهل)
20.....	ثانياً- الوقف عند الإبدال
32-22.....	المبحث الرابع: الإدغام
22.....	أولاً- العين مع الهاء
24.....	ثانياً- إدغام لام (هل وبل) في (الراء و الطاء و الدال و التاء و الضاد و الشين و النون)
92.....	ثالثاً- إدغام المتماثلين (الإدغام وتركه)
55-33.....	المبحث الخامس: الإبدال
33.....	أولاً- إبدال السين صاداً
37.....	ثانياً- إبدال النون ميماً
39.....	ثالثاً- إبدال الميم نوناً
40.....	رابعاً- إبدال الهمزة هاء

42.....	خامساً- إبدال الياء جيماً
44.....	سادساً- إبدال الطاء تاء
45.....	سابعاً- إبدال الواو المضمومة همزة
74.....	ثامناً- إبدال الكاف ثيناً (الكشكشة)
50.....	تاسعاً- إبدال الكاف سيناً (الكسكسة)
52.....	عاشراً- إبدال الحاء هاء
53.....	الحادي عشر- إبدال الميم ياء
54.....	الثاني عشر- إبدال الياء مكان أحد المتماثلين
65-56	المبحث السادس: الهمزة:
56.....	أولاً- تحقيق الهمزة
60.....	ثانياً- تخفيف الهمزة
79-66	المبحث السابع: الإمالة
66.....	أولاً- مفهوم الإمالة وأنواعها
67.....	ثانياً- موقف القراء من الإمالة .
67.....	ثالثاً- حكم الإمالة
67.....	رابعاً- فائدة الإمالة .
68.....	خامساً- أصحاب الإمالة
68.....	سادساً- إمالة الألف .
71.....	سابعاً- إمالة ما كانت ألفه رابعة أصلية و زائدة .
72.....	ثامناً- إمالة الألف المنقلبة عن واو أو ياء .
74.....	تاسعاً- الراء في الإمالة .
79.....	عاشراً- إمالة الحجاج .
139 -80	الفصل الثاني:
81	تمهيد:
88-82	المبحث الأول: التصغير
82.....	أولاً- تصغير (أفعل) كأسود ونحوه
84.....	ثانياً- تصغير الخماسي (فَعَلَّل)، نحو : فرزدق
87.....	ثالثاً- تصغير الظروف من الأزمنة، نحو : (مغرب، وعشيّة).
101-89	المبحث الثاني: النسب
89.....	أولاً- النسب إلى (فَعِيل)، و(فُعِيل).
91.....	ثانياً- النسب إلى (فَعِيلَة)، و(فُعِيلَة).
94.....	ثالثاً- النسب إلى اليمين وتهامة والشام:
96.....	رابعاً- النسب إلى الدهر والبصرة
97.....	خامساً- النسب إلى الاسم المضاف.

98	سادساً- النسب إلى الاسم الممدود
104-102	المبحث الثالث: جمع التكسير (ما جاء على : أفعال : أَفْعَل)
111-105	المبحث الرابع: أبنية الأفعال.....
105	أولاً- (فَعَلَ : يَفْعَل ، وَيَفْعُل)
106	ثانياً- (فَعَلَ : يَفْعِل) و (فَعَلَ : يَفْعُل)
108	ثالثاً- (فَعَلَ يَفْعِل ، وَقَعَلَ يَفْعُل) (وَقَعَلَ يَفْعُل)
110	رابعاً- (فَعَلَ ، يَفْعِل) ، و (فَعَلَ ، يَفْعُل)
124-112	المبحث الخامس: الحذف
112	أولاً- حذف أحد المتماثلين
116	ثانياً- حذف النون واللام
119	ثالثاً- حذف الألف من (ها)
121	رابعاً- حذف المقطع الأخير من الكلمة
123	خامساً- حذف عين الكلمة المضعفة " مَيَّت ، وَسَيِّد ، وَلَيِّن "
126-125	المبحث السادس: الأسماء التي وقعت على حرفين، نحو (اسم)
128-127	المبحث السابع: الجمع على فَعَلَات ، فَعَلَات
130-129	المبحث الثامن: أبنية المصادر: (فَعَلَ) ، و (فَعُل)
136-131	المبحث التاسع: قلب فاء الفعل المعتل
131	أولاً- قلب الواو ياء أو ألفاً في الفعل المعتل المثال (وَجَلَ)
134	ثانياً- قلب (فاء) افتعل (تاء) إذا كانت واوا، ياء
139-137	المبحث العاشر: القلب المكاني
218-140	الفصل الثالث:
141	تمهيد:
143-142	المبحث الأول: العدد المركب
154-144	المبحث الثاني: النداء
144	أولاً- المنادى المعطوف
147	ثانياً- المنادى المكرر المضاف
150	ثالثاً- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
152	رابعاً- نداء ابن (أم ، وعم)
159-155	المبحث الثالث: ما النافية
161-160	المبحث الرابع: تمييز كم الخبرية
164-162	المبحث الخامس: المحلق بجمع المذكر السالم
167-165	المبحث السادس: حتى
169-168	المبحث السابع: حيث

172-170.....	المبحث الثامن: ذو الطائفة
177-173.....	المبحث التاسع: الاستثناء المنقطع
187-178.....	المبحث العاشر: اسم الفعل
178.....	أولاً- هيهات
183.....	ثانياً- هَلَمْ
186.....	ثالثاً- حَيْهَل
192-188.....	المبحث الحادي عشر: المفعول المطلق
189.....	أولاً- النصب
190.....	ثانياً- الرفع
195-193.....	المبحث الثالث عشر: المصدر المعرف بـ (ال)
200-196.....	المبحث الرابع عشر: الأعلام المؤنثة المعدولة على وزن (فَعَال)
206-201.....	المبحث الخامس عشر: الحكاية
209-207.....	المبحث السادس عشر: ضمير الفصل
215-210.....	المبحث السابع عشر: القسم
210.....	أولاً- حذف أداة القسم (الواو)
212.....	ثانياً- يمين
214.....	ثالثاً- (آيم)، و(آيمن)
218-216.....	المبحث الثامن عشر: الضمير المتصل (الهاء)
255-219.....	الفصل الرابع:
219.....	تمهيد:
232-221.....	المبحث الأول: الأضداد
221.....	أولاً- الضد لغة
221.....	ثانياً- الضد اصطلاحاً
222.....	ثالثاً- عوامل نشأة الأضداد في العربية
224.....	رابعاً: موقف العلماء من ظاهرة الأضداد
244-233.....	المبحث الثاني: المشترك اللفظي
233.....	أولاً- مفهوم المشترك الرقمي
233.....	ثانياً- عوامل ظهور المشترك اللفظي
234.....	ثالثاً: موقف العلماء من ظاهرة المشترك اللفظي
237.....	رابعاً: نماذج من المشترك اللفظي
255-245.....	المبحث الثالث: الترادف
245.....	أولاً- الترادف لغة

245	ثانياً- الترادف اصطلاحاً
245	ثالثاً- عوامل ظهور الترادف
246	رابعاً- موقف العلماء من ظاهرة الترادف
249	خامساً: نماذج من الترادف
256	الفهارس
258	فهرس الآيات القرآنية
263	فهرس الأحاديث
264	فهرس الأشعار
268	فهرس الأعلام
277	فهرس الأماكن
278	فهرس الأمثال
279	فهرس الجماعات والقبائل
282	خارطة توزيع القبائل العربية
283	فهرس المصادر والمراجع

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد بن عبد الله، ومن تبعه إلى يوم الدين، وبعد.

فتعد دراسة اللهجات العربية من الدراسات الحديثة، حيث بدأ الباحثون المحدثون بالغوص في بطون أمات الكتب العربية القديمة؛ لرصد اللهجات العربية القديمة، ومعرفة سماتها وخصائصها، فدراسة أية لغة من اللغات تحتاج إلى نظرة فاحصة متأمله في مستوياتها: النحوية، والصرفية، والصوتية، والدلالية.

ومن الدراسات الحديثة التي قامت بدراسة اللهجات العربية المتناثرة في بطون الكتب القديمة: في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، واللهجات في العربية في التراث لعلم الدين الجندي، واللهجات في الكتاب (لسيوبه) لصالحه آل غنيم.

ومن هنا تكونت الرغبة لدى الباحثة في السير على طريقة العلماء المحدثين في رصد اللهجات القديمة ودراستها دراسة تحليلية، فوق الاختيار على كتابين قديمين يعدان من أنفس الكتب العربية القديمة، وهما كتابا الكامل والمقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد الأزدي (ت 285هـ) المعروف بالمبرد⁽¹⁾

لقد ألف المبرد كتاب الكامل بعد المقتضب، وهو أحد أصول علم اللغة والأدب التي توارثها الخلف عن السلف.⁽²⁾

كما أنه يعدّ أهم كتب المبرد، وفيه يقول ابن خلدون (ت 808هـ) "سمعنا من شيوخنا في مجلس التعليم أنّ أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين، وهي: أدب الكاتب لابن قتيبة، وكتاب الكامل للمبرد، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها، وكتب المحدثين في ذلك كثيرة"⁽³⁾.

(1) ينظر: البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، د.ط، بيروت، د.ت، 3: 380، وينظر: السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار المعرفة، د.ط، بيروت، د.ت، 116

(2) ينظر: الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: عبد الرحمن هندواوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2003م، مقدمة المحقق، 1: 3

(3) مقدمة ابن خلدون، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، ط2، القاهرة، 2010م، 710.

أما مصنف المقتضب فيعد من أنفس مؤلفات المبرد، وأنضح ثماره، فقد ألفه شيخ العربية بعد أن اكتمل نضجه العقلي، وعمق تفكيره، واستوت ثقافته، وهو أقدم ما وصل إلينا في النحو والصرف بعد كتاب سيبويه. (1)

لقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة وملحق لعدد من الفهارس، وهي فهارس: الآيات والأحاديث والأشعار والأعلام والأماكن والأمثال والجماعات والقبائل والمصادر والمراجع، متبعة بخارطة توضح موطن القبائل التي اشتهرت لهجاتها قديماً، ثم قائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها هذه الدراسة.

وجاء التمهيد للحديث عن اللهجة، مفهوماً وعوامل ظهورها، أما فصول الدراسة فكانت على النحو الآتي:

تمثل الفصل الأول في التباين الصوتي، فالعرب يميلون إلى إحداث نوع من التجانس والتناسب بين أصوات بعض الحروف، كما يسعون إلى ما هو أخف على اللسان وأيسر في عملية النطق، كما يميل بعضهم إلى السرعة في الكلام، فيحذفون بعض الأصوات، ويدغمون صوتاً مع صوت آخر، كما يخففون الهمزة ويميلون الألف، وجاء هذا الفصل موزعاً على سبعة مباحث، المبحث الأول: الإتياع، والمبحث الثاني: التسكين، والمبحث الثالث: الوقف، والمبحث الرابع: الإدغام، والمبحث الخامس: الإبدال، والمبحث السادس: الهمزة، والمبحث السابع: الإمالة.

أما الفصل الثاني، فقد كان تحت عنوان: التباين الصرفي، ويتضح هذا الأمر في اللهجات العربية في الاختلاف في وزن الكلمة، أو نقل حركات الكلمة أو الإعلال، وظهور ظاهرة القلب المكاني في الكلمة، حيث شمل هذا الفصل على عشرة مباحث هي المبحث الأول: التصغير، والمبحث الثاني: النسب، والمبحث الثالث: جمع التكسير، والمبحث الرابع: أبنية الأفعال، والمبحث الخامس: الحذف، والمبحث السادس: الأسماء التي وقعت على حرفين، والمبحث السابع: الجمع على: فَعَلَاتِ وفَعَلَاتِ، والمبحث الثامن: أبنية المصادر، والمبحث التاسع: قلب فاء الفعل المعتل، والمبحث العاشر: القلب المكاني.

وجاء الفصل الثالث ليوضح ظاهرة التباين النحوي، إذ تم الوقوف على مظاهر التباين النحوي الذي كان مرده اختلاف اللهجات العربية بين القبائل، والتي كان لها الدور الأول في

(1) ينظر: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، د.ط، القاهرة، مقدمة المحقق، 1: 66

تقعيد القاعدة النحوية، فقد تم عرض عدد من مظاهر التباين النحوي حيث أشتمل هذا الفصل على مباحث عدة هي: المبحث الأول: العدد المركب، والمبحث الثاني: النداء والمبحث الثالث: إعمال (ما) الحجازية وإهمالها عند التميميين، والمبحث الرابع: تمييز كم الخبرية، والمبحث الخامس: المحلق بجمع المذكر السالم، والمبحث السادس: حتى، والمبحث السابع: حيث، والمبحث الثامن: ذو الطائنية، والمبحث التاسع: الاستثناء المنقطع، والمبحث العاشر: اسم الفعل والمبحث الحادي عشر: المفعول المطلق، والمبحث الثاني عشر: المصدر المعرف بـ(ال)، والمبحث الثالث عشر: الأعلام المؤنثة، والمبحث الرابع عشر: الحكاية والمبحث الخامس عشر: ضمير الفصل والمبحث السادس عشر: القسم والمبحث السابع عشر: الضمير المتصل (الهاء).

ويختص الفصل الرابع بدراسة مظاهر التباين الدلالي، ووزع هذا الفصل على ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول: الأضداد، والمبحث الثاني: المشترك اللفظي، والمبحث الثالث الترادف.

وجاءت الخاتمة لرصد أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

يعد المنهج الوصفي التحليلي الأفضل لطبيعة هذه الدراسة، فيتمثل المنهج الوصفي في استقراء اللهجات في كتابي الكامل والمقتضب وتجميعها وتبويبها وتصنيفها.

أما المنهج التحليلي فيتمثل في رصد التباين اللهجي بمستوياته الأربعة ومعرفة موقف المبرد منها وعرض آراء العلماء حول ما ورد عند المبرد من مظاهر التباين اللهجي. لقد اعتمدت في هذه الدراسة على مصدرين رئيسين هما: الكامل والمقتضب للمبرد، حيث كانا موضوع الدراسة.

كما أفدت من عدد من المصادر والمراجع اللغوية وكتب التفسير والقراءات، فمن المصادر: الكتاب لسيبويه(ت 180هـ)، والمفصل في علم العربية للزمخشري(ت 538هـ)، وشرح المفصل لابن يعيش(ت 643هـ)، واللسان لابن منظور(ت 711هـ)، وشرح الأشموني للأشموني(ت 900هـ)، وهمع الهوامع للسيوطي(ت 911هـ).

أما المراجع فكان منها: في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة لفاضل غالب المطلبي.
أما كتب التفسير، فقد اعتمدت في هذه الدراسة على عدد منها، نحو: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت661هـ)، والبحر المحيط لأبي حيان (ت745هـ)، والفتح القدير للشوكاني (ت1250هـ).

وكان لكتب القراءات دور هام في تلك الدراسة، ومنها، الحجة في القراءات لابن خالويه (ت375هـ)، وتقريب النشر للجزري (ت833هـ)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي (ت1117هـ)، وغيرها.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ القدير الدكتور يوسف عمرو الذي أشرف على إنجاز هذا العمل وأمدني بالعون والتوجيهات والإرشادات. وأشكر كل من ساهم في مساعدتي لإتمام هذا العمل والله ولي التوفيق

التمهيد

"اللهجة، مفهومها وعوامل ظهورها"

اللهجة؛ مفهومها وعوامل ظهورها

أولاً- اللهجة لغة

تعني اللهجة في اللغة اللسان وطرفه، أو جرس الكلام، كما تعني اللغة التي جُبل عليها الإنسان واعتادها ونشأ عليها.⁽¹⁾

ويعد اللسان عضواً من أعضاء الجهاز الصوتي فمن خلاله يتمكن الإنسان من النطق والتكلم، فقد استعملت لفظة اللسان - قديماً- للدلالة على اللغة، فيقول الفارابي (ت 350هـ): "وعنهم أخذ اللسان العربي"⁽²⁾.

أما جرس الكلام فهو الأسلوب الذي به تتم تأدية الألفاظ والعبارات، وهو كل ما له علاقة بالصوت وأدائه حيث يتلقى المرء لهجته ولغته ممن هم حوله فيعتاد طريقة الكلام الذي يتكلمون به⁽³⁾، فتشترك هذه المعاني اللغوية في طريقة النطق التي تبعتها المرء واعتادها مع من خالطهم من الناس، ومن خلالها يتم التواصل والتفاهم ونقل الأفكار بين الأفراد.⁽⁴⁾

ثانياً- اللهجة اصطلاحاً

أما اللهجة اصطلاحاً، فيعرفها إبراهيم أنيس: "هي مجموعة من الصفات اللغوية، تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات.

وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات، هي التي اصطلاح على تسميتها باللغة، فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص، فاللغة تشتمل عادة على عدة

(1) ينظر: الجوهري، إسماعيل حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1979م، مادة (لهج)، وابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، د.ط، بيروت، مادة (لهج)، والفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، د.ط، بيروت، 1987م، مادة (لهج)، والزيبي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات مكتبة دار الحياة، ط1، بيروت، 1306هـ، مادة (لهج).

(2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح، دار المعارف، د.ط، سورية، د.ت، 19.

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح، مادة (لهج)، وابن منظور، اللسان، مادة (لهج).

(4) ينظر: القواسمة، أكرم، الخلافات النحوية في اللهجات العربية القديمة، 11، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، 2004م.

لهجات لكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية، والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات".⁽¹⁾

ويراها أحمد أبو الفرج: "أنها عادات كلامية خاصة لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر تتكلم -كلها- اللغات الواحدة"⁽²⁾، أما تمام حسان فيجعلها طريقة من طرق الأداء اللغوي التي يتوخاها المتكلم بها في ظل ظروف اجتماعية خاصة.⁽³⁾

ثالثاً- عوامل ظهور اللهجات

هناك عاملان رئيسيان لتكوين اللهجات، وهما:

أولاً- الانعزال بين بيئات الشعب الواحد⁽⁴⁾، ويوضح إبراهيم أنيس هذا العامل بقوله: "فحين نتصور لغة من اللغات قد اتسعت رقعتها، وفصل بين أجزاء أراضيها عوامل جغرافية أو اجتماعية، نستطيع الحكم على إمكان تشعب هذه اللغة الواحدة إلى لهجات عدة، فقد تفصل جبال أو أنهار أو صحاري بين بيئات اللغة الواحدة ويترتب على هذا الانفصال قلة احتكاك أبناء الشعب الواحد بعضهم ببعض، أو انعزالهم بعضهم عن بعض، ويتيح هذا أن تكون مجاميع صغيرة من البيئات اللغوية المنعزلة التي لا تلبث بعد مرور قرن أو قرنين أن تتطور تطوراً مستقلاً يباعد بين صفاتها ويشعبها إلى لهجات متميزة فليس للانعزال الجغرافي وحده كل الأثر في تكون اللهجات، بل يجب أن ينضم إليه الانعزال الاجتماعي، واختلاف الظروف الاجتماعية بين البيئات المنعزلة فمن هذه البيئات المنعزلة ما تتخذ فيه العلاقة بين أفراد الأسرة شكلاً خاصاً أو نظاماً خاصاً.... فتلك الظروف الاجتماعية التي لا تكاد تقع تحت الحصر، هي التي تساعد الانعزال الجغرافي على اختلاف الطريقة الذي يسلكه الكلام في تطوره .

وكما أن هناك اختلافاً بين الظروف الاجتماعية، في البيئات المنعزلة من الأمة الواحدة، هناك عوامل اشتراك بينها جميعاً قد ترجع إلى رابطة سياسية أو نعمة قومية أو اتجاه خاص في التفكير، وتلك العوامل المشتركة، بين بيئات الأمة الواحدة، هي التي تحافظ

(1) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الإنجلو المصرية، ط4، القاهرة، 1973م، 16.

(2) ينظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة، بيروت، د.ط، 1966م، 93.

(3) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، د.ط، الدار البيضاء، 1987م، 183

(4) ينظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، 21، والراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، د.ط، الإسكندرية، 1996م، 37-38، ومحيسن، محمد سالم، المقتبس

من اللهجات العربية والقرآنية، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، 1986م، 8

على استمرار نوع الوحدة بينها، وتعرقل من ذلك التغيير الذي قد يباعد بين بيئتها، ولا يزال الأمر بين عوامل انفصال وعوامل اتصال هذه، فتباعد بين اللهجات، وتلك تقرب بينها، ولكن الغلبة في جميع الأمثلة التاريخية كانت دائماً كعوامل الانفصال... فتشعبت اللغات إلى لهجات، واستقلت اللهجات وتميزت بعضها عن بعض".⁽¹⁾

ثانياً- الصراع اللغوي نتيجة غزو أو هجرة⁽²⁾:

يعد الاحتكاك أو الصراع اللغوي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشأة اللهجات، فقد يغزو شعب من الشعوب أرضاً يتكلم أهلها لغات أخرى، فيقوم صراع بين اللغتين الغازية والمغزوة، فينشأ من هذا الصراع لغة مشتقة منهما تشتمل عناصر من هذه وأخرى من تلك⁽³⁾.

(1) في اللهجات العربية، 21-22

(2) ينظر: نفسه، 21، والراجعي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، 38، ومحيسن، محمد سالم، المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، 8.

(3) ينظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، 23-25، والراجعي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، 38.

الفصل الأول

"التباين الصوتي"

6	تمهيد
11-7	المبحث الأول: الإتياع
7	أولاً- اللغات في (الإصبع)
9	ثانياً- لغة فتح آخر (حيث)
10	ثالثاً- الضمير المتصل (الكاف)
17-12	المبحث الثاني: التسكين
12	أولاً- تسكين شين (عشرة)
14	ثانياً- تسكين عين الاسم الذي على وزن (فعل)، و (فعل)، و (فعل)
17	ثالثاً- تسكين هاء (هذه)
21-18	المبحث الثالث: الوقف
18	أولاً- الوقف بالألف على (أنا)، و(حيهل)
20	ثانياً- الوقف عند الإبدال
32-22	المبحث الرابع: الإدغام
22	أولاً- العين مع الهاء
24	ثانياً- إدغام لام (هل وبل) في (الراء و الطاء والداد والتاء والضاد والشين والنون)
29	ثالثاً- إدغام المتماثلين (الإدغام وتركه)
55-33	المبحث الخامس: الإبدال
33	أولاً- إبدال السين صاداً
37	ثانياً- إبدال النون ميماً
39	ثالثاً- إبدال الميم نوناً
40	رابعاً- إبدال الهمزة هاء
42	خامساً- إبدال الياء جيماً
44	سادساً- إبدال الطاء تاء
45	سابعاً- إبدال الواو المضمومة همزة
47	ثامناً- إبدال الكاف شيئاً (الكشكشة)
50	تاسعاً- إبدال الكاف سيناً (الكسكسة)
52	عاشراً- إبدال الحاء هاء
53	الحادي عشر- إبدال الميم ياء
55	الثاني عشر- إبدال الياء مكان أحد المتماثلين
65-56	المبحث السادس: الهمزة
56	أولاً- تحقيق الهمزة
60	ثانياً- تخفيف الهمزة
79-66	المبحث السابع: الإمالة
66	أولاً- مفهوم الإمالة وأنواعها
67	ثانياً- موقف القراء من الإمالة
67	ثالثاً- حكم الإمالة
67	رابعاً- فائدة الإمالة
68	خامساً- أصحاب الإمالة
68	سادساً- إمالة الألف
71	سابعاً- إمالة ما كانت ألفة رابعة أصلية أو زائدة
72	ثامناً- إمالة الألف المنقلبة عن واو أو ياء
74	تاسعاً- الراء في الإمالة
79	عاشراً- إمالة الحجاج

تمهيد

ظهرت ظاهرة التباين الصوتي من خلال اللهجات المتناثرة في أمات الكتب العربية القديمة، إذ قام الباحثون المحدثون برصدها ودراستها وتحليلها.

فالعرب قديماً كانوا يميلون إلى إحداث نوع من التناسب بين أصوات بعض الحروف، فهم يميلون إلى ما هو أيسر وأسهل في عملية النطق كما أنهم يميلون إلى السرعة في الكلام، فهم يحذفون صوتاً، ويدغمون صوتاً بصوت آخر، أو يخففون الهمزة المستقلة عليهم في عملية النطق، وهذا الأمر يؤدي إلى وجود التباين اللهجي في أصوات اللغة بين القبائل المتعددة.

لقد تمّ في هذا الفصل-التباين الصوتي- رصد ظواهر التباين المتعلقة بالناحية الصوتية، حيث اهتم المبرد في كتابيه الكامل والمقتضب بذكرها وتوضيحها، وهي على النحو الآتي: الإلتباع، والتسكين، والوقف، والإدغام، والإبدال، والهمزة، والإمالة.

المبحث الأول

الإتباع⁽¹⁾

يعد الإتباع شكلاً من أشكال تأثر الصوائت المتجاورة مع بعضها بعضاً⁽²⁾، وعُرف هذا الضرب عند عدد من علماء اللغة القدامى، فأشاروا إليه بالوصف حيناً، وباللفظ حيناً آخر⁽³⁾.

أما المحدثون، فقد سموه بالتوافق الحركي، أو الانسجام الحركي، فعرفه إبراهيم أنيس على أنه ظاهرة من ظواهر التطور في حركات الكلمات، فالكلمة التي تشمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين الحركات حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية⁽⁴⁾.

لقد أثبت المبرد (ت285هـ) في كتابيه الكامل والمقتضب أمثلة تدل على وجود ظاهرة الإتباع، ومنها:

أولاً- اللغات في (الإصبع)

يقول المبرد(ت285هـ): "(الإصْبَعُ)، أفصح ما يقال، وقد يقال: أصْبَعُ، وإصْبَعُ، وأصْبَعُ، موضعها ههنا اليد، يقال: لفلان عليك يَدٌ، ولفلان عليك إصْبَعُ، وكلَّ جَيْدٌ، وإنما يَعْنِي ههنا النِّعْمَةَ"⁽⁵⁾.

فالمبرد يشير في النص السابق إلى وجود أربع لغات حول (الإصْبَعُ)، وكلها جيدة، إلا أن أفصحها لغة (إصْبَعُ) بكسر الهمزة ، وفتح الباء.

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، د.ط، 1994، 4: 108-197، والمبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، الكامل، 1: 298، وابن قتيبة، عبد الله، أدب الكاتب، محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط4، مصر، 1963، 465، والجوهري، الصحاح، مادة(صبع)، وان منظور، اللسان، مادة (صبع)، والزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (صبع).

(2) ينظر: آل غنيم، صالحه، اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، دار المدني، ط1، جدة، 1985، 98

(3) ينظر: الكتاب، 4: 108، 197، والفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، دم، 1980، 1: 3.

(4) ينظر: في اللهجات العربية، 86، وينظر تعريفه عند المطليبي، غالب فاضل، لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2007م، 120.

(5) الكامل، 1: 298.

تقدم سيبويه (ت 180هـ) على المبرد بذكر اللغات حول (الإصْبَع)، إلا أن المبرد تابعه في ذكر لغتين فقط، هما: (أصْبَع) بفتح الهمزة والباء، و(إصْبَع) بكسر الهمزة وفتح الباء، أما اللغتان اللتان ذكرهما سيبويه ولم يذكرهما المبرد فهما: (أصْبَع) بإتباع الضمة للضمّة في الهمزة والباء، ولغة (إصْبَع) بإتباع الكسرة للكسرة.⁽¹⁾

أورد ابن قتيبة (ت 276هـ)⁽²⁾ والنحاس (ت 338هـ)⁽³⁾ والقرطبي (ت 671هـ)⁽⁴⁾ لغتين مما ذكرهما المبرد حول (الإصْبَع) وهما: (إصْبَع) بكسر الهمزة وفتح الباء، و(أصْبَع) بإتباع الفتحة للفتحة في الهمزة والباء، كما وصف ابن منظور (ت 711هـ) لغة (إصْبَع) بكسر الهمزة وضم الباء بالنادرة.⁽⁵⁾

لقد أضيفت لغات أخرى لم يذكرها المبرد، وهي لغة (أصْبَع)⁽⁶⁾، بضم الهمزة وفتح الباء، ولغة (أصْبَع)⁽⁷⁾ بإتباع الضمة للضمّة في الهمزة والباء، ولغة (إصْبَع)⁽⁸⁾ بإتباع الكسرة للكسرة ولغة (إصْبَع)⁽⁹⁾ بكسر الباء، وإشباع كسرة الباء حتى صارت ياء.

ولم أعرّ على نسبة أية لغة من هذه اللغات إلى قبيلة معينة في المصادر⁽¹⁰⁾، التي اطلعت عليها، إلا أن إبراهيم أنيس يشير إلى أن لهجة (أصْبَع) بإتباع الضمة للضمّة خاصة بالقبائل التي تلتزم النبر على المقطع الأخير، وهي القبائل البدوية، ومنها قبيلة تميم.⁽¹¹⁾

(1) ينظر: الكتاب ، 4:245

(2) ينظر: أدب الكاتب، 465.

(3) ينظر: إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط2، بيروت، 1985م، 1:194

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عماد زكي البارودي، وخير سعيد، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت، 255:1

(5) ينظر: اللسان، مادة (صبع)

(6) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، 465، والجوهري، الصحاح، مادة (صبع)، الزبيدي، تاج العروس، مادة (صبع)

(7) ينظر: المصادر السابقة ، والمواد السابقة، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1:220

(8) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 1:194، والجوهري، الصحاح، مادة (صبع)، والزبيدي، تاج العروس، مادة (صبع)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1:220.

(9) ينظر: الجوهري، مادة (صبع)

(10) ينظر: الكتاب، 4:245، والكامل، 1:298، وأدب الكاتب، 465، والجوهري، مادة (صبع)، واللسان، مادة (صبع)

(11) ينظر: في اللهجات العربية، 160، 128، 347، 353.

ويمكن القول: إنّ القبائل البدوية تؤثر السرعة في الكلام طلباً للخفة والسهولة، فهي تميل إلى قول (إِصْبِع) بدلاً من (إِصْبِيع)، ولكن يبدو أن كلاً من (أُصْبِع وإِصْبِع) تطورنا من الناحية الصوتية، فصارت الأولى: أُصْبِوع⁽¹⁾، والثانية إِصْبِيع⁽²⁾، فأشبعت حركة الضمة فصارت واواً، كما أشبعت الكسرة فصارت ياء، وربما كانت لغة (أُصْبِوع، وإِصْبِيع) لغتين مستخدمتين عند القبائل الحضرية فهي قبائل لا تميل إلى السرعة كما في القبائل البدوية.

ثانياً- لغة فتح آخر (حيثُ)

يقول المبرد(ت285ه) في باب "ما يعرب من الأسماء وما يبني" ⁽³⁾

"من هذه الأسماء (أَيْنَ وَكَيْفَ)، ومضارعها لحروف الاستفهام والجزاء...وتحريكُ آخرها، لالتقاء الساكنين، حُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ لِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَ أَوَّخِرِهَا، وَكَذَلِكَ (حَيْثُ) فِي قَوْلِ مَنْ فَتَحَ"⁽⁴⁾

فالمبرد يشير إلى مجيء لغة (حيثُ) مفتوحة الناء ، حيث وقع الانسجام الصوتي بينها وبين حرف الحاء، والحاء والناء صوتان مهموسان ⁽⁵⁾ بينهما حرف ساكن والفتحة أخف من الضمة صوتياً.

وأشار سيبويه(ت180ه) إلى وجود لغة (حيثُ) دون نسبتها إلى قوم مخصوصين من العرب، فقال: "وقد قال بعضهم: حَيْثُ شَبَّهُوهُ بِأَيْنَ"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: اللسان، مادة (صبع)، والأصبوع هي الأتملة وتأتي مؤنثة بخلاف الإصبع فهي مؤنثة ومذكرة، وينظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (صبع) والمرصفي، سيد بن علي، رغبة الأمل من كتاب الكامل، مكتبة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، د.ط، القاهرة، د.ت، 4:40.

(2) ينظر: الجوهري، مادة (صبع) .

(3) المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، د.ط، د.ت، 3:171

(4) نفسه، 173،

(5) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط5، بيروت، 1996م، 412، وابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن يوسف الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي محسن علي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، بيروت، 1986م، 447.

(6) الكتاب، 3:286

أما الكسائي (ت 179هـ) فقد خص لغة (حيث) في بني يربوع وطهية من قبيلة تميم، وفي ذلك يقول: "سَمِعْتُ فِي بَنِي تَمِيمٍ مِنْ يَرْبُوعٍ وَطَهِيَّةٍ مِنْ يَنْصَبِ النَّاءِ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الْخَفْضِ وَالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، فَيَقُولُ: حَيْثُ التَّقْيَا... وَلَا يُصَيِّهُ الرِّفْعُ فِي لُغَتِهِمْ".⁽¹⁾

وجعلها الهجري (ت 300هـ) لغة لبني سليم⁽²⁾، أما الفيومي (ت 770هـ) فنسبها إلى بني تميم⁽³⁾ قاطبة دون تخصيص بطن من بطون تميم.

يلاحظ أن لغة (حيث) بإتباع حرف الناء المفتوح لصوت الحاء مفتوحاً أُيسر وأخف من الناحية النطقية من الانتقال من صوت مفتوح إلى صوت مضموم بينهما صوت ساكن كما في (حيث).

ثالثاً- الضمير المتصل (الكاف)

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب "إضمار جمع المذكر":⁽⁴⁾

"وناسٌ من بكرِ بنِ وائلٍ يُجْرُونَ الكافَ مُجْرَى الهاءِ، إذا كانت مَهْمُوسَةً مثلها وكانت علامة إضمارٍ كالهاءِ، وذلك غَلَطٌ منهم فَاحِشٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُشَبَّهْ فِي الْخَفَاءِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ جازَ ذلكَ فِي الهاءِ، وإنما يَنْبَغِي أَنْ يُجْرَى الحرفُ مُجْرَى غيره إذا أُشْبِهَ فِي عِلَّتِهِ، فيقولون: مررت بِكُمْ".⁽⁵⁾

فالمبرد يشير إلى أن ناساً من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء، فهم يتبعون الكسرة بالكسرة، ووصف هذه اللغة بالغلط الفاحش، وهو موافق لسببويه في نسبتها والحكم عليها، ويتضح ذلك في قول سيبويه (ت 180هـ) "وقال ناسٌ من بكرِ بنِ وائلٍ من أحلامكم، وبِكمٍ شَبَّهَ بالهاءِ؛ لِأَنَّهَا عَلِمَ إِضْمَارِ وَقَعَتْ بَعْدَ الكَسْرَةِ فَاتَّبَعَ الكَسْرَةَ الكَسْرَةَ حَيْثُ كانت حرفَ إِضْمَارٍ وكان أخفَ عليه من أَنْ يَضُمَّ بَعْدَ أَنْ يَكْسِرَ وهي رديئةٌ جداً".⁽⁶⁾

(1) ابن منظور، اللسان، مادة (حوث)، كما يشير ابن منظور إلى وجود لغتين هما: حوث بضم الثاء وهي لغة طيء فقط، ولغة حوث بفتح الثاء وهي لغة بعض العرب.

(2) ينظر: التعليقات والنوادر، تحقيق: محمد الجاسر، مطبعة الرسالة، ط1، الرياض، 1986م، 33:1

(3) ينظر: المصباح المنير، مادة (حيث)

(4) المقتضب، 268:1

(5) نفسه، 270-269

(6) الكتاب، 197:4

ووصف السويطي(ت 911ه) هذه اللغة بالقليلة، وفي ذلك يقول: "وقَدْ تُكْسَرُ بِقَلَّةِ كَافِ
المثنى أو الجمع بَعْدَ الكَسْرِ والياءِ السَّاكِنَةِ نحو مِنْكُمْ وبِكَمَا".⁽¹⁾

ونسب كل من السويطي(ت911ه)⁽²⁾ والزبيدي(ت 1205ه)⁽³⁾ هذه اللغة إلى قبيلة
ربيعة.

ومن الشواهد الشعرية قول الحطيئة:
1- **وإن قال مَوْلَاهُمْ على جُلِّ حَادِثٍ** **من الدهر رُدُّوا فَضْلَ أَحْلَامِكُمْ رَدُّوا**
الشاهد في مجيء الكاف في (أحلامكم) مكسورة، وذلك تشبيهاً لها بالهاء؛ لأنها أختها
في الإضمار والهمس ، فالأولى أن يستخدم الشاعر الهاء، فيقول: (أحلامهم) بضم الهاء.⁽⁴⁾

ونخلص مما سبق أن معاملة الكاف معاملة الهاء عند ناس من قبيلة بكر بن وائل خطأ
غير مقبول في اللغة ، ولا يقاس على ذلك فهذا ما عليه سيبويه والمبرد وغيرهما من العلماء.

(1) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.م، د.ت،
232:2

(2) ينظر: السويطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي الجاوي،
وجود أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ، د.ط، د.ت، 222:1

(3) ينظر: تاج العروس، 8:1

1- الديوان، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، ط2، بيروت، 1967م، 41، والكتاب، 4:197،
والمقتضب، 1:270.

(4) ينظر: الكتاب، 4:197 هـ (4)

المبحث الثاني

التسكين⁽¹⁾

أولاً- تسكين شين (عشرة)

يقول المبرد(ت 285ه) في باب "العدد وتفسير وجوهه والعلة فيما وقع منه مختلفاً".⁽²⁾
"فأما تغييرهم (عشر) عن قولك: (عشرة) فإنما ذلك لصرفها عن وجهها، ولكنك أثبتت الهاءات للمذكر... فنقول: ثلاثة عشر رجلاً، وأربعة عشر رجلاً... ولم تثبت في (عشر) هاءً، وهي للمذكر، لأنك أثبتت الهاء في الاسم الأول، وهما اسم واحد... فإذا أردت المؤنث أثبتت الهاء في آخر الاسم.. فقلت: ثلاث عشرة امرأة... وإن شئت قلت: عشرة على غير منهاج عشرة، ولكنك أسكنت الشين كما تسكن فخذاً، فنقول: فخذ، وعلم، فنقول: (علم)".⁽³⁾

فالمبرد يشير إلى لغة تسكين شين (عشرة) دون أن ينسبها إلى قوم مخصوصين من العرب في حين تقدم سيبويه(ت 180ه) عليه بذكرها ونسبتها إلى أهل الحجاز، كما أشار إلى أن بني تميم يكسرون شين (عشرة) وفي ذلك يقول: "وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحداً قلت: إحدى عشرة بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحدى نبقة، وبلغة أهل الحجاز: إحدى عشرة، كأنما قلت: إحدى عشرة تمر".⁽⁴⁾

أثبت النحاس(ت 338ه)⁽⁵⁾ وغيره⁽⁶⁾ ما أورده المبرد حول وجود لغة تسكين شين (عشرة) كما أجمعوا على نسبتها إلى أهل الحجاز، فالرضي(ت 686ه) يصف اللهجة

(1) ينظر: الكتاب، 3: 557، 4: 113، 198، والمقتضب، 2: 153-163، والنحاس، إعراب القرآن، وابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في وجوه تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة، د.ط، القاهرة، 1949م، 1: 85، والزمخشري، أبو القاسم، جاد الله محمد بن عمر، المفصل في علم العربية، دار الجيل، ط2، بيروت، د.ت، 215، وابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، د.ط، بيروت، د.ت، 6: 26، والرضي، محمد بن حسن، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت، د.ت، 2: 151.

(2) المقتضب، 2: 153

(3) نفسه، 162-163

(4) الكتاب، 3: 557

(5) ينظر: النحاس، إعراب القرآن

(6) ينظر: ابن جني، المحتسب، 1: 85، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 215، وابن يعيش، شرح المفصل، 6: 26، والرضي، شرح الكافية، 2: 151.

الحجازية باللغة الفصيحة، كما أنه يعلل لغة تسكين شين (عشرة) بقوله: "أما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط إلى السكون، لئلا يكون إزالة النقل بنقل آخر، وهي الفصحى"⁽¹⁾.

ويشير الزجاجي (ت 430هـ) إلى مخالفة في الرأي في نسبة لغة تسكين شين (عشرة) إلى أهل الحجاز، فيذكر أن تميماً تسكن شين (عشرة)، وأن أهل الحجاز يحركونها⁽²⁾.

وابن جني (ت 395هـ) يشير إلى أن أهل الحجاز في غير العدد يكسرون الثاني أي يحركونه، وأن بني تميم يسكنونه، فيقول الحجازيون: فخذ، وبني تميم يقولون: فخذ⁽³⁾.

كما أكد على ذلك ابن يعيش (ت 643هـ) إذ يقول موضعاً: فأما عشرة من اثنتي عشرة، ففي شينها لغتان: كسر الشين وإسكانها، فبنو تميم يكسرون الشين، ويجعلونها بمنزلة (كلمة)، وأهل الحجاز يسكنون الشين ويجعلونها بمنزلة (ضربة) وهذا ما عليه لغة أهل الحجاز وبني تميم؛ لأن أهل الحجاز في غير العدد يكسرون الثاني وبني تميم يسكنون، فيقول الحجازيون (نَبَقَه) بالسكون، ويقول التميميون (نَبَقَه) بالسكون، وقال أهل الحجاز (عَشْرَة) بسكونها، وذلك أن العدد قد نقضت في كثير منه العادات من ذلك قولهم في الواحد: واحد، وأحد⁽⁴⁾.

ومن الشواهد القرآنية على لغة تسكين شين (عشرة) قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾⁽⁵⁾

فالشاهد في (عشرة) فقرأ الجمهور⁽⁶⁾ والأعمش⁽⁷⁾ بتسكين الشين، وقرأ مجاهد وطلحة وعيسى (عشرة) بكسر الشين⁽⁸⁾، ويقول القرطبي (ت 671هـ) معلقاً على هذه القراءة: "وقرأ

(1) شرح الكافية، 2: 151.

(2) ينظر: مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، د.ط، الكويت، 1962م، 251

(3) ينظر: المحتسب، 1: 85

(4) شرح المفصل، 6: 26

(5) سورة البقرة، الآية 60

(6) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: عادل حمد علي محمد، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1971م، 1: 391

(7) البنبا الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت، 2001م، 180

(8) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 1: 60، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1: 401.

مجاهد وطلحة وعيسى (عشرة) بكسر الشين، وهي لغة بني تميم وهذا من لغتهم نادر؛ لأن سبيلهم التخفيف والحجازيون بالسكون وسبيلهم التثقل⁽¹⁾.

كما وردت قراءة أخرى، وهي فتح الشين في (عشرة) وهذا ما قرأ به أبو الفضل والأعمش⁽²⁾

ونخلص مما سبق أن مجيء شين عشرة مفتوحة أو مكسورة أو ساكنة كلها لغات جيدة وجائزة، لاسيما أن أصحاب القراءات قرؤوا بها جميعاً، بصرف النظر عن بعض الأحكام التي أصدرت حول بعضها.

ثانياً- تسكين عين الاسم الذي على وزن (فَعْل)، و (فُعْل)، و (فَعِل)

يقول المبرد (ت285ه) في باب "ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة على مثال

(فَعْل) و(فُعْل)، وما كان منها في ثاني حروفه كسرة، وما كان من الأفعال كذلك".⁽³⁾

"اعلم أنه يجوزُ إسكانُ الحرفين من المضموم والمكسور في الموضعين اللذين حددتهما؛ استثناءً للكسرة والضمة، وذلك قولك في: (عَضْد: عَضْد)، وفي: (حُمْر: حُمْر)، وفي: (فَخَذ: فَخَذ)، والفعلُ تقولُ في: (عَلِم: عَلِم)، وفي: (كَرُم: كَرُم)".⁽⁴⁾

يرى المبرد جواز تسكين عين الاسم والفعل طلباً للتخفيف، وهو بذلك يشير إلى ما أشار إليه سيبويه (ت180ه)، كما نسبها إلى بكر بن وائل وبعض تميم، ويعلل سبب التخفيف فيقول موضعاً: "وذلك قولهم في فَخَذ: فَخَذ وفي كَبَد: كَبَد وفي عَضْد: عَضْد... وفي كَرُم الرجل: كَرُم وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم".⁽⁵⁾

ويتابع سيبويه (ت180ه) حديثه معللاً لهجة تسكين الحرف الثاني بقوله: " وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا أسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفُّ

(1) الجامع لأحكام القرآن، 401:1

(2) ينظر، أبو حيان، البحر المحيط، 391:1، والإتحاف، 180، وقد وصف ابن جني فتح شين (عشرة) بالشاذة وهي قراءة الأعمش، ينظر: المحتسب، 85:1، أما ابن يعيش فجعلها الأصل الذي يقاس عليه، ينظر: شرح المفصل، 26:6، ووصفها الرضي بالقليلة، ينظر: شرح الكافية، 151:2.

(3) المقتضب، 117:1

(4) نفسه والصفحة نفسها .

(5) الكتاب، 113:4

عليهم فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل وكرهوا في عُصِرَ الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع ومع هذا أنه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل فكرهوا أن يحوّلوا ألسنتهم إلى الاستتقال". (1)

فسيبويه يرى أن القبائل التي مالت إلى التسكين في لغتها تفر من الاستتقال في عملية النطق إلى الخفة، إلا أن الأصل -عنده- التحريك. (2)

فلغة إسكان عين الكلمة لغة واردة عند عدد من العلماء⁽³⁾ الذين خلفوا سيبويه والمبرد، ويشرح الرّضي^(ت 686هـ) تلك اللغة بقوله: " اللغتان اللتان يَشْتَرِكُ فيهما الحلقي وغيره: أولهما: فعل بفتح الفاء وسكون العين، نحو: (شِهْدُ) في الفعل و(فَخَذُ) في الاسم، وفي غير الحلقي (عَلِمَ) في الفعل، و(كَبَدُ) في الاسم، وإنما سكنوا العين كراهية الانتقال من الفتح إلى أخف منه، ولمثل هذا قالوا: كَرُمَ الرجل، كَرُمَ، وفي عَضُدُ عَضُدُ، بالإسكان... ، والثانية (فَعَلَ) بكسر الفاء وسكون العين، نحو: شِهْدُ، و(فَخَذُ) في الحلقي و(كَبَدُ) و(كَتَفَ) في غيره ". (4)

ويظهر الخلاف في نسبة إسكان عين الكلمة إلى القبائل العربية التي تكلمت بها، فقد نسبها الفراء^(ت 207هـ) إلى بني تميم⁽⁵⁾ وتابعه في ذلك كل من النحاس^(ت 338هـ)⁽⁶⁾، وابن

(1) الكتاب، 114

(2) ينظر: "باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك"، الكتاب، 113:4 .

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 145:3، والنحاس، إعراب القرآن، 332:2، وابن جني، المحتسب، 85:1، والميداني، أبو الفضل أحمد بن جبيل النيسابوري، مجمع الأمثال، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ط، بيروت، 1961م، 2: 184-185، والرضي، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت، 1975م، 1: 40-43، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 328:3، وأبو حيان، البحر المحيط، 354:2، والأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري، دار الفكر، د.ط، د.ت، 2: 94-95، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتيقان في علوم القرآن، دار الفكر، ط1، بيروت، 2003م، 1: 95، والإتحاف، 250

(4) شرح الشافية، 42:1.

(5) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 332:4.

(6) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 332:4.

جني(ت 395هـ)⁽¹⁾ والقرطبي(ت 671هـ)⁽²⁾ وغيرهم⁽³⁾ أما الأعلام(ت 476هـ) فجعلها في تغلب وحدها⁽⁴⁾، وخص السيوطي(ت 911هـ) أهل نجد بها.⁽⁵⁾
ومن المحدثين من أشار إلى أن قبيلة أسد وعامة قيس تكلموا بها.⁽⁶⁾

وانفرد الأعلام الشنتميري (ت 476هـ) بوصف لغة تسكين عين الكلمة باللغة الفاشية عند تغلب بن وائل.⁽⁷⁾

ومن الشواهد القرآنية على تسكين عين الاسم الذي على وزن (فَعَل) قوله تعالى:

﴿وَلِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾⁽⁸⁾

الشاهد في (نظرة) حيث قرأ أبو رجاء والحسن بتسكين الظاء فيها.⁽⁹⁾

وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ

عَذْرًا لِّمَنْ أَحْلَىٰ الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾⁽¹⁰⁾

الشاهد في (حرم) فقد قرأ إبراهيم وبحيي بن وثاب بتسكين الراء فيها.⁽¹¹⁾

ومن الشواهد الواردة عند العرب المثل العربي القائل: "لم يحرم من فصد له"⁽¹²⁾

والشاهد في مجيء كلمة (فصد) ساكنة العين .

(1) ينظر: ابن جني، المحتسب، 1:85.

(2) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3:328.

(3) ينظر: الرضي، شرح الشافية، 1:40، وأبوحيان، البحر المحيط، 2:354، والأزهري، شرح التصريح، 2:94.

(4) ينظر: الرضي، شرح الشافية، 1:43، هـ (4).

(5) ينظر: الإتيقان، 1:95.

(6) ينظر: آل غنيم صالحه، اللهجات في الكتاب، 137.

(7) ينظر: الرضي، شرح الشافية، 1:43 (هـ4).

(8) سورة البقرة، الآية 280.

(9) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 1:332، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3:328، وأبوحيان، البحر المحيط، 2:354.

(10) سورة المائدة، الآية 1.

(11) ينظر: ابن جني، المحتسب، 1:85، والإتحاف، 250.

(12) الكتاب، 4:114، والميداني، مجمع الأمثال، 2:184، والرضي، شرح الشافية، 1:43،

وتفسير المثل "الصيد دم كان يجعل في معي من فصد عرق البعير، ثم يشوى ويطعمه الضيف في الأزمة، يقال من فصد البعير فهو غير محروم، ويقال أيضا من فصد بتسكين الصاد تخفيفاً، ويقال: فزد له

بالزاي، يضرب في الفناعة باليسير"، الميداني، مجمع الأمثال، 2:184-185.

يمكن القول: إنّ لغة تسكين عين الكلمة أو تحركها يعود إلى الناحية الصوتية، فمن العرب من يسلك سبيل التثقيب ومنهم من يميل إلى التخفيف، والتسكين والتحريك لغتان جائزتان، ويمكن وصف لغة التسكين باللغة الفصحى، وذلك لأن بعض القراءات القرآنية جاءت بها، وإن جعل سيبويه التحريك الأصل. (1)

ثالثاً- تسكين هاء (هذه)

قال المبرد(ت 285ه): " (ذِي) معناه (ذه)، يقال: ذَا عَبْدُ اللَّهِ، وَذِي أُمَّةِ اللَّهِ، وَذِهِ أُمَّةُ اللَّهِ، وَتِهِ أُمَّةُ اللَّهِ، وَتَا أُمَّةُ اللَّهِ؛ فَإِذَا قُلْتَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ: فَالِاسْمِ (ذَا) وَ(هَا) لِلتَّبْيِيهِ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: هَذِي أُمَّةُ اللَّهِ وَهَذِهِ أُمَّةُ اللَّهِ، وَإِنْ شِئْتَ أُسَكَّنْتَ فِي الْوَصْلِ فَقُلْتَ: هَذِهِ أُمَّةُ اللَّهِ، وَإِذَا قُلْتَ: هَذِهِ أُمَّةُ اللَّهِ، فَالْيَاءُ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ لَمَا كَانَتْ فِي لَفْظِ الْمُضْمَرِ شَبَّهَهَا بِهِ فِي زِيَادَةِ الْيَاءِ". (2)

فالمبرد يشير إلى جواز تسكين (الهاء) في (هذه) في الوصل وهو يتبع سيبويه (ت 180ه) في ذلك، فيذكر سيبويه أن العرب الفصحاء يسكنون الهاء في الوصل، فيقول: "وسمعا العرب الفصحاء يقولون: (ذه أمة الله) فيسكنون الهاء في الوصل كما يقولون بهم في الوصل". (3)

لقد وردت لغة تسكين الهاء في هذه عند ابن جني(ت 395ه)، فيقول فيها "إذا وقفت قلت هذه فأسكنت الهاء، ومنهم من يدعها على سكونها في الوصل كما يسكنها عند الوقف عليها". (4)

كما أشار بعض علماء اللغة⁽⁵⁾ إلى ورود لغة تسكين الهاء في مثل (له) و (به)، ناسبين إياها إلى أزد السراة؛ فربما تكون أزد السراة التي آثرت تسكين الهاء في (له) وغيرها من الكلمات هي نفسها التي تسكن الهاء في (هذه).

(1) ينظر: الكتاب، 4:113

(2) الكامل، 2:99

(3) الكتاب، 4:198

(4) المحتسب، 1:244

(5) ينظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق: أحمد علي النجار، ط2، دار الهدى، بيروت، د.ت، 1:370، وسر صناعة الإعراب، 2:727، والجوهري، الصحاح، مادة (ها)، وابن منظور، اللسان، مادة (ها)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 5:241.

المبحث الثالث

الوقف (1)

يعد الوقف قَطْعَ النُّطْقِ عند آخر الكلمة. (2)

أشار المبرد (ت285ه) إلى ظاهرة الوقف في مواطن عدّة في كتابيه الكامل والمقتضب، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أولاً- الوقف بالألف على (أنا)، و(حيّهل)

يقول المبرد: "ثم قال بعد قوله... أنا لك عَبْدٌ فَكُونِي كَمَنْ إِذَا سَرَّهُ عَبْدُهُ أَعْتَقَا" (3)
قال أبو الحسن: قوله: (أنا لك عبدٌ) فَوَصَلَ بِالْأَلْفِ فَهَذَا إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ، وَالْأَلْفُ تَنْتَبُتُ فِي الْوَقْفِ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ فَلَمْ يُحْتَجَّ إِلَى الْأَلْفِ، وَمَنْ أَثْبَتَهَا فِي الْوَصْلِ قَاسَهُ عَلَى الْوَقْفِ لِلضَّرُورَةِ" (4)

ويقول المبرد في باب: "ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر" (5)
"وَمِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ: (حِيَّهَلْ) فَإِنَّمَا هِيَ اسْمَانِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا وَفِيهِ أَقَاوِيلُ: فَأَجُودَهَا: حِيَّهَلْ بَعْمَرٍ، فَإِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: (حِيَّهَلَا) فَجَعَلْتَ الْأَلْفَ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ، وَجَائِزٌ أَنْ تَجْعَلَهُ نَكْرَةً، فَتَقُولُ: حِيَّهَلَا يَا فَتَى، وَجَائِزٌ أَنْ تَنْتَبِتَ الْأَلْفَ وَتَجْعَلَهُ مَعْرِفَةً فَلَا تُتَوَّنُ، وَالْأَلْفُ زِيَادَةٌ، وَمَعْنَاهُ: قَرَبَهُ، وَتَقْدِيرُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ بَادِرٌ بِذِكْرِهِ، وَإِنَّمَا (حِيَّ) فِي مَعْنَى (هَلُمَّ)" (6)

يُشِيرُ الْمَبْرَدُ فِي النَّصِيحَيْنِ السَّابِقَيْنِ إِلَى لَهْجَةِ الْوَقْفِ بِالْأَلْفِ عَلَى (أَنَا) وَ(حِيَّهَلَا) دُونَ أَنْ يَنْسَبَ هَذِهِ اللَّغَةُ إِلَى قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ مِنَ الْعَرَبِ، وَهُوَ بِذَلِكَ يُوَافِقُ سَبِيئِيهِ (ت180ه) عِنْدَمَا قَالَ: "... وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْأَلْفِ فِي الْوَقْفِ كَمَا اسْتَعْمَلُوا الْهَاءَ، لِأَنَّ الْهَاءَ أَقْرَبُ الْمَخَارِجِ إِلَى الْأَلْفِ، وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِهَا، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: (حِيَّهَلَا)، فَإِذَا وَصَلُوا

(1) ينظر: الكتاب، 4: 163-164، والكامل، 1: 355، والمقتضب، 1: 65، و3: 205، وابن عصفور، علي بن المؤمن، المقرب، تحقيق: احمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، د.ت، ط1، دم، 1972، 2: 34-35، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 477، والصبان، حاشية الصبان، 4: 203.

(2) ينظر: شرح الأشموني، 3: 477، والصبان، حاشية الصبان، 4: 203

(3) البيت من المتقارب وهو لأبي عبيدة، الكامل، 1: 355.

(4) نفسه والصفحة نفسها.

(5) المقتضب، 3: 202

(6) نفسه، 205

قالوا: (حِيَّهْلَ بَعْمَرَ) وإن شئت قلت: (حِيَّهْلُ) كما تقول: بحكمك، ومن ذلك قولهم: أنا، فإذا وصل قال: أنا أقولُ ذلك، ولا يكون في الوقف في أنا إلا الألف، ولم تجعل بمنزلة (هُو)، لأنَّ هُوَ آخرها حرف مدّ والنون خفية، فجمعت أنها على أقل عدد ما يتكلم به مفرداً، وأن آخرها خفيٌّ ليس بحرف إعراب، فحملها ذلك على هذا.

ونظيرةُ (أنا) مع هذا (الهَاءُ) التي تلزم طلحة في أكثر كلامهم في النداء إذا وقفت، فكما لزمَتُ تلك لزمَتُ هذه الألف⁽¹⁾.

لقد أجاز الجوهري (ت 393هـ) لغة الوقف بالألف في اسم الفعل (حِيَّهْلُ) دون تنوين⁽²⁾.

أما ابن عصفور (ت 669هـ) فيقول فيها: "وقد ألحقت الألف لبيان الحركة في موضعين هما: (حِيَّهْلُ) قالوا: (حِيَّهْلًا)، والآخر: (أنا) تقول: أنا فعلت كذل في الوصل بحذف الألف فإذا وقفت ألحقت الألف، فقلت: (أنا) ومنهم من يقول: (حِيَّهْلَةً)، و(أَنَّه)"⁽³⁾

ولم أقف على عزو لغة الوقف بالألف في (حِيَّهْلُ) بينما عزيت لغة الوقف بالألف على (أنا) إلى تميم، وأهل الحجاز⁽⁴⁾.

(1) الكتاب، 4: 163-164

(2) ينظر: البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 2006م، 6: 486

(3) المقرب، 2: 34-35

(4) ينظر: آل غنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب لسبويه، 531

ثانياً- الوقف عند الإبدال

- إبدال الياء جيماً

يقول المبرد (ت285ه) في باب "حروف البدل"⁽¹⁾

" الجيمُ وهي تُبدلُ إنْ شئتَ مكانَ الياءِ المشدَّدةِ في الوقفِ للبيانِ، لأنَّ الياءَ خفيفةً،

وذلك قولك: تميمج في تميمي، وعَلَجَ في عَلِيٍّ"⁽²⁾

تبع المبرد سيبويه في حديثه عن لغة الوقف عند إبدال الياء جيماً، حتى يقول: "

وأبدلوا الجيمَ من الياءِ المشددةِ في الوقفِ، نحو عَلَجَ وَعَوَجَجَ، يريدون عَلِيَّ، وعوفي⁽³⁾

وافق عدد من العلماء⁽⁴⁾ المبرد في ذكر لغة الوقف عند عملية إبدال الياء جيماً، وفي

ذلك يقول ابن يعيش (ت 643ه): الجيم تبدل من الياء لا غير؛ لأنهما أختان في الجهر

والمخرج، إلا أن الجيم شديدة، ولوا شدتها لكانت ياءً، وإذا شُدَّت الياء ضارت جيماً، وأصل

هذا الإبدال في الوقف على الياء؛ لخفائها وشبهها بالحركة.⁽⁵⁾

وقد اختلف في نسبة هذه اللغة، فنسبت إلى بني سعد⁽⁶⁾، وجعلت في بني حنظلة⁽⁷⁾،

كما نسبت إلى قضاة⁽⁸⁾، أما الرضي (ت 686ه) فنسبها إلى بعض تميم، فيول موضحاً: "

ويُبدلُ ناسٌ من بني تميم الجيمَ مكانَ الياءِ في الوقفِ شديدة كانت أو خفيفة"⁽⁹⁾.

(1) المقتضب، 1: 61

(2) نفسه، 65

(3) الكتاب، 4: 240

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1: 50، والرضي، شرح الكافية، 2: 278

(5) شرح المفصل، 10: 50

(6) ينظر: الكتاب، 4: 182، وابن يعيش، شرح المفصل، 9: 79

(7) ينظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق، الإبدال، تحقيق وتقديم: حسن محمد شرف، وراجع

علي النجدي، الهيئة العامة لشؤون المطابع، د.ط، القاهرة، 1978م، 95

(8) ينظر: الجوهرى، الصحاح، مادة (عجم)

(9) شرح الشافية، 2: 287

- إبدال الكاف شيناً

يقول المبرد(ت 285ه): "فإن بني عمرو بن تميم إذا ذكرت كاف المؤنث فوقفت عليها أبدلت منها سينا لقرب الشين من الكاف في المخرج، وأنها مهموسة مثلها، فأرادوا البيان في الوقف؛ لأن في الشين نفسياً، فيقولون للمرأة: جعل الله لك البركة في دارش، ويحك مألش، والتي يُدرجونها، يدعونها كافاً، والتي يقعون عليها يُبدلونها شيناً".⁽¹⁾

يتضح من النص السابق أن المبرد يجعل لغة إبدال الكاف شيناً عند بني عمرو بن تميم مقتصرة في الوقف، وذلك للتمييز بين المذكر والمؤنث عند المخاطبة وهو بذلك يتبع سيبويه في ذكرها إلا أن سيبويه لم يخصصها ببني عمرو بن تميم وإنما أشارت إلى أن قوماً من العرب يلجأون إلى الوقف عند الإبدال، فيقول موضحاً: "وقوم يلحقون الشين، ليينوا بها الكسرة في الوقف، كما أبدلوا مكانها للبيان، وذلك قولهم: أعطيتكش، وأكرمكش، فإذا وصلوا تركوها"⁽²⁾

لقد اختلف في نسبة هذه اللغة إلى أصحابها فالجوهري(ت 393ه) جعلها لغة لبني أسد⁽³⁾، وتابعه في ذلك ابن فارس(ت 395ه)⁽⁴⁾، أما الزمخشري(ت 583ه)⁽⁵⁾، وغيره⁽⁶⁾ من علماء اللغة، فقد وافقوا المبرد في نسبتها إلى بني تميم دون سواهما، وجعل الرضي(ت 686ه)، قبيلتي أسد وقيس تشاركان تميماً في ذلك⁽⁷⁾، وخص السيوطي(ت 911ه) هذه اللغة بمضر وربيعة.⁽⁸⁾

(1) الكامل، 1: 471

(2) الكتاب، 4: 199-200

(3) ينظر: الصحاح، مادة (كشش)

(4) ينظر: الصحابي، 53

(5) ينظر: المفصل في علم اللغة، 333

(6) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 9: 49، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 822

(7) ينظر: شرح الكافية، 2: 409

(8) ينظر: المزهري، 1: 22

المبحث الرابع

الإدغام⁽¹⁾

الإدغام هو: أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصبحان كحرف واحد لشدة اتصالهما، والفائدة منه التخفيف على اللسان في عملية النطق.⁽²⁾

نبه المبرد(ت285ه) إلى وجود خلاف لهجي حول الإدغام في باب " الإدغام في المقاربة وما يجوز منه، وما يمنع"⁽³⁾ ويظهر على النحو الآتي:

أولاً- العين مع الهاء

يقول المبرد: "لا تدغمُ الحاءُ في الهاءِ؛ لأنَّ الحاءَ أقربُ إلى اللسانِ، ولأنَّ حروفَ الحلقِ ليس بأصل للإدغام؛ لبعدها من مخرج الحروف، وقتلتها ولكن إن شئت قلبت الهاءَ حاءً إذا كانت بعد الحاءِ وأدغمت، ليكون الإدغام فيما قرب من الفم...، وكذلك العين لا تدغم في الهاءِ، ولا تدغم الهاءُ فيها، فأما تركُ إدغامها في الهاءِ، فلقرب العين من الفم، وأما ترك إدغام الهاءِ فيها؛ فلمخالفتها إيَّها في الهمس والرخاوة، ... فإن قلبتَ العينُ حاءً لقرب العينِ من الحاءِ جاز الإدغام، وذلك قولك: (مَحْمٌ) تريد: معهم وهي كثيرة في كلام بني تميم."⁽⁴⁾

يشير المبرد(ت285ه) إلى لهجة قبيلة تميم التي تدغم حرفين متقاربين في المخرج بعد حدوث القلب فيها، وهو بذلك يتبع سيبويه في ذكر تلك اللهجة ونسبتها إلى تميم، فيقول سيبويه (ت180ه) موضحاً: "العين مع الهاء: كقولك اقطع هلالاً، البيان أحسن. فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاءَ حاءً والعين حاءً ثم أدغمت الحاء في الحاء لأن الأقرب إلى

(1) ينظر: الكتاب، 4: 449-455، والمقتضب، 1: 207-224، والخوازمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب لموسوم بالتخمير، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2000م، 4: 443، والخضري، محمد بن مصطفى بن حسين الدمياطي، حاشية الخضري على شرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل لألفية بن مالك، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، القاهرة، 1940، 2: 210.

(2) ينظر: الخوازمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب، 4: 443، وابن يعيش، شرح المفصل، 10-121، والأزهري، شرح التصريح، 2: 398، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 482، والخضري، حاشية الخضري، 2: 210.

(3) المقتضب، 1: 207.

(4) نفسه، والصفحة نفسها.

الفم لا يدغم في الذي قبله، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها ثم أدغمته، فيه كي لا يكون الإدغام في الذي فوقه ولكن ليكون في الذي هو من مخرجه، ولم يدغموها في العين إذ كانتا من حروف الحلق؛ لأنها خالفتها في الهمس والرخاوة فوقع الإدغام لقرب المخرجين ولم تقو عليها العين إذ خالفتها، ولم تكن حروف الحلق أصلاً للإدغام، مع هذا فإن التقاء الحاءين أخف في الكلام من التقاء العينين...، ومما قالت العرب تصديقاً لهذا في الإدغام قول بني تميم: (مَحْمٌ) يريدون، معهم، و(مَحَاؤِلاء).⁽¹⁾

لقد ذكر ابن جنبي (ت 395هـ) لهجة الإدغام بين (العين والهاء) بعد قبلهما⁽²⁾، وتابعه في ذلك الزمخشري (583هـ)⁽³⁾ وابن يعيش (ت 643هـ)⁽⁴⁾، وغيرهما⁽⁵⁾، ولصاحب شرح المفصل توضيح في الإدغام الحاصل بينهما بعد حصول القلب فيقول: "الهاء لا تُدغمُ في العينِ ولا العين في الهاء، فأما تَرَكَ إدغامهما في الهاء؛ فلقرب العين من الفم ويُعدّ الهاء عنه، وأما ترك إدغام الهاء فيها فإن العين وإن قاربتها في المخرج فقد خالفتها من جهة التجنيس، فالعين مَجْهُورَةٌ والهاء مَهْمُوسَةٌ، والهاء رخوة، والعين ليست كذلك، فلما تباعد ما بينهما من جهة تجنيس الحروف، وإن تقاربا في المخرج، امتنعا من الإدغام إلا بمعدل يتوسط بينهما وهو الحاء؛ لأنها موافقة الهاء بالهمس والرخاوة والعين بالمخرج، فلذلك لا يجوز في قطع هلالاً إدغام العين في الهاء التي بينهما، لكن يجوز قلبها إلى حاء، فنقول: (إقْطَحْلالاً)...، وحكي عن بني تميم: (مَحْمٌ في معهم)... وذلك لقرب العين من الهاء، وهي كثيرة في كلام بني تميم؛ وذلك لأن اجتماع الحاءين أخف عندهم من اجتماع العينين والهاءين".⁽⁶⁾

وأكد الرضي (ت 686هـ) ما قاله ابن يعيش (ت 643هـ) في اللجوء إلى قلب الحرفين (العين والهاء) ثم إدغامهما معاً، فقال: "العين مجهورة والهاء مهموسة، فطلبوا حرفاً مناسباً

(1) الكتاب، 4: 449-455

(2) ينظر: ابن جنبي، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندأوي، دار القلم، ط2، دمشق، 1993م، 816:2.

(3) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 398.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 10: 136-137.

(5) ينظر: الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي ابن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط2، الرياض، 1994م، 3: 1153.

(6) ابن يعيش، 10: 137

لها أخف منها، وهو الحاء، أما كونه أخف فلأنه أعلى منهما في الحلق...، وأما مناسبته للعين؛ فلأنهما من وسط الحلق، وأما الهاء فبالهمس والرخاوة".⁽¹⁾

كما وافق ابن جني (ت 395هـ)⁽²⁾ المبرد في نسبة لهجة إدغام العين والهاء إلى بني تميم، وتبعه في ذلك كل من ابن يعيش (ت 643هـ)⁽³⁾ والرضي (ت 686هـ).⁽⁴⁾

وأجاز الزمخشري (ت 538هـ) لهجة الإدغام وجعلها القياس في اللغة⁽⁵⁾، ووافقه في ذلك ابن يعيش (ت 643هـ)⁽⁶⁾ أما الرضي فيشير إلى أن ترك الإدغام هو الأكثر وذلك لعروض اجتماعهما.⁽⁷⁾

ثانياً- إدغام لام (هل وبِل) في (الراء و الطاء والذال والتاء و الضاد والشين والنون) يقول المبرد (ت 285هـ): " .. فإن كانت اللام لغير المعرفة جاز الإدغام والإظهار، والإدغام في بعض أحسن منه في بعض، إذا قلت: هل رأيت زيداً، وجعل راشد جاز أن تسكن فتقول: جَعْرَاشِد، كما تسكن في المثليين والإدغام ههنا أحسن إذا كان الأوّل ساكناً، فإن كان متحرّكاً اعتدل البيان والإدغام.

فإن قلت: هل طرَقك؟ أو هل دَفَعك؟ أو هل تَمّ لك؟ فالإدغام حسن، والبيان حسن وهو عندي أحسن، لتراخي المخرجين؛ وقرأ أبو عمرو (بِنُورُون)⁽⁸⁾ فأدغم وقرأ (هُنُوبِ الكَنَان)⁽⁹⁾ والإدغام في الضاد، والشين أبعد، لما ذكرت لك من تراخي مخارجهما، وهو جائز.

وهو في النون قبيح، نحو: هَنَرَى، هَنَّن، إذا أردت: هل نرى، وهل نحن؛ وذلك لأن النون تدغم: في خمسة أحرف ليس منهنّ شيءٌ يدغم فيها، واللام أحد تلك الحروف،

(1) شرح الشافية، 266:3

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب، 816:2

(3) ينظر: شرح المفصل، 137:10

(4) ينظر: شرح الشافية 266:3

(5) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 398

(6) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 136:10

(7) ينظر: شرح الشافية، 266:3

(8) سورة الأعلى، الآية 16

(9) سورة المطففين، الآية 36

فاستوحشوا من إدغامها فيها، إذ كانت النون لا يدغم فيها غيرها. وهو جائزٌ على قبهِ وإنما جازٌ لقربِ المخرجين".⁽¹⁾

يلاحظ من النص السابق أن المبرد يشير إلى لغة إدغام (لام) (هل و بل) في الحروف الآتية:

"الراء، والطاء الدال والتاء الضاد والشين والنون" ، وهو إدغام جائز إلا أن جوازه مقسم إلى مستويات ، الأحسن والحسن والقبیح ، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- إدغام لام (هل و بل) في الراء

جعل المبرد(ت 285ه) إدغام (لام) هل وبل في الراء اللغة الأحسن من تركه⁽²⁾، فهو بذلك يوافق سيبويه(ت 180ه) الرأي، إذ يقول سيبويه موضحاً: " .. فإذا كانت غير لام المعرفة، نحو (لام هل وبل) فإن الإدغام في بعضها أحسن، وذلك قولك: هرايت، لأنها أقرب الحروف إلى اللام، وأشبهها بها، فصارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد.... وإن لم تدغم، فقلت: هل رأيت فهي لغة لأهل الحجاز، وهي عربية جائزة".⁽³⁾

أورد عدد من العلماء⁽⁴⁾ لغة إدغام (لام هل وبل) في الراء دون أن ينسبوا لقوم معروفين من العرب، كما أنهم وافقوا المبرد في استحسانها وتقديم لغة الإدغام على تركه، وفي ذلك يقول الصميري(ت275ه): " وأما سوى لام المعرفة، نحو: (هل، وبل، وقل)، فيجوز إدغامها في هذه الحروف، ويجوز إظهارها، وليس إدغامها بلام كما كانت لام المعرفة، وبعضها أقوى من بعض الإدغام، فالحروف التي يكون الإدغام فيها أقوى هي الأقرب من اللام وأقواها الراء في هل رأيت... وترك الإدغام ... لغة أهل الحجاز".⁽⁵⁾

(1) المقتضب، 1: 214.

(2) نفسه، 1: 207.

(3) الكتاب، 4: 457.

(4) ينظر: الصميري، محمد عبد الله بن علي بن إسحق، التبصرة والتذكرة، تحقيق، أحمد مصطفى، دار الفكر، ط1، دمشق، 1982م، 2: 958، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 399، وابن يعيش، شرح المفصل، 10: 140، والرضي، شرح الشافية، 3: 279، وأبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، الكناش في النحو والصرف، تحقيق: علي الكبيسي، وصبري إبراهيم، د.ط، 548

(5) التبصرة والتذكرة، 2: 958

وتابعه في ذلك ابن يعيش (ت 643هـ) إذ يقول: "اللام إن كانت المعرفة فهي لازمٌ إدغامها في مثلها وفي الطاء والذال والتاء والظاء والذال والصاد والسين والزاي والشين والضاد والنون والراء، وإن كانت غيرها نحو لام (هل وبل) فإدغامهم فيها جائز فإدغامها فيها جائز ويتفاوت جوازه إلى حسن، وهو إدغامها في الراء كقولك: (هل رأيت) وإلى قبيح وهو إدغامها في النون كقولك: (هل نخرج) وإلى وسط وهو إدغامها في البواقي وقرئ: هُنُوب الكفار.... ولا يدغم فيها إلا مثلها، والنون كقولك: (من لك) وإدغام الراء لحن". (1)

نخلص مما سبق: أن إدغام (لام) هل وبل في صوت (الراء) لغة جائزة حسنة، وهي لغة مقدمة على تركه.

- إدغام لام (هل و بل) في الطاء والذال والتاء و الضاد و الشين

يشير المبرد (ت 285هـ) إلى أن إدغام لام (هل و بل) في الحروف المذكورة بالجائز الحسن، إلا أنه يقدم مجموعة على مجموعة، فيرى أن الإدغام في (الطاء والذال والتاء) الأقرب من الإدغام في (الضاد والشين)، إذ يجعل الإدغام فيهما الأبعد، وإن كان جائزاً حسناً. (2)

فالمبرد في تفصيله لظاهرة إدغام لام (هل و بل) للحروف السابقة يوافق سيبويه (ت 180هـ) الرأي عندما قدم طائفة على أخرى، وهذا ما يوضحه قوله: "... وهي مع الطاء والذال والتاء جائزة، وليست ككثرتها مع الراء؛ لأنهن قد تراخين عنها، وهن من الثنايا وليس منهن إنحراف، وجواز الإدغام على أن آخر مخرج اللام قريب من مخرجها، وهي حروف طرف اللسان، وهي مع الضاد والشين أضعف، لأن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان والشين من وسطه، ولكنه يجوز إدغام اللام فيها لما ذكرت لك من اتصال مخرجهما". (3)

وبهذا نجد أن إدغام لام (هل و بل) في (الطاء والذال والتاء والضاد والشين) لغة جائزة حسنة، ولكنها جاءت كذلك على مراتب، فبعضها أولى من بعض في الحسن، وهذا ما

(1) شرح المفصل، 10:140

(2) المقتضب، 1:214

(3) الكتاب، 4:457-458

ذكره بعض العلماء⁽¹⁾ الذين خلفوا المبرد، ووافقوه في تقديم بعضها على الآخر دون نسبتها لقوم بعينهم من العرب، فيقول الرضي(ت 686هـ) موضحاً بعد حديثه عن إدغام اللام في الراء: ".. ويليه في الحسن إدغام اللام الساكنة في الطاء والذال والتاء والصاد... وذلك لأنهن تراخين عن اللام إلى التنايا، وليس فيهن إنحراف نحو اللام كما كان في الراء، ووجه جواز الإدغام فيها أن آخر مخرج اللام قريب من مخرجها، واللام معها من حروف طرف اللسان ... ويليه إدغامها في الضاد والشين؛ لأنهما ليسا من طرف اللسان كالمذكورة، ولكنه جاز الإدغام فيهما لاتصال مخرجها بطرف اللسان".⁽²⁾

ومن الشواهد القرآنية على إدغام اللام في التاء قوله تعالى : ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا﴾⁽³⁾

فالشاهد في (بل تؤثرون) فقرأ أبي⁽⁴⁾ وحمزة والكسائي وهشام⁽⁵⁾ (بتؤثرون) بإدغام اللام في التاء.⁽⁶⁾

ومن الشواهد الشعرية على إدغام اللام في التاء قول مزاحم العقيلي: (الطويل)

2- فَدَعْ ذَا وَكُنْ هَتُعَيْنَ مُتَيْمًا عَلَى ضَوْءِ بَرَقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبِ

فالشاهد في (هتُعَيْن)، والمراد: هل تعين؟ فأدغمت اللام في التاء .

وقول طريف بن تميم العنبري: (الطويل)

3- تَقُولُ: إِذَا اسْتَهْلَكْتَ مَا لَكَ لِلدَّةِ فُكَيْهَةٌ: هَشْيَاءُ بِكَفْيِكَ لَانِقُ

فالشاهد في (هَشْيَاءُ) فالمقصود: هل شيء؟ فأدغمت اللام في الشين .

(1) ينظر: الصميري، التبصرة والتذكرة، 2:958، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 399، وابن يعيش، شرح المفصل، 10:142، والرضي، شرح الشافية، 3:279، وأبو الفداء، الكنائش في النحو والصرف، 548

(2) شرح الشافية، 3:279-280

(3) سورة الأعلى، الآية 16

(4) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 5:207

(5) ينظر، الإتحاف، 580

(6) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات ، 243

2- الكتاب، 4:459، الصميري، التبصرة والتذكرة، 2:958، وابن يعيش، شرح المفصل، 10:142.

3- الكتاب، 4:458، وابن يعيش ، شرح المفصل، 10:142، ابن منظور، اللسان، مادة (ليق)، اللدة،

الاضطرار، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (لدد).

- إدغام لام (هل و بل) في النون

وضَعَ المبرد(ت 285هـ) جواز إدغام لام (هل و بل) في النون في المستوى الثالث،⁽¹⁾ وهو بذلك يتبع سيبويه في جعلها لغة قبيحة، فيقول سيبويه موضحاً:
" ... والنون إدغامها أقبح من جميع هذه الحروف؛ لأنها تدغم في اللام، كما تدغم في الياء والواو والراء والميم ، فلم يجسروا على أن يخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النون، وصارت كأحدها في ذلك".⁽²⁾

وذهب عدد من العلماء⁽³⁾ الذين خلفوا المبرد المذهب نفسه، إذ وصفوا إدغام اللام في النون بالقبيح وإن كان جائزاً، فيقول ابن يعيش(ت 643هـ) بعد حديثه عن إدغام لام (هل و بل) في الراء وغيرها: ".. والى قبيح وهو إدغامها في النون كقولك: "هل نخرج".⁽⁴⁾

يمكن القول: إن لغة إدغام لام (هل و بل) في الأصوات الآتية: "الراء والطاء والذال والتاء والضاد والشين والنون" لغة جائزة ، وإن تباينت فيما بينها في التقدم والتأخر، كما لم أقف عند عزو هذه اللهجة -الإدغام- إلى قبيلة محددة في المصادر⁽⁵⁾ التي اطلعت عليها، ولكن يمكن نسبتها -بشكل عام- إلى تميم فهي التي أثرت الإدغام على تركه، ومما يثبت ذلك أن تميمياً تدغم في كلامها، كما أدغمت العين والهاء بعد القلب في (مُحَم)⁽⁶⁾، وأدغمت الحرفين المتمثلين كما في (يرتد)⁽⁷⁾ .

(1) ينظر: المقتضب، 1:214

(2) الكتاب، 4:459

(3) ينظر: الصميري، التبصرة والتذكرة، 958، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 399، وابن يعيش، شرح المفصل، 10:142، والرضي، شرح الشافية، 3:280، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 548

(4) شرح المفصل، 10:142

(5) ينظر: الكتاب، 4:449-450، والمقتضب، 1:213-214، وابن جني، سر صناعة الإعراب، 2:816، وابن يعيش، شرح المفصل، 10:137، والرضي، شرح الشافية، 3:279.

(6) ينظر: الكتاب، 4:449، والمقتضب، 1:208، وابن يعيش، شرح المفصل، 10:137

(7) ينظر: الكتاب، 4:530، والكامل، 1:278-279، والمقتضب، 1:181-185

ثالثاً- إدغام المتماثلين (الإدغام وتركه)

يقول المبرد(ت 285ه): "قرأ أبو رجاء العطاردي (فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ)⁽¹⁾، ففعل في هذا شيئين: أحدهما، أنه جاء به من (حَبَّبْتُ)، والآخر أنه أَدْغَمَ في موضع الجزم وهو مذهب تميم وقيس وأسد، وجماعة من العرب يقولون: رُدَّ يا فتى، يُدْغِمُونَ ويُحَرِّكُونَ الدال الثانية لالتقاء الساكنين فَيُتَّبِعُونَ الضَّمَّةَ الضمَّةَ، ومنهم من يفتح لالتقاء الساكنين فيقول: رُدَّ يا فتى؛ لأنَّ الفتح أخف الحركات، ومنهم من يقول رُدَّ يافتى فيكسر: لأنَّ حق النقاء الساكنين الكسر، فإذا كان الفعل مكسوراً ففيه وجهان: تقول: فرَّ يا فتى للإتباع ولالأصل في النقاء الساكنين وفتح؛ لأنَّ الفتحة أخف الحركات، وإذا كان مفتوحاً فالفتح للإتباع، ولأنه أخف الحركات، والكسر على أصل النقاء الساكنين، نحو: (عضّ)،.. فإذا لقيته ألف ولام فالأجود الكسر، من أجل ما بعده،... وأما أهل الحجاز فيُجْرُونَهُ على القياس الأصلي، فيقولون: ارْدُدْ واغْضُضْ، ويقولون: افرِرْ واغْضُضْ، لما سَكَنَ الثاني ظَهَرَ التَّضْعِيفُ؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان، وكل ذلك من قولهم وقول التميميين قياسٌ مُطَرَّدٌ بَيِّنٌ".⁽²⁾

فالمبرد(ت 285ه) يجعل لغة إدغام المتماثلين في تميم وقيس وأسد وجماعة من العرب دون أن يحددهم، كما يجعل لغة تركه في أهل الحجاز، ويرى اللغتين جائزتين في القياس.

والمبرد يوافق سيبويه (ت 180ه) في ذكر اللهجتين: لهجة إدغام المتماثلين ولهجة تركه إذا كان الثاني من المثلين ساكناً لأمر، أو لحرف جزم، كما وافقه في نسبة كل لهجة إلى أصحابها، إلا أن سيبويه يذكر أن تميماً وغيرهم من العرب يدغمون دون أن يحدد، فيقول في لغة ترك الإدغام: "فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع تسكين فيه لام الفعل، فإن أهل الحجاز يضاعفون لأنهم أسكنوا الآخر، فلم يكن بدّ من تحريك الذي قبله؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وذلك قولك: اردد، واجتَرَّرٌ".⁽³⁾

أما لغة الإدغام فيقول فيها: "وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا إذ كان الحرفان متحركين فيسكنون الأوّل ويحرّكون الآخر؛ لأنهما لا يسكنان جميعاً وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير".⁽⁴⁾

(1) سورة آل عمران، الآية 31

(2) الكامل، 1: 278-279، وينظر: المقتضب في باب "تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة"، 1:

181-185

(3) الكتاب، 530: 3

(4) نفسه، والصفحة نفسها

ولسيبويه موقف ورأي في اللغتين، فيقول: "ودعاهم سكونُ الآخرِ في المتئين أن بيّنَ أهلُ الحجاز في الجزم، فقالوا: أرُدَدَ ولا ترُدَّدُ، وهى اللغة العربية القديمة الجيدة، ولكن بنى تميم أدغموا ولم يشبّهوها برَدَدَتُ، لأنه يُدرِكها التثنية والنون الخفيفة والثقيلة، والألف واللام وألف الوصل فتحرّك لهنّ".⁽¹⁾

يلاحظ من حديث سيبويه عن اللغتين أنه يصف اللغة الحجازية باللغة القديمة الجيدة وتابعه المبرد الرأي عندما جعلها الأصل، في حين يشير إلى أن اللغة التميمية هي الأكثر استعمالاً عند العرب.

أورد علماء اللغة⁽²⁾ اللغتين، لغة الإدغام ولغة تركه، كما أنهم وافقوا المبرد في نسبة لغة ترك الإدغام للحجازيين، أما لغة الإدغام، فقد جعلها ابن يعيش (ت 643هـ)⁽³⁾ في تميم وغيرهم من العرب دون تحديد، وتابعه في ذلك الرضي (ت 686هـ)⁽⁴⁾، أما ابن جني (ت 395هـ)⁽⁵⁾ وغيره⁽⁶⁾ من العلماء قد جعلوها في تميم وحدها دون أن يشاركتها أحد من القبائل العربية.

(1) الكتاب: 4: 473

(2) ينظر: ابن جني، المحتسب، 1: 148، وابن عصفور، علي بن المؤمن بن علي، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبور، د.ت، ط1، د.م، 1972م، 2: 158، وابن عقيل، عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، دار الفكر، ط15، بيروت، 1972م، 2: 591، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط1، القاهرة، 2004م، 3: 350، والرضي، شرح الشافية، 2: 242-246، والجاربردي، أحمد بن الحسن ابن يوسف، شرح الجاربردي للشافية، عالم الكتب، د.ط، بيروت، د.ت، 332، والأشموني، علي نور الدين ابن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1955م، 3: 889، والأزهري، شرح التصريح، 2: 401، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 486، والخضري، حاشية الخضري، 2: 212.

(3) ينظر: شرح المفصل، 9: 127

(4) ينظر: شرح الشافية، 2: 243

(5) ينظر: المحتسب، 1: 148

(6) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 3: 350، وشرح الجاربردي للشافية، 332، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 889، والأزهري، شرح التصريح، 2: 401.

فاللغتان جائزتان في الاستعمال اللغوي إلا أن لغة ترك الإدغام جعلت اللغة المقدمة⁽¹⁾، ووصف كل من أبي حيان (ت 745هـ)⁽²⁾ والأشموني (ت 900هـ)⁽³⁾، والخضري (ت 1287هـ)⁽⁴⁾، ترك الإدغام اللغة الأوضح.

لقد جاءت اللغتان في القرآن الكريم، وفي ذلك يقول السيوطي (ت 911هـ): "قال الشيخ جمال الدين ابن مالك: أنزل الله القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلاً فإنه نزل بلغة التميميين"⁽⁵⁾

ومن الشواهد القرآنية على مجيء لغة الإدغام، قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾⁽⁶⁾

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِمْ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ﴾⁽⁷⁾ فالشاهد في الآيتين السابقتين مجيء (يشاق، يرتد) بلغة تميم، وهي لغة الإدغام.

أما فك الإدغام وفق اللغة الحجازية، فيظهر في قوله تعالى: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾⁽⁸⁾ فالشاهد مجيء (اغضض) دون إدغام.

ويلاحظ أن الظاهرتين: الفك والإدغام تظهران في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِمْ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾⁽⁹⁾

(1) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 591:2، والأشموني، شرح الأشموني، 889:3، والأزهري، شرح

التصريح، 401:2، والسيوطي، مع الهوامع، 446:3، والخضري، حاشية الخضري، 212:2

(2) ينظر: شرح الجاربردي للشافية، 332

(3) ينظر: شرح الأشموني، 889:3

(4) ينظر: حاشية الخضري، 207:2

(5) الإفتان، 136:1

(6) سورة الحشر، الآية 4، وجاءت (يشاق) أيضاً في القرآن الكريم دون إدغام ويظهر ذلك في قوله تعالى:

"ومن يشاقق الرسول من بعد ما بين له الهدى" النساء الآية 115، وكذلك قوله تعالى: "ومن يشاقق الله

ورسوله فإن الله شديد العقاب". الأنفال، الآية 13

(7) سورة المائدة، الآية 54

(8) سورة لقمان، الآية 19

(9) سورة المائدة، الآية 54

فالشاهد (يرتد) حيث قرأ نافع بن عامر، وأبو جعفر بدالين مفكوكاً على اللغة الحجازية،⁽¹⁾ وقرأ الباقر بدال واحدة مشددة على اللغة التميمية، طلباً للتخفيف.⁽²⁾

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾⁽³⁾

فالشاهد في (يضارّ) حيث قرأ عمرو بن أبي عبيد ، وأبو جعفر وابن القضاع والأعمش وعكرمة وابن محيصن⁽⁴⁾ باللغة التميمية وهي لغة الإدغام، كما قرأ عمر رضي الله عنه وابن عباس وابن اسحق باللغة الحجازية⁽⁵⁾ وهي لغة الفك.

وكذلك قوله: (الوافر)

4- فَعُضُّ الطَّرْفِ إِنْكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلِغْتَ وَلَا كِلَابًا

فالشاهد في (عضّ)، جاءت وفق اللغة التميمية، وهي لغة الإدغام، كما يشير المبرد أن (عضّ) تنشد بالفتح فيقال: (عضّ) ، وبالكسر فيقال: (عضّ)، وبالضم فيقال: (عضّ)، فيقول موضعاً: تقول: عضّ يا فتى، وعضّ، وعضّ، أما الكسر فعلى أنه أصل في التقاء الساكنين، وأما الضم فلالتباعد، وأما الفتح فلأنه أخف الحركات؛ لأنك إنما تحرك الآخر لالتقاء الساكنين.⁽⁶⁾

ويمكن القول: إنّ اللغتين فصيحتان، لاسيما ورودهما في قراءة أصحاب القراءات للألفاظ المدغمة الواردة في القرآن الكريم، إلا أنه يمكن الميل إلى اللغة الحجازية خاصة أن عمر بن الخطاب قرأ بها،⁽⁷⁾ كما أن بعض العلماء جعلوها اللغة الفصيحة.⁽⁸⁾

(1) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 69، وأبو حيان، البحر المحيط، 3: 523، والإتحاف، 254

(2) ينظر: المصادر نفسها والصفحات نفسها.

(3) سورة البقرة ، الآية 282

(4) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 1: 348، وأبو حيان، البحر المحيط، 2: 370.

(5) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 1: 348، والزمخشري، الكشاف، 1: 404.

4- الديوان، 75، والكتاب، 3: 533، والكامل، 1: 278، والمقتضب، 1: 185، والأزهري، شرح التصريح، 1: 401

(6) المقتضب، 1: 184.

(7) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 348، وأبو حيان، البحر المحيط، 2: 270.

(8) ينظر: شرح الجاربردي للشافعية، 332، شرح الأشموني، 3: 889، والخضري، حاشية الخضري، 2: 207.

المبحث الخامس

الإبدال⁽¹⁾

أولاً- إبدال السين صاداً

يقول المبرد (ت 285ه) في باب " ما تقلب فيه السين صاداً وتركها على لفظها أجود"⁽²⁾

"وذلك لأنها الأصل، وإنما تقلب للتقريب ممّا بعدها، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه؛ ليكون تناولها من وجه واحد، والحروف المستعلية، الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف، وإنما قيل: مستعلية؛ لأنها حروفٌ استعلت إلى الحنك الأعلى، وهي الحروفُ التي تمنع الإمالة... فإذا كانت السين مع حرف من هذه الحروف في كلمة جاز قلبها صاداً، وكلّما قرب منها كان أوجب ويجوز القلب على التراخي بينهما، وكلّما تراخى فترك القلب أجود، وذلك قولك: سَطَرَ، وصَطَرَ، وسَقَرَ وصَقَرَ، وسلخت، وصلخت.... فإن كان حرف من هذه الحروف قبل السين لم يجز قلبها؛ نحو: قَسَت، وقَسوت.... لأنّهم إنّما قلبوها وهذه الحروف بعدها؛ لئلا يكونوا في انحدار ثم يرتفعوا، وإذا كانت قبلها فإنّما ينحدر إليها انحداراً. ووجب ذلك في السين؛ لأنها والصاد من مخرج، وهما مهموستان جميعاً، وكلاهما من حروف الصفير"⁽³⁾.

فالمبرد يشير في نصه السابق إلى لغة إبدال السين صاداً دون نسبتها إلى قوم مخصوصين من العرب، وهي لغة مذكورة عند سيبويه(ت 180ه) حيث سماها بالمضارعة كما نسبها إلى بني العنبر إذ يقول موضحاً: "تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة وذلك نحو: صقت وصبقت، وذلك أنها من أقصى اللسان فلم تتحدر انحدار الكاف إلى الفم وتصدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى، والدليل على ذلك أنك لو جافيت بين حنكيك فبالغت ثم قلت: (قَقُ قَقُ) لم تر ذلك مخللاً بالقاف، ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أخل ذلك بهن هذا يدلك على أن معتمدها على الحنك الأعلى، فلما كانت كذلك أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف؛ ليكون العمل من وجه واحد وهي الصاد؛ لأن الصاد تصعد إلى الحنك الأعلى للإطباق.... والخاء والغين بمنزلة القاف وهما من حروف الحلق

(1) ينظر: الكتاب، 4: 240، 479، 480، والكامل، 1: 471، 2: 78، والمقتضب، 1: 61، 225، والصميري، التبصرة والتذكرة، 2: 879، وابن يعيش، شرح المفصل، 10: 15، والرضي، شرح الشافية، 2: 32، وابن منظور، اللسان، مادة (سرط)، وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، 412.

(2) المقتضب، 1: 225.

(3) نفسه والصفحة نفسها.

بمنزلة القاف من حروف الفم وقربهما من الفم كقرب القاف من الحلق وذلك نحو: (صالح في صالح....) وإنما يقولها من العرب بنو العنبر، وقالوا (صاطع) في ساطع؛ لأنها في التصعد مثل القاف وهي أولى بذا من القاف؛ لقرب المخرجين والإطباق".⁽¹⁾

تحدث العلماء⁽²⁾ عن لهجة إبدال الصاد محل السين ، فالصميري (ت 275هـ) يقول: "تبدل السين في (الصراط) ، والأصل (السرائط) بالسين، وإنما أبدلت صاداً؛ لأن الصاد مطبقة مستعلية، والسين ليست كذلك، فأبدلوها حرفاً من مخرجها فيه الإطباق والاستعلاء طلباً للمشكلة".⁽³⁾

وتابعه ابن يعيش (ت 643هـ) فيقول موضحاً: "والسين إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز إبدالها صاداً كقولك صانع".⁽⁴⁾

كما يرى كل من ابن يعيش (ت 643هـ)⁽⁵⁾ والرضي (ت 686هـ)⁽⁶⁾ أن إحلال الصاد محل السين شبيهاً بالإمالة، ويظهر ذلك في تقريب الصوت بعضه من بعض، فالسين والصاد صوتان متوافقان في الهمس⁽⁷⁾، والصفير⁽⁸⁾، وكلاهما من مخرج واحد.⁽⁹⁾

(1) الكتاب، 4: 479-480

(2) ينظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، دار مكتبة الهلال، د.ط، بيروت، 1985م، 28، والجوهري، الصحاح، مادة(صدغ)، والصميري، التبصرة والتذكرة، 2: 870، وابن يعيش، شرح المفصل، 10: 51، الرضي، شرح الشافية، 2: 32، ابن منظور، اللسان، مادة (سرت) و(صبع)، وأبو حيان، محمد بن يونس، تقريب المقرب، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، دار السيرة، ط1، بيروت، 1982م، 126، والبحر المحيط، 7: 158، وشرح نفرة كار للشافية ، عالم الكتب، د.ط، بيروت ، د.ت، 229.

(3) التبصرة والتذكرة، 2: 780.

(4) شرح المفصل، 10: 51

(5) نفسه والصفحة نفسها

(6) شرح الشافية، 2: 230

(7) ينظر: المقتضب، 1: 225، والزجاجي، الجمل في النحو، 412، وابن يعيش، شرح المفصل، 10: 51، والرضي، شرح الشافية، 2: 230، وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، 447.

(8) ينظر: المقتضب، 1: 225، وابن يعيش، شرح المفصل، 10: 51، والرضي، شرح الشافية، 2: 230.

(9) ينظر: الكتاب، 4: 480، والمقتضب، 1: 225

وفيما يتعلق بعزو هذه اللغة لأصحابها، فقد وافق الجوهري (ت 393هـ)⁽¹⁾ سيبيويه (ت 180هـ) في جعلها لغة لبني العنبر من تميم، أما ابن منظور (ت 711هـ) فيذكر مرة أنها لغة تميمية ومرة أخرى أنها قرشية⁽²⁾، ويتابعه في عزوها لقريش أبو حيان (ت 745هـ).⁽³⁾

ومن المحدثين من يشكك في عزو لهجة إبدال الصاد مكان السين لقريش⁽⁴⁾؛ وذلك لأن قريشاً تأثرت بالبيئات الحضرية التي تميل إلى التخلص من أصوات الإطباق، إلا إن الجندي يشير إلى أن قريشاً قد آثرت الصاد على السين في (الصراط)، ويعود ذلك لعامل صوتي خالص، وهو وجود صوت الطاء، ونجده في موطن آخر يحاول التوفيق بين رأيه ورأي من شكك في عزوها لقريش، وذلك بجعل الصراط بالصاد لهجة قريش القدامى ثم أصاب الكلمة تطوراً صوتياً مع الزمن، فصارت الصاد سيناً، فيقول الآباء (صراط)، والأبناء يقولون (سراط).⁽⁵⁾

وللعلماء رأي في لهجة إبدال الصاد مكان السين في (سراط)، فابن خالويه (ت 370هـ)⁽⁶⁾ وغيره⁽⁷⁾ أشاروا إلى أن السين هي الأصل، فهم بذلك يوافقون المبرد عندما وصف عدم الإبدال وترك السين على لفظها الأجود، أما أبو حيان (ت 745هـ) فجعل إبدال السين صاداً اللغة الفصحى.⁽⁸⁾

(1) ينظر: الصحاح، مادة (صدغ)

(2) ينظر: اللسان، مادة (سرط) و (صدغ)

(3) ينظر: البحر المحيط، 1: 43 .

(4) ينظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، 129-130.

(5) ينظر: اللهجات العربية في التراث، 2: 443، وصالحة آل غنيم، اللهجات في الكتاب، 243.

(6) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن، 28

(7) ينظر: الصميري، التبصرة والتذكرة، 2: 270، وابن منظور، اللسان، مادة (سرط).

(8) ينظر: البحر المحيط، 1: 143.

ومن الشواهد القرآنية على إبدال السين صاداً قوله تعالى: ﴿أَمَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (1) والشاهد في (الصراط)(2)، حيث قرأ ابن كثير ودرويش وقنبل وابن مجاهد وابن محيصن (الصراط) بالسين، وقرأ الباقر والجمهور (الصراط) بالصاد. (3)

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ﴾ (4) الشاهد في (أسبغ) فقد قرأ ابن عباس(5)، ويحيى بن عمار(6) (أصبغ) بإبدال السين صاداً، أما الجمهور فقرأوا (أسبغ) بالسين على الأصل(7).

وخلاصة القول: إن لغة إبدال السين صاداً لغة جائزة فصيحة، فبعض القراءات القرآنية وردت فيها لغة الإبدال، ويظهر أنها واسعة الانتشار كثيرة الاستعمال حيث تعددت القبائل التي تتكلم بها.

(1) سورة الفاتحة، الآية 6

(2) يقول ابن خالويه في (الصراط) في قوله تعالى: "اهدنا الصراط المستقيم" سورة الفاتحة، الآية 6: "وفي (الصراط) أربع لغات: الصراط بالسين، وهو الأصل، بالصاد لمجيء (الطاء) بعدها، وبالزاي الخالصة، وبإشمام الصاد الزاي، كل ذلك قد قرئ به، ومثل صندوق وصندوق وزندوق، أخبرني ابن دريد عن أبي حاتم: اختلف اثنان في (السقر و الصقر) فقال أحدهما: بالسين وقال الآخر بالصاد، فسألت أعرابياً وكيف تقول: بالصاد أم بالسين، فقال: أما أنا فأقول بالزاي"، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، 28. يلاحظ أن ابن خالويه يضيف لغتين لم يذكرهما المبرد وهما: إبدال السين زايًا ولغة تشم الصاد صوت الزاي، وهاتان اللغتان واردتان عند سيبويه، ينظر: الكتاب، 4: 477-479، وتابعه في ذلك ابن يعيش، شرح المفصل، 10: 52.

أما القرطبي فقد نسب لغة إبدال السين زايًا إلى بني عذرة وكتب وبني القنن، ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 1: 156

(3) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 1: 174، وابن خالويه، إعراب القرآن السبع وعللها، 1: 49، وأبو حيان، البحر المحيط، 1: 142، والإتحاف، 163.

(4) سورة لقمان، 20

(5) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 7: 185

(6) ينظر: ابن جني، المحتسب، 2: 168، والزمخشري، أبو القاسم جار الله محمد بن عمر، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مكتبة البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، القاهرة، 1966م، 3: 234، وأبو حيان، البحر المحيط، 7: 185، والشوكاني، محمد علي بن محمد، الفتح القدير، تحقيق: عبد الرحمن حميدة، دار لوفاء، دار الندوة، ط3، الرياض، 2005م، 4: 317.

(7) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 7: 185، والشوكاني، الفتح القدير، 4: 317

ثانياً- إبدال النون ميماً

يقول المبرد(ت 285ه) في باب "حروف البديل"⁽¹⁾:

"والميمُ تُبَدَلُ مِنَ النُّونِ إِذَا سَكُنَتْ، وَكَانَتْ بَعْدَهَا الْبَاءُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (عَنْبِرٌ)، وَ(مَنْبِرٌ)، وَ(شَنْبَاءٌ)".⁽²⁾

فالمبرد يذكر لهجة إبدال الميم مكان النون بشرط وهو الإقلاب، وهذا ما أورده سيبويه (ت 180ه) فيقول: "والميم تكون بدلا من النون في (عنبر)".⁽³⁾

أثبت عدد من العلماء⁽⁴⁾ لغة إبدال الميم مكان النون ، فالإبدال حاصل بسبب: أن النون الساكنة حرف ضعيف رخو يمتد في الخيشوم بغنة، والباء حرف شديد مجهور يخرج من الشفة؛ لذا يصعب مجيء اعتمادين متواليين على مخرجي النفس المتباعدين، فأبدلت النون حرفاً يتوسط بينهما وبين الباء في المخرج، فكان حرف الميم هو الأنسب؛ لأن فيه غنة كالنون، وهو كذلك شفوي كصوت الباء.⁽⁵⁾

يقول في ذلك ابن جني(ت 395ه): " وأما إبدال الميم من النون، فإن كل نون ساكنة وَقَعَتْ قَبْلَ بَاءٍ قُلِبَتْ فِي اللَّفْظِ مِيمًا، وَذَلِكَ نَحْوُ: (عَنْبِرٌ وَمَنْبِرٌ....)، فَإِنْ تَحَرَّكَتْ أَظْهَرَتْ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (شَنْبَتْ).... وَإِنَّمَا قُلِبَتْ لِمَا وَقَعَتْ سَاكِنَةٌ قَبْلَ الْبَاءِ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْبَاءُ أُخْتُ الْمِيمِ ، وَقَدْ أَدْغَمْتَ النُّونَ مَعَ الْمِيمِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَنْ مَعَكَ)....، فَلَمَّا كَانَتْ تَدْغَمُ النُّونَ مَعَ الْمِيمِ ، الَّتِي هِيَ أُخْتُ الْبَاءِ أَرَادُوا إِعْلَالَهَا أَيْضًا مَعَ الْبَاءِ إِذْ قَدْ أَدْغَمُوهَا فِي أُخْتِهَا الْمِيمِ، وَلَمَّا كَانَتْ الْمِيمِ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ إِلَى الْبَاءِ مِنَ النُّونِ، لَمْ تَدْغَمْ فِي الْبَاءِ فِي نَحْوِ: (أَقْمُ بَكَرًا)، لَا تَقُولُ: أَقْبَكَرًا ... كَانَتْ النُّونُ الَّتِي هِيَ مِنَ الْبَاءِ أَبْعَدُ مِنْهَا فِي الْمِيمِ أَجْدَرُ بَأْنَ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِدْغَامُهَا

(1) المقتضب، 61:1

(2) نفسه: 64، والشنباء: عذوبة في الأسنان، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (شنب)

(3) الكتاب، 240:4

(4) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 421:1، والصميري، التبصرة والتذكرة، 860:2، الزمخشري، المفصل في علم العربية، 366، وابن يعيش، شرح المفصل، 1: 33-34، والرضي، شرح الشافية، 216:3، أبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 470، شرح الجاربردي للشافية، 320، شرح نفرة كار للشافية، 225، والأزهري، شرح التصريح، 392، والسيوطي، همع الهوامع، 476:3.

(5) ينظر: الصميري، التبصرة والتذكرة، 860، وابن يعيش، شرح المفصل، 10: 33-34، والرضي ،

شرح الشافية، 216:3

في الباء، فلما لم يصلوا إلى إدغام النون في الباء أعلوها دون إعلال الإدغام، فقربوها من الباء بأن قلبوها إلى لفظ أقرب الحروف من الباء وهو الميم، فقالوا: (عَمْبَرٌ)⁽¹⁾.

ولم أقف على نسبة هذه اللغة في المصادر⁽²⁾ التي عدت إليها، إلا أن ابن منظور (ت 711هـ) ذكر أن قبيلة (عُكَل) تقول: (قَلَمَبَس) في (قَلَنْبَس)⁽³⁾، فربما تكون هي القبيلة التي تبدل الميم مكان النون في لغتها.⁽⁴⁾

ومن الشواهد الشعرية على إبدال النون ميماً، قول الراجز ابن العجاج: (الرجز)

5- يَا هَالِ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمَامِ وَكَفَّكَ الْمَخَضَّبِ الْبِنَامِ

الشاهد في (البنام) حيث أبدلت النون ميماً، فالكلمة هي البنان.

ويمكن أن تنتسب لغة إبدال النون ميماً إلى قبيلة تميم، فروبة بن العجاج تميمي⁽⁵⁾، والشاعر يتحدث بلغة قومه.

ونخلص مما سبق إلى أن الميم تبدل مكان النون في لغة العرب، إذا كانت ساكنة ووليها صوت الباء، ولعل هذا الأمر مرتبط بأحكام التجويد، فهناك حكم الإقلاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾⁽⁶⁾.

فكلمة ينبغي تلفظ عند القراءة على النحو الآتي: (ينبغي)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ

مِنْ أَنْبَاءِ النَّبِيِّ﴾⁽⁷⁾، فنقرأ (من أنباء) على النحو الآتي: (من أمباء).

(1) سر صناعة الإعراب، 1: 421-422

(2) ينظر: الكتاب، 4: 240، والمقتضب، 1: 64، وابن جني، سر صناعة الإعراب، 1: 42، وابن يعيش، شرح المفصل، 10: 33-34، والرضي، شرح الشافية، 3: 216، والأزهري، شرح التصريح، 2: 392، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 476.

(3) ينظر: اللسان، مادة (مَلَسَ)، قلنيس: يقال: بئر قلنيس، أي كثير الماء، ينظر: نفسه، مادة (قلنيس).

(4) ينظر: سالحة آل غنيم، اللهجات في الكتاب، 238.

5- ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1: 421، الزمخشري، المفصل في علم العربية، 366، وابن يعيش، شرح المفصل، 10: 33، والرضي، شرح الشافية، 3: 216، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 470، والأزهري، شرح التصريح، 2: 392.

(5) ينظر: ابن قتيبة، عبد الله، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، ط1، القاهرة،

1996م، 2: 594-595

(6) سورة يس، الآية 40

(7) سورة آل عمران، الآية 44

ثالثاً- إبدال الميم نوناً

يقول المبرد(ت 285هـ): "...وكذلك رينَ على قلبه، وغينَ على قلبه، فالرَّينَ يكون من أشياء تَأَلَّفُ عليه فَتُغَطِّيهِ، وأما غينَ على قلبه، فهي غشاوةٌ تَعْتَرِيهِ، والغَيْنةُ: القطعة من الشَّجرِ الملتفِّ تغطي وما تحتها"، قال الشاعر:

6- كَأَنِّي بَيْنَ خَافِيَتِي عُقَابٍ أَصَابَ حَمَامَةً فِي يَوْمِ غَيْنِ

وقال بعضهم: أرادَ في التَّفافِ مِنَ الظُّلْمَةِ، وقال آخرون: أرادَ في يومِ غيمِ فأبدلَ من الميمِ نوناً؛ لاجتماعِ الميمِ والنونِ في الغنة".(1)

فالمبرد يتبع ابن السكيت(ت 244هـ) في ذكر لغة إبدال الميم نوناً، إذ يقول في باب الميم والنون:(2) "ويقال: غيم وغين...وقد غامتُ وغانت... ويقال: ماء آجن وآجم.. ويقال للشمال: نَسَعٌ وَمِسْعٌ".(3)

وقد نسب ابن منظور(ت 711هـ) هذه اللغة لجماعة من بني قيس ، فيقول: "سمعت جماعة من قيس يقولون: فلان يعثم ويعثن".(4) ومن المحدثين من يشير إلى أن تميماً تؤثر حرف النون على الميم(5)، وبذلك قد تكون لهجة إبدال الميم نوناً خاصة بتميم ومنها قبيلة قيس.

6- الشاهد من الوافر وهو وارد عند: ابن السكيت، الإبدال، 77، والكامل، 78:2، والمالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني، تحقيق: أحمد محمد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، د.ط، دمشق، د.ت، 287.

(1) الكامل، 78:2

(2) الإبدال، 77

(3) نفسه، 78، الأجن: هو الماء المتغير الطعم واللون، والنسع: هي صفة للشمال وسميت بذلك لدقة مهبها، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (جنن)، ومادة (نسع) .

(4) نفسه، مادة (عثم)

(5) ينظر: الجندي، علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدر العربية للكتاب، د.ط، د.م، 1983م،

. 439:2

رابعاً- إبدال الهمزة هاء

جاء في حديث المبرد(ت 285ه) عن الألفاظ المستخدمة (للصبا) ما يشير إلى وجود إبدال في اللغة بين الهاء والهمزة ، فالهاء مبدلة من الهمزة، ويتضح ذلك في قوله: "ويقال للصَّبَا: القُبُول، وبعضهم يجعله للجَنُوب، وهو في الصَّبَا أشهرُ بل هو القولُ الصَّحِيح، الإيْرُ، والهيْرُ، والأَيْرُ، والهيْرُ".⁽¹⁾

أثبت سيبويه(ت 180ه) ورود هذه اللغة عندما تحدث عن الهاء في باب "حروف البدل"⁽²⁾، فيقول: "وقد أبدلت من الهمزة في : (هرقت) و (هرت) و (هرحت الفرس) تريد أرحت .. ويقال إياك وهياك"⁽³⁾

أشار بعض علماء اللغة⁽⁴⁾ إلى ظاهرة إبدال الهمزة (هاء) في اللغة دون تحديد نوع الهمزة، إن كانت أصلية أو زائدة، في حين أشار ابن جني(ت 395ه)⁽⁵⁾ إلى أن إبدال الهاء من الهمزة يكون في الهمزة الأصلية كما في (هياك) والمراد (إياك)، والزائدة كما في (هرقت الماء)، والمقصود (أرقت الماء)، وتابعه في هذا التفصيل أبو الفداء(ت 732ه)، حيث قال: "وهو مسموع لا يقاس عليه، ومع ذلك فقد أبدلت من الهمزة الزائدة والأصلية، أما إبدالها من الهمزة الزائدة فمنه (هرقت الماء) أي (أرقت)، و(هرقت الدابة) أي (أرحتها)، وأما إبدال الهاء من الهمزة الأصلية فمنه (هياك) أي (إياك)".⁽⁶⁾

ويوضح ابن يعيش (ت 643ه) حدوث ظاهرة الإبدال بين الهاء والهمزة بقوله: "وقد أُبدِلتِ الهَاءُ مِنَ الهمْزةِ.. فَقدَّ أُبدِلوها منها إبدالاً صالحاً على سبيل التَّخْفِيفِ، إذ الهمْزة حَرْفٌ شَدِيدٌ، والهاءُ حَرْفٌ مَهْمُوسٌ خَفِيفٌ، ومخرجهما متقاربان، إلاَّ أَنَّ الهمْزةَ أُدْخِلُ منها في الحَلْقِ، قالوا: هَرَقْتَ الماءَ أَي أَرَقْتَهُ".⁽⁷⁾

(1) الكامل، 63:2

(2) الكتاب، 237:4

(3) نفسه، 238، ويلاحظ أن سيبويه أشار إلى لغة الإبدال في كلامه عن (إن) في باب " آخر أبواب إن"، ويقول: ".. هذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها، تقول (لهنك لرجل صدق)، فهي إن، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله هرقت"، الكتاب، 3:150 .

(4) ينظر: ابن السكيت، الإبدال، 88، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 369، وابن عصفور، المقرب، 2: 177-178، والرضي، شرح الشافية، 3:223، وشرح الجاربردي للشافية، 320، وشرح نفرة كار للشافية، 226.

(5) ينظر، سر صناعة الإعراب، 551

(6) الكناش في النحو والصرف، 474

(7) شرح المفصل، 42:10

ويظهر التباين في نسبة لهجة إبدال الهمزة إلى هاء، فقد نسبها الزمخشري(ت) 583ه⁽¹⁾ وغيره ⁽²⁾ من العلماء إلى قبيلة طيء، كما نسبت إلى أهل اليمن وبني تغلب. ⁽³⁾

ومن الشواهد القرآنية على إبدال الهمزة هاء، قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ⁽⁴⁾ فالشاهد في (إياك) حيث قرأ أبو سوار الغنوي ⁽⁵⁾ إياك- هياك، فأبدل الهمزة هاء، "وهي لغة". ⁽⁶⁾

ومن الشواهد الشعرية على إبدال الهمزة هاء قول الشاعر:

7- وأنا لأيسارُ إذا هبت الصَّبا مطاعيمُ أيسارُ إذا الهيرُ هبَّتْ
فالشاهد في (الهير) حيث أبدلت الهمزة هاء.

كذلك قول الشاعر:

8- فهياك والأمر الذي إن توسَّعت مواردُه ضاقت عليك المصادر
فالشاهد في مجيء (هياك) بدلا من (إياك) ، فأبدلت الهمزة هاء.

يمكن القول: إن لغة إبدال الهمزة هاء لغة جائزة لاسيما أن القراءات القرآنية جاءت بها، كما أنها لغة كثيرة الاستعمال إذ إن القبائل التي تكلمت بها متعددة .

(1) ينظر: المفصل في علم العربية ، 369

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 23:10، والرضي، شرح الشافية، 223:3، أبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 474، شرح الجاربردي للشافية، 322، شرح نقرة كار للشافية، 226..

(3) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة(ريق)، وآل غنيم، صالحه، اللهجات في الكتاب، 327.

(4) سورة الفاتحة، الآية 5

(5) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 154:1، وأبو حيان، البحر المحيط، 140:1، والشوكاني، الفتح القدير، 89:1

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1: 154

7- وورد هذا البيت بروايات مختلفة ، ف جاء عند ابن السكيت في كتابه الإبدال ، 88 ، على النحو التالي:

وإنا لا أيسار إذا هبت الصبا وإنا لا أيسار إذا الأيرهبت

وأشار عبد الحميد الهنداوي محقق كتاب الكامل في الجزء الثاني، 63، إلى أن البيت قد أنشد على النحو

الآتي: وإنا مساميح إذا هبت الصبا وإنا لأيسار إذا الأيرهبت، وورد هذا الشاهد في الكامل،

63:2، حيث اكتفى المبرد بإثبات الشطر الثاني وهو موطن الشاهد.

8- ابن جني، سر صناعة الإعراب، 551:2، والصميري، التبصرة والتذكرة، 858، وابن يعيش، شرح

المفصل، 118:8، والرضي، شرح الشافية، 3:423.

* يلاحظ أن هذا البيت ورد برواية أخرى عند القرطبي في كتابه الجامع لأحكام القرآن، 154:1، وهو على

النحو الأتي: فهياك والأمر الذي توسَّعت مواردُه ضاقت عليك مصادره .

خامساً- إبدال الياء جيماً

يقول المبرد(ت 285ه) في باب "حروف البدل":⁽¹⁾

"الجيم وهي تبدل إن شئت مكان الياء المشددة في الوقف للبيان؛ لأنَّ الياءَ حَفِيَّةً، وذلك قولك: تَمِيمَجٌ في تَمِيمِيٍّ، وَعَلَجٌ أَي عَلِيٍّ"⁽²⁾

يتبع المبرد سيبويه(ت 180ه) في جعل إبدال الياء جيماً مشروطاً بالوقف، فيقول: " وأبدلوا الجيم من الياء المشددة في الوقف نحو عَلَجٌ وَعَوْفَجٌ؛ يريدون: عَلِيٌّ وَعَوْفِيٌّ"⁽³⁾ ويعلل ابن يعيش(ت 643ه) الإبدال بقوله: " والجيم تبدل من الياء لا غير؛ لأنهما أختان في الجهر والمخرج، إلا إن الجيم شديدة ، ولولا شدتها لكانت ياء، وإذا شددت الياء صارت جيماً"⁽⁴⁾.

ويظهر الخلاف بين العلماء الذين خلفوا المبرد في الشرط الذي جعل لإبدال الياء جيماً، فمنهم⁽⁵⁾ من تبع المبرد(ت 285ه) في تقييد الإبدال بالوقف، ومنهم⁽⁶⁾ من لم يقيد ذلك، وبعضهم⁽⁷⁾ اشترط وجود العين لحصول الإبدال.

كما اختلف في نسبتها ، فقد نسبت إلى بني سعد⁽⁸⁾، وجعلت في بني حنظلة⁽⁹⁾، حيث أورد ابن السكت (ت 244ه) رواية عن الأصمعي(ت 216ه) أنه قال: "وقال أبو عمر بن العلاء، قلت: لرجل من بني حنظلة، ممن أنت؟ فقال: فُقَيْمَجٌ، قال: قلت: من أيهم؟، قال: مُرَجٌ: يريد: فُقَيْمِيٍّ، ومُرِيٍّ"⁽¹⁰⁾.

(1) المقتضب، 61:1

(2) نفسه، 65

(3) الكتاب، 240:4

(4) شرح المفصل، 50:10

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 10:50، والرضي، شرح الشافية، 2:278.

(6) ينظر: ابن السكيت ، الإبدال، 95-96، و ابن جني ، سر صناعة الإعراب، 1:175، وابن عصفور،

المقرب، 2:164، والأشموني ، شرح الأشموني، 3:821.

(7) ينظر: الجوهرى، الصحاح، مادة (عجج)

(8) ينظر: الكتاب، 4:182، وابن يعيش، شرح المفصل، 9:74.

(9) ينظر: ابن السكيت، الإبدال، 95

(10) نفسه والصفحة نفسها.

كما نسبت لبني قضاة (1)، فيقول الجوهري (ت 393هـ): "العجعة في قضاة، يحولون الياء جيماً مع العين، يقولون: "هذا راعج خرج معج"، أي "هذا راعي خرج معي". (2)

أما الرضي (ت 686هـ) فنسبها إلى بعض تميم، إذ نجده يقول: "ويبدل ناس من بني تميم الجيم مكان الياء في الوقف شديدة كانت أو خفيفة". (3)
ومن المحدثين من أشار إلى أنها منسوبة إلى طيء والى بني دُبَيْر من أسد. (4)

ومن الشواهد الشعرية على إبدال الياء جيماً قول الراجز:

(الرجز)

9- خالي عويف وأبو علج

المطعمان اللحم بالعشج

فالشاهد في إبدال الياء جيماً في الكلمات الآتية: (علج و بالعشج) المراد (عليّ، والعشيّ).

يلاحظ مما سبق: أن لغة إبدال الياء جيماً لغة شائعة، فالقبائل التي تكلمت بها متعددة، كما أن الأشموني وصفها بالشائعة (5)، ولعل هذا ما يؤدي أنها لغة مشهورة كثيرة الاستعمال.

(1) ينظر، الجوهري، الصحاح، مادة (عجج)

(2) نفسه والمادة نفسها

(3) شرح الشافية، 2: 287

(4) ينظر: آل غنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب، 292، والجندي، علم الدين، اللهجات العربية في التراث، 1: 374.

9- الكتاب، 4: 182، وابن جني، سر صناعة الإعراب، 1: 175، وابن عصفور، المقرب، 2: 164،

الرضي، شرح الشافية، 2: 287، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 821.

(5) ينظر: شرح الأشموني، 3: 821

سادساً- إبدال الطاء تاء

يقول المبرد(ت285ه):"يقال: قَطْرُهُ لجنبه، وَقْتَرَهُ " لغتان لأنَّ التَّاء من مخرج

الطَّاء"(1)

فالمبرد يشير إلى لهجة إبدال(الطاء) وهو صوت مجهور مستعل(2) (تاء) وهو صوت مهموس(3)، وهو بذلك يورد ما ذكره ابن السكيت(ت 244ه) حول وجود اللغتين، إذ يقول:" ويقال طعنه وقطره وقتره، ويقال: رجل طبن، ورجل تبين ".(4)

أشار عدد من العلماء(5) إلى وجود لغة الإبدال بين الطاء والتاء ذاكرين أمثلة على هذه الظاهرة، فوجد ابن جني(ت 395ه) يقول: "وأما قولهم: فسطاق، فستاق، فالتاء فيه بدل من الطاء"(6) كما نجده يشير إلى أن الطاء أعم تصرفاً من التاء. (7)

ولم أجد في المصادر(8) التي اطلعت عليها أحداً ينسب هذه اللغة لقوم مخصوصين من العرب، إلا أنه يمكن القول: إنَّ هذه الظاهرة منتشرة عند العرب، فابن منظور(ت 711ه) يقول: "والعرب تبدل الطاء تاء لقرب مخرجها".(9)

(1) الكامل، 1: 387

(2) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1: 217

(3) ينظر: نفسه، 145، وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، 447.

(4) الإبدال، 129: طبن و تبين بمعنى فطن، فالطبانة والتبانة بمعنى الفطنة والذكاء، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (فطن)

(5) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1: 157، وابن عصفور، المقرب، 2: 174، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 474

(6) سر صناعة الإعراب، 1: 157

(7) ينظر: نفسه والصفحة نفسها .

(8) ينظر: ابن السكيت، الإبدال، 129، والكامل، 1: 387، ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1: 217، وابن عصفور، المقرب، 2: 174

(9) اللسان، مادة (فطن)

سابعاً- إبدال الواو المضمومة همزة

يقول المبرد(ت 285ه) في باب "حروف البديل" (1)

"وأما الهمزة فإنها تبدل مكان كل ياء، أو واو تقع طرفاً بعد ألف زائدة، وذلك قولك: (سقاءً)، و(غزاءً)... فإن انضمت الواو كنت في بدلها وتركه مخيراً، وذلك قولك في وجوه: أجوه. وإن شئت: وجوه، وكذلك ورقة، وأرقة".(2)

يلاحظ أن المبرد في ذكره للهجة إبدال الواو المضمومة همزة، قد تبع سيبويه في ذلك إذ يقول سيبويه (ت 180ه): "والعرب تقول: تميم بن ودّ و أددّ، يقالان جميعاً".(3)

كما أضاف سيبويه (ت 180ه) كلاماً لحديثه السابق في موطن آخر من الكتاب، فيقول: "اعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في ولد: ألد، وفي وجوه: أجوه".(4)

ولم يقيد سيبويه(ت 180ه) حدوث ظاهرة إبدال الواو همزة إذا كانت مضمومة، كما فعل المبرد، حيث أشار سيبويه إلى حدوث الإبدال سواء كانت الواو مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فيقول: "وقالوا: (وجم)، و(أجم)، و(وناة)، و(أناة)، وقالوا: (أحدّ) وأصله (وحدّ) لأنه واحد فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبديل، وليس ذلك مطرداً في المفتوحة ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً كرهوا الكسرة فيها كما استنتقل في بيجل. فمن ذلك قولهم: إسادة وإعاء".(5)

فلم يقف سيبويه(ت 180ه) عند هذا الحد، بل راح يعلل ظاهرة إبدال الواو همزة أو تركها على حالها دون إبدال، فيقول: "وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمةً كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو (قؤول ومؤونة)، وأما الذين لم يهمزوا فإنهم تركوا الحرف على أصله،

(1) المقتضب، 61:1

(2) نفسه، 62-63

(3) الكتاب، 3:464

(4) نفسه، 4:331

(5) نفسه والصفحة نفسها.

* والوجوم: السكوت على غيظ، ووجم الشيء وجماً ووجوماً إذا كرهه، ينظر، ابن منظور، اللسان، مادة (وجم)

كما يقولون (قولاً) فلا يهزون ومع ذلك أن هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفاً أجلاً منها".⁽¹⁾

أورد صاحب الاشتقاق (ت 321هـ)⁽²⁾ وغيره⁽³⁾ من العلماء ما ذكره المبرد ظاهرة إبدال الواو المضمومة همزة، مشيرين إلى جواز إبدال الواو همزة، فيقول الصميري (ت 275هـ) موضحاً تلك الظاهرة: "وإنما جاز قلب الواو المضمومة همزة؛ لأنها بمنزلة المضاعف؛ لأن الضمة بمنزلة الواو، فكأنه اجتمعت فيه واوان، فقلبت أحدهما همزة تخفيفاً".⁽⁴⁾

وظهر الخلاف بين العلماء في نسبة هذه اللغة لأصحابها، فابن السكيت (ت 244هـ) نسبها لأهل الحجاز⁽⁵⁾، كما نسبها ابن دريد (ت 321هـ)⁽⁶⁾ وغيره⁽⁷⁾ إلى هذيل، أما ابن جني (ت 395هـ) فنسبها لبعض عكل⁽⁸⁾، في حين جعلها ابن منظور (ت 711هـ) لغة لبني تميم⁽⁹⁾، وتابعه في ذلك السيوطي (ت 911هـ).⁽¹⁰⁾

ومن الشواهد القرآنية على إبدال الواو المضمومة همزة، قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ

أُفَّتْ﴾⁽¹¹⁾

(1) الكتاب، 4: 331

(2) ينظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن حسن الأزدي البصري، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة المثني، ط2، بغداد، 1979م، 2: 513.

(3) ينظر: ابن جني، الخصائص، 3: 207، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 361، وابن يعيش، شرح المفصل، 10-11: 10، وابن عصفور، المقرب، 2: 161، والرضي، شرح الشافية، 3: 213، وابن منظور، اللسان، مادة (وقط)، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 445، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 835.

(4) التبصرة والتذكرة، 813

(5) ينظر: الإبدال، 138

(6) ينظر: الاشتقاق، 2: 513

(7) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 2: 339، وأبو حيان، البحر المحيط، 5: 328.

(8) ينظر: الخصائص، 3: 207

(9) ينظر: اللسان، مادة (وقط)

(10) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي، وأبو الفضل

إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، د.ط، د.م، د.ت، 2: 270

(11) سورة المرسلات، الآية 11

والشاهد في (أقتت)، فقد قرأ عبد الله (1)، وابن جمار (2) بالهمزة، وقرأ أبو جعفر (3) وأبو عمرو (4) (أقتت)، بالواو بدلاً من الهمزة، فالحجة لمن همز: أنه استنقل الضمة على الواو فقلبها همزة والحجة لمن قرأ بالواو أنه أتى بالكلام على أصله. (5)

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ آخِيهِ﴾ (6)

فالشاهد في (وعاء) حيث قرأ ابن جبير بالهمزة ، فقال: (إعاء) فقلب الواو همزة. (7)

ثامناً- إبدال الكاف شيناً (الكشكشة)

يقول المبرد (ت 285هـ): " فإن بني عمرو بن تميم إذا ذكّرت كَافَ المؤنثِ فوقفت عليها أُنذَلت منها شيناً، لقرب الشين من الكاف في المخرَج، وأنها مهموسةٌ مثلها، فأرَادُوا البيانَ في الوقف؛ لأنَّ في الشينِ نَفْسِيّاً، فيقولون للمرأة: جَعَلَ اللهُ لكَ الْبِرْكََةَ فِي دَارِشٍ، وَيَحْكُ مَالِشٍ، والتي يُدْرِجُونَهَا يَدْعُونَهَا كَافاً، والتي يَقَعُونَ عليها يُبَدِّلُونَهَا شيناً". (8)

يلاحظ في النص السابق أن كشكشة تميم عند المبرد مقتصرة على إبدال المؤنث شيناً في الوقف؛ وذلك للتمييز بين المذكر والمؤنث في الكلام، فالمبرد بذكره لهذه الظاهرة ووصفه إياها يوافق سيبويه (ت 180هـ) في هذا الجانب (9) إلا أن سيبويه لم يقف عند هذا الحد في الحديث عنها، فهو يشير إلى أن قوماً من العرب، ولم يحددهم يلحقون الشين بالكاف للبيان في الوقف فيقول: "وقومٌ يلحقون الشين؛ ليبينوا بها الكسرة في الوقف ، كما أبدلوا مكانها للبيان؛ وذلك قولهم : أَعْطَيْتُكَ شِشٌ وَأَكْرَمْتُكَ شِشٌ ، فإذا وصلوا تركوها" (10)

(1) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 222:3

(2) ينظر، الإتحاف، 567

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 222:3

(4) ينظر، الإتحاف، 567

(5) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1992م، 236

(6) سورة يوسف، الآية 76

(7) ينظر: ابن جني، المحتسب، 348:1، وأبوحيان، البحر المحيط، 328:5.

(8) الكامل 1: 471

(9) ينظر: الكتاب ، 4 : 199 - 200

(10) نفسه ، والصفحات نفسها

وذكر بعض علماء اللغة ظاهرة الكشكشة التي أوردتها المبرد(ت 285هـ)، إلا أنهم اختلفوا في وصفها، فابن دريد(ت 321هـ)⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾ من العلماء وصفوها بأنها إبدال الكاف شيئاً دون نقيدها بالوقف.

أما ابن جني(ت 395هـ)⁽³⁾ وابن يعيش(ت 643هـ)⁽⁴⁾ فقد أشارا إلى أن ظاهرة الكشكشة هي إبدال كاف المؤنث شيئاً في الوقف والوصل، فهما لم يشترطا الوقف، وفي ذلك يقول ابن جني(ت 395هـ): "ومن العرب من يبديل كاف المؤنث في الوقف شيئاً حرصاً على البيان؛ لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف، فاحتاجوا للبيان بأن أبدلوها شيئاً، فقالوا: عيش، ومنش. وتحذف في الوصل ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف، فيبديل منه أيضاً".⁽⁵⁾

ويصفها ابن فارس(ت 395هـ) بأنها إبدال وإحاق فالكاف تبدل شيئاً أو تلحق الكاف شيئاً دون أن يقيد ذلك بالوقف.⁽⁶⁾

ويجعلها الرضي(ت 686هـ) إبدال كاف المؤنث شيئاً أو إحاق الكاف شيئاً في الوقف كما يذكر أنه قد تبدل الكاف شيئاً في الوقف فيقول موضحاً "وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث شيئاً في الوقف، فإذا وصلوا حذفوا.... وناس كثير من تميم وأسد يجعلون كاف المؤنث في الوقف شيئاً وإنما أبدلوها شيئاً؛ لأنها مهموسة مثلها، ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق، لأنها ليست حلقية، وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال: أنش ذاهبة"⁽⁷⁾

يلاحظ أن المبرد(ت 285هـ) قد انفرد وحده بوصف ظاهرة الكشكشة بأنها إبدال الكاف شيئاً في الوقف فقط.

-
- (1) جمهرة اللغة، مؤسسة الحلبي وشركاؤه، ط1، القاهرة، 1345هـ، مادة (ش، ك، ش، ك)
 - (2) ينظر: الجوهري، الصحاح، مادة (كشش) وابن عصفور، المقرب، 2 : 180 ، والأشموني، شرح الأشموني، 3 : 822
 - (3) ينظر: سر صناعة الإعراب 1: 206
 - (4) ينظر: شرح المفصل ، 9 : 48
 - (5) سر صناعة الإعراب، 1 : 409
 - (6) ينظر: الصاحبى، 53
 - (7) شرح الكافية، 2 : 409

أما موقف العلماء من الظاهرة فقد وصفها الفراء بأنها لغة قبيحة⁽¹⁾، وجعلها ابن فارس (ت 395هـ) من اللغات المذمومة⁽²⁾ كما وصفها ابن يعيش (ت 643هـ) بأنها لغة غير فصيحة⁽³⁾ وكذلك لم يستحسنها السيوطي (ت 911هـ) فقال في حديثه عنها "معرفة الرديء والمذموم من اللغات، هو أقبح اللغات وأنزلها درجة"⁽⁴⁾.

وقد اختلفت في نسبة هذه الظاهرة إلى أصحابها، فابن دريد (ت 321هـ) جعلها لغة لبني بكر⁽⁵⁾، وأشار الجوهري (ت 393هـ) إلى أنها لغة لبني أسد⁽⁶⁾، وتابعه في ذلك ابن فارس (ت 395هـ)⁽⁷⁾، أما الزمخشري (ت 583هـ)⁽⁸⁾ وغيره⁽⁹⁾ من العلماء فقد وافقوا المبرد في جعلها لغة لبني تميم وحدهم دون سواهم، وجعل الرضي (ت 686هـ) أسد وقيس تشاركان تميماً في ذلك⁽¹⁰⁾، وخص السيوطي (ت 911هـ) هذه اللغة بمضر وربيعة⁽¹¹⁾.

ومن الشواهد الشعرية على إبدال الكاف شيئاً، قول مجنون ليلى: (الطويل)

10- فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِيدِشِ جِيدُهَا سَوَى أَنْ عَظْمَ السَّاقِ مَنْشٍ دَقِيقٌ

الشاهد في: (عيناش، وجيدش، ومنش) حيث أبدلت الكاف شيئاً

(1) ينظر: السيوطي، المزهري، 1 : 221

(2) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشويبي، مؤسسة بدران، د.ط، بيروت، 1963م، 53

(3) ينظر: شرح المفصل، 9 : 49

(4) المزهري، 1 : 221

(5) ينظر: الجمهرة، مادة (ش، ك، ش، ك) .

(6) ينظر: الصحاح، مادة (كشش) .

(7) ينظر: الصحابي، 53 .

(8) ينظر: المفصل في علم العربية، 333 .

(9) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 9، 49، والأشموني، شرح الأشموني، 3 : 822 .

(10) ينظر: شرح الكافية، 2 : 409 .

(11) ينظر: المزهري، 1 : 221 .

10- ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1 : 206، وابن فارس، الصحابي، 53، والزمخشري، المفصل في

علم العربية، 333، وابن يعيش، شرح المفصل، 9 : 48، والرضي، شرح الكافية، 2 : 409، وابن

عصفور، المقرب، 1 : 602، وابن منظور، اللسان، مادة (كشش)

يلاحظ أن عجز البيت جاء برواية مختلفة في المقرب لابن عصفور، 1 : 602، وفي اللسان لابن منظور،

مادة (كشش)، حيث ورد على النحو الآتي:

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِيدِشِ جِيدُهَا وَلَكِنْ عَظْمَ السَّاقِ مَنْشٍ دَقِيقٌ

يمكن القول: إنَّ الكشكشة هي إبدال صوت الكاف شيئاً، وربما كانت لغة إلحاق الكاف شيئاً هي لغة أخرى، ولكنها قريبة من الكشكشة في الغاية، إذ إنهم يلحقون الكاف شيئاً للفصل بين المذكر والمؤنث، وهو الغرض نفسه من إبدال الكاف شيئاً، ولعل العائد - مثلا - إلى سيبويه وابن جني والرضي يجدهم يقولون بعد ذكر لغة الإبدال عبارة ، وقوم يقولون، أو عبارة: "ومن العرب من يلحق بالكاف شيئاً، وقد يفهم من ذلك أنها لغة أخرى وربما نفهم من قولهم أيضاً أنها لغة واحدة في القبيلة الواحدة، إلا أن قوماً منهم يقولون بلغة الإبدال، ويختص قوم آخرون بلغة الإلحاق، والغاية واحدة.

تاسعاً- إبدال الكاف شيئاً (الكسكسة)

يقول المبرد(ت 285ه): "وأما بكرٌ فتختلفُ في الكَسْكَسَةِ، فقومٌ منهم يُبدلونَ من الكاف شيئاً، كما يفعلُ التميميون في الشين، وهم أقلُّهم، وقومٌ يُبيِّنونَ حركةَ كافِ المؤنثِ في الوقفِ بالسينِ فيزيدونَهَا بعدها، فيقولون: "أعطيتُكس" (1) .

يصف المبرد(ت 285ه) في النص السابق ظاهرة الكسكسة عند بكر بأنها إبدال كاف المؤنث شيئاً، أو إلحاق السين بها في حالة الوقف، وذلك للبيان، فالمبرد يخالف سيبويه في وصفها ، فقد وصفها سيبويه (ت 180ه): بأنها: إلحاق الكاف شيئاً في الوقف "فيقول في ذلك: "واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف السين؛ ليبيّنوا كسرة التأنيث، وإنما ألحقوا السين، لأنها قد تكون من حروف الزيادة في (استفعل)، وذلك، (أعطيتُكس) و(أكرمُكس)، فإذا وصلوا لم يجيئوا بها؛ لأن الكسرة بين" (2) .

ويوافق المبرد(ت 285ه) الفراء(ت207ه) في وصف ظاهرة الكسكسة ، إلا أن الفراء لم يشترط الوقف في هذه الظاهرة، فقال: "... والكسكسة فيهم أيضاً يجعلون بعد الكاف أو مكانها شيئاً في المذكر" (3) .

وقد تباين العلماء في وصف هذه الظاهرة التي ذكرها المبرد(ت 285ه)، فمنهم (4) من وصفها بأنها إلحاق السين بالكاف في الوقف كما ذكرها سيبويه(ت 180ه)، حيث يقول ابن

(1) الكامل ، 1 : 471 .

(2) الكتاب، 4 : 199 .

(3) الزبيدي، تاج الروس، 1 : 8 .

(4) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1: 202، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 333، وابن يعيش، شرح المفصل 9: 49، الرضي، شرح الشافية، 2: 409 ، والمالقي، أحمد بن عبد النور، رصف

جني(ت 395هـ): " ومن العرب من يزيد على كاف المؤنث في الوقف سينا؛ لبيّن كسرة الكاف، فيؤكد التأنيث، فيقول مررت بكس، ونزلت عليكس، فإذا وصلوا حذفوا؛ لبيان الكسرة". (1)

ومنهم (2) من ذهب المذهب نفسه دون أن تقيد هذه الظاهرة بالوقف.

وقد ظهر التباين في نسبتها كما ظهر التباين في وصفها، فالزمخشري(ت 583هـ)(3) وغيره (4) من العلماء وافقوا المبرد في جعلها لغة لبني بكر بن وائل، أما الزبيدي(ت 1205هـ) فجعلها لغة لبني تميم،(5) وجعلها المالقي(ت 702هـ) لغة هوازن(6)، وتابعه في ذلك ابن منظور(ت 711هـ)(7) كما أشار السيوطي(ت 911هـ) إلى أنها لغة منسوبة إلى ربيعة ومضر(8).

يلحظ أن الاضطراب حاصل في وصف ظاهرة الكسرة كما هو الحال في ظاهرة الكشكشة، وتشير صالحة آل تميم أن هذا الاضطراب مرده عائد إلى عدم تمكن اللغويين من وصف هذه الظاهرة كما كانوا يستمعون إليها (9) وتستند في رأيها هذا إلى ما ذكره إبراهيم أنيس من أن الصوت الواحد في هذه الظاهرة يتكون من عنصرين، أولهما ينتمي إلى الأصوات الشديدة، وهو ما يشبه (التاء) وثانيهما إلى الأصوات الرخوة وهو ما يشبه السين. (10)

المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، د.ط، دمشق، 1394هـ، 395.

(1) سر صناعة الإعراب، 202 - 203

(2) ينظر: ابن فارس، الصحابي، 53، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 822

(3) ينظر: المفصل في علم العربية، 333

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 9 : 49، والرضي، شرح الكافية، 2 : 409، والأشموني، 3 : 822

(5) ينظر: تاج العروس، مادة (كسس)

(6) ينظر: رصف المباني، 395

(7) ينظر: اللسان، مادة (كسس)

(8) ينظر: المزهري، 1 : 221

(9) ينظر: اللهجات في الكتاب، 252 .

(10) ينظر: في اللهجات العربية، 123 .

وترى الباحثة أن الاضطراب في وصف هذه الظاهرة عائد إلى أن الهدف من الإبدال أو الإلحاق هو التمييز بين المذكر والمؤنث حال المخاطبة، فالأمر متعلق بصوتي الكاف والسين إما أن تبدل الكاف سيناً أو تلحق السين كافاً في الكلام؛ ليظهر عنصر التمييز بين جنس المخاطب، فربما أن القبيلة الواحدة تتحدث بهما معاً فمنهم من ينحو نحو الإبدال للتمييز، ومنهم من يسلك منهج إلحاق السين كافاً؛ ليظهر أن المخاطب مؤنث، وهذا الأمر معروف بين المتكلمين بهما، فكأن هناك صيغتين في هذه اللغة لإحداث التمييز.

وللعلماء موقف من هذه الظاهرة ، فالفراء (ت 207هـ) يشير إلى أنها لغة مستبشعة قبيحة، إذ يقول في ذلك: "كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسونه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستبشع الألفاظ ، ومن ذلك الكشكشة"⁽¹⁾

وجعلها ابن فارس(ت 395هـ) في "باب اللغات المذمومة"،⁽²⁾ أما ابن يعيش(ت 643هـ) فوصفها بأنها غير فصيحة⁽³⁾ كما جعلها السيوطي(ت 911هـ) لغة قبيحة.⁽⁴⁾

عاشراً- إبدال الحاء هاء

يقول المبرد(ت 285هـ): " وقولة (فَمَدَهْتَهُ) يريد (مَدَحْتَهُ) فأبدل من الحاء هاء؛ لِقُرْبِ الْمَخْرَجِ وبنو سَعْدِ بن زيد مائة بن تميم كذلك تقول ولخم ومن قاربها والعرب تقول: جَلَحَ الرَّجُلُ جَلْحًا وَجَلِهَ يَجْلُهُ جَلْهًا والمعنى واحد"⁽⁵⁾.

فالمبرد يجعل لغة إبدال الحاء هاءً في مثل (مَدَه) والمراد مدح، وهي لغة بني سعد التميمية ولخم ومن جاورهم من العرب، كما يجعل المبرد المعنى واحداً بين (مدح ومدّه) أما الخليل فقد فرق بينهما إذ جعلت لغة (المده) للإنسان الحاضر، أما لغة (المدح) فقد استخدمت للغائب⁽⁶⁾.

(1) المزهر، 1 : 221 .

(2) الصاحبى، 53 .

(3) ينظر: شرح المفصل ، 9 : 49 .

(4) ينظر: المزهر، 1 : 221

(5) الكامل: 2 : 114، الجلاح، ذهاب الشعر من مقدمة الرأس، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (جلاح)

(6) ينظر: ابن السكيت، الإبدال، 90 (هـ)

وعرض ابن السكيت (ت 244هـ) أمثلة عديدة تدل على وجود ظاهرة الإبدال بين الحاء والهاء، ويتضح ذلك في قوله: "يقال وقع من السطح فتكدح وتكده"⁽¹⁾، ويقال "قحل جلده وقهل"⁽²⁾.

كما أفرد القالي (ت 356هـ) مطلباً سماه "مطلب ما تعاقب فيه الهاء والحاء"⁽³⁾ وأورد فيه أمثله متعددة تؤيد وجود إبدال الحاء هاء في لغة العرب، ومن الأمثلة التي أثبتتها القالي في هذا المطلب:⁽⁴⁾ (نَحَمَ، يَنْهَمُ)، و (أُنَحَّ : أَنَهَ)، و (الْحَقَّقَةُ: الْهَقِّقَةُ)، و (وَصَهَلَ: صَحَلَ).

أما ابن فارس (ت 395هـ) فأشار إلى أن لغة إبدال الحاء هاء لغة شائعة مشهورة ، فيقول : " ومن سنن العرب إبدال الحروف ويقولون: مَدَحَه و مَدَهه، وهو كثير مشهور"⁽⁵⁾.

ومن الشواهد الشعرية على إبدال الحاء هاء قول الراجز رؤبة:

11- لله درُّ الغانيات المدَّه سَبَّحْنَ واسترَجَعْنَ من تألَّهي

الشاهد في (المدَّه) فالشاعر أراد : المدح ، فأبدل الحاء هاء

الحادي عشر- إبدال الميم ياء

يقول المبرد (ت 285هـ): قوله: (بالبوابة) فهي المْتَسَعُ من الأرض، وبعضهم يقول: هي المَوْمَاة بعينها قلبت الميم باء؛ لأنها من الشِّفَّةِ، ومثل ذلك كثير، يقولون: ما اسْمُكَ وبَا

(1) نفسه، 91 ، كدح، (الجلد) تخدش، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (كدح)، وقحل الشيء بمعنى يبس، ينظر: الرازي، مختار الصحاح، مادة (قحل).

(2) الإبدال، 91

(3) الأمالي، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت، د.ت، 2: 97.

(4) نفسه، 98، نهم ينهم لغة في نحم ينحم، أي زحر بمعنى إخراج الصوت، الحقيقة: شدة السير، وصهل وصل هي لجة في الصوت، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (نَهَمَ)، و(حَقَّقَ)، و(صَهَلَ)

(5) الصحابي ، 203

11- ابن السكيت، الإبدال، 91، والقالي، الأمالي، 2 : 97 ، والكامل، 2 : 114، والزبيدي، تاج العروس، مادة (مدح)

اسمك؟، ويقولون ضَرْبَةً لَازِمٍ وَلَازِبٍ ويقولون عَجْمُ الذَّنْبِ، عَجَبُ الذَّنْبِ، ويقولون: رجلٌ أُخْرِمٌ وَأُخْرَبٌ، وهذا كثير" (1).

فالمبرد يعرض أمثلة كثيرة عن ظاهرة إبدال الميم (باء) ، دون أن ينسب هذه اللغة لأصحابها، وهو بذلك يتبع من تقدم عليه، فابن السكيت (ت 244هـ) يذكر أمثلة جملة على إبدال الميم (باء) ومنها(2)، " سَمَدٌ شعره ، وَسَبَدَةٌ، وكذلك: مهلٌ وبهلٌ، والقرهم والقرهب كما خصص القالي(ت 356هـ) للحديث عن إبدال الميم بباء مطلباً أسماه: " مطلب ما تتعاقب فيه الميم والباء"(3) ومنه يورد أمثلة منها، (كَثِب: كَثَم)، و(غِيهَم: غِيهَب)، (شَمَارِق: شِبَارِق). (4)

ومن الشواهد الشعرية على إبدال الميم ياء، قول رجل من مزينة: (الطويل)

12- خَلِيلِي بِالْبُوبَاةِ عُوْجَا فَلَآ أَرَى بِهَا مُنْزِلًا إِلَّا جَدِيْبَ الْمَقِيْدِ

وقول عمر بن أبي ربيعة: (السريع)

13- بِجَانِبِ الْبُوبَاةِ لَمْ نَعْدُهُ تَقَادُمَ الْعَهْدِ بَأَن يُؤْهَلَا

فالشاهد في البيتين مجيء (البُوبَاةِ) في لغة من أبدل الميم بياء .

يمكن القول إن الإبدال لغة شائعة عند العرب وهذه الأمر متعلق بالناحية الصوتية، فالدلالة واحدة للكلمات الوارد فيها ظاهرة الإبدال، كما يمكن نسبة لغة إبدال الميم بياءً إلى قبيلتي مضر وقريش، فمزيبية بطن من مضر (5) كما أن الشاعر عمر بن أبي ربيعة من قريش (6).

(1) الكامل، 1 : 186، عجب، أصل الذئب، والأخرم: الذي قطعت وترة أنفه أو طرف أنفه قطعاً لا يبلغ

الجدع، ينظر: الرازي، مختار الصحاح، مادة (عجب)، و(خرم).

(2) ينظر: الإبدال ، 72، 76، سبد: يقال للشعر واللوير، وسبد شعره: إستأصله، والقرهم والقرهب: المسن

الضخم، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (سبد)، و(قرهم)، و(قرهب).

(3) الأمالي ، 2 : 52 .

(4) نفسه، 53، كثم وكثب بمعنى القرب، والغيهب والغيهم الأسود، يقال ليل غيهب أي مظلم، ينظر: ابن

منظور، اللسان، مادة (كثم)، و(كثب)، و(غيهب)، و(غيهم).

12- الكامل، 1 : 186 ، وابن منظور ، اللسان ، مادة (حم)، والزيبي ، تاج العروس، مادة (حم) .

13- الديوان، 310 ، والكامل، 1 : 187 ، وابن منظور، اللسان، مادة (حَوْل) و صدر هذا البيت يروى في

اللسان: بسابغ البوباة لم يعده .

(5) ينظر: كحالة، عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت،

1997م، 3 : 1083 .

(6) ينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء ، 2 : 553 - 554 .

الثاني عشر - إبدال الياء مكان أحد المتماثلين

يقول المبرد (ت 285هـ): "... والعرب تبدل كثيراً الياء من أحد التضعيفين، فيقولون: تَظَنِّتُ وَالْأَصْلُ تَظَنَّنْتُ؛ لَأَنَّهُ، تَفَعَّلَتْ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ"⁽¹⁾.

فالمبرد لم يحدد القبائل العربية التي تبدل الياء من أحد التضعيفين، إلا أنه يشير إلى كثرة هذا الإبدال في الاستعمال.

وأشار سيبويه (ت 180هـ) للغة الإبدال في حديثه عنها في باب "ما شذَّ فأبدل مكان اللام الياء كراهية التضعيف، وليس بمطرد"⁽²⁾ وفيه يقول "وذلك قولك تسريت، وتظنيت، وتقصيت من القصة وأملت كما أن التاء في: أسنتوا مبدلة من الياء، أرادوا حرفاً أخف عليهم منها، و أجلد كما فعلوا ذلك في أتلج .. وبديلها شاذ، وكل هذا التضعيف عربي كثير جيد"⁽³⁾

ويفهم من كلام سيبويه أن لغة الإبدال شاذة غير مطردة في القياس، وأن لغة التضعيف وترك الإبدال لغة جيدة مطردة في القياس .

وقد نسبت لهجة الإبدال إلى بني تميم وقيس، أما لغة التضعيف فنسبت إلى أهل الحجاز وبني أسد، وفي ذلك يقول الفراء (ت 207هـ): " أملت لغة أهل الحجاز وبني أسد، وأملت لغة لبني تميم وقيس "⁽⁴⁾

ومن الشواهد الشعرية على إبدال الياء مكان أحد المتماثلين قول الراجز: (الرجز)

14- إذا الكرام ابتدروا الباعَ بَدَرُ

تَقْضَى البازي إذا البازي كَسَرَ .

والشاهد في (تقضي) ، وأصلها : تقضض ، فأبدلت الضاد ياء

(1) الكامل، 2 : 54 ، وينظر القضية ذاتها في المقتضب ، 1 : 62 .

(2) الكتاب، 4 : 424 .

(3) نفسه والصفحة نفسها .

(4) اللسان، مادة (ملل)

14- ابن يعيش، شرح المفصل ، 10 : 25 ، وابن منظور ، اللسان ، مادة (قضض) .

المبحث السادس

الهمزة: (1)

أولاً- تحقيق الهمزة

تحدث المبرد (ت 285هـ) في باب "الهمز"⁽²⁾ عن اجتماع الهمزتين في الكلمة الواحدة

وفي الكلمتين فيقول:

"واعلم أنه ليس عن كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققاً جميعاً، إذ كانوا يحققون الواحدة، فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن إسحاق الحضرمي، فإنه كان يرى الجَمْع بين الهمزتين... والنحويون يرون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة تخفف إحداهما، فإن كانتا في كلمة واحدة، أبدلوا الثانية منهما، وأخرجوها من باب الهمزة.. فنحو قولهم: (آدم)، جعلوا الثانية ألفاً خالصة للفتحة قبلها، قالوا في جمعه: أودم، كما قالوا في جمع خالد: خوالد فلم يرجعوا بها إلى الهمز ...

فإذا كانتا في كلمتين فإن أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأولى، منهما وعلى ذلك قرأ في قوله عز وجل (فقد جاء أشراطها)⁽³⁾ إلا أن يبتدأ بها ضرورة كامتناع الساكن .. وكان يحقق الأولى إذا قرأ (ألدو وأنا عجمون)⁽⁴⁾ ويخفف الثانية ولا يلزمها البدل؛ لأن ألف الاستفهام منفصلة⁽⁵⁾.

فنص المبرد السابق يشير إلى تحقيق الهمزتين المتجاورتين في أمرين :

1- في الكلمة الواحدة

يذكر المبرد أن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة، تبدل الثانية منهما حرفاً يوافق حركة الحرف الذي قبلها، فهو بذلك يكون على ما كان عليه سيبويه القائل: "واعلم أن

(1) ينظر: الكتاب، 3: 243-252، والمقتضب، 1: 155-163، وابن يعيش، شرح المفصل، 9: 117،

وابن عصفور، المقرب، 2: 167، والرضي، شرح الشافية، 2: 167، والسيوطي، همع الهوامع، 3:

(2) المقتضب، 1: 155

(3) سورة محمد، الآية 18

(4) سورة هود، الآية 72

(5) المقتضب، 1: 158

الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة، لم يكن بد من بدل الآخر، ولا تخفف؛ لإنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف" (1).

فسيبويه(ت 180ه) والمبرد(ت 285ه) يوجبان قلب الهمزة الثانية في الكلمة المشتملة على همزتين ألفاً إذا كانت الأولى مفتوحة، و واواً إذا كانت مضمومة وياء إذا كانت مكسورة.

وقد تبعهما الزمخشري(ت 583ه)⁽²⁾، وغيره من علماء اللغة⁽³⁾ في لزوم قلب الهمزة الثانية إلى الحرف الذي فيه حركة ما قبلها، وذلك ضرب من التخفيف ، لأن اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة غاية في الثقل.

ويقول ابن يعيش(ت 643ه): "اجتماع الهمزتين في كلمة غير مستعمل، فوجب تخفيفهما، وكان القياس قلب الثانية ألفاً لسكونها".⁽⁴⁾

2- في كلمتين

فالمبرد(ت 285ه) يذكر أن الهمزتين إذا التقتا في كلمتين، تحقق إحداهما وتخفف الأخرى، وهذا ما كان عليه أبو عمرو بن العلاء⁽⁵⁾ إلا أن المبرد كان يرى أن تحقيق الأولى وتخفيف الثانية هو الرأي الأقيس في اللغة ، وهذا ما كان يميل إليه الخليل(ت 185ه)، فيقول المبرد في ذلك: "وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال، ويقول؛ لأن البدل لا يلزم إلا الثانية؛ وذلك لأن الأول يلفظ بها، ولا مانع لها، والثانية تمنع من التحقيق من أجل الأولى التي ثبتت في اللفظ، وقول الخليل أقيس وأكثر النحويين عليه"⁽⁶⁾

أما سيبويه(ت 180ه) فقد أشار إلى ورود تحقيق إحدى الهمزتين وتخفيف الأخرى إذا اجتمعتا في كلمتين فيقول: "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا، وكانت كل واحدة منهما من كل

(1) الكتاب، 3 : 552

(2) ينظر: الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، 349

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 9 : 117، وابن عصفور، المقرب، 2 : 167، والرضي، شرح الشافية، 2 : 167، وشرح الجاربردي للشافية، 260، وشرح نقرة كار للشافية، 180، والسيوطي،

همع الهوامع، 3 : 469

(4) شرح المفصل، 9 : 117

(5) ينظر: الكتاب، 3 : 549، والمقتضب، 1 : 158

(6) المقتضب، 1 : 159

كلمة، فإن أهل التحقيق يخفون إحداهما ، ويستثقلون تحقيقهما كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة وهو قول أبي عمرو ... ومنهم من يحقق الأولى، ويخفف الآخرة ، سمعنا ذلك من العرب" (1).

وخالف المبرد ابن أبي إسحاق الحضرمي(ت 117هـ)⁽²⁾ وغيره⁽³⁾ من العلماء الذين أشاروا إلى تخفيف إحدى الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمتين ، ويذكر المبرد حجته في ذلك فيقول: "فأما ابن أبي إسحاق فكان يرى أن يحقق في الهمزتين ، كما يراه في الواحدة ويرى تخفيفهما على ذلك، ويقول:هما بمنزلة غيرهما من الحروف، فأنا أجريهما على الأصل، وأخفف إن شئت استخفافاً".⁽⁴⁾

ويحاول المبرد التوفيق بين رأيه وموقف الحضرمي الذي يوجب تحقيق الهمزتين المجتمعتين في كلمتين، فنجد المبرد يقول: "من أبي قول ابن إسحاق في الجمع بين الهمزتين فإنه إذا أراد تحقيقهما أدخل بينهما ألفاً زائدة، ليفصل بينهما، كالألف الداخلة بين نون جماعة والنساء والنون الثقيلة إذا قلت : اضربان زيديا".⁽⁵⁾

فإقحام ألف بين الهمزتين لغة واردة عند العرب، إذ جعلها سيبويه(ت 180هـ)⁽⁶⁾ وغيره⁽⁷⁾ لغة لبني تميم ، وفي ذلك يقول سيبويه(ت 180هـ): " ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا... ومنهم من يقول إن بني تميم هم الذين يدخلون بين الهمزة وبين ألف الاستفهام ألفاً ".⁽⁸⁾
فلغة تحقيق الهمزة منسوبة - بشكل عام- إلى بني تميم⁽⁹⁾، والرباب⁽¹⁰⁾ وقيس⁽¹¹⁾.

(1) الكتاب، 3 : 548 - 549

(2) ينظر: المقتضب، 1 : 158

(3) ينظر: الكتاب، 3 : 549، والمقتضب، 1 : 158 - 159 حيث يذكر رأي أبي عمرو بن العلاء والخليل

(4) المقتضب، 1 : 159

(5) نفسه، 162 - 163

(6) ينظر: الكتاب، 3 : 551

(7) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 171"3

(8) الكتاب، 3 : 551

(9) ينظر، نفسه 3:542، وابن يعيش، شرح المفصل، 9: 107

(10) ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (رأى)

(11) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 9: 107

ومن الشواهد القرآنية على تحقيق الهمزة قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا

بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (1)

والشاهد في (وراء إسحاق) حيث قرأ قالون والبزي بتسهيل الهمزة الأولى والبصري بإسقاطها مع المد والقصر فيهما، وورش وقنبل بتسهيل الثانية، وعنهما أيضا إبدالها حرف مد، ويمد طويلاً؛ لسكون السين والباقون بتحقيقها. (2)

وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ (3)

الشاهد في "ألد" فقد قرأ قالون وأبو عمرو وأبو جعفر وهشام بتسهيل الثانية وإدخال ألف، وقرأ ورش وابن كثير ورويس بتسهيلها بلا ألف. (4)

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (5)

والشاهد في (أنذرتهم) حيث قرأ قالون وأبو عمرو وهشام بتسهيل الثانية وإدخال ألف.

وقرأ ورش وابن كثير بتسهيلها من غير إدخال ألف، كما قرأ ابن ذكوان وهشام وعاصم وحمزة والكسائي وخلف بتحقيق الهمزتين بلا ألف بينهما، وقرأ هشام كذلك بتحقيقهما وإدخال ألف بينهما (6).

ومن الشواهد الشعرية على تحقيق الهمزة قول ذي الرمة:

(الطويل)

15- فِيا ظَبِيَّةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ

فالشاهد في (أنت) وأصلها أنت فأفحمت الألف بين الهمزتين ليتم التحقيق .

(1) سورة هود، الآية 71

(2) ينظر: السفاقي، علي النوري بن محمد، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: محمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2004م، 311

(3) سورة هود، الآية 72

(4) ينظر: الإتحاف، 324، والسفاقي، غيث النفع، 312

(5) سورة البقرة، الآية 6

(6) ينظر: الإتحاف، 169، السفاقي، غيث النفع، 51 - 52

¹⁵ الديوان، 2: 767، والكتاب، 3: 551، والكامل، 1: 423. والمقتضب، 1: 163، والرضي، شرح الشافية، 3: 64، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 416.

الوعساء: السهل اللين من الرمل، جلاجل: موضع وقيل جبل من جبال الدهناء، والنقا: الكثيب من الرمل، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (وعس)، و(جلل)، و(نقي)

يلاحظ مما سبق أن الهمزتين المجتمعين في كلمة واحدة تبدل الثانية منهما بحرف من جنس حركة ما قبلها، أما الهمزتان المجتمعتان في كلمتين، فالأولى تخفيف الثانية، وتحقيق الأولى وإن أريد تحقيقهما معاً فلزم إقحام ألف بينهما وذلك للتخفيف من نطق الهمزتين المتتابعين من الناحية الصوتية.

ثانياً- تخفيف الهمزة

تعد الهمزة حرفاً شديداً مستقلاً يخرج من أقصى الحلق إذا كان أدخل الحروف في الحلق، فسيثقل النطق به لذا يجوز في اللغة تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بإبدالها مجانس حركة ما يتبعها والمتحركة بعد ساكن بالحذف، ونقل حركتها إليه ما لم يكن مدّاً زائداً أو ياءً تصغير فتقلب وتدغم، كما يجوز تخفيفها بجعلها بين بين.⁽¹⁾

يشير المبرد(ت285ه) في باب "الهمز"⁽²⁾ إلى تخفيف الهمزة بطرق عدة وهي:

1- جعل الهمزة بين بين⁽³⁾

يقول المبرد(ت285ه): "اعلم أنّ الهمزة حرف يتباعد مخرجه عن مخارج الحروف، ولا يشركه في مخرجه شيء، ولا يُدانيه إلا الهاء والألف ... فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلاًها فتحة وأردت تحقيقها قلت قرأ الرجل، وسأل عبد الله، كذا حق كل همزة إذا لم ترد التخفيف، فإن أردت التخفيف نحوّت بها نحو الألف، لأنها مفتوحة، والفتحة من مخرج الألف، فقلت: (قرا يا فتى).

والمخففة بوزنها مُحَقَّقة إلا أنّك خففت النبرة: لأنك نحوّت بها نحو الألف ... فإن كانت قبلاًها فتحة وهي مضمومة نحوّت بها نحو الواو، لأن الضمة من الواو في محلّ الفتحة من الألف وذلك قولك: (لوم الرجل) إذا حققت، وإذا خففت قلت: (لوم الرجل) فإن كانت مكسورة، وما قبلها مفتوح نحوّت بها نحو الياء وذلك: (يئس الرجل) والمخففة حيث وقعت

(1) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 9: 107، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 471

(2) المقتضب، 1: 55

(3) جعل الهمزة بين بين: هو تخفيف مع بقاء الهمزة، وجعل الهمزة بين بين نوعان، أولهما مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها كما يقول في (سئل) بين الهمزة والياء، وثانيهما: غير مشهور وهو ما يكون بينهما بين حرف حركة ما قبلها كما تقول في (سول) بين الهمزة والواو وهي عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن، ومن شروط تخفيف الهمزة (بين بين): ألا يكون مبتدأ بها، ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 349، وابن يعيش، شرح المفصل 9: 107، والرضي، شرح الشافية، 3: 30، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 411، وشرح الجاربردي للشافية، 250-251، وشرح نقرة كار للشافية، 172-173

بوزنها محققة، إلا أنّ النبر بها أقل؛ لأنك تزيحها عن مخرج الهمزة المحققة، فإن كانت مضمومة وقبلها فتح أو كسر... ينحى بها نحو الواو، وكذلك المكسورة يُنحى بها نحو الياء، مع كل حركة تقع قبلها" (1)

وقد عرض سيبويه (ت 180هـ) لهذا المنحى في تخفيف الهمزة، فهو يرى أن: " كل همزة تقرب من الحروف الذي حركتها منه، وإنما جعلت هذه الحروف بين بين، ولم تجعل ألفات ولا ياءات ولا واوات؛ لأن أصلها الهمز، فكرهوا أن يخففوا على غير ذلك فتحول عن بابها، فجعلوا (بين بين)، ليعلموا أن أصلها عندهم الهمز " (2)

كما نسبها سيبويه (3) وغيره (4) من العلماء لأهل الحجاز، فابن يعيش (ت 643هـ) يقول " اعلم أن الهمزة حرف شديد مستنقل يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحرف من الحلق، فاستنقل النطق به إذ كان إخراجها كالتهوع فلذلك من الاستنقال ساغ فيها التخفيف وهو لغة قريش وأهل الحجاز وهو نوع من استحسان تنقل الهمزة" (5).

ويذكر ابن منظور (ت 711هـ) أن هذيلاً وأهل مكة والمدينة لا ينبرون ويظهر ذلك في الرواية التي أثبتتها في كتابه وهي: " قال أبو زيد: أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، وقف عليها عيسى بن عمر فقال: ما أخذ من قول تميم إلا النبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا ". (6)

ومن الشواهد القرآنية على تخفيف الهمزة قوله تعالى: ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَكْذِبُ بِالذِّينِ ﴾ (7) والشاهد في (أرأيت) حيث قرأ نافع وأبو جعفر بالتسهيل للهمزة الثانية وجعلها (بين بين)، (8) ويذكر ابن خالويه حجة من جعل الهمزة (بين بين) فيقول: " والحجة لمن ليين الثانية أنه كره حذفها فأبقى دليلاً عليها". (9)

(1) المقتضب، 1 : 155 - 156

(2) الكتاب، 3 : 542

(3) نفسه والصفحة نفسها

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 9 : 107، والرضي، شرح الشافية، 2 : 32، وابن منظور، اللسان

1 : 22 ، شرح نقرة للشافية ، 172

(5) ابن يعيش ، شرح المفصل 9 : 107

(6) اللسان ، 1 : 22

(7) سورة الماعون ، الآية 1

(8) ينظر : الإتحاف، 79 ، 602

(9) الحجة في القراءات السبع ، 249

2- الإبدال

ويقول المبرد(ت 285ه) " فأما المفتوحة فإنه إن كانت قبلها كسرة جعلت ياءً خالصة؛ لأنه لا يجوز أن يُنحَى بها نحو الألف، وما قبلها مكسورٌ، أو مضمومٌ؛ لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً وذلك قولك في جمع (مِثْرَة)... مِثْرٌ، فإنَّ خَفَّفَتِ الهمزة قلت: مِثْرٌ تُخَلِّصُهَا ياءً.... وإن كان ما قبلها مضموماً وهي مفتوحة جعلت واواً خالصةً، والعلة في المكسور ما قبلها إذا انفتحت، وذلك قولك في جمع (جُوْنَة) جُوْنٌ مهموز، فإن خَفَّفَتِ الهمزة أخلصتها واواً فقلت: جُوْنٌ".(1)

ويتابع كلامه قائلاً: "واعلم أن الهمزة إذا كانت ساكنة، فإنها تقلب إذا أردت تخفيفها على مقدار ما قبلها وذلك قولك: رأس، وجوْنة، وذئب، إذا أردت التخفيف: رأس، وجوْنة، وذئب؛ لأنه لا يمكنك أن تتحو بها نحو حروف اللين، وأنت تخرج الهمزة إلا بحركة منها، فإذا كانت ساكنة فإنما تقلبها على ما قبلها فتخلصها ياء أو واواً أو ألفاً"(2) .

يلاحظ أن المبرد يشير إلى مواطن من المواطن التي تخفف فيها الهمزة بالإبدال، أولهما: إبدال الهمزة المفتوحة بصوت يناسب حركة الحرف الذي قبلها، وثانيهما: إبدال الهمزة الساكنة بصوت من جنس حركة الحرف الذي قبلها.

ويرى سيبويه (ت 180ه) أن تخفيف الهمزة بالإبدال هو الأنسب في هذا الموضع إذ يقول: "وإنما منعك أن تجعل الهمزة ههنا (بين بين) من قبل أنها مفتوحة، فلم تستطيع أن تتحو نحو الألف، وقبلها كسرة أو ضمة، كما أن الألف لا يكون ما قبلها مكسوراً ولا مضموماً فكذلك لم يجئ ما يقرب منها في هذا الحال، ولم يحدفوا الهمزة إذ كانت لا تحذف، وما قبلها متحرك، فلما لم تحذف، وما قبلها مفتوح لم تحذف، وما قبلها مضموم أو مكسور؛ لأنه متحرك يمنع الحذف كما منعه المفتوح"(3) .

أثبت الفراء(ت 207ه)(4) وغيره (5) من العلماء ما أورده المبرد حول تخفيف الهمزة الساكنة أو المتحركة بإبدالها بصوت يناسب حركة ما قبلها، كما يشير الرضي(ت 686ه) إلى أن حرف العلة الذي يبديل مكانها أخف منها ، فيقول في ذلك: " إذا خففت فإما أن تكون ساكنة

(1) المقتضب، 1 : 156 - 157، المثةرة: العداوة، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (مِثْرٌ)

(2) نفسه، 157

(3) الكتاب، 3 : 543

(4) ينظر: معاني القرآن، 2 : 402

(5) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 583، وابن يعيش، شرح المفصل، 9: 107، وابن عصفور،

المقرب، 2: 167، والرضي، شرح الشافية، 3: 30-32، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 411

أو متحركة ... فالساكنة تبدل بحرف حركة ما قبلها إذ حرف العلة أخف منها، وخاصة حرف علة ما قبل الهمزة من جنسه" (1).

ولقد اختلف في نسبة هذه اللغة لأصحابها، فالفراء (ت 207هـ) ينسبها إلى قريش وأهل الحجاز (2) وتابعة في ذلك ابن يعيش (ت 643هـ) (3) والرضي (ت 686هـ) (4) إذ يقول الرضي موضحاً: "اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ثقلت بذلك على اللسان المتلفظ بها فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز ولا سيما قريش، روى عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه أنه: "نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا، وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف والتخفيف استحسان" (5).

كما جعلها صاحب المخصص (ت 458هـ) لغة لبني هذيل وبني عجلان (6).

ومن الشواهد القرآنية على تخفيف الهمزة قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نُكَلِّمَ الَّذِينَ هُنَا وَخَلَّ

عَصَبَتُهُ ﴾ (7)

الشاهد في (الذئب) حيث قرأ الكسائي وخلف (الذئب) بإبدال الهمزة ياء (8) وكذلك ورش والسوسي وعلي (9).

3- الحذف

يقول المبرد (ت 285هـ): " وقوله : (وَكُنَّ مِنْ أَنْ يَلْقَيْنَهُ حَذِرَاتٍ) (10) .

(1) شرح الشافية ، 3 : 32

(2) ينظر: معاني القرآن ، 2 : 205

(3) ينظر: شرح المفصل ، 9 : 107

(4) ينظر: شرح الشافية، 3: 32

(5) نفسه، 3: 31-31

(6) ابن سيده، علي بن إسماعيل، المكتب التجاري للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، د.ت، 5: 54

(7) سورة يوسف، الآية 14

(8) ينظر: الإتحاف، 77

(9) ينظر: السفاقي، غيث النفع، 320

(10) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن عبد الله بن نمير الثقفي، وصدوره:

ولما رأيت ركب النيري أعرضت، الكامل، 1: 474

الأصل: مِنْ أَنْ يَلْقِيَهُ، وَلَكِنَّ الهمزةَ إِذَا خُفِّتْ وَقَبَلَهَا سَاكِنٌ لَيْسَ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ الزوائد، فَتَخْفِئُهَا، مُتَّصِلَةٌ كَانَتْ أَوْ مُفَصَّلَةٌ، أَنْ تُلْقَى حَرَكَتُهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا وَتَحْدَفُهَا ، وَتَقُولُ مَنْ أَبُوكَ، فَتَفْتَحُ النَّونَ، وَتَحْدَفُ الهمزةَ". (1)

يذكر المبرد في النص السابق وجهاً آخرَ من وجوه تخفيف الهمزة، وهو الحذف، فتحذف الهمزة، ويبقى شيء منها دالاً عليها وهو حركتها، إذ تنقل حركتها بعد حذفها إلى الحرف الذي قبلها، فيقال في: من أبوك؟ مَنْ بوك؟.

ويضيف المبرد أن الهمزة أيضاً إذا جاءت بعد الضمائر تحذف وتُلْقَى حَرَكَتُهَا عَلَى الحرف الذي قبلها وفي ذلك يقول: " وكذلك ما كانت فيه واحدة منها اسماً، وإن كان قبل الواو ضمة، أو قبل الياء كسرة، تقول في اتبعوا أمره: اتبعوا مره. وفي: اتبعي أمره: اتبعي مره، وفي اتبعوا إيلكم: اتبعي بلکم". (2)

ولم يحدد المبرد القبيلة التي تميل إلى التخفيف بالحذف، كما أن سيبويه (ت 180هـ) يشير إلى أن العرب تخفف بالحذف فيقول: "واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت تخفيف حذفها، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها". (3) ويقول أيضاً: "..... وكذلك سمعنا العرب الذين يخفون يقولون: (اتبعوا مره)" (4)

فلغة الحذف هي لغة أهل الحجاز وقريش فهم الذين يميلون إلى تخفيف الهمزة بالحذف⁽⁵⁾.

ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿مَكِينٌ عَلَى فُرُشٍ بَطَّائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٌ﴾ (6) والشاهد في (من إستبرق) حيث قرأ رويس وابن محيصن بنقل حركة الهمزة إلى النون⁽⁷⁾ بعد حذفها.

(1) الكامل، 1: 475

(2) المقتضب، 1: 160 .

(3) الكتاب، 3: 548

(4) نفسه، 548

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 9: 107، والرضي، شرح الشافية، 3: 32، وشرح الجاربردي للشافية، 520

(6) سورة الرحمن، الآية 54

(7) ينظر: الإتحاف، 84

ومستصفي القول: إنّ لغة تخفيف الهمزة قد جعلت لغة لأهل الحجاز وغيرهم من القبائل التي تميل إلى التخفيف في لفظها، وربما خفف أهل الحجاز لرغبتهم في السرعة في عملية النطق، لأن النبر فيه شدّه وثقل، وجاء التسهيل عندهم في الهمزة إما بجعلها (بين بين) أوبحذفها أو بإبدالها، وكل هذه الطرق جائزة حسنة لا سيما أن أصحاب القراءات قد قرؤوا بهن جميعاً.

المبحث السابع

الإمالة

أولاً- مفهوم الإمالة وأنواعها

تعد الإمالة في اللغة: العدول إلى الشيء و الإقبال عليه.⁽¹⁾

أما في الإصلاح فقد جعلها سيبويه(ت 180هـ)⁽²⁾ وغيره من العلماء⁽³⁾ : أنها إمالة الألف نحو الياء دون ذكر إمالة الفتحة نحو الكسرة، كما جعل الزمخشري(ت 538هـ) الإمالة : أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، فيصيب الفتحة شيئاً من الكسرة، فتصير الفتحة بينهما وبين الكسرة، وإذا جاء بعد الفتحة ألف ينحى بها نحو الياء⁽⁴⁾، وتابعة في ذلك كل من ابن يعيش(ت 643هـ)⁽⁵⁾ والرضي(ت 686هـ)⁽⁶⁾ والأزهري(ت 905هـ).⁽⁷⁾

وما يجدر الإشارة إليه أن الإمالة لا تقتصر على أن ينحى بالألف نحو الياء أو الفتحة نحو الكسرة فحسب، فقد ينحى بالألف نحو الواو، وهذا ما ذكره ابن جني(ت 395هـ) حينما قال: "وأما ألف التفخيم فهي تجدها بين الألف والواو، نحو قولهم: (سلام عليكم)، و(قام زيد)، وعلى هذا كتبوا (الصلوة)، و(الزكوة)، و(الحيوة)، لأن الألف مالت نحو الواو"⁽⁸⁾.

كما نبه بعض المحدثين⁽⁹⁾ إلى إمالة الفتحة نحو الضمة، وفي ذلك يقول إبراهيم أنيس "فكما يمال الفتح إلى الكسر يمال أيضاً إلى الضم".⁽¹⁰⁾

(1) ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (ميل) ، والزبيدي، تاج العروس، مادة (ميل).

(2) ينظر: الكتاب ، 4 : 117 .

(3) ينظر: المقتضب، 3 : 42 ، والسيوطي ، همع الهوامع، 3 : 414 .

(4) ينظر: المفصل في علم العربية ، 335 .

(5) ينظر: شرح المفصل، 9 : 53 .

(6) ينظر: شرح الشافية، 3 : 4 .

(7) ينظر: شرح التصريح، 2 : 346 .

(8) سر صناعة الإعراب، 1 : 50 .

(9) ينظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، 65، والجندي، علم الدين، اللهجات العربية في التراث،

283:1

(10) في اللهجات العربية، 65 .

ثانياً- موقف القراء من الإمالة .

انقسم القراء إلى قسمين، فمنهم أمال، ومنهم من لم يمل، وانقسم الذين يميلون إلى قسمين:

أولهما- مقلّ، وهم: قالون ، والأصبهاني، وابن عامر، وعاصم (1) .
وثانيهما- مكثّر، وهم: ورش وأبو عمرو، وحمزة ، والكسائي ، وخلف، والأعمش (2) .

ثالثاً- حكم الإمالة

أشار علماء اللغة إلى أن الإمالة جائزة في الاستعمال. (3)

رابعاً- فائدة الإمالة .

ذهب بعض العلماء إلى أن الإمالة تحدث نوعاً من التجانس والتناسب بين الأصوات (4) وعلّة ذلك؛ أن الألف والياء وإن تقاربا في وصف، قد تباينا من حيث إن الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نحووا بالألف نحو الياء، حيث لا يمكن أن ينحى بالألف نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة ، فيحصل بذلك التناسب (5) .

(1) ينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد، تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، د.ط، القاهرة، 2004م، 133 - 135 ، والإتحاف، 103 .

(2) ينظر: ابن الجزري، تقريب النشر، 133، والإتحاف، 103 . وأنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، 61، ومحيسن، محمد سالم، المقتبس من اللهجات، 94.

(3) ينظر: الكتاب، 4 : 117، والمقتضب، 3: 42 - 53، وابن جني، اللع في العربية، 311، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 335، وابن بعيث، شرح المفصل، 9: 54 والأشموني، شرح الأشموني 3: 763، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 414 ، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 2: 518، والمرادي، الحسن بن القاسم، توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2001م، 3: 1491، والصبان، محمد بن علي الشافعي، حاشية الصبان على شرح ألفية ابن مالك، مع شرح شواهد المغني للعيني، دار إحياء الكتب العربية، د.ط، بيروت، د.ت، 4 : 221

(4) ينظر: ابن بعيث، شرح المفصل، 9: 54، والرضي، شرح الشافية، 3: 5، والمرادي، توضيح المقاصد، 3: 1491، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 762، والأزهري، شرح التصريح، 2: 346 والسيوطي، همع الهوامع، 3: 414

(5) ينظر: ابن بعيث، شرح المفصل، 9 : 54 هـ-2

خامساً- أصحاب الإمامة .

لقد نسبت الإمامة إلى بني تميم ، ومن جاورهم من أسد وقيس وعامة أهل نجد (1)، كما أشار بعض العلماء إلى أن أهل الحجاز لا يميلون إلا في مواضع قليلة(2) وما يلفت الانتباه أن الجندي يثبت كلاماً لابن الأنباري(ت 577هـ) يخالف فيه من جعل الإمامة خاصة ببني تميم وغيرهم، إذ نجده يجعل الإمامة ظاهرة خاصة بالحجازيين والتميميين معاً، فيقول الأنباري: "والإمامة تختص بلغة أهل الحجاز، ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم" (3).

ويمكن القول: أن الإمامة ضرب من التجانس والتناسب بين صوتين إذ ينحى بالفتح نحو الكسر، وبالإلف نحو الياء وتأتي الإمامة على ضربين : أولهما : إمالة الإلف نحو الياء أو الفتحة نحو الكسرة، وثانيهما: إمالة الألف نحو الواو أو الفتحة نحو الضمة .

سادساً- إمالة الألف

يقول المبرد(ت 285هـ): "اعلم أن كلَّ ألفٍ زائدةٍ أو أصليةٍ فنصَّبُها جائزٌ، وليس كلُّ ألفٍ تُمالٍ لعلَّةٍ، إلا نحن ذكروها فمما يُمال ما كان ألفه زائدة في (فاعل)، وذلك نحو قولك: رجل عابد، وعالم، وسالم، فإنما أملت الألف للكسرة اللازمة لما بعدها، وهو موضع العين من (فاعل) وإن نصبت في كلِّ هذا فجيدٌ بالغ على الأصل، وذلك قولك: (عالم)، و(عابد)، وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء، نحو قولك: (عباد)، و(جبال)، و(حبال)، كلُّ هذا إمالته جائزٌ، فأما (عيال)، فالإمالة له، ألزم؛ لأنَّ مع الكسرة ياءً، فكل ما كانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة، فالإمالة له ألزم، والنصب فيه جائز، وكل ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات، فالإمالة فيه أحسن من النَّصب".(4)

(1) ينظر: الكتاب، 4: 125، وابن بعيش، شرح المفصل، 9: 54، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 391، أبوحيان، ارتشاف الضرب، 2: 518، والمرادي، توضيح المقاصد، 3: 1491، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 762، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 414، والحملوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، مكتبة البابي الحلبي وأولاده، ط6، مصر، د.ت، 180.

(2) ينظر: الكتاب، 4: 120، والمرادي، توضيح المقاصد، 3: 1491، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 763، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 414، والصبان، حاشية الصبان، 4: 221، والحملوي، شذا

العرف في فن الصرف، 180

(3) اللهجات العربية في التراث، 1: 280

(4) المقتضب، 3: 42

يشير المبرد في النص السابق إلى إمالة الألف بسبب الكسرة السابقة أو اللاحقة بها، وله موقف من ذلك، فيرى أن الكسرة إذا كانت لاحقة للألف مما كان على وزن (فاعل)، كعابد وغيره، فالميل جائز، والنصب جيد بالغ وهو الأصل، أما إذا كانت الكسرة سابقة للألف فالميل أيضاً يعد جائزاً، وإذا اجتمع الكسرة وحرف الياء معاً قبل الألف، فالميل للألف أحسن من النصب، وكلاهما جائز.

فالمبرد(ت285ه) في عرضه لإمالة الألف بسبب الكسرة اللاحقة يوافق سيبويه(ت180ه) عندما تحدث عنها في باب " ما تمال فيه الألفات " (1) إذ يقول : " فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك : (عابد)، و (عالم) وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، وأرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا: (صَدَّتْ)، فجعلوها بين الزاي والصاد ... فالألف قد تشبه الياء ، فأرادوا أن يقربوها منها " (2) .

ولقد أورد العلماء (3) إمالة الألف بسبب الكسرة اللاحقة بها، ويمكن أن نلاحظ ذلك في قول ابن يعيش(ت643ه)، "وذلك إذا ولى الألف كسرة نحو (عالم)، فيميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، فينحون الألف نحو الياء كما فعلوا في الإدغام وذلك في الإمالة قربوا الألف من الياء؛ لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله وأدناه، فتتأفرا ولما تتأفرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة ، والألف نحو الياء، فصار الصوت بين وبين فاعتدل الأمر بينهما وزال الاستتقال الحاصل بالتأفرا " (4) .

وفيما يتعلق بإمالة الألف لكسرة متقدمة عليها كما أشار المبرد(ت285ه) إلى ذلك في المقتضب(5) فقد عرض سيبويه(ت180ه) للقضية ذاتها إلا أن عرضه كان أكثر وضوحاً وتفصيلاً، إذ نجده يقول: "وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك، والأول مكسور نحو (عماد) أملت الألف؛ لأنه لا يتفاوت ما بينهما بحرف وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان الأول ساكن، لأن الساكن ليس بحرف قوي، وإنما يرفع لسانه

(1) الكتاب، 4 : 117

(2) نفسه والصفحة نفسها

(3) ينظر: ابن جني، اللمع في العربية، 311، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 336، وابن يعيش، شرح المفصل، 9: 54، والرضي، شرح الشافية، 3: 705، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف،

392، وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، 435، والأزهري، شرح التصريح، 2 : 346

(4) شرح المفصل، 9 : 54

(5) نفسه، 3 : 42

عن الحرف المتحرك رفعة واحدة كما رفعه في الأول فلم يتفاوت لهذا كما لم يتفاوت الحرفان، حيث قلت: (صَوِيْق)، وذلك قولهم (سِرْبَال) و(شِمْلَال) ، و(عماد) ، و(كلاب) وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز " (1) .

فسيبويه(ت 180هـ) يذكر في نصه السابق أن الكسرة لا تأتي قبل الألف مباشرة بل إنها تأتي قبل الألف بحرف أو حرفين، وهذا ما أكده الرضي قائلاً:
"اعلم أن أسباب ليست موجبة لها بل هي المجوزة لها عند من هي في لغته، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح، فأحد الأسباب الكسرة، وهي إما قبل الألف أو بعدها، والحرف المتحرك بالكسر لا يجوز أن يكون هو الحرف الذي يليه الألف؛ لأنها لا تلي إلا الفتحة، فالحرف المتحرك بالكسرة إما أن يكون بينه وبين الألف حرف أو حرفان ، فالأول أقوى في اقتضاء الإمالة لقربها والتي بينها وبين الألف حرفان لا تقتضي الإمالة إلا إذا كان الحرف الذي بينها وبين حرف الألف ساكناً. (2)

وتابعة في ذلك المرادي(ت 749هـ)، فيقول في وقوع الكسرة قبل الألف: "...وإن كانت قبلها فشرطها أن تكون منفصلة بحرف، نحو: (عماد)، أو بحرفين أولهما ساكن نحو (شِمْلَال)"(3)

ومن الشواهد القرآنية على إمالة الألف قوله تعالى: ﴿وَأَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾ (4)
الشاهد في (عابد) فقد أمال هشام الألف فيها (5) .

وهذه اللغة هي لغة تميم وقيس وعامة أهل نجد (6) ، أما الحجازيون فلا يميلون هذه الألف بسبب الكسرة . (7)

(1) الكتاب، 4 : 117 - 118، السربال القميص والدرع، الشمال، يقال للناقفة، شملة، بالتشديد وشمال، وشمال وشمليل بمعنى: خفيفة وسريعة مشمرة، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (سربل) و (شمل).

(2) شرح الشافية ، 3 : 5 - 6 .

(3) توضيح المقاصد ، 3 : 1495 .

(4) سورة الكافرين، الآية 4

(5) ينظر: ابن الجزرى، تقريب النشر، 263، والإتحاف، 604، السفاقي، غيث النفع، 675

(6) ينظر: الكتاب، 4 : 125، وابن يعيش، شرح المفصل، 9 : 54 ، وأبو الفداء، الكناش في النحو

والصرف، 391، والأشموني، شرح الأشموني، 3 : 762، والسيوطي، همع الهوامع، 3 : 414

(7) ينظر: الكتاب، 4 : 118

سابعاً- إمالة ما كانت ألفة رابعة أصلية أو زائدة

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب " ما كان على أربعة أحرف أصلية أو زائده". (1)
"اعلم أن ما كانت ألفه من ذلك طرفاً فالإمالة فيه جائزة، وهي التي تختار؛ وذلك أنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه:

إمّا أن تكون ألفه منقلبة عن ياء نحو (مَرَمَى) ، و(مَسَعَى)، لأنَّهُ من: سعيت ورميت و(مَلْهَى) و(مَعَزَى) من عزوت ولهوت، فإنها إذا كانت كذا ترجع إلى الياء في قولك : مَلْهَيَان وَمَعَزَيَان وكلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد أو تكون الألف زائدة للتأنيث فحقُّ الزوائد أنْ تُحْمَلَ على الأصول، فإذا كانت ذوات الواو تَرْجِعُ إلى الياء، فالزائدُ أولى، وذلك قولك في، حُبْلَى: حُبْلَيَان، وحُبْلَيَات فأما الملحقة فنحو... (مِعَزَى) تقول...مِعَزَيَان فكلُّ هذا يرجع إلى الياء، فكذلك فافعل به إذا كانت الألف رابعة مقصورةً أو على أكثر من ذلك اسماً كان أو فعلاً". (2)

يلاحظ أن المبرد (ت 285هـ) يختار في النص السابق إمالة الألف إذا كانت في الاسم رابعة وطرفاً بأنواعها، المنقلبة والزائدة للتأنيث التي هي في حكم الأصل والملحقة .

وقد ذكر سيبويه (ت 180هـ) هذا الضرب من الإمالة إذ يقول: " ومما يميلون ألفه كل اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك؛ لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء، ألا ترى أنك لو قلت في (معزي)، وفي (حبلَى)، فقلت على عدة الحروف، لم يجئ واحد من الحرفين إلا من بنات الياء فكذلك كل شيء، كان مثلهما مما يصير في تثنية أو فعل باء، فلما كانت في حروف لا يكون من بنات الواو أبداً صارت عندهم بمنزلة ألف (رمى) ونحوها". (3)

كما يشير سيبويه (ت 180هـ) إلى أن ترك الإمالة فيها هي الأكثر استخداماً ، ويتضح ذلك في قوله: "وناس كثير لا يميلون الألف ويفتحونها، يقولون: (حُبْلَى)، و(مِعَزَى)" (4).

(1) المقتضب، 3: 45

(2) نفسه والصفحة نفسها

(3) الكتاب، 4 : 120

(4) نفسه والصفحة نفسها

أجاز ابن جني (ت 395هـ)⁽¹⁾ وغيره من علماء اللغة⁽²⁾ إمالة الألف المتطرفة في الاسم بأنواعها، فابن يعيش يختارها ويقدمها على لغة الفتح أو النصب⁽³⁾، كما يفسر الرضي (ت 686هـ) إمالة الألف المتطرفة بقوله " اعلم أن الألف إذا كانت في الآخر، فلما أن تكون آخر الفعل أو آخر الاسم....والثانية أي التي في آخر الاسم إن كانت عن ياء نحو: الفتى، والرحى، جاز إمالتها لكونها عن ياء، وصيرورتها ياء في التثنية، وإن كانت عن واو، فإن كانت رابعة فما فوقها جاز إمالتها، لصيرورتها في المثني ياء كالأعليان، والمصطفيان، وكذا الألف الزائدة، كالحبلى...لأنها تنقلب ياء في المثني".⁽⁴⁾

ونخلص مما سبق أن الألف المتطرفة في الاسم تمال جوازاً، وذلك؛ لأنها تؤول إلى الياء في حالة التثنية والجمع، وأهل هذه الإمالة هم تميم وغيرهم⁽⁵⁾، ويظهر أن الحجازيين لا يميلون في هذا الموطن وربما قصد سيبويه (ت 180هـ) الحجازيين عندما قال: "وناس كثير لا يميلون الألف"⁽⁶⁾.

ثامناً - إمالة الألف المنقلبة عن واو أو ياء .

ويقول في الباب ذاته⁽⁷⁾: " واعلم أنه ما كان من (فَعَل) فإمالة ألفه جائزة حسنة، وذلك نحو: (صار بمكان كذا)، و(باع زيد مالاً)⁽⁸⁾ فإنما أملت؛ لتدل على أن أصل العين الكسر؛ لأنه من بعث، وصرت، والعين أصلها الكسر، وألفها منقلبة من واو إلا أنه فيما كانت

(1) ينظر: ابن جني، اللمع في العربية، 311

(2) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 335، وابن يعيش، شرح المفصل، 9: 58، والرضي، شرح الشافيه، 3: 13 - 14، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 393، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 364، والأزهري، شرح التصريح، 2: 347، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 415، والصبان، حاشية الصبان، 4: 222

(3) ينظر: شرح المفصل، 9: 58

(4) شرح الشافيه، 3: 13 - 14، ويلاحظ التوضيح نفسه عند: الأزهري، شرح التصريح، 2: 347، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 415

(5) ينظر: الكتاب، 4: 125، وابن يعيش، شرح المفصل، 9: 54، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 414

(6) ينظر: الكتاب، 4: 120

(7) ينظر: (باب الإمالة)، المقتضب، 3: 42

(8) يذكر المحقق عبد الخالق عزيمة أن ما جاء في النص هو بالأصل والصواب أن يمثل المبرد بنحو خاف وهاب، لأن ألف صار وباع منقلبة عن ياء، عينهما مفتوحة في الفعل الماضي، ينظر: المقتضب، 42:3هـ (3)

ألفه منقلبةً من ياءٍ أحسن، فأما الواو فهو فيها جيّد، وليس كحُسْنِه في الياء؛ لأنّ فيه علّتين، وإنّما في ذوات الواو علةٌ واحدة، وهو أنّه من (فعل)، وذلك قولك: (خاف زيد كذا)، و(مات زيد) في قول من قال: متُّ على وزن خِفْت، ومن قال: متُّ، لم تجز الإمامة في قوله". (1)

ففي النص السابق إشارة إلى إمالة الألف المنقلبة عن واو وياء، إلا أن المبرد يستحسن إمالة ما كان ألفه منقلبة عن ياء؛ وذلك لوجود علّتين هما: الياء والكسرة معاً.

وقد صرح سيبويه(ت 180ه) أن هذه اللغة هي لبعض أهل الحجاز، فيقول: "ومما يميلون ألفه كل شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه (عين)، إذا كان أول (فعلت) مكسوراً كما نحووا نحو الياء، فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز، فأما العامة فلا يميلون"(2).

لقد عرض العلماء(3) إمالة الألف المنقلبة عن الواو أو الياء، مشيرين إلى جواز الإمالة فيها، كما ذهب أبو الفداء(ت 732ه)(4) وغيره(5) من العلماء إلى ما ذهب إليه سيبويه(ت 180ه) في نسبتها إلى بعض أهل الحجاز.

ومن الشواهد القرآنية على إمالة الألف قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾(6)

فالشاهد في خاف، فقد أمال حمزة الألف في (خاف). (7)

(1)المقتضب، 3: 42-43

يلاحظ أن هناك في (مات) لغتين: مات يموت من باب (نَصَرَ ينصر)، وهذه يقال فيها: متُّ ومتُّنا بضم الميم، أما اللغة الثانية (مات يموت) من باب (فَرَحَ يفرح) وهذه يقال فيها مت بكسر الميم كخاف يخاف، ينظر، نفسه، 43، ه(1)

(2) الكتاب، 4 : 120

(3) ينظر: ابن جني، اللمع في العربية، 311، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 733، وابن يعيش، شرح المفصل، 9: 55، والرضي، شرح الشافيه، 3: 10-11، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 392 والمرادي، توضيح المقاصد، 3: 1494، وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، 435، والأشموني، شرح

الأشموني، 3 : 765 - 766

(4) ينظر: الكناش في النحو والصرف، 392

(5) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، 3: 1493، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 766، والصبان، حاشية الصبان، 4 : 224

(6) سورة إبراهيم: الآية 14

(7) الإتحاف، 342، والسفاقي، غيث النفع، 342

يلاحظ أن بعض أهل الحجاز يشاركون تميماً في الإمالة ، فإمالة الألف لغة جائزة حسنة، لاسيما أن القراء العشرة المشهورين أمالوا الألف في قراءاتهم ومنهم أبو العلاء، وحمزة ، والكسائي و خلف وغيرهم. (1)

تاسعاً- الراء في الإمالة .

يقول المبرد(ت 285ه) في باب " الراء في الإمالة " (2) .

"اعلم أن الراء مكررة في اللسان ينبو فيها بين أولها وآخرها نبوة، فكأنها حرفان، فإذا جاءت بعد الألف مسكورة، مالت الألف من أجلها، وذلك قولك: (هذا عارم)، و(عارف)، فكانت الإمالة هاهنا ألزم منها في (عابد) ونحوه، فإن وقع قبل الألف حرف من المستعلية، وبعده الألف الراء المسكورة، حسنت الإمالة التي كانت تمتنع في (قاسم) ونحوه من أجل الراء وذلك قولك: (هذا قارب) .

وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة تقول: (مررت بقادر) وترك الإمالة أحسن؛ لقرب المستعلية من الألف، وتراخي الراء عنها... فإن لم يكن قبل الألف حرف من المستعلية، وكانت بعدها الراء اختير إمالة الألف، وذلك قولك: (من الكافرين)، وإن قلت: (من الكافر يا فتى)، فالإمالة حسنة، وليس كحسنتها في (الكافرين)؛ لأن الكسر في الكافرين لازم للراء بعدها (ياء) .

و(الكافر) لا (ياء) فيه، وليست الكسرة بلازمة للراء إلا في الخفض، وهي في الجماعة تلزم في الخفض والنصب والوقف والإدراج ، ولا تكون في (الكافر) في الوقف .
فإن قلت: (جاءني الكافر)، فاعلم استوت الإمالة والنصب، فأما الإمالة، فمن جهة كسرة (الفاء)، وأما النصب فإن (الراء) بعدها كحرفين مضمومين، وكذلك في النصب إذا قلت: (رأيت الكافر يا فتى) ولو قلت: فلان باسط يده، أو ناعق يا فتى، لم تصلح الإمالة من أجل المستعليين، لأن الراء وإن كان قبلها التكرير لا تحل محل المستعلية، ولو قلت: هذا قراب سيفك لصلحت الإمالة، وإن كانت الراء مفتوحة، لأنها في الحقيقة في وزن حرف". (3)

(1) ينظر: ابن الجزري، تقريب النشر، 133-135 والإتحاف، 103، وأنيس، إبراهيم، في اللهجات

العربية، 61-62 ومحيسن، محمد سالم، المقتبس من اللهجات العربية، 94

(2) المقتضب، 3 : 48

(3) نفسه، 48-49

يلاحظ في النص السابق أن المبرد يجيز إمالة الألف إذا اجتمعت مع الراء في كلمة واحدة ، وله في ذلك تفصيل وتوضيح إذ يرى :

أن (الراء) جالبة لإمالة (الإلف) إذا كانت مكسورة -الراء- بعدها، والألف غالبية في الإمالة إذا تقدمها حرف استعلاء مفتوح ، والراء بعدها مكسورة، نحو: (ضارب)، ومغلوبة في الإمالة إذا تقدمها حرف استعلاء، وكان بينها وبين الراء المكسورة حرف مكسور مثل (صابر) ومختارة حسنة إذا فصل بين الألف والراء المكسورة حرف مكسور، ولم يكن قبلها حرف استعلاء، نحو: (كافر) .

ومستوية في الحسن إذا كانت الراء مفتوحة أو مضمومة بعد حرف مكسور مع خلو الكلمة من حرف استعلاء، مثل: (جاءني كافرٌ)، و(رأيت الكافر) وصالحة في الإمالة حال مجيء الراء متقدمة عليها؛ لأنها بمنزلة الحرف الواحد في الوزن، نحو: (قرا ب) .

ولبعض العلماء السابقين للمبرد واللاحقين به رأي في إمالة الألف المجتمعة مع الراء في كلمة واحدة فيجيز سيويوه(ت 180هـ)⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾ من العلماء إمالة الألف إذا وليها مباشرة الراء المكسورة، أما إذا لم تكن الراء مكسورة، وكانت منصوبة أو مرفوعة منعت حينها الألف من الإمالة .

ويمكن القول: إن المبرد(ت 285هـ) على ما قاله العلماء في إمالة الألف إذا جاء بعدها (راء) مكسورة، أما منع إمالتها إذا وليها مباشرة الراء المرفوعة أو المنصوبة فلم يشر إليه المبرد.

كما أجمع العلماء⁽³⁾ على أن الألف تمنع من الإمالة إذا تقدمتها (الراء) المفتوحة نحو: (فرآش) و(راشد)، ولسيويوه(ت 180هـ) توضيح في ذلك، فيقول: " ... قالوا (هذا راشد)،

(1) ينظر: الكتاب، 3 : 136

(2) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 337، وابن يعيش، شرح المفصل، 9 : 61، والرضي، شرح الشافية، 3 : 21، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 494، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1998م، 2 : 524، والأشموني، شرح الأشموني، 3 : 769، والأزهري، شرح التصريح، 2 : 349 - 351، السيوطي، همع الهوامع، 3 : 418 - 419 .

(3) ينظر: الكتاب، 4 : 136، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 337، وابن يعيش، شرح المفصل، 9 : 62، والرضي، شرح الشافية، 3 : 20، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 2 : 524

و(هذا فراش) فلم يميلوا؛ لأنهم قد تكلموا برأين مفتوحتين، فلما كانت كذلك قويت على نصب الألفات وصارت بمنزلة القاف⁽¹⁾.

فتصريح المنع في إمالة الألف المتقدم عليها حرف راء المفتوح الذي ذكره العلماء يخالف موقف المبرد(ت 285ه) الذي أشار إلى إمالتها، لأن الراء كما ذكر بمنزلة الحرف الواحد في الوزن.⁽²⁾

وفيما يتعلق بإمالة الألف المتقدم عليها حرف استعلاء مانع للإمالة، والمتأخر عنها حرف (الراء) دون أن يفصلها عن الألف فاصل، فللعلماء موقف في ذلك، فسيبويه(ت 180ه) يرى أن الألف تمال وإن تقدمها حرف استعلاء شريطة مجيء (الراء) بعدها مكسورة⁽³⁾ وهذا ما ذكره المبرد⁽⁴⁾ وتبعهما في ذلك كل من ابن يعيش(ت 643ه)⁽⁵⁾، وأبي حيان(ت 745ه)⁽⁶⁾، والسيوطي(ت 911ه)⁽⁷⁾، أما الرضي(ت 686ه) فلم يشترط مجيء الراء مكسورة، ونلاحظ موقفه في قوله: "وتغلب المكسوره بعدها المستعملة وغير المسكورة"⁽⁸⁾.

كما ذهب العلماء مذاهب مختلفة في إمالة الألف حال تباعد الراء المكسورة عنها بحرف وهذه المذاهب على النحو الآتي:

- يشير سيبويه(ت 180ه)⁽⁹⁾ وغيره⁽¹⁰⁾ من العلماء إلى جواز إمالة الألف وإن سبقت بحرف استعلاء مانع للإمالة؛ وذلك لوجود الراء المكسورة، نحو (بقادر)، وهذا ما أورده المبرد إذ كان يرى أن الإمالة حسنة وتركها أحسن؛ وذلك لتراخي الراء عن الألف وقرب المستعيلة منها⁽¹¹⁾

(1) الكتاب، 4 : 136

(2) ينظر: المقتضب، 3 : 49

(3) ينظر: الكتاب، 4 : 136 - 137

(4) ينظر: المقتضب، 3 : 48

(5) ينظر: شرح المفصل، 9 : 62

(6) ينظر: ارتشاف الضرب، 2 : 525

(7) ينظر: همع الهوامع، 3 : 419

(8) شرح الشافية، 3 : 20

(9) ينظر: الكتاب، 4 : 138 - 139

(10) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 9 : 62، الأشموني، شرح الأشموني، 3 : 771

(11) ينظر: المقتضب، 3 : 48

ومن الشواهد الشعرية على الراء في الإمالة قول هدية بن خشرم: (الطويل)

16- عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمَنْهَمِرِ جُؤْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

والشاهد في (قادر) حيث تم إمالة الألف فيها مع وجود حرف القاف المانع للإمالة، والسبب في إمالتها مجيء حرف الراء مكسوراً .

- منع الرضي(ت 686ه) إمالة الألف في (قادر) وذلك لقرب المانع، وهو حرف الاستعلاء (القاف) منها وتراخي الراء عنها إذ فصلت عن الألف بحرف (الدال) (1) وتابعة في هذا الرأي كل من أبي الفداء(ت 732ه) (2) ، والسيوطي(ت 911ه) (3) .

وفيما يتعلق بكلمة (كافر) حيث تباعدت الراء عن الألف ، فيرى سيوييه(ت 180ه) (4) وغيره (5) من العلماء أن الإمالة جائزة فيها؛ لأنها لم تسبق بمانع، كما أن الراء مسبوقة بحرف مكسور، إلا أن هناك من العرب من لا يميل الراء في (كافر) فيصب الألف في الرفع والنصب (6) .

يمكن القول: إن من قال بإمالة الألف في كلمة (كافر)، جاء موافقاً لرأي المبرد(ت 285ه) حيث وصفها بالحسنة، أما عدم إمالتها في الرفع والنصب، فهذا مخالف لرأي المبرد(ت 285ه)، فهو يجيز الأمرين الإمالة وتركها، فالإمالة عنده بسبب حرف الفاء المكسور الذي جاء قبل الراء، وأما تركها، فلعلها مجيئها منصوبة أو مرفوعة. (7)

ومن الشواهد القرآنية على الراء في الإمالة قوله تعالى: ﴿وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا ذَلِكَ

جَزَاءَ الْكَافِرِينَ﴾ (8)

فالشاهد في إمالة (الكافرين) فقد أمال الألف فيها أبو عمرو والكسائي والدوري (1)

16- الكتاب، 4 : 139، والمقتضب ، 3 : 48 ، وابن جني، اللمع في العربية، 315، والأشموني ، شرح الأشموني ، 3 : 771

(1) ينظر: شرح الشافية، 3 : 23

(2) ينظر: الكناش في النحو والصرف، 394

(3) ينظر: همع الهوامع، 3 : 419

(4) ينظر: الكتاب، 4 : 137

(5) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 337 وابن يعيش، شرح المفصل، 9 : 62 والرضي،

شرح الشافية، 3 : 22، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 394

(6) ينظر: الكتاب، 4 : 138، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 337، والأزهري، شرح التصريح، 2:

351

(7) ينظر: المقتضب ، 3 : 49

(8) سورة التوبة، الآية 26

كما أشار بعض العلماء⁽²⁾ إلى أن بعض العرب لا يميلون الألف التي بينها وبين الراء المكسورة حرف فيعاملونها معاملة المرفوعة والمنصوبة.

ولعل هذا التباين الحاصل في إمالة الألف بين العرب يؤيد دقة سيبويه(ت 180هـ) عندما ذهب إلى أن العرب لا يتفنون في الإمالة، فبعضهم يميل وبعضهم ينصب في الأمر نفسه إذ يقول: "واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه فينصب بعض ما يميل صاحبه، ويميل بعض ما ينصب صاحبه، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر. فإذا رأيت عربياً كذلك فلا ترينه خلط في لغته ولكن هذا من أمرهم."⁽³⁾

ففي كلامه السابق دلالة على أن الإمالة والفتح لا تقتصران على قوم دون الآخرين . وربما تعود إمالة الألف التي بينها وبين الراء حرف إلى أهل الحجاز، ويمكن استنتاج ذلك من قول سيبويه(ت 180هـ): "واعلم أن الذين يقولون: مساجد وعابد، ينصبون جميع ما أملت في الراء."⁽⁴⁾

فهذا القول يشير إلى أن الذين يميلون الألف في مثل (عابد) هم بنو تميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد لا يميلون ما فيه الراء، وبذلك تكون إمالة ما فيه الراء منسوبة إلى بعض الحجازيين.

وخلاصة القول: إن الإمالة والنصب لغتان جائزتان، إذا وصفها صاحب الإتحاف(ت 1117هـ) بأنهما فصيحتان، فالقراء أمالوا في قراءاتهم.⁽⁵⁾

(1) السفاقي، غيث النفع، 271 هـ

(2) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 2: 225، والسيوطي، همع الهوامع، 3 : 419

(3) الكتاب، 4: 125

(4) الكتاب، 137

(5) ينظر: البنا الدميطي، 102

عاشراً- إمالة الحجاج

يشير المبرد(ت 285ه) في باب "الراء في الإمالة" (1) إلى إمالة كلمة (الحجاج)، إذ يقول: "فأما قولهم هذا رجل حَجَّاج، فلم تجز الإمالة؛ لأنه لا شيء يُوجبها، ثم قالوا في الاسم: الحَجَّاج، فإنما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة، والاسم والنعته؛ لأنَّ الإمالةَ أَكْثَرُ، وليس بالحَسَنَ، النَّصْبُ أَحْسَنُ وَأَقْبَسُ". (2)

يقدم المبرد لغة النصب أو الفتح على الإمالة في كلمة (الحجاج) بل يصفها بالأحسن وبالأقيس؛ وذلك لخلوها من سبب الإمالة، ولكنه في الوقت ذاته يعلل لغة من أمال بأمرين، أولهما: للفصل بين الاسم والنعته، والمعرفة والنكرة، وثانيهما: لكثرة الاستعمال، وهو السبب نفسه الذي أشار إليه سيبويه(ت 180ه) في حديثه عن علة من أمال (الحجاج) فيقول: "وذلك الحجاج إذا كان اسماً لرجل؛ وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر في كلامهم". (3)

كما عد سيبويه (ت 180ه) إمالة (الحجاج) إمالة شاذة لا يقاس عليها، وأشار إلى أن أكثر العرب ينصبون (الحجاج). (4)

وذهب ابن جنى (ت 395ه) (5) وغيره (6) من العلماء مذهب سيبويه في جعل إمالة (الحجاج) من الشواذ ولابن يعيش (ت 643ه) موقف من إمالة كلمة الحجاج، فهو يسوغ إمالتها إذا سبقت بحرف جر ويتضح ذلك في قوله: " فأما إذا قلت مررت بالحجاج فالإمالة سائغة، وليست شاذة لأجل كسرة الإعراب، فهو بمنزلة مررت بـ... وأما إذا كانت صفة نحو قولك: " رجل حجاج للرجل الذي يكثر الحج، فإنه لا تسوغ فيه الإمالة؛ لفقد سببها إلا في حال الجر". (7)

(1) المقتضب، 48:3

(2) نفسه، 51:3

(3) الكتاب: 127:4

(4) ينظر، الكتاب: 127:4

(5) ينظر: اللمع في العربية، 317

(6) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 370، وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، 393،

والمرادي، توضيح المقاصد، 1507:3، والأشموني، شرح الأشموني، 78:3، والصبان، حاشية

الصبان، 235:2

(7) شرح المفصل، 63:9

الفصل الثاني

"التباين الصرفي"

- تمهيد: 81
- المبحث الأول: التصغير** 82-88
- أولاً- تصغير (أفعل) كأسود ونحوه 82
- ثانياً- تصغير الخماسي (فَعَلَّ)، نحو : فرزدق 84
- ثالثاً- تصغير الظروف من الأزمنة، نحو : (مغرب، وعشيّة) 87
- المبحث الثاني: النسب** 89-101
- أولاً- النسب إلى (فَعِيل)، و(فُعِيل). 89
- ثانياً- النسب إلى (فَعِيلَة)، و(فُعِيلَة). 91
- ثالثاً- النسب إلى اليمن وتهامة والشام: 94
- رابعاً- النسب إلى الدهر والبصرة 96
- خامساً- النسب إلى الاسم المضاف. 97
- سادساً- النسب إلى الاسم الممدود 98
- المبحث الثالث: جمع التكسير (ما جاء على : أفعال : أفعل)** 102-104
- المبحث الرابع: أبنية الأفعال** 105-111
- أولاً- (فَعَلَّ : يَفْعَل ، وَيَفْعَل) 105
- ثانياً- (فَعَلَّ : يَفْعَل) و (فَعَلَ : يَفْعَل) 106
- ثالثاً- (فَعَلَ يَفْعَل ، وَقَعَلَ يَفْعَل) (وَقَعَلَ يَفْعَل) 108
- رابعاً- (فَعَلَ ، يَفْعَل)، و(فَعَلَ ، يَفْعَل) 110
- المبحث الخامس: الحذف** 112-124
- أولاً- حذف أحد المتماثلين 112
- ثانياً- حذف النون واللام 116
- ثالثاً- حذف الألف من (ها) 119
- رابعاً- حذف المقطع الأخير من الكلمة 121
- خامساً- حذف عين الكلمة المضعفة " مَيَّت ، وسَيِّد ، ولَيِّن " 123
- المبحث السادس: الأسماء التي وقعت على حرفين، نحو (اسم)** 125-126
- المبحث السابع: الجمع على فَعَلَات، فَعَلَات** 127-128
- المبحث الثامن: أبنية المصادر: (فَعَلَ)، و (فُعَلَ)** 129-130
- المبحث التاسع: قلب فاء الفعل المعتل** 131-136
- أولاً- قلب الواو ياء أو ألفاً في الفعل المعتل المثال (وَجَل) 131
- ثانياً- قلب (فاء) افتعل (تاء) إذا كانت واوا، ياء 134
- المبحث العاشر: القلب المكاني** 137-139

تمهيد:

تعد العلاقة بين النظام الصرفي في أية لغة وبين نظامها الصوتي علاقة وثيقة، فإن كثيراً من الموضوعات التي يدور حولها الصّرف إنما تبنى على قوانين صوتية مرجعها ذلك التأثير الحاصل بين الحروف عندما تتألف ويتصل بعضها ببعض. (1)

فالتغييرات التي تطرأ على النظام الصوتي قد تؤثر على النظام الصرفي، وهي تغييرات تعود في معظمها إلى التباين اللهجي، ويتضح هذا الأمر في الاختلاف في أوزان الكلمة أو نقل حركات الكلمة أو الإعلال وظهور ظاهرة القلب المكاني في الكلمة. (2)

لقد تم في هذا الفصل عرض مسائل من التباين الصرفي الواردة في كتابي الكامل والمقتضب، وهي: التصغير، والنسب، وجمع التكسير، وأبنية الأفعال، والحذف، والأسماء التي وقعت على حرفين، والجمع على فَعَلَات و فَعَلَات، وأبنية المصادر، وقلب فاء الفعل المعتل، والقلب المكاني.

(1) ينظر: المطلبي، غالب فاضل، لهجة قبيلة تميم، 158

(2) ينظر: نفسه والصفحة نفسها

المبحث الأول

التصغير (1)

أولاً- تصغير (أفعل) كأسود ونحوه

التصغير: هو المصوغ لتحقير أو تقليل أو تقريب أو تعطف ويكون بضم أوله وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده. (2)

يقول المبرد (ت 285ه) في باب "ما كان من المذكر على أربعة أحرف": (3)

"واعلم أنّ ما كانت فيه الواو متحركة في التكبير زائدة مُلحقة أو أصلية. فأنت في تصغيره بالخيار: إن شئت أبدلت من الواو في التصغير ياءً للياء التي قبلها وهو أجود وأقيس. وإن شئت أظهرت الواو كما كانت في التكبير متحركة، وذلك قولك في: أسود: أسيد. وفي أحول: أحيل، فهذا الأصلي ... وإن شئت قلت فيه كله: أسود ... وإنما استجازوا ذلك لما رأوا التصغير والجمع على منهاج واحد". (4)

ويواصل المبرد حديثه موضحاً، فيقول: "فأما الأوتون فعملوا أنّ الواو إنما تنتقلب للياء التي قبلها، وأنّ الألف لا يوجد فيها مثل ذلك الوزن واحد، والقلب لعلّة توجبه، وكلُّ قد ذهب مذهباً إلا أنّ القلب أقيس .. فإن كانت الواو ساكنة في التكبير لم يكن إلا القلب؛ وذلك لأنّ ما تحركت واوه الوجه فيه القلب ويجوز الإظهار لتحرك الواو، فلما كانت المتحركة الوجه فيها القلب لم يكن الساكنة غيره" (5)

فالمبرد يرى قلب الواو ياء وإدغامها معاً بالجيد وبالوجه المقدم، كما يرى إثبات الواو وتركها على حالها في التحقير بالجائز، وهذا ظاهر في قوله: "من قال في أسود: أسيد وهو الوجه الجيد ... ومن قال في تصغير أسود: أسود فهو جائز". (6)

(1) ينظر: الكتاب، 4: 468-469، والكامل، 1: 264، والمقتضب، 2: 243، 275، وابن جني، اللمع في العربية، 278-279، والزمخشري، المفصل في علم اللغة، 244، وابن يعيش، شرح المفصل، 5: 124.

(2) ينظر: ابن عصفور، المقرب، 2: 81، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 377.

(3) المقتضب، 2: 243.

(4) نفسه، والصفحة نفسها.

(5) نفسه، 244.

(6) الكامل، 1: 264.

وسبق سيبويه (ت 180هـ) المبرد في تقديم قلب عين (أفعل) وتفضيله إذا كانت واواً ياءً وإدغامهما معاً في أسلوب التحقير، وفي ذلك يقول سيبويه: "وأما ما كانت العين فيه ثالثة مما عينه واو فإنّ واوه تبدل ياء في التحقير، وهو الوجه الجيد؛ لأنّ الياء الساكنة تُبدل الواو التي تكون بعدها ياء... و ذلك قولك في أسود: أُسَيْدٌ ... واعلم أنّ من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل أن تحقّر". (1)

اتفق صاحب الاشتقاق (ت 321هـ) (2) وغيره (3) من علماء اللغة مع المبرد في حديثه عن تصغير ما كان على (أفعل) وكانت عينه واواً، فنسب ابن دريد لغة القلب والإدغام لعين (أفعل) إذا كانت (واواً) ياءً إلى بني تميم، كما جعل سائر العرب تترك الواو على حالها إذا أرادت أن تحقّر اسماً على وزن (أفعل) فتميم تقول في تحقير، أسود: أُسَيْدٌ، وسائر العرب يقولون أسود: أُسَيْوُدٌ. (4)

ويشير ابن جني (ت 395هـ) في حديثه عن تصغير ما كان على (أفعل) إلى جواز لغة الإظهار، فيقول: "فإن كانت العين واواً متحركة في (أفعل) ووقعت ياء التحقير قلبتها (ياءً) نقول في أسود: أُسَيْدٌ... وقد يجوز الإظهار". (5)

أما الزمخشري (ت 583هـ)، فيصف لغة القلب والإدغام بالأجود، فيقول: "الواو إذا وقعت ثالثة أو وسطاً كواو أسود وجدول فأجود الوجهين، أُسَيْدٌ وُجْدِيلٌ ومنهم من يظهر فيقول: أُسَيْوُدٌ" (6)

ويرى ابن يعيش (ت 643هـ) أنّ القلب ثمّ الإدغام لعين (أفعل) إذا كانت واواً (ياء) الأجود والأقيس من إظهارها وتركها على حالها، ويصف القلب والإدغام بالكثير الجيد وبالوجه المختار (7)، كما يذكر ابن يعيش تفسيراً للغتين، لغة القلب، ولغة الإظهار، فيقول: "الواو إذا وَقَعَتْ

(1) الكتاب، 3 : 468 - 469.

(2) ينظر: ابن دريد، 206.

(3) ينظر: ابن جني، اللع في العربية، 278 - 279، الزمخشري، المفصل في علم اللغة، 244، وابن

يعيش، شرح المفصل، 5 : 124 .

(4) الاشتقاق، 206 .

(5) اللع في العربية، 278 - 279 .

(6) المفصل في علم اللغة، 244 .

(7) ينظر: شرح المفصل، 5 : 124 .

حَسَوْا فَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ ثَانِيَةً أَوْ ثَالِثَةً، فَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً وَسَطًا ... فَلِكِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: الْقَلْبُ
وَالْإِدْغَامُ وَهُوَ الْكَثِيرُ الْجَيِّدُ ... وَالثَّانِي: الْإِظْهَارُ... وَعِلَّةُ هَذَا الْوَجْهِ أَنَّهُمْ حَمَلُوا التَّصْغِيرَ هُنَا
عَلَى التَّكْسِيرِ كَمَا قَالُوا: أَسَاوِدُ وَجَدَاوِلُ بِإِظْهَارِ الْوَاوِ، وَكَذَلِكَ قَالُوا: أُسَيُّودٌ... لِأَنَّ التَّصْغِيرَ
وَالْتَّكْسِيرَ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا كَانَ الْوَجْهُ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَخْتَارُ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى التَّكْسِيرِ ضَعِيفٌ إِلَّا
تَرَاهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: مَقَاوِمٌ وَمَقَاوِلٌ فِي مَقَامٍ وَمَقَالٍ، فَأَظْهَرُوا فِي الْجَمْعِ وَهَذَا فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي
التَّصْغِيرِ: مُقِيمٌ وَمُقِيلٌ، فَأَدْعَمُوا وَلَمْ يَعْتَمِدُوا بِظَهْوَرِهَا فِي التَّكْسِيرِ".⁽¹⁾

فابن يعيش (ت 643هـ) يخالف المبرد في الرأي، فالمبرد يرى أنهم أجازوا الإظهار لما
رأوا الجمع والتصغير من باب واحد⁽²⁾، وأما ابن يعيش فيرى أن هذا الرأي ضعيف⁽³⁾.
ومستصفي القول: أن لغة القلب والإدغام لعين (أفعل) في التحقير الوجه المقدم، ومعظم
العلماء⁽⁴⁾ قدّموه على لغة الإظهار.

ثانياً- تصغير الخماسي (فعلّ)، نحو: فرزدق

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب "تحقير بنات الخمسة"⁽⁵⁾:

"اعلم أنك إذا صغرّت شيئاً على خمسة أحرف كلّها أصلٌ فإنّك لا تحذف من ذلك إلا
الحرف الأخير؛ لأنّه يجري على مثال التحقير، ثم ترتدع عنده، فإنما حذفت الذي يخرج على
مثال التحقير، وذلك قولك في سفرجل: سفّرج، وفي شمردل: شميرد، وفي جحمرش:
جحيمر، وفي جردحل: جريدح، وكذلك إن كانت في ذوات الخمسة زائدة حذفتها، ثم حذفت
الحرف الأخير من الأصول حتى يصير على هذا المثال، وذلك قولك في عضر فوط:
عضيرف، وفي عندليب: عنيدل... والعوض في هذا كله جائز، وذلك قولك: قبيعيت،
وغضيريف، وكذلك كل ما حذفت منه، فهذا قياس هذا الباب .

(1) ينظر: شرح المفصل، 5: 124.

(2) ينظر: المقتضب: 2: 243.

(3) ينظر: شرح المفصل، 5: 124

(4) ينظر: الكتاب، 3: 468-469، والكامل، 1: 246، المقتضب، 2: 243 - 244، وابن جني، اللع في
العربية، 278-279، والزمخشري، المفصل في علم اللغة، 244، وابن يعيش، شرح المفصل، 5:
124.

(5) المقتضب، 2: 249، العضر فوط، ذكر الغطاء، والقبعفري: الجمل الضخم، والحجرش، العجوز،
والشمردل: السريع من الإبل والفتى الحسن الخلق، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (عضط)، و(قثر)،
(جرش) و(شمل)

ومن العرب من يقول في، فرزدق: فُريزق، وليس ذلك بالقياس، وإنما هو شبيهه بالغلط؛ وذلك لأنّ التاء من حروف الزيادة، والدال من موضعها – فلما كانت طرّفاً، وكانت أشبه ما في الحرف بحروف الزيادة وحذفتها .

ومن قال هذا قال في جمعه: فرازق، والحيد: فرآزِد، وفريزِد؛ لأنّ ما كان من حروف الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصلياً فهو بمنزلة غيره من الحروف، ومن قال: فُريزق لم يقل في جَحْمَرِش: جُحَيْرِش، وإنّ ما كانت الميم من حروف الزيادة لبُعْدِها من الطَّرَفِ، ولكنّه يَقُول في مِثْل (شَمْرَدل: شُمَيْرِد)، وإن كان هَذَا أبعد: لأنّ اللام من حروف الزيادة" (1)

فالمبرد - في النص السابق - إلى قاعدة تصغير الأسماء التي جاءت على خمسة أحروف وكلها أصل، إذ يتم تصغيرها بحذف الحرف الأخير منها، إلا أنّ هناك لغة لبعض العرب دون تحديد القبيلة التي ينتسبون إليها، أنهم يصغرون ما جاء على خمسة أحرف بحذف الحرف الرابع فيقال في فرزدق: فُريزق وليس ذلك بالقياس، إذ جعل المبرد تلك اللغة شبيهه بالغلط.

فالمبرد في حديثه عن تلك اللغة يتابع الخليل (ت 175هـ) وسيبويه (ت 180هـ)، فالخليل يشير إلى أنّ هناك من يعوض حرف الياء بدل المحذوف، فيقال في تصغير سفرجل، سْفِيرِج و سْفَيْرِج. (2)

وللمبرد تعليل فيما قاله الخليل في مسألة تعويض (الياء) بدل المحذوف في تحقير بنات الخمسة، فيقول في باب "تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف" (3):

"وذلك لأنك كنت قائلاً لو عوضت في مثل سفرجل: سْفِيرِج، فأنت أخرى ألا تحذفها فيما هي فيه أو تكون بدلاً منه، وإنما تثبت في هذا الموضع؛ لأنه موضع تلزمه الكسرة، والياء إنما هي حرف لين، فدخلت بدخول ما هو منها وهو الكسرة". (4)

(1) المقتضب، 2: 249 - 250 .

(2) ينظر: الكتاب، 3 : 448 .

(3) المقتضب، 2 : 243

(4) نفسه، 248 .

أما سيويوه فيكتفي بذكرها دون تحديد أي موقف نحوها، أو إصدار أي حكم عليها، إلا أنه لم يردّها، ولم يصفها بالغلط أو ما أشبه ذلك، فيقول: "تقول في فرزدق: فريزد، وقد قال بعضهم: فريزق؛ لأن الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، والدال من موضعها، فلما كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحب إليه، إذ أشبهت حرف الزيادة"⁽¹⁾

وافق كل من ابن جني(ت 395هـ)⁽²⁾، وابن يعيش(ت 643هـ)⁽³⁾، وابن عقيل(ت 769هـ)⁽⁴⁾المبرد في جعل تصغير بنات الخمسة بحذف الحرف الآخر القياس في اللغة، ووصف ابن يعيش لغة حذف الحرف الرابع عند تحقير بالشاذ القليل، فيقول: "ومن قال: فريزق ذلك شاذ قليل"⁽⁵⁾.

أما ابن عصفور(ت 669هـ)⁽⁶⁾، والأزهري(ت 905هـ)⁽⁷⁾، فيشيران إلى جواز ورود الوجهين، فمن شاء قال في تحقير فرزدق: فريزد و فريزق

ويقول ابن عصفور(ت 669هـ) في ذلك: "تقول في تصغير: سفرجل: سفيرج، وإن شئت عوض من المحذوف ياء قبل الآخر، وكذلك تفعل بكل محذوف منه فتقول: سفيرج، إلا أن يكون الحرف الذي قبل الآخر من حروف الزيادة، أو مشبهاً بحرف منها، والآخر ليس كذلك، فإنك تحذف إذ ذاك الآخر، وإن شئت حذفته ما قبله، فتقول في تصغير: فرزدق: فريزق و فريزيق، وإن شئت قلت: فريزد، و فريزيد"⁽⁸⁾

أما الأزهري(ت 905هـ) فيقول: "سفيرج بحذف خامسه وهو اللام، ومنهم من لا يحذفها"⁽⁹⁾

(1) الكتاب، 3: 448.

(2) ينظر: اللمع في العربية، 280 .

(3) ينظر: شرح المفصل، 5: 116 .

(4) ينظر: شرح ابن عقيل، 2: 478 .

(5) شرح المفصل، 5: 117 .

(6) ينظر: المقرب، 5: 91 .

(7) ينظر: شرح التصريح، 2: 318 .

(8) المقرب، 2: 91 .

(9) شرح التصريح، 2: 318 .

خلاصة القول : إن لغة حذف الحرف الرابع عند تحقير بنات الخمسة لغه جائزة، فهذه اللغة لم تردّ عند المبرد وغيره من العلماء، كما أوجد بعض العلماء لهذه اللغة تفسيراً وتعليلاً ومخرجاً، فربما كان هذا الأمر من باب جعلها جائزة مقبولة في الاستعمال .

ثالثاً- تصغير الظروف من الأزمنة، نحو : (مغرب، وعشيّة).

يقول المبرد(ت 285ه) في باب " تحقير الظروف من الأزمنة " (1)

"تقول في تصغير ساعة: سَوَيْعَة، وفي غُدُوَة: غُدْيَة، وفي بُكْرَة: بُكَيْرَة.... وتقول في عَشِيَّة: عَشِيَّة، فأما قولهم: عَشِيْشِيَّة، وَعَشِيَّانَات، وَمُغْرِبَان، وَأَصِيْلَال، وَأَصِيْلَانَات، وَمُغْرِبَانَات، فنذكره (2) في موضعه" (3)

فتصغير بعض ظروف الزمان التي أوردها المبرد في نصه السابق، قد جاء الحديث عنها عند كل من الخليل(ت 175ه) وسيبويه(ت 180ه) قبل المبرد، فنجد الخليل يوضح قول العرب في: "أتيك عُشِيَّانَات وَمُغْرِبَانَات" فيقول: "جعل ذلك الحين أجزاء؛ لأنه حين كلما تصوّبت فيه الشمس ذهب منه جزء، فقالوا : عُشِيَّانَات، كأنهم سموا كل جزءٍ منه عَشِيَّة " (4) أما سيبويه (ت 180ه) فيذكرها دون أن ينسبها فيقول: " فمن ذلك قول العرب في : مَغْرِبِ الشَّمْسِ، مُغْرِبَانِ الشَّمْسِ، وفي العَشِيِّ، أَتَيْكَ عُشِيَّانًا، وسمعنا من العرب من يقول في عَشِيَّة: عَشِيْشِيَّة، فكأنهم حَقَرُوا مَغْرِبَانٌ وَعَشِيَّانٌ، وعشَاءة" (5)

لقد أثبت علماء اللغة (6) ما ذكره المبرد حول ما ورد عن العرب في تصغير ظروف الزمان، وللرضي (ت 686ه) توضيح في ذلك فيقول: "... وعَشِيْشِيَّة تصغير عَشِيَّة، والقياس عَشِيَّة بحذف ثالث الياءات كما في: مُعِيَّة، وكأن مكبر عَشِيْشِيَّة: عُشَاءة، تجعل أولى ياء عشيّة شيناً مفتوحة. فتدغم الشين في الشين، وتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك قالوا في تصغير: عَشِيّ: عُشِيْشِيَّان، وكأنه تصغير: عُشِيَّان، وقد صغروا عشيّاً أيضاً على عَشِيَّانَات فعَشِيَّانَات جمع عَشِيْشِيَّان على غير قياس كما أن عُشِيْشِيَّان تصغير (عَشِيّ) على

(1) المقتضب، 2 : 275 .

(2) يلاحظ أن المبرد لم يذكر في المقتضب عن التصغير الشاذ في غير هذا الموضع .

(3) المقتضب، 2 : 277-278.

(4) الكتاب، 3 : 484 .

(5) نفسه والصفحة نفسها .

(6) ينظر: ابن عصفور، المقرّب، 2:102، والرضي، شرح الشافية، 1:273-276، والأزهري، شرح

التصريح، 3:319، والسيوطي، همع الهوامع، 3:389، والحملوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف،

غير قياس، وكذا قالوا في تصغير مغرب: مُغْبِرْبَان، ثم جمعوا فقالوا: مُغْبِرْبَانَات، وهذا جمع قياس لتصغير غير قياس، ومكانهم جعلوا كلَّ جزء منه مَغْرِباً⁽¹⁾

وقد وصف ابن عصفور(ت 669هـ)⁽²⁾ وغيره⁽³⁾ تصغير مغرب: مُغْبِرْبَان، وتصغير عشيه: عُشِيْشِيَّة بالثاء، وفي ذلك يقول ابن عصفور: "... وقد شذت العرب في ألفاظ فلم تصغرها على قياس مكبرها المستعمل في الكلام ... فقالوا في مغرب الشمس: مُغْبِرْبَان، وفي عشي: عَشِيَان وفي عَشِيَّة: عُشِيْشِيَّة"⁽⁴⁾

أما الأزهرى(ت 905هـ) فجعلها لغة نادرة لا يقاس عليها، فيقول: "كلام العرب في تصغير: عَشِيَّة: عُشِيْشِيَّة، جاء نادراً على غير قياس ولم أسمع عَشِيَّة في تصغير: عَشِيَّة، وذلك أن عَشِيَّة تصغير العَشْوَة، وهو أول ظلمة الليل"⁽⁵⁾

كما أورد ابن منظور(ت 711هـ) أن (مُغْبِرْبَان) قد وردت في كلام لأبي سعيد الخدري فيقول فيه: "خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مُغْبِرْبَان الشمس"⁽⁶⁾

نخلص مما سبق أن تحقير عَشِيَّة: عُشِيْشِيَّة، ومغرب مغْبِرْبَان، لغتان شاذتان لا يقاس عليهما. وإن استخدمهما بعض العرب، فالمصادر⁽⁷⁾ التي اطلعت عليها لم تنسب هذه اللغة إلى قوم مخصوصين من العرب، ويمكن أن تنسب لغة "مغْبِرْبَان" إلى الخزرج فأبو سعيد الخدري من الخزرج⁽⁸⁾ وقبيلة الخزرج هي بطن من الأزد من القبائل القحطانية⁽⁹⁾ وكذلك تمكين نسبة لغة "عُشِيْشِيَّة" إلى جهينة، فابن منظور (ت 711هـ) يشير إلى أن عُشِيْشِيَّة قد نسبت إلى رجل جهيني⁽¹⁰⁾، وجهينة هي إحدى القبائل الحجازية⁽¹¹⁾

(1) الرضي، شرح الشافية . 1 : 275 - 276 .

(2) ينظر: ابن عصفور ، المقرب ، 2 : 102 .

(3) ينظر: الرضي ، شرح الشافية ، 1 : 273 .

(4) المقرب، 2 : 102 .

(5) ابن منظور، اللسان، مادة (عشا).

(6) نفسه مادة (غرب)

(7) ينظر: الكتاب، 3 : 484، والمقتضب، 2 : 275، وابن عصفور، المقرب، 2 : 102، والرضي، شرح

الشافية، 1 : 273-276، والسيوطي، همع الهوامع، 3 : 389

(8) ينظر: ابن دريد ، الاشتقاق ، 1 : 455 .

(9) ينظر: كحالة، عمر رضا، معجم قبائل العرب، 1 : 342 .

(10) ينظر: اللسان، مادة (عشا) ، وكذلك ينظر : آل غنيم صالحه، اللهجات في الكتاب، 543 .

(11) ينظر : كحالة، عمر رضا، 1 : 214 .

المبحث الثاني

النسب (1)

يعد النسب إلى الاسم زيادة ياء مشدّده مكسور ما قبلها على الاسم المراد النسب إليه⁽²⁾

ومن الملاحظ أن حدوث بعض التغيرات في بعض الأسماء عند نسبتها، هي تغيرات تردّ في معظمها إلى وجود التباين اللهجي بين القبائل العربية المختلفة ويوضح المبرد بعض هذه التغيرات الحاصلة في النسبة، والتي مردّها الاختلاف اللهجي على النحو الآتي:

أولاً- النسب إلى (فَعِيل)، و(فُعِيل).

يقول المبرد (ت 285ه) في باب " الإضافة، وهو باب النسب " ⁽³⁾ .

"واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبل آخره، كانت الياءُ ساكنةً، فَحذَفُها جائزٌ؛ لأنّها حرف مَيّت، وآخر الاسم ينكسر لِياءِ الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذَفوا الياءَ الساكنةَ لذلك وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتُها هو الوجه، وذلك قولك في النسب إلى: سَلِيم: سَلَمِيّ، وإلى تَقِيْف: تَقَفِيّ، وإلى قُرَيْش: قُرَشِيّ " ⁽⁴⁾

فالمبرد يشير في نصه السابق إلى جواز حذف الياء في النسب إلى "فَعِيل"، و"فُعِيل" وجعلها لغة يقاس عليها، كما أنه لم يردّ لغة الإثبات⁽⁵⁾، أما الخليل (ت 175ه) فلا يقيس على لغة حذف الياء وفي ذلك القول: " كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ، وما عدلته جاء تاماً لم تُحدِث العرب فيه شيئاً فهو على القياس، فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل: هُذَلِيّ، وفي تَقِيْف: تَقَفِيّ " ⁽⁶⁾

(1) ينظر: الكتاب، 3: 335، والمقتضب، 3: 133، وابن يعيش، شرح المفصل، 5: 141، والأزهري، شرح التصريح، 2: 327 .

(2) ينظر: الكتاب، 3: 335، المقتضب، 3: 133 ، وابن جني ، اللمع في العربية، 265 ، والزمخشري، المفصل في علم العربية ، 206 ، وابن يعيش ، شرح المفصل ، 5 : 141 ، وابن عصفور، المقرب ، 2: 54، الأزهرى، شرح التصريح ، 2 : 327 .

(3) المقتضب، 3 : 133 .

(4) نفسه، والصفحة نفسها .

(5) ينظر: الأشموني ، شرح الأشموني ، 3 : 733 .

(6) الكتاب، 3 : 355 .

كما أن سيبويه(ت 180هـ) لا يردّ لهجة حذف الياء من الاسم المنسوب إلى (فَعِيل، وفُعِيل) إلا أنه يرى أن إثبات الياء هو الوجه المقدّم في اللغة⁽¹⁾ فحذفها ضعيف في القياس⁽²⁾، فيقول في ذلك: " فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذيل / هُذليّ، وفي فُقَيْم كنانة: فُقَمي"⁽³⁾

أثبت العلماء⁽⁴⁾ اللغتين لغة حذف الياء ولغة إثباتها، فجاء حديثهم عن اللغتين بين مؤيد للمبرد في جواز حذفها وجعلها لغة يقاس عليها، وبين مقدّم للغة الإثبات وجعلها الوجه المقدّم في القياس.

فالسيرافي(ت 368هـ) من الذين تابَعوا المبرد في جواز حذف الياء وجعلها وجهاً مطرداً في القياس فهو يرى أن الحذف خارج عن الشذوذ، ومقبول في القياس وكثير في الاستعمال.⁽⁵⁾

ومن العلماء الذين قدموا لغة إثبات الياء على حذفها بالإشارة إلى جواز لغة الحذف، حيث جعل الوراق(ت 325هـ) أن إثباتها هو الأجود في اللغة، كما نجده يعلل لغة الحذف: بأن العرب تميل إلى ذلك طلباً للتخفيف، فهم يستقلون اجتماع الياء والكسرات فيقول موضحاً: "إذا كان في الاسم المنسوب إليه ياء خفيفة قبل آخره، وأعني بالخفيفة الساكنة الزائدة، نحو، تميم، وثقيف، وسليم وقريش وما أشبه ذلك فالأجود ألا تحذف من الأشياء شيئاً، إذا نسبت إليها كقولك: تميمي، وفقيمي... وهذيلي عمّن أثبت الياء فعلى الأصل... ومن حذف فلاستتقال الياء والكسرات".⁽⁶⁾

وتابع ابن جني(ت 395هـ) الوراق (ت 325هـ) في تقديم لغة إثبات الياء، فيقول: "إن لم يكن في الكلمة تاء التأنيث لم تحذف منها شيئاً وتقول في سعيد: سُعَيْدي، وفي عُقَيْل ونمير:

(1) ينظر: المقتضب، 3:133

(2) ينظر: الكتاب، 3:335، وابن جني، الخصائص، 1:116

(3) الكتاب، 3:335

(4) ينظر: الوراق، الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق، محمد جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، ط1، الرياض، 1999م، 529، والمرادي، توضيح المقاصد، 5:137، والأشموني، شرح الأشموني، 3:733

(5) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 3:733

(6) علل النحو، 529

عُقَيْلِيّ، ونَمِيرِيّ، وربما حذفت من ذلك الشيء القليل ، فقالوا في تَقِيفِ ثَقْفِيّ، وفي قَرِيشِ قَرَشِيّ والوجه قَرِيشِيّ⁽¹⁾.

ووافقهما ابن هشام (ت 761هـ) في جعل إثبات الياء الوجه المقدم في النسبة إلى (فَعِيل)، و(فُعِيل)، فالأجود - عنده - أن يقال في قَرِيش: قُرَيْشِيّ.⁽²⁾

ومن الشواهد الشعرية على إثبات الياء في النسب إلى (فُعِيل) قول الشاعر: (الطويل)
17- بِكَلِّ قُرَيْشِيٍّ إِذَا مَا لَقَيْتَهُ سَرِيعٌ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى وَالتَّكْرَمِ
فالشاهد من إثبات الياء في (قَرِيشِيّ)

وقد نسبت لهجة الحذف إلى أهل الحجاز⁽³⁾، فهم يميلون إلى الحذف؛ لأنهم اعتادوا السرعة في كلامهم⁽⁴⁾، وأما لغة الإثبات فلم أفهم عند عزوها في المصادر التي اطلعت عليها.⁽⁵⁾

يمكن القول: إن لهجة إثبات الياء في الاسم المنسوب إلى (فَعِيل ، وفُعِيل) هو الوجه المقدم وعليه أغلب العلماء ، وإن جاز الحذف لورود ذلك في كلام العرب.

ثانياً- النسب إلى (فَعِيلَة)، و(فُعِيلَة).

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب "الإضافة وهو باب النسب" ⁽⁶⁾

"فإن كانت هاء التأنيث في الاسم فالوجه حذف الياء، لما يدخل الهاء من الحذف والتغيير، وذلك قولك في ربيعة: رَبْعِيّ، وفي حنيفه، حَنْفِيّ، وفي جذيمة: جَدْمِيّ " ⁽⁷⁾

(1) اللمع في العربية، 271

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي، 331

17- الكتاب، 3: 337، الوراق، علل النحو، 530، ابن جني، اللمع في العربية، 271، وابن يعيش، شرح المفصل، 6: 11 ، وابن منظور، اللسان، مادة (قريش) وابن هشام ، شرح جمل الزجاجي، 331.

(3) ينظر: المرادي ، توضيح المقاصد، 4: 137 ، والأشموني ، شرح الأشموني، 3 : 733 .

(4) ينظر: آل غنيم، صالحه، اللهجات في الكتاب ، 522 .

(5) ينظر الكتاب: 3: 355، والمقتضب، 3: 133، الوراق، علل النحو، 529- 530 ، وابن جني، اللمع في العربية، 271، والزمخشري، المفصل في العربية، 206، وابن يعيش، شرح المفصل، 5 : 141، 6

. 11، وابن عصفور، المقرب، 2 : 54، والأزهري، شرح التصريح ، 2: 327 .

(6) المقتضب ، 3 : 133 .

(7) نفسه، 134 .

فالمبرد(ت 285هـ) يوافق سيبويه(ت180هـ) في تقديم لغة حذف الياء في النسبة إلى (فَعِيلَة، وفُعَيْلَة)، وإذ جعلها سيبويه لغة القياس، وفي ذلك يقول: "هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس، وذلك قولك في ربيعة: ربعي، وفي حنيفة: حنفي" (1)

كما يعلل سيبويه(ت 180هـ) لغة الحذف بقوله: "وذلك؛ لأنَّ الحروفَ قد يَحذفونَهَا من الأسماءِ كما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره ، وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف إذا كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد" (2)

أما لغة إثبات الياء فلم يصفها المبرد أو يذكر رأيه فيها في حين وصفها يونس(ت 182هـ) بالقليل الخبيث (3)، وتابعة في ذلك سيبويه(ت 180هـ) إذ وصفها بالشاذ القليل ويتضح ذلك بقوله: "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ، ولكنه شاذ قليل، وقد قالوا في سُلَيْمَة: سُلَيْمِي، وفي عميرة كلب عُمِيرِي، وقال يونس هذا قليل خبيث" (4)

أثبت العلماء (5) التابعين للمبرد(ت 285هـ) اللغتين اللتين ذكرهما المبرد، لغة حذف الياء من النسب إلى (فَعِيلَة، وفُعَيْلَة) ولغة إثباتها. جاعلين لغة حذف الياء الوجه المقدم والقياس في اللغة، كما وصفوا ترك الحذف بالشاذ القليل، دون أن ينسبوا أي منهما إلى قوم مخصوصين من العرب.

فابن السراج (ت 316هـ) يقول: "...ما كان قبل لامة ياء زائدة أو واو، فما جاء فعيلة أو فُعَيْلَة فبابه وقياسه حذف الياء وفتح ما قبله....وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة وهو شاذ قالوا في مثل سليمان: سليمان" (6)

(1) الكتاب، 3 : 339 .

(2) نفسه والصفحة نفسها.

(3) نفسه والصفحة نفسها .

(4) نفسه والصفحة نفسها

(5) ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عيد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4، 1999م، 3: 72، وابن جني، اللع في العربية، 269، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 2: 613، وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، 331 والأزهري، شرح التصريح، 2 : 331، والصبان،

حاشية الصبان، 4 : 185

(6) الأصول، 3 : 72

أما ابن جنى (ت 395هـ) فيقول: "إِن كانت قبل الطرف ياء ساكنة زائدة، وفي كلمة تاء التأنيث حذفت التاء ثم حذفت لحذفها الياء الزائدة، ثم أبدلت من الكسرة فتحة تقول في حنيفة: حنفي... وربما شذ من ذلك الشيء القليل فلم تحذف ياءه" (1)

ويرى العلوي أن الحذف حاصل في كلام العرب لاجتناب الحشو في الكلمة ويظهر ذلك في قوله: اعلم أن كل اسم على وزن فَعِيلَة أو فُعَيْلَة إذا نَسبت إليه فإنَّ العربَ تحذفُ الياءَ منه، وإنما حذفوا تاءَ التأنيث؛ لئلا يحصل حشوٌ وعلامة التأنيث لا تكون حشواً، ثم جاؤوا بـ (ياء) النسب وكسروا لها ما قبلها، فاجتمع الياء والكسرة وياء النسب، فحذفوا بحذف الياء، فقالوا: حنفي... وهذا هو القياس الصحيح" (2)

ويشترط أبو حيان (ت 745هـ) (3) في النسب إلى (فَعِيلَة) و(فُعَيْلَة) ألا يكون مخففاً أو معتل العين، فحذف الياء إلا ما شذ في اللغة فجاء بالياء دون الحذف.

وتابع الأزهرى (ت 905هـ) أبا حيان (ت 745هـ) في ذكر شرط حذف الياء في النسبة إلى (فَعِيلَة)، و(فُعَيْلَة)، فيقول: "مما يحذف لياء النسب ياء (فُعَيْلَة) لضم أوله أو فتح ثانيه شرط ألا تكون العين مضعفة: كجهينة... بالمشاكله تحذف تاء التأنيث أولاً ثم تحذف الياء، فتقول: جهيني... وشذ قولهم في النسب في ردينة: رديني، بإثبات الياء" (4)

أما صاحب حاشية الصبان (ت 1206هـ) فيشير إلى أن حذف الياء جاء لازماً، فيقول: "التزم في النسبة إلى فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين كقولهم في النسبة إلى حنيفة: حنفي... حذفوا تاء التأنيث أولاً ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسرة فتحاً أما قولهم في سليمة: سليمي... فإن هذه الكلمات جاءت شاذة". (5)

ويمكن القول: إن حذف الياء هو الوجه المقدم في النسب إلى (فَعِيلَة، و فُعَيْلَة) بإجماع معظم علماء اللغة، كما عدَّ إثباتها شاذاً.

(1) اللع في العربية، 269

(2) ابن جنى، اللع في العربية، 269، هـ (4)

(3) ينظر: ارتشاف الضرب ، 2 : 613

(4) شرح التصريح : 2 : 331

(5) الصبان : 4 : 185

ثالثاً- النسب إلى اليمن وتهامة والشام:

يقول المبرد(ت 285ه) في المقتضب في باب" ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب"⁽¹⁾

"ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام، واليمن يمانٍ يا فتى، وشامٍ يا فتى، فجعلوا الألف بدلاً من إحدى الياءين، والوجه: يمانيٌّ، وشاميٌّ .

ومن قال: يمانِيّ فهو كالنَّسبِ إلى منسوب، وليس بالوَجْهِ. وقالوا في النَّسبِ إلى تهامة: تِهَامِيّ فاعلم ومن أراد العوضَ غيرَ، ففتح التاء، وجعل تهامة على وزن يَمَن، فتقديره تَهَم فاعلم، ويقال في النسب إليه تَهَامٍ... ففتحة التاء تبين لك أن الاسم قد غُيِّرَ عن حَدِّهِ"⁽²⁾

فيما يتعلق بموقف المبرد(ت 285ه) من النسبة إلى اليمن يظهر في قوله، في كتابة الكامل: "وأجود النسب إلى (اليمن) يَمَنِيّ، ويجوز، يمانٍ فتخفيف الياء، وهو حسنٌ، وهو في أكثر الكلام، تكون الألف عوضاً من إحدى الياءين، ويجوز يَمَانِيّ ".... تكون الألف زائدة وتشدد الياء"⁽³⁾

ومن الشواهد الشعرية على لغة النسب إلى اليمن يمانِيّ قول العباس بن عبد المطلب:

(الطويل)

18- ضَرَبْنَاَهُم ضَرْبَ الْأَحَامِسِ غُدْوَةً بِكُلِّ يَمَانِيٍّ إِذَا هُرَّ صَمَمًا

فالمبرد يذكر ما أثبتته كل من الخليل(ت 175ه) وسيبويه(ت 180ه) في النسب إلى تهامة، فالخليل يزعم: "أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين، وكأن الذين حذفوا الياء من تقيف وأشباهه، جعلوا الياءين عوضاً منها، فقلت: رأيت تهامة، أليس فيها الألف .. إنهم كسروا الاسم على أن يجعلوه (فَعَلِيًّا) أو (فَعَلِيًّا) فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الألف كأنهم بنوه : تَهَمِيّ أو تَهَمِيّ، وكأن الذين قالوا: تهام، هذا البناء كان عندهم في الأصل، وفتحهم التاء في (تهامة)، حيث قالوا : تهام بذلك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه"⁽⁴⁾

(1) المقتضب، 3 : 144 .

(2) نفسه والصفحة نفسها

(3) الكامل ، 2 : 209 .

18- نفسه والصفحة نفسها، والأحامس، الشديد الصلب، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (حمس)

(4) الكتاب 3 : 337 - 338.

ويورد ابن السراج (ت 316هـ) ما ذكره المبرد حول النسب إلى اليمن وتهامة والشام مشيراً إلى أن النسب إلى تهامة يكون إما بفتح التاء فيقال: تهام، وإما بكسرها، ومن كسر التاء شدد إذ يقال تهامي⁽¹⁾.

أما الوراق (ت 325هـ) فيوافق المبرد في جعل النسب إلى اليمن والشام: يمنيّ وشاميّ والوجه المقدم والقياس في اللغة، كما يشير إلى أن النسب إلى (اليمن): يمنيّ فذلك، لكثرة استخدام العرب لها، حيث خففوا إحدى ياءي النسب و عوضوا عنها ألفاً⁽²⁾.

كما أنه يوضح من قال (تهام) في النسب إلى تهامة، فيقول: " فأما قولهم إلى النسب إلى (تهامة): تهام فإن تقديره أن يكون ردّوا الاسم إلى (تهم) وحذفوا الزيادة فصار على لفظ (يمن)، فكان القياس على هذا الوجه أن يقولوا: تهمي⁽³⁾."

أما الرضي (ت 686هـ) فيرى أن قول من قال في النسب: يمنيّ و شاميّ وتهميّ، هو الأصل وله في ذلك توضيح، فيقول: " وقالوا: يمان وشام وتهام، ولا رابع لهما.

والأصل يمنيّ وشاميّ وتهميّ، فحذف في الثالثة إحدى ياءي النسبة، وأبدل منها الألف جاء: يمنيّ وشاميّ على الأصل، وجاء تهاميّ بكسر التاء وتشديد الياء منسوباً إلى تهام، وجاء: يمنيّ، وشاميّ وكأنهما منسوبان إلى يمان وشام المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألفها إذ لا استتقال فيه كما استتقل النسبة إلى ذي الياء المشددة لو لم تحذف، والمراد يمان وشام، وفي هذا موضع منسوب إلى الشام واليمن، فينسب إلى هذا المكان المنسوب، ويجوز أن تكون يمنيّ وشاميّ جمعاً بين العوض والمعوّض منه⁽⁴⁾.

وأشار كل من الرازي (ت 666هـ)⁽⁵⁾ وابن منظور (ت 711هـ)⁽⁶⁾، والفيومي (ت 770هـ)⁽⁷⁾ والزبيدي (ت 1205هـ)⁽⁸⁾ إلى لهجتي النسب إلى اليمن وتهامة، دون نسبتها إلى قوم

(1) ينظر: الأصول، 3: 82.

(2) ينظر: علل النحو، 543.

(3) نفسه والصفحة نفسها.

(4) شرح الشافية، 1: 83.

(5) ينظر: مختار الصحاح، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده، ط1، مصر، 1973م، مادة (تهم)، و(يمن).

(6) ينظر: لسان العرب، مادة (تهم) و (يمن).

(7) ينظر: المصباح المنير، مادة (تهم)، و(يمن).

(8) ينظر: تاج العروس، مادة (تهم)، و(يمن).

معروفين من العرب، فاللهجة الأولى تحذف ياء النسب، فنقول: تَهَامٍ وَيَمَانٍ ، والثانية لا تحذف الياء فنقول: يَمَانِيٍّ وَتَهَامِيٍّ .

يلاحظ مما سبق أن الاختلاف في اللغات في النسب إلى اليمن والشام وتهامة، جائزة وإن كان بعضها أجود من الآخر، كما أنه لم تتسب أي لغة من اللغات لقوم مخصوصين من العرب، ويظهر أنها كانت مستخدمة جميعها عند الكثير من القبائل العربية فعدم نسبتها أو تخصيصها لقوم من العرب ربما يدل على سعة انتشارها، فالهدف يصبح إثباتها في الاستعمال وليس نسبتها.

رابعاً- النسب إلى الدهر والبصرة .

يقول المبرد(ت 285ه) في باب " ما يقع في النسب بزيادة " (1) .

"وقد قالوا في النسب إلى البصرة : بصريّ، فالكسر من أجل الياء، والوجه: بصريّ، ولو سميت شيئاً: البصرة فنسبت إليه ثم لم نقل إلا بصريّ وهو أجود القولين في النسب قبل التسمية، وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر، دُهرِيّ؛ ليفصلوا بينه وبين من يرجو الدهرَ ويخافه، والقياس دُهرِيّ في جميعها". (2)

تقدم سيويوه(ت 180ه) المبرد(ت 285ه) فيما ذكره حول النسب إلى الدهر والبصرة ، دون تحديد من تكلم بها من العرب، فتجده يقول: " ... وفي البصرة : بصريّ وفي الدهر دُهرِيّ" (3)

وتابع الوراق(ت 325ه) المبرد(ت 285ه) فيما ذكره حول النسب إلى الدهر والبصرة، فيقول موضحاً: "أما قولهم في النسب إلى الدهر: دُهرِيّ، فإنهم أرادوا الفصل بين مَنْ قَدْ مَرَّتْ عَلَيْهِ الدُّهُورُ، وَبَيْنَ مَنْ يَقُولُ بِالدهرِ، فَضُمَّ الأوَّلُ لضمِّ الدُّهُورِ، وبقوا لفظ مَنْ يَقُولُ بالدهرِ على فتحة، وَمِنْ ذَلِكَ قولهم في النسب إلى البصرة: (بصريّ) بكسر الباء، ووجه ذلك أن البصرة بكسر الباء: اسم الحجارة الرخوة، فيجوز أنهم كسروا الباء في (بصري) ليدلوا أن البصرة سُمِّيَتْ بهذا الاسم من أجل الحجارة التي يُقال لها البصرة". (4)

(1) المقتضب ، 3 : 144.

(2) نفسه ، 146.

(3) الكتاب 3 : 336.

(4) علل النحو، 544

وقد وصفت النسبة إلى البصرة وإلى الدهر⁽¹⁾ بقولهم: بصري ودُهري بالشاذ. وبهذا ترجح الباحثة رأي المبرد وغيره من العلماء الذي جعلوا النسبة إليهما: دُهري، وبصري هو الرأي المقدم والوجه الأجود والقياس في اللغة.

خامساً- النسب إلى الاسم المضاف.

يقول المبرد(ت 285ه) في باب " النسب إلى المضاف من الأسماء " (2)

" اعلم أن الإضافة على ضربين، أحدهما: ما يكون الأول معروفاً بالثاني، نحو قولك، هذه دارُ عبد الله فإن نسبت إلى شيء من هذا ، فالوجه: أن تُنسب إلى الثاني؛ لأنَّ الأول إنما صار معرفة به والوجه الآخر في الإضافة: أن يكون المضافُ وقعَ علماً، والمضاف إليه من تمامه ، فالباب النَّسبُ إلى الأول، وذلك قولك في عبد القيس: عبدي... وقد تشتقُّ العربُ من الاسمين اسماً واحداً؛ لاجتناب اللبس، وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسمائهم مضافاً، فيقولون إلى عبد القيس: عَبَّسِيّ، وإلى عبد الدار: عَبْدَرِيّ ، وإلى عبد شمس: عَبْشَمِيّ، والوجه ما ذكرت لك أولاً، وإنما فُعلَ هذا لَعَلَّة اللبس " (3)

تبع المبرد كلاً من الخليل(ت 175ه) وسيبويه(ت 180ه) في ذكر لغة اشتقاق العرب اسماً واحداً من اسمين دون نسبتها لقوم معروفين من العرب، كما أنه وافق الخليل في تعليل سبب من اشتق من الاسمين اسماً واحداً ، وهو ، كراهية وقوع اللبس.(4)

أما سيبويه(ت 180ه) فلا يقيس على هذه اللغة فنجده يقول موضحاً: "وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة جعفر ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر، ولا يخرجونه من حروفها ليعرف...فمن ذلك عبشمي، وعبدري، وليس هذا بالقياس".(5)

وأثبت علماء اللغة⁽¹⁾ ما أورده المبرد في حديثه عن لهجة اشتقاق الاسم الواحد من الاسمين عند النسب، فابن يعيش(ت 643ه) يجيز استخدامها، كما يشير إلى الوجوه الأخرى

(1) ينظر الزمخشري، المفصل في علم اللغة، 252، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 252 والحملوي، شذا العرف، 142.

(2) المقتضب، 3 : 141 .

(3) نفسه، 141 – 142 .

(4) ينظر: الكتاب ، 3 : 376.

(5) نفسه والصفحة نفسها

في النسب إلى الاسم المضاف فيقول: " وإن كان الاسم مُركباً من اسمين جاز لك فيه ثلاثة أوجه :

إن شئت نسبت إلى الاسمين جميعاً، وإن شئت نسبت إلى الأول منهما، وإن شئت ركبت منهما اسماً ونسبت إليه ... وتقول: إذا ركبت اسماً واحداً: عبثمي⁽²⁾.

ومن العلماء⁽³⁾ من وصف لغة الاشتقاق في النسبة إلى الاسم المضاف بالشاذ .

يمكن القول: إن لغة الاشتقاق لغة صادرة عن العرب، والعرب تفعل ذلك؛ لاجتناب اللبس ولكثرة ورود كلمة (عبد) في أسمائهم، وهي لغة مستخدمة بصرف النظر عن موقف العلماء من هذه اللغة ، فلغات العرب كلها حجة، فهي لغة جائزة .

سادساً- النسب إلى الاسم الممدود

يقول المبرد(ت 285هـ) في باب " النسب فيما كان على أربعة أحرف ورابعه ألف

مقصورة⁽⁴⁾

" فإن كان الاسم ممدوداً لم يُحذف منه شيء، وانقلبت المدّة واواً؛ لأنها حرف حيّ فلا يُحذف، ولأنها للتأنيث تنقلب ولا تكون كحرف الأصل. وذلك قولك في حمراء: حمراوي...، فإن كان مُنصرفاً وحروفه أصل. فالوجه إقرار الهمزة وذلك قولك في النسب إلى قرءاء: قرائيّ، فالهمزة أصل، وفي رداء: ردائيّ فالهمزة منقلبة وحالتها كحال تلك... وكذلك الملحقة نحو: علباء، حرباء، وقد يجوز في هذا القلب في هذا المنصرف، نحو علباويّ، وحرباويّ، فهو في هذا الحيز أصلح، لأنّ الهمزة زائدة، ويجوز أيضاً في: رداء، وكساء، وهو فيهما أجود منه في قرءاء؛ لأنّ الهمزة في رداء وكساء منقلبة، وهو فيه أبعد أن تقول: قرّاويّ⁽⁵⁾

(1) ينظر ابن يعيش، التهذيب الوسيط، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، ط1، بيروت، 1991م، 357، وابن عصفور، المقرب، 69، وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، 333، والحملوي، شذا

العرف، 138

(2) ابن يعيش ، التهذيب الوسيط ، 357

(3) ينظر : الحملوي ، شذا العرف ، 138

(4) المقتضب، 3 : 147 .

(5) نفسه، 149

فالمبرد يجيز الوجهين: القلب والإبقاء على الهمزة في النسب إلى الاسم الممدود الذي ينتهي بهمزة ملحقة أو منقلبة كما يرى أن القلب في همزة الأصل بالوجه البعيد ، في حين يشير سيبويه إلى أن الوجه المقدم والذي يقاس عليه في اللغة هو إبقاء الهمزة في المعروف على حالها في النسبة، فيقول : " واعلم أنك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإن القياس، والوجه أن تقره على حاله؛ لأن الياءات لم تبلغ غاية الاشتقاق؛ ولأن الهمزة تجري على وجوه العربية غير مبدلة، وقد أبدلها ناس من العرب كثير ... يجعل مكان الهمزة واواً " (1)

أما موقف سيبويه(ت 180هـ) من همزة الأصل، فيرى أن الوجهين جائزان: الإقرار والإبدال، أما الإبدال فيجيزه على قبح، وفي ذلك يقول : " وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف، فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء، وهو فيها قبيح، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمزة مثل قراء ونحوه " (2)

وافق العلماء(3) المبرد في حديثه عن النسب إلى الاسم الممدود، وجعل الوجهين: القلب، والإبقاء على الهمزة جائز في اللغة، وإن كان بعضها أحسن من بعض .

فالوراق يجيز القلب في الاسم الممدود بصرف النظر عن نوع الهمزة، إلا أنه يصف قلب الهمزة الملحقة بالأحسن، وفي ذلك يقول: "واعلم إن جميع ما ذكرناه من الممدود سوى الممدود الذي ينصرف يجوز أن تقلب همزته واواً، فنقول: قراوي وكساوي وعلباوي وبعضه أحسن من بعض، فقلب همزة (علباء) أحسن؛ لأنها مشاركة لهمزة التانيث في الزيادة فحملت عليها؛ لأن الهمزة أثقل من الواو ... فصار قلبها إلى الواو فائدة، وهو خفة اللفظ، فلذلك جاز تشبيهها بهمزة التانيث وإقراره على لفظها لأن ذلك يفيد ثقلاً، فإن ثبت للكلمة حكم بالخفة لعل أو جبت ذلك، لم يجز نقله إلى ما هو أثقل منه، ولذلك جاز حمل الهمزات التي هي لغير التانيث على همزة التانيث...وأما همزة (كساء)، فجاز قلبها واواً بالحمل على همزة (علباء)؛ لأن الملحق بالأصل يجري مجرى الأصل، فلما جاز قلب الهمزة الملحقة واواً، جاز قلب همزة: (رداء)، و(كساء) واواً؛ لأنهما يشابهان ألف (علباء) في انقلابهما من الياء إلى الهمزة.

(1) الكتاب، 3 : 351 .

(2) نفسه، 351 - 352 .

(3) ينظر: الوراق، علل النحو، 540، وابن جني، اللع في العربية، 271، والزمخشري، المفصل في علم اللغة، 250، وابن يعيش، شرح المفصل، 5: 155، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2: 499، وابن عصفور، المقرب، 2: 64، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 734 والسيوطي، مع الهوامع، 3: 399 والحملوي، شذا العرف، 36

أما همزة (قراء) فقلبها بَعِيدٌ وَهُوَ جَائِزٌ، ووجه جوازِهِ الحَمَلُ على همزة (كساء)⁽¹⁾ كما وصف ابن مالك(ت672ه) قلب الهمزة الزائدة والمنقلبة في النسب إلى الاسم الممدود الأجود من تركها على حالها.⁽²⁾

أما ابن جنبي(ت395ه) فيصف إبقاء الهمزة المنقلبة والملحقة في النسبة اللغة الأجود، وفي ذلك يقول: "فإن نسبت إلى الممدود، لم تحذف منه شيئاً، فإن كان منصرفاً، أقررت همزته بحالها، فقلت: في كساء: (كسائي)، وفي سماء: (سمائي)... فإن كان غير منصرف أبدلت من همزته واواً نقول حمراء: (حمرأوي)، وفي صحراء: (صحراوي)... وقد قلبوا في المنصرف أيضاً في علباء، علباوي وفي كساء: (كساوي) وفي قراء: قراوي والقول الأول أجود".⁽³⁾

أما ابن يعيش(ت643ه) فيذهب المذهب نفسه إذ إنه يشير إلى أن الباب والوجه المقدم في النسبة إلى الاسم الممدود المنصرف هو إقرار الهمزة على حالها مع جواز قلبها وفي ذلك يقول: "اعلم أن الممدود كل اسم آخره همزة قبلها ألف زائدة وذلك على أربعة اضرب:

ضرب همزته أصلية نحو (قراء)، وضرب همزته منقلبة عن حرف أصلي (كساء)، (رداء)، وأصله: كساو، ورداي، وضرب ثالث: همزته منقلبة عن ياء زائدة نحو (علباء) و(حرباء) وضرب رابع ما كانت همزته منقلبة عن ألف التانيث حمراء وصفراء، فإذا نسبت إلى ما كان منصرفاً من ذلك فالباب فيه إقرار الهمزة نحو: وضائي وقرائي وكسائي وعلبائي بإثبات الهمزة"⁽⁴⁾

ويرى ابن يعيش(ت643ه) أن القلب هو الوجه في النسبة إلى ما لا ينصرف من الأسماء الممدودة فيقول: "فإذا نسبت إلى ما لا ينصرف، نحو (حمراء)، و(صحراء) فالباب أن تقلب الهمزة واواً ولم تقر بحالها، لئلا تقع علامة التانيث حشواً أو لم تكن لتحذف؛ لأنها لازم متحرك بحركات الإعراب"⁽⁵⁾.

(1) علل النحو، 540

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 3 : 399

(3) اللمع في العربية، 271

(4) شرح المفصل، 5 : 155

(5) نفسه، 155 - 156

ويصف ابن عصفور (ت669هـ) ترك الهمزة على حالها الأفصح في اللغة، فيقول: " إن كان في آخره همزة بعد ألف زائدة جاز فيها النسب إليها وجهان، أفصحهما، أن تنسب إليه على لفظه، ولا تغير فتقول في النسب إلى (قراء) و(كساء): قرائي، وكسائي والوجه الآخر أن تقلب الهمزة واواً"⁽¹⁾

أما الأشموني (ت900هـ) فيشير إلى أن النسبة إلى الاسم الممدود إذا كانت الهمزة أصلية فإنها تسلم من القلب، وإن كانت الهمزة بدلاً من الأصل أو للإلحاق جاز فيها الوجهان القلب والإقرار، أما الهمزة التي جاءت بدلاً من ألف التأنيث تقلب واواً، وإذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو: سماء وحرأ ففيه وجهان: القلب والإبقاء والإبقاء هو الأجود ، وذلك للتفريق بينه وبين ما كان همزته بدلاً من ألف التأنيث.⁽²⁾

ولم أقف على عزو لهجتي: القلب والإقرار لقوم مخصوصين من العرب في المصادر التي اطلعت عليها، إلا أن سيويوه(ت180هـ) أشار سابقاً إلى أن لغة القلب قد وردت من ناس كثيرين من العرب.⁽³⁾

ومستصفي القول: إن لغتي القلب والإقرار لغتان جائزتان وارتدتان عن العرب ، بصرف النظر عن تقديم وجه على الآخر .

(1) المقرب، 2 : 64

(2) ينظر: شرح الأشموني ، 3 : 734

(3) ينظر: الكتاب، 3 : 351

المبحث الثالث⁽¹⁾

جمع التكسير (ما جاء على : أفعال : أفعل)

يقول المبرد (ت 285هـ) في المقتضب في باب " الجمع لما كان على ثلاثة أحرف "⁽²⁾
" أما ما كان من غير المعتل على (فَعَلٍ) فإن بابيه في أدنى العدد أن يجمع على (أَفْعَلٍ) وذلك قولك: (كَلْب)، و(أَكْلَب)، و(فَلَس)، و(أَفْلَس)، فإن جاوزت إلى الكثير خرج إلى (فَعَالٍ) أو (فُعُول)، وذلك لقولك: قولك: كلاب ... فهذا هو الباب .

فأما ما جاء على (أَفْعَالٍ)، فنحو: (فَرَد)، و(أَفْرَاد)، و(فَرَخ)، و(أَفْرَاح)....، فشبهه بغيره خارج عن بابيه...، وما كان على (فِعْلٍ)، فإن أدنى العدد فيه (أَفْعَالٍ) نحو: (جَذَع)، و(أَجْدَاع) ... وأما ما يجيء على (أَفْعُلٍ) نحو: (ذَنب)، و(أَذُوب)، فداخل في باب (فَعْلٍ) وهو نظير ما جاء من (فَعْلٍ) على أفعال ... وقولك (حِسل)، و(حِسلَة) إنما هو بمنزلة (فَقعة)، وكل ذلك خارج عن بابيه "⁽³⁾

ويقول أيضاً في الكامل: " (فَلَس)، و(أَفْلَس)، وما أشبهه، ولكنه شبه باب (فَعْلٍ) بباب (فَعْلٍ)، كما قالوا: (زَنَد) و(أَزْنَاد)، و(فَرَخ) و(أَفْرَاح) ... ففعلوا هذا تشبيهاً بباب (فَعْلٍ)، كما شبهوا: فَعَلًا بِفَعْلٍ في الجمع فقالوا: جَبَلٌ و أَجْبَلٌ، و زَمَنٌ و أَزْمَنٌ.... والباب أزمان "⁽⁴⁾

فالمبرد يشير في كلامه السابق إلى وجود لغتين عند جمع ما كان ثلاثياً صحيح العين من الأسماء جمع تكسير ، فاللغة الأولى تجمع على (أَفْعَالٍ) وكان بابيه أن يجمع على (أَفْعَلٍ)، والثانية تجمع على (أَفْعُلٍ) وكان بابيه أن يُجمع على (أَفْعَالٍ)، وربما قصد المبرد في قوله "خارج عن بابيه " أنه شاذ لا يقاس عليه في اللغة .

وتقدم سيبويه(ت 180هـ) على المبرد في ذكر اللغتين دون عزوهما لقوم معروفين من العرب، فيقول في ذلك: " أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف، وكان (فَعَلًا) فإنك إذا

(1) ينظر: الكتاب، 3: 567-568، والكامل، 1: 82، والمقتضب ، 2 : 195، وابن يعيش، شرح

المفصل، 5: 16، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 673

(2) المقتضب ، 2 : 195

(3) نفسه، 195-197، الحسل: ولد الضب حين يخرج من بيضته، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (حِسل).

(4) الكامل، 1: 82

ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أفعل) وذلك قولك: (كَلَب)، و(أكلَب) ... و(فرخ)، و(أفرخ) .. واعلم أنه قد يجيء في (فَعَل) (أفعال) مكان (أفعل)، وليس ذلك بالباب في كلام العرب، من ذلك قولهم: أفرأخ⁽¹⁾

ويواصل سيبويه (ت 180هـ) كلامه موضحاً: "وما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فَعلاً)، فإنك إذا كسرتَه لأدنى العدد بنيتَه على (أفعال)، وذلك: (جمل)، و(أجمال) وربما كسروا (فَعلا) على (أفعل)، وذلك قولك: (زمن)، و(أزمن) وبلغنا أن بعضهم يقول: (جَبَل) و(أجبل).⁽²⁾

وبذلك يكون المبرد قد تبع سيبويه في جعل كل كسر صحيح العين من الأسماء على (أفعل) وحقه أن يكسر على أفعال أو العكس خارجاً عن بابه، كما وافقهما ابن يعيش (ت 643هـ)⁽³⁾ وتابعه ابن عصفور (ت 669هـ)⁽⁴⁾، وابن هشام (ت 761هـ)⁽⁵⁾، وابن عقيل (ت 769هـ)⁽⁶⁾ وغيرهم⁽⁷⁾، فوصفوا ذلك بالشاذ الذي لا يقاس عليه، أما السيوطي (ت 911هـ) فجعل كل من جمع (فَعَل) على (أفعال)، فقال (فرخ، أفرأخ) نادراً، وفي ذلك يقول "وأما (فَعَل) المطرد فيه أفعل، فلا يأتي فيه أفعال إلا نادراً كفرأخ: أفرأخ " ⁽⁸⁾

ومن الشواهد الشعرية على جمع ما جاء على وزن (أفعل) قول الحطيئة: (البسيط)

19- مَآذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَخٍ حُمُرِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرٌ

الشاهد في مجيء: أفرأخ على (أفعال) والوجه أن تأتي أفعل : أفرأخ

(1) الكتاب ، 3 : 567 - 568

(2) نفسه ، 570 - 571

(3) ينظر: شرح المفصل، 5 : 16

(4) ينظر: المقرب، 2 : 107

(5) ينظر: أوضح المسالك، 4 : 266

(6) ينظر: شرح ابن عقيل، 2 : 455

(7) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 3 : 673، والأزهري، شرح التصريح، 2 : 32، والحملوي، شذا

العرف، 107

(8) همع الهوامع ، 3 : 349

19- الديوان، 164، والكامل، 1 : 82، وابن يعيش، شرح المفصل، 5 : 17، والحملوي ، شذا العرف ،

وقول ذي الرمة: (الطويل)

20- أَمَزَلْتِي مَيِّ سَلَامٍ عَلَيَكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَصِينٌ رَوَاجِعُ
الشاهد مجيء: أزمِن التي على وزن أفعل، والباب أن تأتي أزمان على أفعال .

وقول الراجز رؤبة: (الرجز)

21- وَرَحْمُ رَكْنِيكَ شِدَادُ الْأَرْكُنِ
الشاهد فيه مجيء ركن على أركن على وزن أفعل.

فالمصادر التي أطلعت عليها لم تنسب هذا الجمع لقوم مخصوصين من العرب، ولكن يمكن أن تنسب كل لغة لقوم من العرب، فالشاعر ينكلم بلغة قومه؛ لذا يمكن أن ننسب لغة جمع (فعل) على (أفعال) نحو: فرخ ، أفراخ إلى بني عبس المضربية، فالحطيئة منها، (1) ونسب لغة جمع (فعل) على (أفعال) وحقها أن تجمع على (أفعال) إلى بني تميم والرباب، فرؤبة بن العجاج تميمي (2) وذو الرمة ينسب إلى قبيلة الرباب (3)

20- الديوان، تحقيق وتعليق عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، ط3 ، 1993م ، 2 : 1273 ، والكتاب 3: 571 ، والمقتضب ، 2 : 176 والكامل 1 : 82 .

21- الكتاب، 3 : 578، وابن عصفور، المقرب: 2 : 108 ، وابن منظور، اللسان، مادة (ركن) (1) ينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 1: 322.

(2) ينظر الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، د.ط، 1974م، 2 : 534-535 .

(3) ينظر : ابن قتيبة ، الشعر و الشعراء ، 2 : 5091 .

المبحث الرابع

أبنيه الأفعال⁽¹⁾

أولاً- (فَعَلَ: يَفْعَلُ ، وَيَفْعَلُ)

يقول المبرد(ت 285هـ): "وقوله: (أراك بارئاً يا خليفة رسول الله) يكون من بَرَّئْتُ من المرض، وِبَرَّأْتُ وكلاهما يقال: فمن قال بَرَّئْتُ يقول: أَبْرَأُ يا فتى لا غير، ومن قال: بَرَّأْتُ قال في المضارع: أَبْرَأُ وَأَبْرُؤُ مثل فَرَعٌ وَيَفْرَعُ، والآية تقرأ على وجهين ﴿سَنَفْرَعُ لَكُمْ آيَةَ الثَّقَلَانِ﴾⁽²⁾ وسنفرعُ⁽³⁾

فالمبرد(ت 285هـ) يوافق سيبويه(ت 180هـ) في ذكر اللغتين، لغة من يفتح عين المضارع في (يَفْعَلُ) ولغة من يجعلها مضمونة وذلك على الأصل فيقول في ذلك: " هذا باب ما يكون (يَفْعَلُ) من (فَعَلَ) فيه مفتوحاً إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاماً أو عيناً وذلك قولك: فَرَعٌ: يَفْرَعُ⁽⁴⁾

ونجده يورد تعليلاً لمن فتح عين الفعل بقوله: "وإنما فتحوا هذه الحروف؛ لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع في الحروف، فجعلها حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف"⁽⁵⁾

ويتابع كلامه بقوله: " وقد جاؤوا بأشياء من هذا الباب على الأصل ، فقالوا جَنَحَ يَجْنُحُ وفَرَعٌ يَفْرَعُ⁽⁶⁾

(1) ينظر: الكتاب، 2: 101، والكامل ، 1 : 38، والنحاس، إعراب القرآن، 2: 309، وأبو حيان، البحر

المحيط، 8: 192

(2) سورة الرحمن ، الآية 31 .

(3) الكامل ، 1 : 38 .

(4) الكتاب ، 2: 101 .

(5) نفسه والصفحة نفسها .

(6) نفسه، 102 .

اتفق العلماء⁽¹⁾ مع المبرد في حديثه عن اللغتين، وجوازهما، فابن خالويه(ت 370هـ) وصف اللغتين بالفصاحة، فيقول في (يفرغ) "ضم الراء وفتحها لغتان فصيحتان فأما الضم فعلى الأصل وأما الفتح، فالأجل الحرف الحلقى".⁽²⁾

ومن الشواهد القرآنية على مجيء (فَعَلَ) على (يَفْعَل) مفتوحة العين قراءة عبد الرحمن وقتادة وعيسى والأعمش وإبراهيم الأعرج بالفتح⁽³⁾ لقوله تعالى : ﴿سَنفَعُ كُرَامًا مِّنَ الثَّلَاحِ﴾⁽⁴⁾

والشاهد في مجيء عين الفعل (سَنفَعُ) مفتوحة

وكذلك قراءة حمزة والكسائي وأبي حيوه بضم عين الفعل⁽⁵⁾ للكلمة نفسها في الآية ذاتها⁽⁶⁾

وقد نسبت لغة ضم العين في مضارع (فَعَلَ) إلى قيس وتهامة والحجاز، أما فتحها فقد جعلت في نجد وبني تميم⁽⁷⁾.

وخلاصة القول: إن اللغتين جائزتان فصيحتان وارتدتان عن العرب وقد قرئ بهما، لذا لا تفاضل بينهما، وإن كانت لغة ضم عين الفعل في المضارع هي الأصل.

ثانياً- (فَعَلَ: يَفْعَل) و (فَعَلَ: يَفْعَل)

يقول المبرد(ت 285هـ): "وقوله: (لا أَرْضَعُ الدهر) فهذا على لغته: لأن قيساً تقول: رَضِعَ: يَرْضِعُ، وأهل الحجاز يقولون: رَضِعَ يَرْضَعُ".⁽¹⁾

(1) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 221، والنحاس، إعراب القرآن ، 2 : 309 ،

والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 17 ، 130 ، وأبو حيان، البحر المحيط ، 8 : 192 .

(2) الحجة في القراءات السبع ، 221

(3) ينظر : النحاس، إعراب القرآن، 4: 309، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 17 : 130.

(4) سورة الرحمن، الآية 31 .

(5) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 17 : 130، وأبو حيان، البحر المحيط ، 8 : 192 .

(6) سورة الرحمن، الآية 31 .

(7) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 4: 309، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 17: 130، وأبو حيان،

البحر المحيط، 8 : 192، والمطلبي، غالب فاضل، لهجة قبيلة تميم ، 175

ومن الشواهد الشعرية على مجيء (فَعَلَ، يَفْعَلُ، يَفْعَلُ) قول عبد الله بن همام السلولي:

22- وَدَمُّوا لَنَا الدِّنْيَا وَهُمْ يَرْضَعُونَهَا أَفَاوِيْقَ حَتَّى مَا يَدْرُّ لَهَا تُغَلُّ (الطويل):

فالشاهد في قوله: يَرْضَعُونَهَا وهي تتشد بالوجهين، فبعضهم يقول يَرْضَعُونَهَا، وبعضهم الآخر يقول: يَرْضَعُونَهَا.⁽²⁾

أثبت العلماء⁽³⁾ اللهجتين، لهجة ما جاء على (فَعَلَ :يَفْعَلُ)، ولهجة (فَعَلَ :يَفْعَلُ) إلا أنهم خالفوا المبرد في الصيغتين فذكروا أن (فَعَلَ) مضارعها يكون على وزن (يَفْعَلُ)، و(فَعَلَ) يكون مضارعها على وزن (يَفْعَلُ)، كما خالفوه في نسبة اللهجتين، فالأصمعي يعزو لأهل الحجاز لهجة (فَعَلَ : يَفْعَلُ)، فهم يقولون: رَضَعَ: يَرْضَعُ، بفتح الضاد في الماضي، وكسرهما في المضارع، كما يعزو: رَضَعَ: يَرْضَعُ بكسر الضاد في الماضي وفتحها في المضارع إلى قيس وتميم.⁽⁴⁾

ويذكر الجندي تعليلاً لما ذهب إليه الأصمعي(ت 216ه) في مخالفته للمبرد في عزو اللهجتين وهو: أن الشاعر الذي أتى المبرد بشاهده الشعري هو من سلول وهم من هوازن التي ينتهي نسبها إلى قيس عيلان، وقيس وتميم تقولان: رَضَعَ: يَرْضَعُ بالكسر في الماضي والفتح في المضارع.⁽⁵⁾

(1) الكامل 1: 77

22- نفسه والصفحة نفسها، وابن دريد، **جمهرة اللغة**، مؤسسة الحلبي وشركاؤه، ط 1، القاهرة، 1345ه، 2: 361، والزمخشري، **أساس البلاغة**، دار صادر، د.ط، بيروت، 1979م، 235، والرازي، **مختار الصحاح** مادة (رضع) وابن منظور: **اللسان**، مادة (رضع)، الأفويق، يقال للسحاب إذا أمطرت مرة بعد مرة، وهنا جاءت بمعنى اللبن الذي يجتمع بين الحلبتين، والثُّغْلُ: خِلف زائج من أخلاف الناقة وضرع الشاة لا يدر من اللبن شيئاً، ينظر: ابن منظور، **اللسان**، مادة (تُغَلُّ)، و مادة (فوق)

(2) ينظر: **الكامل**، 1: 77

(3) ينظر: ابن دريد، **جمهرة اللغة**، مادة (ر، ض، ع)، والزمخشري، **أساس البلاغة**، 235، والرازي، **مختار الصحاح**، مادة (رضع)، وابن منظور، **اللسان**، مادة (رضع)

(4) ينظر: الجندي، علم الدين، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، د.ط، دم، 1983م، 1: 562

(5) ينظر : نفسه، 563 وينظر نسب (سلول): كحالة، عمر رضا، 2: 539

وجعل صاحب الجمهرة (ت 321هـ)⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾ من علماء اللغة (رَضَعَ يرضع) بفتح الضاد في الماضي، وكسرها في المضارع لغة أهل نجد، كما ذكر ابن دريد (ت 321هـ)⁽³⁾ أن (رَضَعَ يرضع) بكسر الضاد في الماضي وفتحها في المضارع لغة العالية .

أما المرصفي (ت 1349هـ) فيعرض ما ذكره المبرد حول نسبة اللهجتين دون أن يضيف رأياً له في ذلك، فهو يشير إلى أن (فَعَلَ يَفْعَل) منسوبة إلى قيس، ولغة (فَعَلَ: يَفْعَل) منسوبة إلى الحجازيين.⁽⁴⁾

ثالثاً - (فَعَلَ يَفْعَل، وَفَعَلَ يَفْعَل) (وَفَعَلَ يَفْعَل)

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب "إدغام المثليين في الفعل وما اشتق منه، وما يمتنع من ذلك":⁽⁵⁾

"وإما ما يلتقي فيه حرفان الأوّل منهما ساكن... فالإدغام فيه واجب لا تُقدر إلا على ذلك نحو قولك: قوّة، وردّة، وقرّ فاعلم، فأما ما التقيا فيه والأولى متحركة والثانية كذلك ممّا هو (فَعَلَ)، نحو قولك: ردّ يا فتى، وفرّ، فتقديره (فَعَلَ) وأصله: ردّد، وفرّر، ولكنك أدغمت، لتقل الحرفين إذا فصلت بينهما لأن اللسان يزال الحرف إلى موضع الحركة ثم يعود إليه، ومثل ذلك: مسّ، وشمّ، وعضّ، وتقديرهما (فَعَلَ) يبيّن ذلك قولك: غَضِضْتُ، وشمّمت، أشمّ وأغضّ كما تقول في (فَعَلَ) ردّدت، وفرّرت، أردّد، أفرّر وكذلك (فَعَلَ) نحو: لبّ الرجل من اللبّ ولم يأت من فَعَلَ غيره؛ لتقلّ الضمة مع التضعيف، وذلك قولك: لبّبت لبابة فأنت لبيب، كما قالوا: سفّه سفاهة وهو سفيه وأكثرهم يقول: لبّبت ثلبّ وأنت لبيب، على وزن مرض يمرض وهو مريض استتقالاً للضمة"⁽⁶⁾

وافق المبرد من تقدم عليه من العلماء حول ما جاء في لغة إدغام المثليين في الفعل وما اشتق منه، وما امتنع في ذلك: فيونس يصف (فَعَلَ: يَفْعَل) بكسر العين في الماضي،

(1) ينظر: ابن دريد، مادة (ر، ض، ع)

(2) ينظر: الرازي، مختار الصحاح، مادة (رضع)، وابن منظور، اللسان، مادة (رضع).

(3) ينظر: جمهرة اللغة، مادة (ر، ض، ع)

(4) ينظر: رغبة الأمل من كتاب الكامل، 1: 185.

(5) المقتضب، 1: 198

(6) نفسه، 198-199

وفتحها في المضارع بالأعم،⁽¹⁾ كما أنه يصف (فَعَلَ: يَفْعَلُ) بالقليلة زاعماً أن من "العرب من يقول لُبَيْتٌ تَلْبٌ كما قالوا: ظرُفْتُ: تَظْرُفُ، وإنما قلَّ هذا؛ لأن الضمة تستقل ... فلما صارت فيما يستقلون فاجتمعوا فرّوا منها"⁽²⁾

أما سيبويه (ت 180هـ) فيشير إلى (فَعَلَ يَفْعَلُ ، وَفَعَلَ يَفْعَلُ) بقوله "وقالوا: ضَنَنْتُ ضِنًّا كَرَفَقْتُ رِفْقًا، وقالوا: ضَنَنْتُ ضَنَانَةً كَسَقَمْتُ سَقَامَةً"⁽³⁾

أما لغة (فَعَلَ: يَفْعَلُ) فيقول فيها سيبويه (ت 180هـ): "واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنه لا يكاد يكون فيه (فَعَلْتُ، وَفَعَلْتُ)؛ لأنهم يستقلون (فَعَلَ) والتضعيف فلما اجتمعوا حَادُوا إلى غير ذلك."⁽⁴⁾

كما يشير سيبويه (ت 180هـ) أيضاً إلى أن العرب تميل إلى كسر عين الفعل (فَعَلَ)؛ لأنها أخف عليهم من الضم، ووصف لغة الكسر بالأكثر شيوعاً، وفي ذلك يقول: "شحت كما قالوا: بَخَلْتُ، وذلك؛ لأن الكسرة أخف عليهم من الضمة ألا ترى (فَعَلَ) أكثر في الكلام من (فَعَلُ) والياء أخف عليهم من الواو وأكثر."⁽⁵⁾

لقد أثبت العلماء⁽⁶⁾ ما أورده المبرد (ت 285هـ) حول (فَعَلَ: يَفْعَلُ) و(وَفَعَلَ: يَفْعَلُ) و(فَعَلَ: يَفْعَلُ) فالفراء يقول (ضَنَّ يَضُنُّ بالكسر ضنًّا لغةً).⁽⁷⁾

أما صاحب شرح الشافية (ت 686هـ)، فيرى أن لغة (فَعَلَ، يَفْعَلُ) هي لغة القياس، وفي ذلك يقول "اعلم أن القياس في مضارع (فَعَلَ) المكسور العين فتحها"⁽⁸⁾

(1) ينظر: ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد

محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1999م، 3: 141

(2) الكتاب، 4: 37

(3) نفسه والصفحة نفسها

(4) نفسه، 36

(5) نفسه، 37

(6) ينظر: الجوهري، إسماعيل حماد، الصحاح اللغة وصاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور

عطار، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1979م، مادة (ضَنَّ)، وأبو الفداء، الكناش في النحو

والصرف، 310، وابن هشام، شرح الجمل للزجاجي، 396

(7) ينظر: الجوهري، الصحاح، مادة (ضَنَّ)

(8) الرضي، 1: 35

كما وصف الفراء (ت 207هـ) لغة (فَعَلَ: يَفْعُلُ) بالقليلة⁽¹⁾، ويشير ابن جني (ت 395هـ) إلى أن لغة (فَعَلَ: يَفْعُلُ) أنه لم يأت فيما عينه ولامه من موضع واحد إلا في لُبَيْت؛ ولذلك لاستئصال اجتماع الضمة مع التضعيف في الكلام⁽²⁾.

وقد نسبت لهجة فتح العين في الماضي (فَعَلَ) إلى قبيلة الرباب،⁽³⁾ وإلى أهل نجد⁽⁴⁾ وإلى بني تميم⁽⁵⁾ أما لهجة كسر العين في الماضي (فَعَلَ) فنسبت إلى أهل العالية⁽⁶⁾ في حين لم تنسب لهجة ضم العين في الماضي (فَعَلَ) لقوم مخصوصين من العرب.⁽⁷⁾

ونخلص مما سبق أن عين (فعل) تأتي بثلاث حركات، وهي لغات جائزة واردة إلا أن أكثرها استخداماً (فَعَلَ)، و(فَعَلَ)، وأقلها (فَعَلَ) وذلك؛ لأن العرب تستنقل الضمة .

رابعاً- (فَعَلَ ، يَفْعُلُ)، و(فَعَلَ ، يَفْعُلُ)

يقول المبرد (ت 285هـ): "قَنَطَ يَفْنُطُ وَقَنَطَ يَفْنُطُ، وكلاهما فصيح، فاقراً بأيهما شئت".⁽⁸⁾

فاللغتان التي أوردتهما المبرد لصيغ مضارع (فَعَلَ) و (فَعَلَ) لغتان واردتان عند سيبويه، إذ يقول في صيغة (فَعَلَ: يَفْعُلُ): "قالوا: شَحَجَ: يَشْحَجُ، مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ".⁽⁹⁾

(1) ينظر: الخطيب التبريزي، تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات دار الأفاق الجديدة، ط1، بيروت، 1983م، 486

(2) ينظر: المصنف لكتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، د.م، 1954 م، 1: 240

(3) ينظر: ابن السكيت، يعقوب، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط3، مصر، 1970م، 211

(4) ينظر: نفسه، 207، والرازي، مختار الصحاح، مادة (ضَلَّ)

(5) ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (عَضَضَ) والزبيدي، تاج العروس، مادة (عضض)

(6) ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، 207، 211، والرازي، مختار الصحاح، مادة (ضَلَّ)، وآل غنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب، 407

(7) ينظر: الكتاب، 4: 37، والمقتضب، 1: 198-199، وأبو الفداء، الكناش في النحو الصرف، 310، وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، 396

(8) الكامل، 1: 125

(9) الكتاب، 4: 102

أما صيغة (فَعَلَ يَفْعَلُ) فيقول سيويوه (ت 180هـ) فيها: ".... رَكْنَ يَرُكُنُ رُكُونًا"⁽¹⁾

واختلف في نسبة لغة (فَعَلَ : يَفْعَلُ) حيث نسبها ابن دريد (ت 321هـ) إلى أعراب قيس⁽²⁾، أما صاحب الإتحاف (ت 1117هـ) فجعلها لغة أهل الحجاز وأسد⁽³⁾.

أما لغة (فَعَلَ : يَفْعَلُ) فقد نسبها السرقسطي (ت 400هـ) إلى قريش⁽⁴⁾، ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾⁽⁵⁾ فالشاهد في "يقنط" إذ قرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف والحسن والأعمش بكسر النون (يقنط)، والباقون بالفتح (يقنط).⁽⁶⁾

يلاحظ أن اللغتين جائزتان فصيحتان، ويبدو أن لغة (فَعَلَ : يَفْعَلُ) هي الأكثر انتشاراً، إذ جعلها ابن خالويه (ت 370هـ) اللغة المختارة في القراءات القرآنية⁽⁷⁾، كما وصفها صاحب الإتحاف (ت 1117هـ) بالأكثر شيوعاً⁽⁸⁾، لذا يمكن تقديم لغة (فَعَلَ : يَفْعَلُ) لا سيما أنها اللغة المقدمة في القراءات القرآنية.

(1) الكتاب، 4: 6

(2) ينظر: الجمهرة، مادة (ش، ح، ج)

(3) ينظر: البنا الدمياطي، 347

(4) ينظر: كتاب الأفعال، إعداد حسين محمد شرف، ومراجعة: محمد مهدي علام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، القاهرة، 1980م، 3: 99

(5) سورة الحجر، الآية 56

(6) ينظر ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 119، وابن الجزري، تقريب النشر، 211، والبنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، 347، والسفاسي، غيث النفع، 348.

(7) ينظر: الحجة في القراءات السبع، 119.

(8) ينظر: البنا الدمياطي، 347.

المبحث الخامس

الحذف (1)

يأتي الحذف في اللغة على وجهين، أولهما: القياسي، وهو ما كان لعله تصريفية سوى التخفيف كالأستتقال والتقاء الساكنين، وثانيهما: الحذف غير القياسي ويقال له الحذف الاعباطي. (2)

ويدخل الحذف القياسي في ثلاثة أمور وهي الحذف المتعلق بالحرف الزائد في الفعل، والحذف المتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره، والحذف بعين الفعل الثلاثي، والذي عينه ولامه من جنس واحد عند إضماره لضمير الرفع المتحرك.

أما غير القياسي فهو كحذف الياء من نحو (يدٍ) و(دمٍ) وأصلهما يَدَيٌّ وِدْمَيٌّ. (3)

أولاً- حذف أحد المتماثلين

يقول المبرد(ت 285ه) في باب "ما شُبِّه من المضاعف بالمعتل فَحُذِفَ في موضع

حذفه"، (4)

"وذلك قولك في: أَحَسَّتْ: أَحَسْتُ وفي مَسَّتْ: مَسْتُ وتطرح حركته على ما قبله، وتحذفها، تشبيهاً بقولك: أَرَدْتُ وَأَقَمْتُ وَكَلْتُ وَبِعْتُ، كما استويا في باب (رَدَّ، وقام) في الإسكان.

واستويا في التصحيح في باب (فُعِلَّ)، و(فَعِلَّ)، تقول: (صُورَ) كما تقول (دُرِرَ)...

وإنما تفعل هذا في الموضع الذي لا تصل إليه الحركة بوجه من الوجوه، وذلك في: (فَعَلْتُ) و(فَعَلُنْ) فأما لم أَحَسَّ، وقولك: أَحَسِسْ، وإمَسَسْ، ومَسَّ، وحَسَّ. فلا تحذف؛ لأن هذا تدخله الحركة إذا تَنَبَّت أو جمعت أو أَنتَّت نحو: أَحَسُّوا، وَأَحَسَّاء، وَأَحَسِّي... وإنما جاز ذلك الموضع للزوم السكون، وليس ذلك بجيد ولا حسن، وإنما هو تشبيهه....، ومن قال: مَسَّتْ ففتح الميم، فإنما شَبَّهها: بَلَسْتُ؛ لأن أصلها كان لاس يليس". (5)

(1) ينظر: الكتاب، 4: 421، والمقتضب، 1: 245-246، وابن جني، الخصائص، 2: 448، وابن يعيش،

شرح المفصل، 1: 153، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 463

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 3: 416-466، والحملوي، شذا العرف، 169-170

(3) ينظر: المصدران نفسيهما، والصفحات نفسيهما.

(4) المقتضب : 1 : 245

(5) نفسه ، 245 - 246

فالمبرد(ت 285ه) يشير في كلامه السابق إلى وجود ثلاث لغات فيما كان عينه ولامه

من جنس واحد وهي:

- لغة الإتمام، فتقول: (أَحَسَّتْ).
- لغة حذف العين، ونقل حركة الفتح إلى الفاء، فتقول: أَحَسَّتْ.
- لغة حذف العين، ونقل حركة الكسرة إلى الفاء فتقول: مِسَّتْ .

وهو بذكره اللغات السابقة يوافق سيبويه دون نسبة أية لغة منها لأي قوم مخصوصين من العرب، كما أنّ المبرد يرى أن لغة الحذف ليست جيدة ولا حسنة، في حين وصفها سيبويه بالشاذة، وذلك عند حديثه عنها في باب أسماه "باب ما شذ من المضاعف، فشبّه ببات وأقمت⁽¹⁾" وفيه يقول سيبويه(ت 180ه) موضحاً:

"وذلك قولهم، أَحَسَّتْ، يريدون، أَحَسَّتْ، وأَحَسَّنَ، يريدون أَحَسَّنَ، وكذلك تفعل به في كل بناء تبني اللام من الفعل فيه على السكون، ولا تصل إليها الحركة، شبّهوها بأقمت؛ لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة، فإذا قلت: لم أحسّ لم تحذف؛ لأنّ اللام في موضع قد تدخله الحركة ... وإذا كان في موضع يحتملون فيه التضعيف لكرهية التحريك؛ حذفوا؛ لأنه لا يلتقي ساكنان ومثل ذلك قولهم: ظَلَّتْ، ومِسَّتْ، حذفوا، وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا، خَفَّتْ، وليس هذا النحو إلا شاذاً، والأصل في هذا عربيّ كثير، وذلك قولك: أَحَسَّتْ، ومَسَّتْ، وظَلَّتْ، وأما الذين قالوا: ظَلَّتْ ومَسَّتْ، فشبهوها بلسّت فأجروها في فَعَلت مجراها في (فَعَل)، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا"⁽²⁾

أثبت علماء اللغة⁽³⁾ التابعين للمبرد ما وردَ حول ما كان عينه ولامه من جنس واحد، فابن جني(ت 395ه) يوافق المبرد في عدم استحسان لغة الحذف ونقل حركة المحذوف إلى فاء الكلمة، فهو يرى أن الحذف لا يقاس عليه في اللغة، ويظهر ذلك في قوله "... ومن ذلك ما جاء من المضاعف مشبهاً بالمعتل وهو قولهم: ظَلَّتْ: ظَلَّتْ، وفي مَسَّتْ: مِسَّتْ، وفي: أَحَسَّتْ، أَحَسَّتْ ... وهذا كله لا يقاس عليه"⁽⁴⁾

(1) الكتاب 4 : 421

(2) الكتاب، 4 : 421 – 444

(3) ينظر: ابن جني، الخصائص، 2 : 448، وابن يعيش، شرح المفصل ، 10 : 153، والمرادي، توضيح

المقاصد، 3 : 1636، والسيوطي، همع الهوامع، 3 : 463، والحملوي ، شذا العرف، 169

(4) الخصائص ، 2 : 448

وتابعه ابن يعيش(ت 643هـ) حيث جعل لغة الحذف على غير قياس مشيراً إلى أن نقل حركة العين إلى الفاء بعد حذفها ضرب من الإعلال والتخفيف؛ وذلك كراهية اجتماع المتجانسين وفي ذلك يقول "...وإنما فعلوا ذلك؛ لأنه لما اجتمع المثلان في كلمة واحدة، وتعذر الإدغام؛ لسكون الثاني منها، ويمكن تحريكه لاتصال الضمير به، فحذفوا الأول منهما حذفاً على غير قياس، وهو الحرف المتحرك، وإنما حذفوا المتحرك دون الساكن؛ لأنهم لو حذفوا الثاني؛ لاحتاجوا إلى تسكين الأول، وإذ كانت التاء التي هي للفاعل تسكن ما قبلها"⁽¹⁾

وذهب ابن عصفور(ت669هـ) إلى عدم اطراد الحذف فيما كان عينه ولامه من جنس واحدة،⁽²⁾ كما جعل السيوطي(ت 911هـ) لغة الحذف شاذة⁽³⁾ .

وأجاز الأنباري(ت 577هـ) لغة الحذف شريطة أن تكون عين الكلمة مفتوحة⁽⁴⁾، أما وابن هشام(ت 761هـ)⁽⁵⁾ ابن عقيل(ت769هـ)⁽⁶⁾ فقد أجازا لغة الإتمام والحذف في الفعل المضاعف المكسور العين كما أشارا إلى أن الحذف للعين يكون بنقل الحركة إلى الفاء، أو تترك الفاء على حركتها التي هي عليها .

وللجندي تعليق على جواز لغة الحذف وعدم جوازه، فهو بداية يشير إلى جواز لغة الحذف ثم نجده يرد على سيبويه وغيره ممن قالوا أن الحذف شاذ ولا يقاس عليه في اللغة، فحجته في ذلك أمران: ⁽⁷⁾

أولهما: أن كل ما ثبت عن العرب من لهجة عربية يقاس عليها؛ لأن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ .

ثانيهما: أن الجندي يستند على الباب الذي أفرده ابن جني(ت 395هـ) في كتابه الخصائص وهو باب " اختلاف اللغات وكلها حجة"⁽⁸⁾.

(1) شرح المفصل ، 10 : 153

(2) ينظر: المرادي ، توضيح المقاصد 3 : 1636

(3) ينظر: همع الهوامع 3 : 464

(4) ينظر: الأزهرى، شرح التصريح، 2 : 397

(5) ينظر: أوضح المسالك، 4 : 374

(6) ينظر: شرح ابن عقيل، 2 : 584

(7) ينظر: اللهجات في التراث، 2 : 699-700

(8) الباب الذي سماه ابن جني "اختلاف اللغات وكلها حجة، الخصائص، 2 : 10-12

وأحسب الجندي مصيباً في رأيه، فالحذف جائز في اللغة، وأضيف حجة ثالثة لما ذكره الجندي في جواز الحذف: أن القرآن الكريم ورد فيه الحذف، وخير دليل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا فَظَلَمْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾⁽¹⁾ والشاهد فيها مجيء الحذف في كلمة (ظلمتم)

وتابع الجندي نقاشه حول لغة الحذف إذ نجده يرد على من قيّد الحذف بشروط كابن هشام(ت 761هـ)،⁽²⁾ ابن عقيل(ت 769هـ)⁽³⁾ فهما يشترطان الحذف في الفعل الثلاثي المكسور العين، وكذلك الأنباري الذي أجاز لغة الحذف فيما كان ثلاثياً مفتوح العين⁽⁴⁾، فيذكر الجندي أن صاحب التسهيل(ت 672هـ) لم يضع للحذف شروطاً، وإنما جعله شاملاً للمفتوح وللمكسور الثلاثي والمزيد على حدّ سواء دون تقييد أو شرط.⁽⁵⁾

وقد نسب ابن جني(ت 395هـ) الحذف مع كسر الفاء إلى أهل الحجاز كما جعل حذف عين الفعل ونقل حركة الفتح إلى الفاء إلى بني تميم⁽⁶⁾، أما ابن منظور(ت 711هـ)⁽⁷⁾ فنسب الحذف مطلقاً إلى بني تميم.

وخالف الأزهري(ت 905هـ) ابن جني(ت 395هـ) فيما قاله حول نسبة لغة الحذف، فيشير إلى أن الحذف مع فتح الفاء خاص بأهل الحجاز، وأن الحذف مع كسر الفاء خاص ببني تميم وحجته في ذلك: أن القرآن جاء بالفتح على لغة أهل الحجاز⁽⁸⁾، واستدل بقوله تعالى: ﴿ظَلَمْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾⁽⁹⁾

(1) سورة الواقعة، الآية 65

(2) ينظر: أوضح المسالك، 4 : 374

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، 2 : 584

(4) ينظر: الأزهري، شرح التصريح، 2 : 397

(5) ينظر: اللهجات في التراث، 2 : 700

(6) ينظر: الأزهري، شرح التصريح 2 : 397

(7) ينظر: اللسان، مادة (حبيب)

(8) ينظر: شرح التصريح ، 2 : 397

(9) سورة الواقعة ، الآية 65

وتعلق صالحه آل غنيم على حجة الأزهري بأنها ضعيفة ، فهي تشير إلى أن القرآن لم يكن مقصوراً على لهجة أهل الحجاز وحثتها في ذلك أن الله تعالى قال : ﴿بلسانِ عربي مبين﴾⁽¹⁾ ولم يقل: بلسان قرشي⁽²⁾.

ويمكن القول: إن لغة الحذف لغة جائزة، لا سيما ورود آيات في القرآن الكريم تشير إلى وجود لغة الحذف، كما ترى الباحثة أن الأزهري أصاب الرأي في عزوه لغة الحذف مع فتح الفاء لأهل الحجاز، وتعليل ذلك: أن القرآن نزل على سيدنا محمد وهو في مكة المكرمة، وجاء القرآن بلغة عربية فصيحة معجزة؛ ليتحدى بها لغة العرب عامة، وأهل مكة خاصة، فالرسول عليه السلام كان بينهم، والآية⁽³⁾ التي نزلت على سيدنا محمد واحتج بها الأزهري، هي سورة مكية.

ثانياً- حذف النون واللام

يشير المبرد(ت 285هـ) في باب" ما يحذف استخفافاً، لأن اللبس فيه مأمون"⁽⁴⁾ إلى لغتين، إحداهما لغة تحذف النون من (بنو) إذا جاء خلفها اسم لقبيلة مبدوءة بلام ساكنة، وفي ذلك يقول: "ومما حُذِفَ استخفافاً، لأنَّ ما ظهر دليل عليه قولهم في كلِّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة، مثل بني الحارث، وبني الهُجيم، وبني العنبر، هو بَلْعَنبر، وبَلْهُجيم، فيحذفون النون؛ لقربها من اللام، لأنهم يكرهون التضعيف، فإن كان مثل بني النجار، والنمر والتميم، لم يحذفوا لئلا يجمعوا عليه علتين: الإدغام والحذف"⁽⁵⁾

فالمبرد يشير إلى لهجة حذف النون التي في (بنو) إذا جاء خلفها مباشرة اسم قبيلة مبدوءة بلام ساكنة، فالحذف حاصل لضرب من التخفيف، كما أنه لم يظهر حكماً حولها، وكأنه يجيزها في حين وصفها سيبويه(ت 180هـ) عندما تحدث عنها باللغة الشاذة، ويظهر في قوله: "من الشاذ قولهم في: بني العنبر، وبني الحارث: بَلْعَنبر، وبَلْحارث، بحذف النون، فأما إذا لم تظهر اللام فيها، فلا يكون ذلك؛ لأنها مما كثر في كلامهم، وكانت اللام والنون قريبتين المخارج حذفوها، وشبَّهوها: بِمَسْت؛ لأنهما حرفان متقاربان، ولم يصلوا إلى الإدغام، كما لم

(1) سورة الشعراء، الآية 195

(2) ينظر: اللهجات في الكتاب ، 549

(3) سورة الواقعة، الآية 65

(4) المقتضب، 1 : 248

(5) نفسه، 251

يصلوا في: مَسِنَتْ، لسكون اللام، وهذا أبعد؛ لأنه اجتمع فيه أنه منفصل، وأنه ساكن لا يتصرف تصرف الفعل حيث تُدرِكُه الحركة»⁽¹⁾

فلغة حذف النون من (بنو) إذا تبعها اسم قبيلة مبدوءة باللام الساكنة لغة ذكرها بعض العلماء⁽²⁾ فصاحب شرح المفصل (ت 643هـ) يشير إلى الحذف الحاصل؛ لتقارب النون واللام في مخرجهما، لذلك يقال: لعلّي، وإنّي في: لعلني، وأنني.⁽³⁾

أما ابن يعيش (ت 643هـ) فيوافق المبرد في تعليقه لحصول الحذف في قول: بلعنبر وذلك طلباً للتخفيف في عملية النطق، إلا أنه يرى أن الحذف لا يقاس عليه في اللغة فيقول موضحاً: "ومما حُذِفَ استخفافاً على غير قياس: لأن ما ظهر دليل عليه قولهم في قبيلة تظهرو فيها لأم المعرفة، ولا تدغم نحو: بني العنبر... وهو بلعنبر... حذفوا النون لقربها من اللام"⁽⁴⁾

كما جعلها ابن منظور (ت 711هـ) لغة شاذة، فيقول، "بلحرت لبني الحرث بن كعب من شواذ الإدغام؛ لأن النون واللام قريبتا المخرج، فلما لم يمكنهم الإدغام بسكون اللام حذفوا النون كما قالوا... ظلت"⁽⁵⁾

ولم أقف على عزو هذه اللغة إلى أهلها في المصادر⁽⁶⁾ التي أطلعت عليها، إلا أن الأزهرى (ت 905هـ) يشير إلى أن بني خثعم و زبيد، تحذف نون (من) إذا وليها لام ساكنة،⁽⁷⁾ ولعل هذا مؤشر دال على أن حذف النون من (بني العنبر) و(بني الحارث) يعود لهاتين القبيلتين اللتين أشار إليهما الأزهرى.

(1) الكتاب ، 4 : 484

(2) ينظر: الخوارزمي، شرح المفصل، 4: 480، وابن يعيش، شرح المفصل، 10: 155، وابن منظور، اللسان، مادة (حرث)

(3) ينظر: الخوارزمي، 4: 480

(4) شرح المفصل 10 : 155

(5) اللسان، مادة (حرث)

(6) ينظر: الكتاب، 4 : 484، والمقتضب، 1 : 251، والخوارزمي، شرح المفصل، 4: 448 وابن يعيش، شرح المفصل، 10 : 155، وابن منظور، اللسان، مادة (حرث)

(7) ينظر: شرح التصريح، 2 : 29

وثانيهما- حذف اللام من (على)

يقول المبرد(ت 285ه) في المقتضب: "ويقولون علماء بنو فلان، يريدون: على الماء، فيحذفون لام على"⁽¹⁾

ويعلل المبرد حذف اللام من (على) في الكامل بقوله: "فإنَّ العَرَبَ إِذَا نَقَّتْ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَمَانِ اسْتِجَازَاتِهِمْ حَذْفَ إِحْدَاهُمَا؛ اسْتِثْقَالاً لِلتَّضْعِيفِ؛ لِأَنَّ مَا بَقِيَ دَلِيلٌ عَلَى مَا حُذِفَ، يَقُولُونَ: عُلَمَاءُ بَنُو فُلَانٍ.... وكذلك كل اسم من أسماء القبائل تظهر فيه لام المعرفة فإنهم يجيزون معه حذف النون التي في قولك (بنو) لُقْرَب مَخْرَج النون من اللام، وذلك قولك: فلانٌ من بلحارث وبلعنبر وبلهجوم"⁽²⁾

فالمبرد يذكر أن الحذف للام في (على) طلباً للخفة، فالعرب تستنقل اجتماع لامين ويرى سيبويه(ت 180ه) أن الحذف شاذ لا يقاس عليه وفي هذا القول: "ومن الشاذ قولهم في: بني العنبر، بلعنبر.... وقبل هذا قول بعضهم: (علماء بنو فلان) فحذف اللام يريد على الماء بنو فلان، وهي عربيّة"⁽³⁾

أثبتت لغة حذف اللام من (على) عند الخوارزمي(ت 617ه)⁽⁴⁾ وتابعه في ذلك ابن يعيش(ت 643ه)⁽⁵⁾، وابن عصفور(ت 669ه)⁽⁶⁾، فوصفها صاحب المقرب(ت 669ه) باللغة الشاذة، وفي ذلك يقول: وقد شذت العرب في: علماء بنو فلان والأصل على الماء، فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين، ثم حذفوا أحد المتلين بعد ذلك تخفيفاً، وإن كان متحركاً"⁽⁷⁾

ومن الشواهد الشعرية على حذف اللام من (على) قول الشاعر: (الطويل)

23- وما سُبِقَ الفَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حَيْلَةٍ وَلَكِنْ طَفَّتْ عُلَمَاءُ قُلْفَةُ خَالِدٍ

الشاهد في حذف اللام من (على)، فقول (علماء) أصلها: على الماء.

(1) المقتضب، 1: 251

(2) نفسه، 2: 203

(3) الكتاب، 4: 484-485

(4) ينظر: الخوارزمي، شرح المفصل، 4: 480

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 10: 155

(6) ينظر: المقرب، 1: 318

(7) نفسه، 1: 318

23- الكامل، 2: 203، والمقتضب، 1: 251، وابن الشجري، أبو السعدات ضياء الدين، الأمل الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، لبنان، 1983م، 2: 4، والخوارزمي، شرح المفصل، 4: 480، وابن يعيش، شرح المفصل، 10: 155، يلاحظ أن الشجري قد نسب هذا البيت للفرزدق وهو غير موجود في ديونه، والقلفة، العزلة، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (قلف).

ولم أجد مصدراً من المصادر التي اطلعت عليها تنسب لهجة حذف لام (على) لقوم مخصوصين من العرب، إلا أن الجندي يذكر أن بني الحارث بن كعب تحذف نون التنثية من: اللذان واللتان، كما تحذف اللام والألف من (على) الجارة إذا وليها ساكن، فيقولون: عَفْرَس. (1)

وتشير صالحة آل غنيم إلى أن (بلحراث) يحذفون الألف من (على) الجارة، واللام الساكنة التي تليها، فيقولون في: على الأرض: علأرض. (2)

نخلص مما سبق أن لغة حذف اللام قد تنسب إلى قبيلة بني الحارث بن كعب كما يمكن القول، بأن الشاهد الشعري الذي أتى به المبرد وغيره من العلماء قد نسب للفرزدق، والفرزدق من قبيلة تميم، (3) والشاعر يتكلم بلغه قومه، لذا يمكن جعل هذه اللغة تميمية أيضاً.

ثالثاً - حذف الألف من (ها)

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب " القسم" (4)

"واعلم أن للقسم تعويضاتٍ من أدواته تحلُّ محلَّها، فيكون فيها ما يكون في أدوات القسم، وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عوضٌ منه، فإن جاز الجمع بين شيئين، فليس أحدهما عوضاً من الآخر فمن هذه الحروف (هاء) التي تكون للتنبيه، تقول: لا ها الله ذا، وإن شئت قلت: لا هلله ذا، فتكون في موضع الواو إذا قلت: لا والله. فأما قولك: (ذا) فهو الشيء الذي تُقسم به، فالتقدير، لا والله ما أقسم به، فحذفت الخبر لعلم السامع به.

فأما مدّتها، وإجراء المدغم بعدها في قولك: لا هالله ذا، فإنك أتيت بـ (ها) التي للتنبيه، وثبتت الألف؛ لأن حروف المد يقع بعدها الساكن المدغم، وتكون المدّة عوضاً من الحركة؛ لأنك ترفع لسانك عن المدغم رفعةً واحدة... فيكون كقولك: دابة، وشابة... وأما قولك: لا هلله ذا، فإنك حذفت الألف من هاء التنبيه لما وصلتها، وجعلتها عوضاً من الواو، كما فعلت ذلك بها في (هلم) و (ها) هذه هي التي تلحق في قولك: هذا: قلنا المعنى: لا والله هذا ما أقسم به لأنها للتنبيه فالتنبيه يقع قبل كل ما نَهت عليه" (1)

(1) ينظر: في اللهجات العربية، 2: 702

(2) ينظر: اللهجات في الكتاب، 557

(3) ينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 1: 462

(4) المقتضب، 2: 318

ففي النص السابق إشارة واضحة إلى وجود لغتين حول ألف (ها) وهما: لغة حذف الألف ولغة إثباتها دون تخصيص القبيلة العربية التي تكلمت بأية لغة منهما فالمبرد(ت 285هـ) في حديثه عن حرف التنبيه "الباء" في قول من قال: لا ها الله ذا، وقول من قال: لا هله ذا يتابع من تقدم عليه، فللخليل(ت 185هـ) موقف في لغة إثبات (الهاء) وحذفها في قول: (ها الله ذا رأي)، إذ إنه يزعم أن (ذا) هو "المحذوف عليه، كأنه قال: إي والله للأمر هذا، فحذف الأمر؛ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وقدم (ها) كما قدم قوم (ها) في قولهم: (ها) هو ذا، و(ها) أنا ذا"⁽²⁾

أما سيبويه(ت 180هـ) فيذكر اللغتين مشيراً إلى أن حذف الألف من حرف التنبيه (الهاء) جاء طلباً للتخفيف في عملية النطق، أما إثباتها فلأنها عوض من الواو المحذوفة وفي ذلك يقول: "هذا باب ما يكون ما قبل المحذوف به عوضاً من اللفظ بالواو، وذلك قولك: إي ها الله ذا، تثبت ألف (ها) لأن الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول: إي هله ذا، فيحذف الألف التي بعد (الهاء)، ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر؛ لأن قولهم: (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان، ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا كما تظهر في قولك: والله، فتركهم الواو ههنا البتة يدل على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان، وعوضت منها (ها)"⁽³⁾

فحذف الألف أو إثباتها من حرف التنبيه (الهاء) لغتان واردتان عن العرب، حيث أثبت علماء⁽⁴⁾ اللغة مجيء اللغتين اللتين ذكرهما المبرد، دون عزوهما إلى قوم مخصوصين، فمنهم من وضع شروطاً أو ذكر تفسيراً لمجيء اللغتين حول ألف (الهاء)، فابن يعيش(ت 643هـ) يقول: "يجوز في ألف (ها) وجهان، أحدهما: إثبات الألف، وإن كان بعدها ساكن، إذا كان مدغماً، فهو: كدابة وشابة، والوجه الثاني: أن تحذف الألف حين وصلتها وجعلتها عوضاً من الواو كما فعلت ذلك في هلم، فتقول: هالله"⁽⁵⁾

(1) نفسه، 321-322

(2) الكتاب، 3: 450-499

(3) نفسه، والصفحة نفسها

(4) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 348، وابن يعيش، شرح المفصل، 9: 106 وابن

منظور، اللسان، مادة (ها)، والسيوطي، همع الهوامع، 2: 478

(5) شرح المفصل، 9: 106

فابن يعيش(ت 643هـ) يوافق المبرد في ذكره لشروط الحذف أو الإثبات للألف في حرف التنبيه (الهاء).

كما يضيف أيضاً: "أن بعضهم يحتج بأن (ها) على حرفين فكان تقديره تقدير المنفصل كقولك: يخشى الداعي، ويغزو الجيش، فيحذف الألف والواو؛ لأن بعدهما المدغم، وهو منفصل من (ها) والمنفصل إذا حذف منه حرف المد لالتقاء الساكنين لم يقع به اختلال كما لو حذفها من الكلمة الواحدة إذ اجتماع الساكنين في الكلمة الواحدة يقع لازماً، فيختل بناء الكلمة، وليس كذلك في الكلمتين"⁽¹⁾

أما السيوطي(ت 911هـ) فيعلل مجيء لغة حذف الألف بسبب التقاء الساكنين أن حذف ألف (ها) في لغة من يحذف جاء لالتقاء الساكنين، وأن الألف ثابتة؛ لأن الثاني مشدد، فنزل منزلة دابة مع وصل ألفه وقطعها نحو: ها الله، ها الله، ها الله، ها الله⁽²⁾.

ونخلص مما سبق أن اللهجتين: لهجة حذف ألف (الهاء)، ولهجة إثباتها لغتان جائزتان، وهما لغتان لم تنسبا لقوم معروفين من العرب، وتتفق الباحثة وصالحة آل غنيم عندما أشارت إلى أن لغة الحذف خاصة بالقبائل البدوية التي تميل إلى الحذف والاختصار في عملية النطق بهدف التخفيف على اللسان⁽³⁾، ويمكن الاستدلال على ذلك عندما قال سيبويه(ت 180هـ): "ومن العرب من يقول: إي هَلْله ، فيحذف الألف التي بعد الهاء ... فحذفت تخفيفاً على اللسان"⁽⁴⁾.

رابعاً- حذف المقطع الأخير من الكلمة

يقول المبرد(ت 285هـ): " زَعِمَ الْأَصْمَعِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ الْعَرَبَ يَقُولُ: دَرَسَ الْمَنَاءُ، يُرِيدُونَ الْمَنَازِلَ"⁽⁵⁾

ويشير المبرد أيضاً إلى وجود حذف أعجب مما ذكر، فيذكر أن الأصمعي قال: " كان أخوان متجاوران لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته، حتى يأتي وقت الرعي، فيقول:

(1) شرح المفصل ، 9 : 106

(2) ينظر: همع الهوامع، 2 : 478

(3) ينظر: اللهجات في الكتاب، 559

(4) الكتاب، 3 : 499

(5) الكامل، 1 : 343

أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ، أَلَا تَا ؟ فَيَقُولُ الْآخَرُ: بَلَى فَا. يُرِيدُ: أَلَا تَتَهَضُّ، فَيَقُولُ الْآخَرُ: بَلَى
فَأَنهَضُ" (1)

فالمبرد يثبت ما أورده الأصمعي (ت 216ه) حول ما جاء عن العرب من حذف المقطع الأخير من الكلمة، ولعله يفهم من كلام الأصمعي أن القبائل البدوية هي التي تحذف من كلامها، فهو يورد لغة الحذف على لسان رجلين من الرعاة، وربما حذف الرجلان في كلامهما، طلباً لليسر والسرعة في النطق.

فالحذف ثابت في كلام العرب، لا سيما حذف المقطع الأخير، فسيبويه (ت 180ه) يقول في "باب إرادة اللفظ بالحرف الواحدة": (2) "وسمعت من العرب من يقول: (ألاتا ، بلى فا)، وإنما أرادوا: ألا تفعل وبلى فا فعل . ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالألف في أنا" (3)

ومن الشواهد الشعرية على حذف المقطع الأخير قول الراجز لقيم بن أوس: (الرجز)

24- بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

والشاهد في قوله: (فا)، و(تا)، حيث حذف المقطع الأخير منهما، فالشاعر أراد أن يقول: "إن شراً فشر، ولا أريد الشر إلا أن تريد" (4)

وخالف ابن عصفور (ت 669ه) (5) المبرد (ت 285ه) (6) وغيره (7) من العلماء الذين أشاروا إلى وجود لغة الحذف في المقطع الأخير في قول لقيم بن أوس، فهو يرى أن الحذف ضرورة شعرية وليست لغة .

(1) الكامل، 1: 343

(2) الكتاب، 3: 320

(3) نفسه، 321

24- الكتاب، 3: 321 ، والكامل، 1: 343 ، وابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، دم، 1980م، 185، وابن منظور، اللسان، (أ)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 2: 825 وروايته في ارتشاف الضرب جاء على النحو الآتي :

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَاي وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَاي

(4) الكامل، 1: 34

(5) ينظر: ضرائر الشعر، 185

(6) ينظر: الكامل، 1: 343

(7) ينظر: الكتاب، 3: 321، وابن منظور، اللسان، مادة (أ)، و(قطع)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب،

825:2

نسب ابن منظور(ت 711هـ) لغة حذف المقطع الأخير إلى قبيلة سعد، كما نسبها إلى قبيلة طيء، فيشير إلى أن قبيلة طيء تقول(يا أبا الحكا) وهي تريد: يا أبا الحكم⁽¹⁾، وتابعه الزبيدي(ت 1205هـ) في جعل لغة الحذف خاصة ببني طيء⁽²⁾.

يلاحظ مما سبق أن لغة حذف المقطع الأخير منسوبة إلى بني سعد وطيء، ويمكن أن يضاف إليهما قبيلة تميم،⁽³⁾ فلقيم بن أوس من بني ربيعة بن مالك،⁽⁴⁾ وربيعه بن مالك ينتهي نسبها إلى بني تميم.⁽⁵⁾

خامساً- حذف عين الكلمة المضعفة " ميّت، وسيّد، وليّن " يقول المبرد(ت 285هـ) في باب "الإدغام في المقاربة"⁽⁶⁾

"واعلم أنّ مثل: سيّد، وميّت يجوز فيه التخفيف، فيقول: سيّد، وميّت؛ لأنه اجتمع تنقيح الياء والكسرة ، فحذفوا لذلك، وقالوا: ميّت، وهين، وليّن"⁽⁷⁾

فالمبرد يرى حذف عين الكلمة المضعفة من باب التخفيف وهو ما ذكره سيبويه(ت 180هـ)، إذ جعل حذف عين الكلمة المشددة في لغة من حذف شبيهاً بمن حذف الهمزة في: هائر، وفي ذلك يقول: "وأما قولهم ميّت، وهين... فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر لاستئصالهم الياءات"⁽⁸⁾

ويرى الأصمعي(ت 216هـ) أن الإبقاء على عين الكلمة المضعفة هو الأصل، وإنما الحذف حاصل؛ لضرب من الإيجاز والاختصار⁽⁹⁾.

(1) ينظر: اللسان ، مادة (آ) ، و(قطع).

(2) ينظر: تاج العروس ، مادة (قطع)

(3) ينظر: آل غنيم صالحه، اللهجات في الكتاب، 575

(4) ينظر: أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت 1981م، 386

(5) ينظر: ابن دريد ، الاشتقاق ، 1 : 67

(6) المقتضب : 1 : 207

(7) نفسه، 222

(8) الكتاب، 4 : 366

(9) ينظر: السيوطي ، المزهر في علوم اللغة، 2 : 270

فلغتا حذف عين الكلمة في (فيعل) ولغة إثباتها واردة العلماء⁽¹⁾ التابعين للمبرد دون نسبتها لقبيلة ما، فهم يوافقونه في أن الغاية من الحذف هو التخفيف على اللسان في عملية النطق.

ومستصفي القول: إنّ الحذف لغة جائزة واردة عند العرب بصرف النظر إن سميت القبيلة التي تميل إلى الحذف في كلامها، وإن لم تعين، ولعل ذلك دليل على انتشار أسلوب الحذف في كلام العرب بشكل واسع.

فالحذف لا يتأتى في كلام العرب إلا وله غاية وفائدة، وجل فائدته: أنه سبيل للاختصار والإيجاز والسرعة والتخفيف على اللسان في عملية النطق ولا شك أن العرب تفهم ما تمّ حذفه من سياق الكلام، كما أن الموقف والإشارات التي يوحى بها المتكلم عند حذفه لحرف أو لمقطع من الكلام يساعدان على معرفة المحذوف.

(1) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 1: 152 و 2: 163، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة، 2: 270، وابن منظور، اللسان، مادة (هون)، ومادة (لون)، والزبيدي، تاج العروس، مادة (موت)، و(لان)، و(هون)

المبحث السادس

الأسماء التي وقعت على حرفين، نحو (اسم)⁽¹⁾

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب " الأسماء التي وقعت على حرفين " ⁽²⁾

"فأما الاسم فقد اختلف فيه، فقال بعضهم: هو (فعل)، وقال بعضهم: هو (فعل) وأسماء تكون جمعاً لهذا وهذا، تقول: في، جِدْع: أجداع، كما تقول في قفل: أقفال، ولا تُدْرِك صيغة الأسماء إلا بالسمع"⁽³⁾

ثم يأتي المبرد بقول الراجز ليدلل على كلامه:

(الرجز)

25- باسم الذي في كل سورة سمه

ويقول المبرد معلقاً على قول الراجز: " فضم وجاء به على (فعل)، وأنشد بعضهم (سمه)، وهو أقل".

أفرد سيبويه (ت 180هـ) باباً أسماه " باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين"⁽⁴⁾ وذكر فيه ما كان على حرفين إلا أنه لم يذكر ما ذكره المبرد حول (اسم ولغاته).

لم يكتف العلماء⁽⁵⁾ الذين ذكروا اللغات حول (اسم) بذكر ما أورده المبرد بل أضافوا لغات أخرى، فالأشموني (ت 900هـ) يقول حول لغات (اسم): " وفيه عشر لغات منقولة عن العرب: أسم، وسم، وسماء، مثلثة والعاشرة سُمَاه وقد جمعتها في قولي:

لغات الاسم قد حَوَّاهَا الحَصْرُ
اسمٌ، وحذَفَ همزَهِ والقَصْرُ
في بيت شعر وهو هذا الشعر
مثلثات مع سُمَاةٍ عشرٌ"⁽⁶⁾

(1) ينظر: الكتاب، 3: 361، والمقتضب، 1: 227-229، وابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان والمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، دم، 1954م، 1: 60، والأشموني، شرح الأشموني، 1: 23

(2) المقتضب، 1: 227

(3) نفسه، 229

25- المقتضب، 1: 229، وابن جني، المنصف، 1: 60، وابن الشجري، الأمالي، 2: 66

(4) الكتاب، 3: 361

(5) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 1: 23، والدمياطي، المشكاة الفتحية على الشمعة المضئية للسيوطي، تحقيق، هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف، د.ط، العراق، 1983م، 65، والخضري، محمد الدمياطي الشافعي، حاشية الخضري، شركة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، د.ط، مصر، 1940م، 1: 29

(6) الأشموني، شرح الأشموني، 1: 23

كما يضيف صاحب المشكاة(ت 1140هـ) الفتحية لغات أخرى على ما ذكره الأشموني(ت 900هـ)، فيقول: "وأما لغاته، فهي ثمانية عشرَ جمعها بعضهم، فقال: **سِمِ سَمَّة، اسِمِ سِمًا لَذَا سُمَاتِ بَتَثْلِيثِ لَهْمَزِ وَسِنِيَاتِ**"(1)

أما الخضري(ت 1287هـ)، فيحصرها في ست لغات فيقول: "وسما لغة في الاسم، وفيه ست لغات، اسم بضم الهمزة وكسرها، وسُم بضم السين وكسرها أيضا، وسما بضم السين وكسرها"(2)

ومن الشواهد الشعرية على الأسماء التي وقعت على حرفين قول الشاعر:
(الطويل)

26- **فَدَعُ عَنْكَ ذِكْرَ اللّٰهُوَ وَاَعْمَدُ لِمَدْحِهِ لَخَيْرِ مَعَدٍّ كَلَّهَا حَيْثُمَا انْتَمَى**
لْأَعْظَمِهَا قَدْرًا، وَأَكْرَمِهَا أَبًا وَأَحْسَنِهَا وَجْهًا وَأَعَنِّهَا سُمَا

فالشاهد فيه مجيء (سُما) مرة مضمومة السين ومرة مكسورة السين، ويعلق ابن جني (ت 395هـ) على من أنشد بكسر السين وضمها لكلمة (سما) في الشاهد السابق بقوله: "فمن كسر السين، فالألف عنده للوصل، ولا يجوز أن تكون لام الفعل؛ لأننا لم نعلمهم قالوا: هذا سما بوزن رضا، وأما من ضم السين فقوله: عندي يحتمل أمرين: أحدهما، ما عليه الناس وهو أن تكون الألف للوصل بمنزلتها في قول من كسر السين، والوجه الآخر، أن تكون لام الفعل"(3)

وفيما يتعلق بتقديم لغة على لغة حول اللغات في (اسم)، فابن الشجري(ت 542هـ) يجعل أعلاها (اسم) وذلك؛ لأن القرآن جاء بها، فيقول عن لغات (اسم): "... وفيه لغات أعلاها (اسم): لأن التنزيل جاء به والثانية (سِم) مكسور السين، والثالثة (سُم) بضمها، والرابعة سما مضموم الأول... ومنهم من يقول (اسم) فيضم همزته وهي قليلة"(4)

(1) الدمياطي، 65

(2) حاشية الخضري ، 1 : 29

26- المقتضب، 1 : 230، وابن جني، المنصف، 1 : 60، والشجري، الأمالي، 2 : 66

(3) المنصف، 1 : 60 - 61

(4) أمالي الشجري، 2 : 66

المبحث السابع

الجمع على فَعَلَات، فَعَلَات⁽¹⁾

يقول المبرد(ت 285ه) في باب : "ما جاء من هذا في نوات الياء والواو التي ياءتُهِنَّ وواواتُهِنَّ لامات"⁽²⁾

"فأما ما كانت الياء والواو منه في موضع العين، فإنَّ فيه اختلافاً: أما الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فإن تقول في بَيْضَة بَيْضَات وفي جَوْزَة جَوَزَات ... وأما هذيل بن مُدْرِكَة خاصَّةً فيقولون: جَوَازَات وبَيْضَات ولَوَزَات على منهاج غير المعتل، ولا يقبلون واحدة منها أُلْفَاءً"⁽³⁾

فالمبرد يرى أن عين الكلمة إذا كان حرفاً معتلاً وأريد جمعها، فإن الأقيس والأكثر استخداماً تسكين عين الكلمة، فيقال: (بَيْضَات) كما يشير إلى وجود لغة أخرى وهي فتح عين الكلمة، فيقال (بَيْضَات)، وهذه لغة منسوبة إلى بني هذيل، وهو بذلك يوافق سيبويه في عزوها إلى بني هذيل.⁽⁴⁾

لقد أثبتت اللغتان اللتان ذكرهما المبرد عند علماء اللغة، فمنهم⁽⁵⁾ من وافقه في نسبة اللهجة الثانية وهي فتح عين الكلمة لبني هذيل، ومنهم من خالف المبرد في ذلك، فالفراء(ت 207ه) ينسبها إلى بني قيس⁽⁶⁾، أما ابن خالوية(ت 370ه) فجعلها في بني تميم وفي ذلك يقول: "بني تميم تقول: رَوْضَات، وجَوَازَات وعَوْرَات، وسائر العرب بالإسكان"⁽⁷⁾

(1) ينظر: الكتاب، 3: 600، والمقتضب ، 2: 193، وابن يعيش، شرح المفصل، 5: 30، والأزهري،

شرح التصريح، 2: 299، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 88-89

(2) المقتضب ، 2: 193

(3) نفسه والصفحة نفسها

(4) ينظر : الكتاب ، 3 : 600

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 5: 30، وأبو حيان، البحر المحيط، 6: 414، والأزهري ، شرح

التصريح، 2: 299 ، والسيوطي ، همع الهوامع ، 1 : 88-89 ، والخضري، حاشية الخضري، 2

152:

(6) ينظر: النحاس ، إعراب القرآن ، 3 : 304

(7) مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، نشر برجشتراسر، دار الهجرة، د.ط، 1934، 104

كما وافق النحاس (ت 338هـ) المبرد في تقديم لهجة عين الكلمة عند جمعها، فوصفها الأجدود⁽¹⁾ واختارها ابن خالوية (ت 370هـ)⁽²⁾ وجعلها ابن يعيش (ت 643هـ) كثيرة الاستعمال،⁽³⁾ أما الرضي (ت 686هـ) فيجيز لغة التسكين إذا جاءت عين الكلمة حرفاً معتلاً.⁽⁴⁾ أما لغة الإتياع وهي اللغة الهذلية، فقد وصفها ابن يعيش (ت 643هـ) بالقليلة، وفي ذلك يقول: "...ومنهم من يقول: جَوَزَات وبيَّضَات فيفتح، ولا يقلب؛ لأن الفتحة عارضة ... وذلك قليل"،⁽⁵⁾ كما أنها وصفت بالشاذة.⁽⁶⁾

ومن الشواهد القرآنية على (فَعَلَات) قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش بفتح⁽⁷⁾ عين الكلمة على لغة هذيل لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَمْ يَرْضَوْا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾.⁽⁸⁾ فالشاهد في مجيء (عَوْرَات) مفتوحة الواو .

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر:

(الطويل)

27- أبو بيَّضَات رَائِحٌ مَتَأَوَّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سَبُوْحٌ

فالشاهد في مجيء (بيَّضَات) على لغة بني هذيل .

يمكن القول: إن لغة إسكان العين إذا كانت حرف علة عند جمعها هي الوجه المقدم واللغة المختارة، مع جواز لغة فتح العين، فالعين تفتح إتياعاً لحركة الحرف الذي قبلها، وربما يميل بنو هذيل إلى لغة الإتياع لسهولة النطق، فإتياع حركة الفتح لفتح أيسر من الناحية الصوتية من الانتقال من فتح إلى سكون.

(1) ينظر: إعراب القرآن، 3: 304

(2) ينظر: مختصر شواذ القرآن، 104

(3) ينظر: شرح المفصل، 5: 31

(4) ينظر: شرح الشافية، 2: 189

(5) شرح المفصل، 5: 30

(6) ينظر: همع الهوامع، 1: 89، هـ(3)

(7) ينظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، 104، والزمخشري، الكشاف، 3: 75، وأبو حيان، البحر

المحيط، 6: 414، كما أشار أبو حيان في الصفحة نفسها إلى أن الجمهور يقرؤون (عَوْرَات) تسكين

الواو وهي لغة أكثر العرب

(8) سورة النور، الآية 31

27- ينظر: ابن جني، الخصائص، 3: 184، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 320، وابن يعيش،

شرح المفصل، 5: 30-31، وأبو حيان، البحر المحيط، 6: 414، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 89

الرائح: الذي يسير ليلاً، والمتأوب الذي يسير نهاراً، والسبوح، شديد الجري، ينظر: ابن منظور، اللسان،

مادة (روح)، و(أوب) و(سبح)

المبحث الثامن

أبنية المصادر: (فَعَلٌ)، و (فُعِلٌ)⁽¹⁾

يقول المبرد (ت 285هـ): "يقال: أُيْنَعَت الثمرةُ إيناعاً، وَيَنْعَت يَنْعاً ، وَيُنْعَأ ... كلاهما جائز"⁽²⁾

فالمبرد يذكر ورود لغتين في بناء المصادر، هما (فَعَلٌ)، و(فُعِلٌ) دون نسبتها إلى قوم بعينهم من العرب، وهو في حديثه عن ذلك يوافق سيبويه (ت 180هـ) الذي يقول: "وقد قالوا في بعض مصادر هذا، فجاؤوا به على (فَعَلٌ)...وذلك قولك: سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا ... وقال بعض العرب: مَجَنَ يَمَجُنُ مُجْنًا"⁽³⁾

واختلف في نسبة صيغة (فُعِلٌ)، فالفراء (ت 207هـ) ينسبها لأهل الحجاز⁽⁴⁾ ونجد، أما الفيومي (ت 770هـ)⁽⁵⁾ والزبيدي (ت 1205هـ)⁽⁶⁾ فقد جعلها لغة لقريش .

كما نسب النحاس (ت 338هـ) لغة (فَعَلٌ) لبني تميم.⁽⁷⁾ وتابعه كلٌ من أبي حيان (ت 745هـ)⁽⁸⁾ ، وصاحب المصباح المنير (ت 770هـ)⁽⁹⁾ ، ومن الشواهد القرآنية على بناء المصدر على وزن (فَعَلٌ، وفُعِلٌ) قوله تعالى: ﴿ أَنْظِرُوا إِلَى ثَمْرِهِ إِذَا أَتَمَرَ وَيَتَّوَعَّهٖ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾⁽¹⁰⁾

(1) ينظر: الكتاب، 4: 9-10، والكامل، 1: 318، والنحاس، إعراب القرآن، 2: 87، والزمخشري،

الكشاف، 2: 40، وأبو حيان، البحر المحيط، 4: 19

(2) الكامل، 1: 318

(3) الكتاب، 4: 9-10

(4) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 1: 477، والنحاس، إعراب القرآن، 2: 65، والقرطبي، الجامع لأحكام

القرآن، 7: 41، وأبو حيان، البحر المحيط، 4: 513

(5) ينظر: المصباح المنير، مادة (ضعف)

(6) ينظر: تاج العروس، مادة (ذكر)

(7) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 2: 65

(8) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 4: 513

(9) ينظر: الفيومي، المصباح المنير، مادة (ضعف)

(10) سورة الأنعام، الآية 99

والشاهد في (يُبْعَه)، فقد قرأ ابن محيصن، وابن إسحاق بالضم للياء،⁽¹⁾ كما قرأ الجمهور بفتح الياء وسكون النون.⁽²⁾

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾⁽³⁾ فالشاهد في (ضَعْفًا) حيث قرأ أبو عمرو وعاصم وحزمة وخلف والأعمش وأهل المدينة بالفتح، والباقون بالضم.⁽⁴⁾

وخلاصة القول: إن الصيغتين (فَعَلٌ)، و(فُعُلٌ) في بناء المصادر لغتان جائزتان، لا سيما أن القراءات القرآنية جاءت بهما ويمكن تقويم صيغة (فُعُلٌ)، وذلك؛ لأن الرسول عليه السلام قرأ (ضُعْفًا) بالضم⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾⁽⁶⁾

(1) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 87:2، والزمخشري، الكشاف، 2: 40، والبنا الدمياني، الإتحاف،

(2) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 4: 19

(3) سورة الأنفال، الآية 66

(4) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 2: 65، وابن خالويه، الحجة في القراءات، 96، والزمخشري،

الكشاف، 2: 167، وابن الجزري، تقريب النشر، 199

(5) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 2: 65

(6) سورة الأنفال: الآية 66

المبحث التاسع

قلب فاء الفعل المعتل⁽¹⁾

أولاً- قلب الواو ياء أو ألفاً في الفعل المعتل المثال (وَجَل)

يقول المبرد(ت 285ه) في باب : "ما كان فائوه واواً من الثلاثة"⁽²⁾:

"فإن كان الفعل على (فَعَلَ)، كان مضارعه صحيحاً إذا كان على (يَفْعَل)، وذلك قولك (وَجَلَّ : يُوَجِّل)، و (وَحَلَ : يُوَحِّل)، و(وَجَعَ الرجل : يُوَجِّع)؛ لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة

وثبات الواو بعد الياء إذا لم تكن كسرة غير منكر كقولك: يَوْمٌ، وما أشبهه، وقد استنكر ذلك بعضهم، وله وجه من القياس، فقالوا (يَبْجَل)، و(يَبْحَل) وليس ذلك بجيد؛ لأنَّ القلب إنما يجب إذا سكن أول الحرفين، نحو: سيِّد وميِّت، وأصلهما: سيِّود، وميِّوت؛ لأنه من ساد: يسود، ومات: يموت... وقال قوم: نكسر أوائل المضارعة لتقلب الواو ياءً؛ لأنَّ الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلبت ياءً.... نقول : (يَبْجَل)، و(يَبْحَل).

ولو كسروا الأحرف الثلاثة: الهمزة والتاء والنون، لكان قياساً على قولك بالكسر في باب (فَعَلَ) كله إذا قلت: (أنا إعْلَمُ)، و(أنت تعلم)، ولكن لما كسروا الياء في (يَبْجَل) علمنا أنَّ ذلك لتقلب الواو، ولولا ذلك لم يكسروا الياء وهذا قبيح؛ لإدخالهم الكسر في الياء . وقال قوم وهم أهل الحجاز: نبدلها على ما قبلها، فنقول: (ياجل)، و(ياحل) وهم الذين يقولون: (موتعد)، و(موتزن)، (يا تعد)، و(يا تزن).

وهذا قبيح لأنَّ الياء والواو إنما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما، وكل واحد منهما في موضع حركة، نحو: (قال)، و(باع)، و(غزا)، و(رمى)، فأما إذا سكنا وقبل كل واحد منهما فتحةً، فإنهما غير مغيرتين، نحو قولك: (قَوَّل)، و(بيَّع)، وكذا إن سكن ما قبلهما لم تغيرا، كقولك: (رَمَى)، و(غَزَو) وإنما القياس والقول المختار: (يُوَجِّل) و(يُوَحِّل)، وهذه الأقاويل الثلاثة جائزة على بُعد"⁽³⁾.

فالمبرد يشير إلى وجود أربع لغات في مضارع (وجل) وهي : (يُوَجِّل)، و(يَبْجَل)، و(يَبْحَل)، و(ياجل).

(1) ينظر: الكتاب، 3: 111-112، والكامل، 1: 417، والمقتضب، 1: 88-90، والجوهري، الصحاح،

مادة (وجل)، وابن جني، سر صناعة الإعراب، 2: 668، وابن يعيش، شرح المفصل، 1: 63.

(2) المقتضب، 1: 88

(3) نفسه، 89-90

ويختار المبرد لغة (يَوْجِل)، ويصفها بالأجود،⁽¹⁾ أما اللغات الثلاثة الباقية فيجيزها .

أثبت سيبويه (ت 180هـ) اللغات الواردة حول مضارع (وَجَل)، دون أن يقدم إحدى اللغات على الأخرى بل اكتفى بذكرها، ناسباً لغة (يَوْجِل) إلى أهل الحجاز أما اللغات الأخرى فجعلها لغات للعرب عامة دون تخصيص، وفي ذلك يقول: "وأما وجل: يوجل ونحوه، فإن أهل الحجاز يقولون: يوجل، فيجرونه مجرى عَلمت، وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في توجل، هي: ييجل وأنا إيجل، ونحن نيجل وإذا قلت: يَفْعَل فبعض العرب يقولون: ييَجَل كراهية الواو مع الياء... وقال بعضهم: ياجل، فأبدلوا مكانها ألفاً كراهية الواو مع الياء، كما يبدلونها من الهمزة الساكنة، وقال بعضهم: ييَجَل فكأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء؛ ليقلب الواو ياء".⁽²⁾

أثبت علماء⁽³⁾ اللغة اللغات الأربعة-الثابت ذكرها عند المبرد- في مضارع (وجل)، فوافق الخوارزمي (ت 617هـ)⁽⁴⁾ المبرد في اختيار لغة (يَوْجِل) وتابعه في ذلك ابن يعيش (ت 643هـ)⁽⁵⁾ وابن عصفور (ت 669هـ)⁽⁶⁾ والجاربردي (ت 746هـ)⁽⁷⁾.

فالخوارزمي (617هـ) يصف لغة (يَوْجِل) بفتح الياء الأجود⁽⁸⁾، ووافقه في ذلك ابن يعيش (ت 643هـ) إذ يقول: "... وقد جاء في مضارع (فعل: يفعل) مما فأؤه (واو) نحو وجل: يوجل ... أربع لغات قالوا: يوجل بإثبات الواو، وهي أجودها، وهي لغة القرآن ..."⁽⁹⁾

(1) ينظر: الكامل 1 : 417

(2) الكتاب، 4 : 111-112

(3) ينظر: الجوهرى، الصحاح، مادة (وجل)، وابن جنى، سر صناعة الإعراب، 2 : 668، والخوارزمي، شرح المفصل، 4 : 379، وابن يعيش، شرح المفصل، 10 : 63، وابن عصفور، المقرب، 2 : 183، والجادبردي، شرح شافية ابن الحاجب، عالم الكتب، دط، بيروت، د.ت، 273، وابن محمود، محمد بن عبد الله: الكفاية في النحو، تحقيق: إسحاق، محمد يحيى جاد الله الجعبري، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 2005م، 237 .

(4) ينظر : شرح المفصل في صناعة الإعراب ، 4 : 379

(5) ينظر : شرح المفصل ، 10 : 63

(6) ينظر: المقرب، 2 : 183

(7) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، 1 : 373

(8) ينظر: شرح المفصل في صناعة الإعراب، 4 : 379

(9) ينظر: شرح المفصل، 10 : 63

أما ابن عصفور (ت 669هـ) فجعلها الأصل وذلك قياساً على (يوعد)⁽¹⁾ ، كما وصفها الجاربردي (ت 746هـ) اللغة الفصيحة التي يقاس عليها⁽²⁾.

أما اللغات الثلاثة وهي (يَيْجَل)، و(يَيْحَل)، و(يَاجَل)، فقد وصفها صاحب الكفاية (ت 819هـ) بالشاذة، كما خصّ لغة (يَيْجَل) بكسر الياء بالأكثر شذوذاً؛ وذلك لكثرة التغيير إذ إنها ليست من لغة من قال (يَعْلَم)⁽³⁾ وفي ذلك يقول: "وشذ في مضارع "وجل: ييجل، ياجل، وأما "ييجل" بكسر الياء، فأشدّ لكثرة التغيير، وليس من لغة من يقول: "يَعْلَم" إذ هم لا يكسرون الياء، وإنما كسرت الواو لتصير الواو ياء"⁽⁴⁾

وفيما يتعلق بنسبة لهجة (ياجل) لأهل الحجاز، فقد وافق ابن يعيش (ت 643هـ)⁽⁵⁾ المبرد في نسبتها للحجازيين، وخالفه في ذلك النووي (ت 676هـ) الذي جعلها في بني عامر.⁽⁶⁾

أما لغة (يَيْجَل) بكسر الياء فقد نسبها الجوهري (ت 393هـ) إلى بني أسد⁽⁷⁾، وتابعه في ذلك الخوارزمي (ت 617هـ)⁽⁸⁾ وابن منظور (ت 711هـ)،⁽⁹⁾ كما جعلها الجاربردي (ت 746هـ) لغة لبني أسد وتميم⁽¹⁰⁾.

ومن الشواهد القرآنية على (تَوَجَل) الحجازية قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾⁽¹¹⁾

فالشاهد في مجيء مضارع وجل: تَوَجَل وفقاً للغة الحجازية.

(1) ينظر: المقرب، 2: 183

(2) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 1: 273

(3) ينظر: ابن محمود ، محمد عبد الله ، 237

(4) نفسه والصفحة نفسها

(5) ينظر: شرح المفصل، 10: 63

(6) ينظر: نفسه والصفحة نفسها.

(7) ينظر: الصحاح ، مادة (وجل)

(8) ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب، 4: 379

(9) ينظر: اللسان، مادة (وجل)

(10) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، 273

(11) سورة الحجر، الآية 53

ومن الشواهد الشعرية على (بيجل) قول متمم بن نويرة:

(الطويل)

28- فَعَمْرُكَ أَلَّا تُسْمِعِينَ مَلَامَةً وَلَا تَنْكَبِي قَرَحَ الْفَوَادِ فَيَجْعَا

فالشاهد في مجيء (بيجع) مكسورة الياء.

وخلاصة القول: إن لغة (بوجل) بفتح الياء هي اللغة الأجود والأقيس والأفصح، لأن

القرآن جاء بلفظها، إذ قال تعالى ﴿ وَقَالُوا لَا تَوْجَلْ ﴾⁽¹⁾.

كما يمكن القول: إن اللغات الثلاثة وهي "ياجل"، و"ييجل" بالفتح، و"بيجل" بالكسر، كلها لغات جائزة، وأخص لغة (ياجل) حيث أشار أبو حيان⁽²⁾ والشوكاني⁽³⁾ إلى ورود قراءة بلفظ (لا تاجل) دون ذكر من قرأ بها من القراء في قوله تعالى ﴿ قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾⁽⁴⁾

وبهذا تكون لغة (بوجل) هي اللغة الأولى المختارة ثم تتبعها لغة (ياجل) ثم لغة

(بيجل) بالفتح، ثم لغة (بيجل) بالكسر.

ثانياً- قلب (فاء) افتعل (تاء) إذا كانت واوا، ياء.

يقول المبرد (ت285ه) في المقتضب في باب "ما لحقته الزوائد"⁽⁵⁾

"أعلم أنك إذا قلت: افْتَعَلَ، ومُفْتَعَلَ، وما تصرف منه، فإن الواو تقلب فيه تاء، وذلك الاختيار والقول الصحيح، وإنما فعلوا ذلك، لأن التاء من حروف الزوائد والبدل، وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة"⁽⁶⁾

ويقول في كتابه الكامل: "اتَدَعَ: افْتَعَلَ، من التوديع، والأصل: اوْتَدَعَ، فقلبت (ياء):

لانكسار ما قبلها، وهذا القول مذهب أهل الحجاز، يقولون: اتيزن يا تزن، وهو رجل مُوتَزَنٌ.

28- الكامل، 2: 137، وابن جني، المنصف، 1: 206، وابن منظور، اللسان، مادة (وجع)

(1) سورة الحجر، الآية 53

(2) ينظر: البحر المحيط، 5: 446

(3) ينظر: الفتح القدير، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء ودار الندوة العلمية، ط3، الرياض، 2005م، 3: 185

(4) سورة الحجر، الآية 53

(5) المقتضب، 1: 91

(6) نفسه والصفحة نفسها

والأجود أن تقلب ما كان أصله الواو والياء في باب (افْتَعَلَ) تاءً، وتُدْغِمَهَا فِي التَّاءِ مِنْ "افْتَعَلَ" فَتَقُولُ: اِنْدَعَّ يَبْدَعُ وَهُوَ مُتَدَعٌ وَمُتَزَنٌ وَمُتَّعِدٌ مِنَ الْوَعْدِ، وَمُتَّسٌّ مِنَ الْيَأْسِ، تَكُونُ الْيَاءُ كَالْوَاوِ؛ لِأَنَّهَا إِنِ أَظْهَرْتَ، انْقَلَبَتْ عَلَى حِرْكَةِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَتْ كَالْوَاوِ، وَتَكُونَانِ وَاوَيْنِ عِنْدَ الضَّمِّ، نَحْوُ: مَوْعِدٌ وَمُؤْتَعِدٌ، وَمُؤْنَسٌ، وَمُؤْنِيسٌ، وَبِأَعْيُنِ الْكُسْرَةِ، وَالْوَاوِ قَدْ تَقَلَّبَ إِلَى تَاءٍ.... وَإِنَّمَا ذَلِكَ كِرَاهِيَةُ الضَّمِّ فِي الْوَاوِ، وَأَقْرَبُ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ وَالْبَدَلِ مِنْهَا التَّاءُ، فَتَقَلَّبَتْ إِلَيْهَا، وَقَدْ تَقَلَّبَ لِلْبَدَلِ فِي غَيْرِ ضَمٍّ.... فَلَمَّا كَانَتْ بَعْدَهَا (تَاءً) افْتَعَلَ كَانَ الْوَجْهُ: الْقَلْبُ لِيَقَعَ الْإِدْغَامُ"⁽¹⁾

يتضح من كلام المبرد أن هناك لهجتين، لهجة تقلب (فاء): افتعل إذا كانت (واوا)، أو (ياء) تاءً وتُدْغِمَهَا فِي (تَاءٍ) افْتَعَلَ، ولهجة أهل الحجاز الذين يبقونها على الأصل، فيقولون، يأتعد، ويأتسر، ومُؤْتَعِدٌ، ومُؤْتَسِرٌ.

فالمبرد يقدم لغة إبدال (فاء) افتعل (تاء) وإدغامها في (تاء) افتعل، في حين أن سيبويه (ت 180هـ) يكتفي بذكر اللغتين دون تقديم لغة على أخرى، أو نسبة أية لغة منهما لقوم من العرب، وفي ذلك يقول: "هذا باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء، وذلك في الافتعال، وذلك قولك: مُتَدَعٌ، ومُتَّعِدٌ... من قَبْلِ أَنْ الْوَاوُ تَضَعُ هَهُنَا، فَتَبْدَلُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا كُسْرَةً، وَتَقَعُ بَعْدَ مَضْمُومٍ وَتَقَعُ بَعْدَ (الْيَاءِ) فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَكْنَفُهَا مَعَ الضَّعْفِ ... صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ وَبَعْدَهَا وَاوٍ، فِي لَزُومِ الْبَدَلِ لِمَا اجْتَمَعَ فِيهَا، فَأَبْدَلُوا حَرْفًا أَجْلَدَ مِنْهَا لَا يَزُولُ، وَهَذَا كَانَ أَخْفَ عَلَيْهِمْ، وَأَمَّا نَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ (وَاوٍ) قَالَ، فَجَعَلُوهَا تَابِعَةً حَيْثُ كَانَتْ سَاكِنَةً لِسُكُونِهَا. وَكَانَتْ مَعْتَلَةً، فَقَالُوا: (اِيْتَعَدَ)، كَمَا قَالُوا (قِيلَ)، وَقَالُوا: (يَاتَعَدُ) كَمَا قَالُوا: (قَالَ)، وَقَالُوا: (مُؤْتَعَدٌ)، كَمَا قَالُوا: (قَوْلٌ)".⁽²⁾

واختار علماء⁽³⁾ اللغة الذين تبعوا المبرد ما اختاره المبرد حول تقديم لهجة إبدال (فاء) افتعل تاء إذا كانت (واوا)، أو (ياءاً)، وفي ذلك يقول الخصري (ت 1287هـ) موضحاً معللاً سبب الإبدال الحاصل وذلك: "لحسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء؛ لقرب مخرجيهما، ومنافاة صفتيهما؛ لأن حرف اللين مجهور، و(التاء) مهموس أيضاً، لو أقروه

(1) المقتضب، 1: 167-168

(2) الكتاب، 4: 334

(3) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1: 148، وابن يعيش، شرح المفصل، 10: 36-37،

والأزهري، شرح التصريح، 2: 390، والخصري، حاشية الخصري، 2: 207

لتلاعبت به حركات ما قبله، فيكون ياءً بعد الكسرة، و(ألفا) بعد الفتحة، و(واواً) بعد الضمة، فأبدلوا منه حرفاً يلزم وجهاً واحداً، وخصوا التاء لتدغم فيما بعدها"⁽¹⁾

ووصف ابن جنبي(ت 395هـ) لغة إبدال فاء (افتعل) (تاء) ثم إدغامها في التاء اللغة الأكثر استعمالاً والأفيس⁽²⁾، وتابعه في ذلك ابن يعيش(ت 643هـ)⁽³⁾ حيث يقول: "وقد أبدلت التاء من خمسة أحرف... فأما إبدالها من الواو فإنه ورد على ضربين: مقيس وغير مقيس، فالمقيس (افتعل)... نحو (أتعد)... ومن العرب من أهل الحجاز من يجري ذلك على الأقل من غير إبدال... والأول أكثر ولكثرته كان مقيساً"⁽⁴⁾ كما جعلها الأزهرى(ت 905هـ) اللغة الفصيحة.⁽⁵⁾

ووافق ابن جنبي(ت 395هـ)⁽⁶⁾ وغيره⁽⁷⁾ من العلماء المبرد في نسبة لهجة إبدال (الفاء) في (افتعل) من جنس حركة ما قبلها إلى أهل الحجاز، في حين لم تنسب لهجة إبدال الفاء تاء وإدغامها في تاء (افتعل) إلى قوم معروفين من العرب.⁽⁸⁾

نخلص مما سبق أن اللغة المقدّمة والمختارة هي لغة قلب (فاء) افتعل (تاء) وإدغامها في التاء، شريطة أن تكون الفاء حرفاً معتلاً، أما اللغة الحجازية، وهي لغة إبدال (الفاء) حرفاً من جنس حركة ما قبلها، فهي لغة جائزة لا سيما أنها لم ترد من قبل من أثبتتها من العلماء.

(1) حاشية الخضري، 2 : 207

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب، 1 : 148

(3) ينظر: شرح المفصل، 10 : 37

(4) نفسه 36 - 37 .

(5) ينظر: شرح التصريح ، 2 : 390

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب، 1 : 148

(7) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 10 : 36 - 37، والرضي، شرح الشافية، 3 : 83، والأزهرى، شرح

التصريح، 2 : 390، والخضري، حاشية الخضري، 2 : 207

(8) ينظر: الكتاب، 4 : 234 - 339، والكامل، 1 : 167 - 168، والمقتضب، 1 : 91، وابن جنبي، سر

صناعة الإعراب، 1 : 148، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 : 36 - 37، والسيوطي، همع الهوامع، 3 :

المبحث العاشر

القلب المكاني⁽¹⁾

القلب المكاني: هو تغيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير،⁽²⁾ ويكون ذلك في الكلمة والجملة،⁽³⁾ وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز.⁽⁴⁾ وفيما يتعلق بموقف العلماء من وجود ظاهرة القلب المكاني في اللغة، فمنهم من أقرّ بوجود ظاهرة القلب المكاني عند العرب، ومنهم من توسط في ذلك بين مؤيد لوجودها في مجموعة من الكلمات وبين منكر في بعضها الآخر، ومنهم من أنكر وجود تلك الظاهرة، فمن الذين أيدوا وجود هذه الظاهر ابن فارس (ت 395هـ) فيقول: "ومن سنن العرب القلب ويكون ذلك في الكلمة وفي القصة... وهو كثير"⁽⁵⁾

فسيبويه (ت 180هـ) يشير في باب "ما الهمزة فيه من موضع اللام من بنات الواو والياء"⁽⁶⁾ إلى أن الخليل (ت 175هـ) يذكر طائفة من الكلمات حصل فيها قلب مكاني، كما أنه يشير إلى عدم وجود قلب مكاني في بعض الكلمات ويظهر ذلك في حديثه عن (جذب)، و(جذب)⁽⁷⁾، إذ يقول: "وأما (جذبت)، و(جذبت)، ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحد منهما على حدته؛ لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيه، وليس هذا بمنزلة ما لا يطرد مما إذا قلبت حروفه عما تكلموا به، وجدت لفظه لفظ ما هو معناه من فعل أو واحد هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلاً عليه كدخول الزوائد"⁽⁸⁾

(1) ينظر: الكتاب، 4: 376، والكامل، 1: 491، 2: 220، والرضي، شرح الشافية، 1: 26،

والسيوطي، المزهر، 1: 476

(2) ينظر: الرضي، شرح الشافية، 1: 26، والسيوطي: همع الهوامع، 3: 479

(3) ينظر: ابن فارس، أبو الحسن أحمد، الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى

الشويمي، مؤسسة بدران، د.ط، بيروت، 1963م، 202

(4) ينظر: الرضى، شرح الشافية، 1: 25، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 479

(5) الصاحبى، 202

(6) الكتاب، 4: 376

(7) نفسه، 378، 380-381

(8) نفسه، 381

ويذهب النحاس(ت 338هـ) المذهب نفسه، إذ يقول: "القلب الصحيح عند البصريين مثل شاكي السلاح، وشائك... وأما ما يسميه الكوفيون في القلب، نحو: (جذب) و(جذب)، فليس هذا بقلب عند البصريين، وإنما هو لغات"⁽¹⁾

وربما أصاب النحاس(ت 338هـ)، عندما جعلَ (جذب)، و(جذب) لغتين، فابن منظور(ت 711هـ)⁽²⁾ وغيره⁽³⁾ من علماء اللغة نسبوا لغة (جذب) لبني تميم.

كما يشير ابن جني(ت 395هـ) إلى عدم القدرة على تحديد الأصل في بعض الكلمات التي حصل فيها القلب، فيقول في (جذب)، (جذب): "ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً، تقول: جذب يجذب، وجذب يجذب.... فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه، فسد ذلك لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر"⁽⁴⁾

ومن الذين أنكروا ظاهرة القلب المكاني ابن درستويه(ت 347هـ)، ويتضح ذلك في قوله: " في البطيخ لغة أخرى: طبيخ بتقديم الفاء، وليس عندنا على القلب كما يزعم اللغويون"⁽⁵⁾

أما موقف المبرد(ت 285هـ) من وجود تلك الظاهرة، فلم يكن واضحاً في كتابيه الكامل والمقتضب، إذ نجده يكتفي بإيراد أمثلة تدل على وجود تلك الظاهرة، ولعله يقرّ بها، ومن تلك الأمثلة التي أثبتها المبرد قوله: "تقول العرب صاعقة وصواعق وهو مذهب أهل الحجاز وبه نزل القرآن الكريم، وبنو تميم يقولون: صاعقة، وصواعق"⁽⁶⁾

يلاحظ أن أهل الحجاز يقولون: صاعقة أما بنو تميم فيقبلون القاف مكان العين، فيقولون: صاعقة.

(1) ينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة، 1: 476

(2) ينظر: اللسان، مادة (جذب)

(3) ينظر: الفيومي، المصباح المنير، مادة (جذب)، والزبيدي، تاج العروس، مادة (جذب)

(4) الخصائص، 2: 69

(5) ينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة، 1: 476

(6) الكامل، 2: 220

ومن الشواهد القرآنية على القلب المكاني في لفظة (صاعقة) قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيءِذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حُدُورًا مَوْتٌ﴾ (1)
الشاهد في (الصواعق)، قرأ الحسن (الصواعق) (2) بدلاً من (الصواعق)، فأبدل القاف مكان العين.

ومن الأمثلة الأخرى التي ذكرها المبرد قوله: "راعني يريد ترآني ولكنه قلب فأخر الهمزة" (3)

ومن الشواهد الشعرية التي تظهر القلب لكلمة (رآني) قول كثير: (الطويل)

29- وكلّ خليل راعني فهو قائل من أجلك هذا هامة اليوم أو غد

الشاهد في قوله: راعني، فهي مقلوبة عن : رآني.

ونخلص مما سبق أن العلماء انقسموا إلى مجموعات، فمنهم من أقرّ بوجود ظاهرة القلب المكاني في اللغة، ومنهم من توسط بين مقرّ بوجودها في كلمات معينة، ومعارض لوجودها في كلمات أخرى، ومنهم من عارض وجود هذه الظاهرة في اللغة، ولكن يمكن القول: إنها ظاهرة موجودة في اللغة مما يدل على ذلك قول الرسول عليه السلام: "من أعان على قتل مؤمن ولو بشطر كلمة، لقي الله عز وجل مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله" (4)
فالشاهد في هذا الحديث مجيء كلمة (آيس) مقلوبة عن يائس.

وربما يلجأ العرب إلى ظاهرة القلب المكاني خاصة فيما كان معتلاً أو مهموزاً لغاية؛ وهي اليسر والسهولة في النطق، كما أن القلب لا يحدث تغيراً في الدلالة، وإنما التغير حاصل من الناحية الصوتية، فصوت يحل مكان صوت.

(1) سورة البقرة ، الآية 19

(2) ينظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، 11، وأبو حيان، البحر المحيط ، 1 : 223، والبنا الديمياطي، الإتحاف، 172

(3) الكامل، 1 : 491

29- الديوان، شرحه، عدنان زكي درويش، دار صادر، ط1، بيروت، 1994م، 116، والكتاب ، 3 : 467، والكامل، 1 : 491 ، وابن منظور، اللسان، مادة (رأى)

(4) ابن ماجه، عبد الرحمن بن يزيد، سنن ابن ماجه، تعليق، محمد ناصر الدين، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ط1 ، الرياض ، د.ت، 455

الفصل الثالث

"التباين النحوي"

141.....	تمهيد:
143-142	المبحث الأول: العدد المركب
154-144	المبحث الثاني: النداء
144.....	أولاً- المنادى المعطوف
147.....	ثانياً- المنادى المكرر المضاف
150.....	ثالثاً- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
152.....	رابعاً- نداء ابن (أم ، وعم)
159-155	المبحث الثالث: ما النافية
161-160	المبحث الرابع: تمييز كم الخبرية
164-162	المبحث الخامس: المحلق بجمع المذكر السالم
167-165	المبحث السادس: حتى
169-168	المبحث السابع: حيث
172-170	المبحث الثامن: ذو الطائفة
177-173	المبحث التاسع: الاستثناء المنقطع
187-178	المبحث العاشر: اسم الفعل
178.....	أولاً- هيهات
183.....	ثانياً- هَلُمَّ
186.....	ثالثاً- حَيَّهَلْ
192-188	المبحث الحادي عشر: المفعول المطلق
189.....	أولاً- النصب
190.....	ثانياً- الرفع
195-193	المبحث الثاني عشر: المصدر المعرف بـ (ال)
200-196	المبحث الثالث عشر: الأعلام المؤنثة المعدولة على وزن (فَعَال)
206-201	المبحث الرابع عشر: الحكاية
209-207	المبحث الخامس عشر: ضمير الفصل
215-210	المبحث السادس عشر: القسم
210.....	أولاً- حذف أداة القسم (الواو)
212.....	ثانياً- يمين
214.....	ثالثاً- (آيم)، و (آيمن)
218-216	المبحث السابع عشر: الضمير المتصل (الهاء)

تمهيد:

نظر النحاة الأوائل إلى اللغة بوصفها وحدة واحدة، فاستنبطوا قواعدها من خلال المطرد والمستعمل من منظومها ومكتوبها ومنطوقها ومنثورها، ولكن مظاهر التخالف يظل ملحوظاً في أية لغة من لغات البشر، فنقاط الافتراق بين أنماط اللغة واضحة جلية.⁽¹⁾

لقد بث عدد من اللغويين القدامى كثيراً من الخلافات النحوية بين اللهجات القديمة في مؤلفاتهم، وبخاصة ما أفردوه بالذكر عن لهجتي التميميين و الحجازيين، كما نسبوا بعض الخصائص اللهجية إلى أصحابها من القبائل العربية، وأهملوا بعضها الآخر.⁽²⁾

وتم في هذا الفصل عرض عدد من مظاهر التباين النحوي الوارد ذكرها في كتابي الكامل والمقتضب للمبرد، وهي: العدد المركب، والنداء، وإعمال ما الحجازية وإهمالها عند التميميين، وتمييز كم الخبرية، والملحق بجمع المذكر السالم، وحتى، وحيث، وذو الطائية، والاستثناء المنقطع، واسم الفعل، والمفعول المطلق، والمصدر المعرف بـ(ال) والأعلام المؤنثة التي على وزن (فَعَال)، والحكاية، وضمير الفصل، والقسم، والضمير المتصل (الهاء).

(1) ينظر: القواسمة، أكرم، الخلافات النحوية في اللهجات العربية القديمة، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، 2004م، 18

(2) ينظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، 82

المبحث الأول

العدد المركب⁽¹⁾

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب "ما يضاف من الأعداد المنونة"⁽²⁾:

"واعلم أنّ القياس، وأكثرَ كلام العرب أن تقول: هذه أربعة عشر، وخمسة عشر، فتدعه مفتوحاً على قولك: هذه أربعة عشر، وخمسة عشر، وقوم من العرب يقولون: هذه أربعة عشر، ومررت بأربعة عشر. وهم قليل، وله وجية من القياس: وهو أن تردّه بالإضافة إلى الإعراب، كما أنك تقول: ذهب أمس بما فيه، وذهب أمسك بما فيه، وتقول: جئت من قبل يا فتى، فإذا أضفت قلت: من قبلك، فهذا مذهبهم. وإنما كان القياس المذهب الأول؛ لأن (خمسة عشر) نكرة. وما لم تردّه النكرة إلى أصله لم تردّه بالإضافة"⁽³⁾.

يشير النص السابق إلى أن القياس وأكثر كلام العرب أن يأتي العدد المركب مبنياً على فتح الجزأين، إلا أن هناك من العرب - وهم قلة - من يجعل الجزء الأول منه مبنياً على الفتح، ويعرب عجزه إذا كان مضافاً.

يلاحظ أن المبرد (ت 285هـ) لم يردّ لغة من جعل عجز العدد المركب المضاف معرباً، وأبقى صدره مبنياً على الفتح، بل وصفها بالقليلة، بينما وصفها سيبويه (ت 180هـ) بالردئية وفي ذلك يقول: "ومن العرب من يقول: خمسة عشر، وهي لغة رديئة"⁽⁴⁾.

أثبت علماء اللغة⁽⁵⁾ التابعين للمبرد ورود لغة إعراب الجزء الثاني من العدد مع بقاء صدره مبنياً على الفتح عن العرب دون تحديد من تكلم بها من القبائل العربية، وهذه اللغة يختارها ابن عصفور (ت 669هـ) ويزعم أنها الأوضح؛ لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها،

(1) ينظر: الكتاب، 3: 299، والمقتضب، 2: 179، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 626، والصبان، حاشية الصبان، 4: 71.

(2) المقتضب، 2: 179

(3) نفسه والصفحة نفسها

(4) الكتاب، 3: 299

(5) ينظر: المرادي، الحسن بن القاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2001م، 3: 1329. والأشموني، شرح

الأشموني، 3: 626، والصبان، حاشية الصبان، 4: 71

ومُنِعَ في التسهيل القياس عليها، حيث قال ابن مالك (ت672هـ) في شرحه "لا وجه لاستحسانه؛ لأن المبنى قد يضاف نحو كم رجلٍ عندك...".⁽¹⁾

كما يلاحظ أن في العدد المركب المضاف مذهباً ثالثاً وهو أن يضاف صدره إلى عجزه، مزالاً بناؤهما، وهو رأي الفراء (ت207هـ) حيث إنه حكى: "أنه سمع من أبي قفعس الأسدي، وأبي الهيثم العقيلي: ما فعلت خمسة عشر ك".⁽²⁾

وبهذا يكون الفراء قد خالف ما ذكره ابن مالك في تسهيله، إذ إنه لا يقيس على تلك اللغة.⁽³⁾

يمكن القول: إن ورود لغة إعراب عجز العدد المركب المضاف عن العرب لغة جائزة، لا سيما أن سيبويه (ت180هـ) لم يردّها، وإن وصفها بالردئية، ويتضح ذلك بقوله: "وعجزٌ قد يعرب"⁽⁴⁾ كذلك المبرد (ت285هـ) الذي جعلها قليلة،⁽⁵⁾ وغيرهما من العلماء الذين استحسَنوها، ووصفوها بالفصيحة.⁽⁶⁾

(1) الأشموني، شرح الأشموني، 3 : 626

(2) نفسه والصفحة نفسها

(3) نفسه والصفحة نفسها

(4) ينظر: نفسه والصفحة نفسها، والصبان، حاشية الصبان، 4 : 71

(5) ينظر: المقتضب، 2 : 179

(6) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 3 : 626، والصبان، حاشية الصبان، 4 : 71

المبحث الثاني

النداء⁽¹⁾

أولاً- المنادى المعطوف

يقول المبرد(ت 285هـ) في باب "النداء"⁽²⁾:

"واعلم أنّ المعطوف على الشيء يَحُلُّ مَحَلَّهُ؛ لأنه شريكه في العامل، نحو: مررت بزيد وعمرو، وجاعني زيدٌ وعمرو، فعلى هذا تقول: يا زيدُ ويا عمرو أقبلاً، ويا زيدَ وعبداً الله أقبلاً؛ لأنّ (عبدَ الله) إذا حلَّ محلَّ (زيد) في النداء لم يكن إلاّ نصباً، تقول مررت بعمرو ومحمد يا فتى؛ لأنّ محمداً إذا حلَّ هذا المحلَّ لم يكن إلاّ مخفوضاً منوناً، وتقول يا عبدَ الله وزيدُ أقبلاً، لا يكون إلا ذلك...، فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإنّ فيه اختلافاً.

أمّا الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع، فيقولون: يا زيدُ والحارثُ أقبلاً، وقرأ الأعرج: ﴿يا جبالُ أوبي معهُ والطيرُ﴾⁽³⁾.

وأما أبو عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبو عمَر الجرميُّ فيختارون النصب وهي قراءة العامة.

وحجة من اختار الرفع أن يقول، إذا قلت: يا زيدُ والحارثُ، فإنّما أريد: يا زيدُ ويا حارثُ.

فيقال لهم، فقولوا: يا الحارثُ، فيقولون: هذا لا يلزمنا؛ لأنّ الألفَ واللامَ لا تقعُ إلى جانب حرف النداء، وأنتم إذا نصبتموه لم تُوقعوه أيضاً ذلك الموقع وكلّنا في هذا سواء وإنّما جَوَزت لمفارقتها حرف الإشارة كما تقول: كلُّ شاةٍ وسَخَلْتها بدرهم، وربُّ رجلٍ وأخيه، ولا تقول: كلُّ سَخَلْتها ولا ربُّ أخيه حتىّ تقدّم النكرة.

وحجّة الذين نصبوا أنّهم قالوا: نردُّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل، كما نردّه بالإضافة والتنوين إلى الأصل، فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام، وكلا القولين حسن، والنصب عندي حسن على قراءة الناس⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكتاب، 2: 187، 221، والكامل، 2: 157، والمقتضب، 4: 202، 227، 225، 220، وابن

يعيش، شرح المفصل، 2: 3، 10، 13، والسيوطي، همع الهوامع، 2: 58

(2) المقتضب، 4: 202

(3) سورة سبأ، الآية 10

(4) المقتضب، 4: 211-213

فالمبرد(ت 285هـ) يشير إلى أنّ المنادى المعطوف يأتي مرفوعاً أو منصوباً، وكلاهما عنده حسن، إلا أنه يختار الرفع إذا كان المعطوف علماً، أما إذا كان المعطوف معرفاً — (ال) فإن الاختيار هو النصب، ويوضح ذلك ابن يعيش إذ يقول: "وكان أبو العباس يرى أنك إذا قلت يا زيد والحارث.. فالرفع عنده الاختيار؛ لأنّ الحارث وزيد علما وإذا قلت يا زيد والرجل، فالنصب هو المختار، وذلك أنّ (الحارث وحارث) علما، وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما، والألف واللام في (الرجل) قد أفادت معنى وهو معاقبة الإضافة، فلما كان الواجب في الإضافة النصب كان المختار والوجه مع الألف واللام النصب أيضاً؛ لأنهما بمنزلة الإضافة".⁽¹⁾

واختار لغة الرفع في المنادى المعطوف كلُّ من الخليل(ت 175هـ) وسيبويه(ت 180هـ) والمازني(ت 249هـ)،⁽²⁾ فالخليل(ت 175هـ) يجعلها لغة القياس،⁽³⁾ أما سيبويه(ت 180هـ) فيصفها بالأكثر استخداماً، فيقول: "فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر".⁽⁴⁾

ووافق العلماء⁽⁵⁾ المبرد(ت 285هـ) في ذكر اللغتين، لغة رفع المنادى المعطوف، ولغة نصبه، وأجازهما كلُّ من ابن يعيش(ت 643هـ)⁽⁶⁾ والمرادي(ت 749هـ)⁽⁷⁾ والسيوطي(ت 911هـ).⁽⁸⁾

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، دط، بيروت، د.ت، 2: 3

(2) ينظر: المقتضب، 4: 212

(3) ينظر: الكتاب، 2: 187

(4) نفسه، 186-187

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 2: 3، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 14: 215، وأبو حيان،

محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق، عادل أحمد وعلي محمد، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت،

1971م، 7: 253، والمرادي، توضيح المقاصد، 2: 1075، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن،

الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1984م، 2: 311.

(6) ينظر: شرح المفصل، 2: 3

(7) ينظر: توضيح المقاصد، 2: 1075

(8) ينظر: الأشباه والنظائر، 2: 311

ومن الشواهد القرآنية على مجيء المنادى المعطوف مرفوعاً قراءة السلمي، وابن
هرمز، وأبي يحيى، وأبي نوفل، وجماعة من أهل المدينة بالرفع⁽¹⁾، لقوله تعالى ﴿يَجِئَالُ أَوْيِي
مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾⁽²⁾

والشاهد في مجيء (الطير) مرفوعة، وذلك لأن (الطير) تابع على اللفظ

وقراءة الجمهور وعامة الناس بالنصب⁽³⁾ لقوله تعالى: ﴿يَجِئَالُ أَوْيِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾⁽⁴⁾

فجاءت (الطير) منصوبة على تقدير الفعل أنادي (الطير)

ويمكن القول: إنَّ ورود المنادى المعطوف مرفوعاً أو منصوباً جائز في اللغة، فالرفع
على اللفظ وذلك بتقدير مجيء حرف النداء (يا) بعد واو العطف، أما النصب فعلى المحل
وذلك بتقدير وجود الفعل: أنادي،⁽⁵⁾ كما أنه لا تفاضل بينهما؛ لأن رفع المعطوف أو نصبه
وارد عند القراء في قراءاتهم القرآنية، ولم أقف عند عزو اللغتين إلى قوم مخصوصين من
العرب في المصادر التي أطلعت عليها.⁽⁶⁾

(1) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 14: 215، وأبو حيان، البحر المحيط، 7: 253، وابن
الجزري، تقريب النشر، 253

(2) سورة سبأ، الآية 10

(3) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 14: 215، وأبو حيان، البحر المحيط، 7: 253، والبنا
الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، 458.

(4) سورة سبأ، الآية 10

(5) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 14: 215

(6) ينظر: الكتاب، 2: 186-187، المقتضب، 4: 211-213، وابن يعيش، شرح المفصل، 2: 3،
والمرادي، توضيح المقاصد، 2: 1075.

ثانياً- المنادى المكرر المضاف

يقول المبرد(ت 285هـ) في باب "الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف"⁽¹⁾

"وذلك قولك يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا تيمَ تيمَ عدي، فالأجود في هذا أن تقول: يا تيمَ تيمَ عدي، فترفع الأول؛ لأنه مفردٌ، وتتصب الثاني؛ لأنه مضافٌ وإن شئتَ كان بدلاً من الأول، وإن شئتَ كان عطفاً عليه، عطفَ بيان، فهذا أحسنُ الوجهين.
والوجه الآخر، أن تقول: يا تيمَ تيمَ عدي، ويا زيدَ زيدَ عمرو؛ وذلك لأنك أردتَ بالأول: يا زيدَ عمرو، فإما أفضمت الثاني تأكيداً للأول، وإما حذفت من الأول المضافَ استغناءً بإضافة الثاني، فكأنه في التقدير، يا تيمَ عدي يا تيمَ عدي"⁽²⁾.

ويقول المبرد(ت 285هـ):

"وقال رجلٌ من طيِّئٍ أنشده أبو زيد الأنصاري:

يا قُرْطَ قُرْطَ حَيِّ لا أبالكمُ يا قُرْطَ إني عليكم خائفٌ حذرٌ

قوله: (يا قُرْطَ قُرْطَ حَيِّ)⁽³⁾: نصبهما معاً أكثر على السنة العرب، وتأويلهما: أنهم أرادوا: يا قُرْطَ حَيِّ، فأقحموا قرطاً مؤكداً... فإن لم ترد التوكيد والتكرير لم يجز إلا رفع الأول"⁽⁴⁾.

يتضح مما سبق أن الاسم المنادى إذا كرر جاز فيه وجهان، الرفع والنصب، فالنصب الأكثر شيوعاً عند العرب، وتخريج ذلك عند المبرد(ت 285هـ) على وجهين، أولهما: أن الاسم الأول مضاف والثاني جاء مقحماً للتوكيد، وثانيهما: حذف من الاسم الأول المضاف إليه استغناءً بإضافة الثاني.⁽⁵⁾

(1) المقتضب: 4: 227

(2) نفسه والصفحة نفسها

(3) القول: بيت شعر لرجل من طيِّئ، وهو من البسيط، والبيت موجود في الكامل، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2003م، 2: 156، والمقتضب، 4: 227، هـ(1)

(4) الكامل، 2: 156-157

(5) ينظر: المقتضب، 4: 227، هـ(2)

• ويلاحظ أنه يجوز بناء الاسمين معاً على الفتح، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 2: 11، والسيوطي، همع الهوامع، 2: 58، وينقل السيوطي قولاً للأعلم فيقول: "وقال الأعلم: هو على التركيب وفتح الأول والثاني بناءً على إعراباً جعلاً اسماً واحداً، وأضيفا كما قالوا: ما فعلت خمسة عشر ك"، همع الهوامع، 2:

وقد وافق المبرد(ت 285هـ) الخليل(ت 175هـ) ويونس(ت 182هـ) وسيبويه(ت180هـ) في ذكر اللغتين، فوصف الخليل ويونس نصب الاسمين معاً باللغة الجيدة، "وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيدَ أخينا، ويا زيدَ زيدَنا، زعم الخليل ويونس أن هذا كله سواءٌ، وهي لغة للعرب جيدة"⁽¹⁾ وتعليل ذلك أنهم: "قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه، لو لم يكرروا، وقال الخليل: هو مثل لا أبا لك قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيم تيم عدي".⁽²⁾

وجاء مذهب المبرد(ت 285هـ) مخالفاً لمذهب سيبويه(ت180هـ) في تفسير نصب الاسمين معاً، فسيبويه(ت180هـ) يرى أن قول: يا زيدَ زيدَ عمرو، أن زيد الأول هو المضاف إلى عمرو، والثاني هو توكيد للأول وتكرير له، ولا تأثير له في المضاف إليه، أما مذهب المبرد(ت 285هـ) فهو أن الأول مضاف إلى اسم محذوف وأن الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر، فالتقدير: يا زيد عمرو وزيد عمرو، حذف عمرو لاكتفاء بالثاني.⁽³⁾

وجعل المبرد(ت 285هـ) لغة رفع الاسم الأول ونصب الثاني الأجود وهو الوجه الذي رآه الخليل وسيبويه(ت180هـ)، ويتضح ذلك في قول سيبويه(ت180هـ): "قال: وإن شئت قلت: يا تيم تيم عدي، كقولك: يا تيم أخانا، لأنك تقول هذا تيم تيم عدي، كما تقول: هذا تيم أخونا...ويا تيم تيم عدي القياس".⁽⁴⁾

كما جعلها ابن يعيش (ت643هـ) لغة القياس فيقول: "إذا كان المنادى مضافاً، وكرر المضاف دون المضاف إليه، يا زيد عمرو، فإنه يجوز فيه...أن يضم الأول وينصب الثاني وهو القياس".⁽⁵⁾

(1) الكتاب، 2: 205

(2) نفسه، 206

(3) ينظر: نفسه، والصفحة نفسها، هـ(2)، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح

جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.م، د.ت، 2: 58

(4) الكتاب، 2: 207-208

(5) شرح المفصل، 2: 10

وأجازها أبو حيان(ت 745هـ) إذ يرى أن نصب الاسم الثاني في: يا زيدُ زيدَ عمرو يكون على البديل على الموضع، أو على إضمار فعل، ويجوز رفعه فنقول: زيدُ عمرو ورفعه على البديل على اللفظ أو عطف البيان، وهو الأحسن⁽¹⁾.

ومن الشواهد الشعرية على ورود المنادى العلم المكرر، قول جرير: (البسيط)

30- يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ، لا أبا لَكُمْ لا يَلْفَيْتُكُمْ فِي سَوْءِ عَمْرٍ

الشاهد في مجيء (تيم) الأولى، بالنصب أو بالرفع، فالوجهان جائزان وذلك؛ لأن الاسم الأول جاء مضافاً وجاء الثاني مقحماً للتوكيد، كما أنه حذف من الاسم الأول المضاف إليه استغناءً بإضافة الثاني.

وترجح الباحثة لهجة رفع الاسم الأول ونصب الثاني، لا سيما أنها لغة الاختيار والقياس عند الخليل(ت 175هـ) وسيبويه(ت180هـ) والمبرد(ت 285هـ) وابن يعيش(ت 643هـ) وأبي حيان(ت 745هـ).

(1) تذكرة النحاة، تحقيق، عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1986م، 304
30- الديوان، دار صادر، د.ط، بيروت، 1991م، 219، والكتاب، 2: 205، والكامل، 2: 157،
والمقتضب، 4: 229، وابن يعيش، شرح المفصل، 2: 10.

ثالثاً- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

يقول المبرد(ت 285هـ) في باب "ما كان من المندوب مضافاً إليك":⁽¹⁾

"ففي ذلك أقاويل: أمّا مَنْ قَالَ فِي النِّدَاءِ يَا غُلَامِ أَقْبِلْ، فَإِنَّهُ يَقُولُ فِي النَّدْبَةِ، يَا غُلَامَاهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ لِحَقِّ الْمِيمِ الْمَكْسُورَةِ، فَأُبدِلتْ مِنْ كسرتها فَتحةٌ لِلألفِ، كما أَنَّكَ أُبدِلتْ مِنْ ضمة زید فَتحةٌ فِي قولك: يَا زیداه.

وَمَنْ رَأَى أَنْ يُثَبَّتِ الْيَاءَ ساكنةً فيقول: يَا غلامِي أَقْبِلْ، فهو بالخيار: إن شاء قال: واغلامياه، فحرك لالتقاء الساكنين، وأثبت الياء؛ لأنها علامة، وكانت فتحها هاهنا مستخفة، كفتحة الياء في القاضي ونحوه من النصب.

وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين؛ كما تقول: جاء غلام العاقل، ومن رأى أن يُثَبَّتْها مُتَحَرِّكَةً قال: واغلامياه ليس غيرُ، فإن أضعفته إلى مضاف إليك ونَدَبْتَ، قُلْتَ فِي قولٍ، من جعل للنربة علامة: واغلام غلامياه، لا يكون إلا ذلك، وكذلك: وانقطاع ظهرياه لا بُدَّ من إثبات الياء...؛ لأنه الموضع الذي ثبت فيه التتوين في زيد.

وإنما حذفت الياء في النداء؛ لأنها شبهت بالتتوين في زيد وهي مع ذلك يجوز ثباتها. فإذا كان موضعُ يثبت فيه التتوين لم يكن إلا إثباتها.

ومن لم يرَ أن يجعل للنربة علامة قال: يا غلام غلامي، ويا غلامي، وإن شاء قال: يا غلام وهو الوجه؛ لأنه من لم يجعل للنربة علامة جعلها بمنزلة النداء الصحيح".⁽²⁾

يشير المبرد(ت 285هـ) في النص السابق إلى أن المنادى المضاف المندوب وغير المندوب قد تثبت الياء فيه وقد تحذف، فمن حذفها في المنادى غير المندوب يحذفها في المنادى المندوب، ومن أثبتتها في المنادى غير المندوب، فهو بالخيار، إن شاء أثبتتها وإن شاء حذفها في النداء الصحيح.

فالمبرد(ت 285هـ) يقول برأي سيبويه(ت180هـ) ويجيز وجهاً آخر وهو حذف الياء،⁽³⁾ ويتضح موقف سيبويه(ت180هـ) في قوله: "ومن قال يا غلامي، وقرأ (يا عبادي) قال: وازيديا إذا أضاف من قبل أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء وحركها في لغة من جزم الياء؛ لأنه لا ينجزم حرفان وحركها بالفتح؛ لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً".⁽⁴⁾

(1) المقتضب: 4: 270

(2) نفسه: 4: 270-272

(3) نفسه، 4: 270، هـ(1)

(4) الكتاب، 2: 221

ووافق ابن يعيش (ت643هـ) المبرد(ت285هـ) في تقديم لغة حذف الياء في الاسم المنادى ووصفها الأجود، إذ يقول موضحاً: "حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة، وذلك نحو: يا قوم لا بأس، يا غلام أقبل...، لم يثبتوا الياء هنا كما لم يثبتوا التتوين في المفرد، نحو: (يا زيد) لأنها بمنزلته إذ كانت بدلاً منه، وذلك أن الاسم مضاف إلى الياء، والياء لا معنى لها ولا تقوم بنفسها إلا أن تكون في الاسم المضاف إليها".⁽¹⁾

كما أثبت ابن عقيل(ت672هـ)،⁽²⁾ وابن هشام(ت761هـ)⁽³⁾ ورود لغة حذف الياء من (يا غلام) وتحريك ما قبلها بالكسرة للدلالة عليها.

أما أبو حيان(ت645هـ) فيذكر أن حذفها هو الأكثر انتشاراً إذ يقول: "ويا عبادٍ بحذفها، وهو الأكثر"⁽⁴⁾، بينما يجعل إثباتها الأصل، فيقول: "وقرئ يا عبادي بالياء وهو الأصل".⁽⁵⁾

ووافقه في ذلك الأزهري (ت905هـ) إذ يشير إلى أن لغة الحذف هي الأكثر استخداماً فيقول: "والأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة".⁽⁶⁾

ومن الشواهد القرآنية على المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، قراءة أهل المدينة(7) لقوله تعالى: ﴿يا عبادي لا خوف عليكم اليوم﴾⁽⁸⁾

فالشاهد في (يا عبادي) إذ أثبتت الياء، ومنهم من يحذفها في قراءته⁽⁹⁾، "وكلاهما في السبعة".⁽¹⁰⁾

(1) شرح المفصل، 2: 11

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، تحقيق، محمد محي الدين، دار الفكر، ط15، بيروت، 1972م، 2: 286

(3) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق، محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، ط3، بيروت، 1998م،

168

(4) البحر المحيط، 8: 26

(5) نفسه، والصفحة نفسها

(6) شرح التصريح، 2: 177

(7) ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، دم، 1980م، 3: 37.

(8) سورة الزخرف: الآية 68

(9) ينظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق، أحمد فريد

المزيدي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1999م، 210، وأبو حيان، البحر المحيط، 8: 26

(10) أبو حيان، البحر المحيط، 8: 26.

رابعاً- نداء ابن (أم ، وعم)

يقول المبرد(ت 285هـ) في باب "ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء"،⁽¹⁾

"وأما قولهم يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ، فإنّهم جعلوهما اسماً واحداً بمنزلة خمسة عشر، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال، ألا ترى أنّ الرجل منهم يقول لمن لا يعرف ولمن لا رحمٍ بينه وبينه: يا ابن عمّ، ويا ابن أمّ، حتّى صار كلاماً شائعاً مُخرجاً عمّن هو له، فلما كان كذلك خُفّفَ فجعل اسماً واحداً... وقد قالوا: يا ابن أمّ لا تفعل، وذلك أنّه لما جعلهما اسماً واحداً صارت بمنزلة زيد، ثم أضافه كما تضيف زيداً فنقول: يا زيد لا تفعل، ومن أثبت الياء في زيد أثبتّها هنا، إلّا أنّ الأجوّد إذا أثبتّ الياء أن يكون إثباتها كإثبات الياء في قولك: يا غلام غلامي، فتجعل ابناً مضافاً إلى مضافٍ إلى الياء، والوجه الآخر جائز.⁽²⁾

لقد أشار المبرد(ت 285هـ) في نصه السابق إلى وجود تباين لهجي في نداء ابن (أم، عمّ) ففي لغة تحذف الياء وتجعل الميم مكسورة أو مفتوحة، وفي لغة أخرى تثبت الياء، وفي لغة ثالثة تُقلب الياء ألفاً.

ووافق المبرد(ت 285هـ) سيبويه(ت 180هـ) الرأي في جواز حذف الياء من نداء (ابن أم) وتحريك الميم بالكسر أو بالفتح، وكذلك تابعه في تعليل سبب حذف الياء فيتضح ذلك في قوله: "وقالوا: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي. وقد قالوا أيضاً: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك: يا أحد عشر أقبِلوا. وإن شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم"⁽³⁾

كما أجازها ابن يعيش(ت 643هـ)⁽⁴⁾ وأشار ابن مالك(ت 672هـ) إلى كثرة استخدامها عند العرب فهم يحذفون الياء، ويبقون الكسرة على الميم لتدل على الياء المحذوفة.⁽⁵⁾

(1) المقتضب، 4: 250

(2) نفسه، 251-252

(3) الكتاب: 2: 214

(4) ينظر: شرح المفصل، 2: 13

(5) ينظر: ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، د.ط، بيروت، د.ت، 580.

ومن الشواهد القرآنية على حذف الياء في نداء (ابن أم) قراءة أبي عمرو وحفص وابن عامر والكسائي⁽¹⁾ لقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾⁽²⁾

والشاهد في حذف ياء (ابن أم) ويذكر ابن خالويه (ت 370هـ) حجة حذف الياء وتحريك الميم بالكسر أو الفتح، فيقول: "قوله تعالى: ﴿يَا ابْنَ أُمَّ﴾⁽³⁾ يقرأ بكسر الميم وفتحها، فالحجة لمن كسر أنه أراد: يا ابن أُمِّي، فحذف الياء اجتزاءً بالكسرة... وإنما حذفت الياء لما كثر به الكلام فصار المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فحذفت الياء كذلك، والحجة لمن فتح أنه أراد يا ابن أمه فرخم، فبقيت الميم على فتحها".⁽⁴⁾

أما لغة إثبات الياء في نداء (ابن أُمِّي) فهو الوجه المقدم عند المبرد (ت 285هـ)، كما عدها الأجود، فهو بذلك يضيف رأياً لم يذكره سيبويه (ت 180هـ) الذي اكتفى بذكر تلك اللغة فيقول في "باب ما تضيف إليه ويكون مضافاً إليك قبل المضاف إليه":⁽⁵⁾ "تثبت فيه الياء، لأنه غير منادى، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء، فذلك قولك: يا ابن أخي، ويا ابن أبي، يصير بمنزلته في الخبر، وكذلك يا غلام غلامي".⁽⁶⁾

أثبت العلماء⁽⁷⁾ لغة إثبات الياء دون نسبتها إلى قوم مخصوصين من العرب، فابن خالويه (ت 370هـ) يجعلها الوجه المقدم،⁽⁸⁾ كما قدمها ابن يعيش (ت 643هـ) ووصفها الأجود ويعلل ثبوت الياء قائلاً: "لذلك وجهان في المعنى أحدهما أن تكون أثبتتها في غلامي، وإذا

(1) ينظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط2، بيروت، 1985م، 3: 55، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 148، وأبو حيان، البحر المحيط، 4: 294، والبنا الدماطي، إتحاف فضلاء البشر، 388.

(2) سورة طه، الآية 94

(3) الآية نفسها

(4) الحجة في القراءات السبع، 148-149

(5) الكتاب، 2: 213

(6) نفسه والصفحة نفسها

(7) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 149، وابن يعيش، شرح المفصل، 2: 13، وابن

هشام، قطر الندى، 171

(8) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 149،

المبحث الثالث

ما النافية⁽¹⁾

تدخل (ما) النافية على الأفعال والأسماء، وشابهت (ليس) في المعنى، فكلتاهما تحمل النفي، حتى صارت كل واحدة منهما تحل محل الأخرى،⁽²⁾ وقد اختلفت لغات العرب فيها، ويتضح ذلك على النحو الآتي:

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب "ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى، ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل، وذلك الحرف (ما) النافية"⁽³⁾

"تقول: ما زيد قائماً، وما هذا أخاك. كذلك يفعل أهل الحجاز. وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس) تقع مبتدأة وتنتفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلما خلصت في معنى ليست، ودلت على ما تدل عليه، ولم يكن بين نفيهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى أجروها مجراها... وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها، أو قدموا خبرها على اسمها ردوها إلى أصلها فقالوا: ما زيد إلا منطلق، وما منطلق زيد؛ لأنها حرف لا يتصرف تصرف الأفعال، فلم يقو على نقض النفي، كما لم يقو على تقديم الخبر"⁽⁴⁾

ويقول أيضاً: "وأما بنو تميم فيقولون: ما زيد منطلق، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة (إنما) إذا قلت: إنما زيد منطلق... فأما قول بني تميم فعلى أنهم أدخلوا (ما) على المبتدأ، وقد عمل في خبره؛ كما يعمل الفعل في فاعله، فكأن قولهم: ما زيد عاقل، بمنزلة: ما قام زيد؛ لأنهم أدخلوها على كلام قد عمل بعضه في بعض، فلم يغير؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل"⁽⁵⁾

يلاحظ أن المبرد (ت 285هـ) يشير في النصين السابقين إلى وجود خلاف لهجي حول (ما) النافية يتمثل فيما يلي:

(1) ينظر: الكتاب، 1: 59، المقتضب، 4: 188، وابن يعيش، شرح المفصل، 1: 108، والمرادي، توضيح المقاصد، 3: 1329، والأزهري، شرح التصريح، 1: 197، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 447

(2) ينظر: المقتضب، 4: 188، وابن يعيش، شرح المفصل، 1: 108، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 447

(3) المقتضب، 4: 188

(4) نفسه، والصفحة نفسها.

(5) نفسه، 188-189

أولاً: إعمال (ما) النافية عمل ليس، فيرتفع المبتدأ ويسمى اسمها، وينصب الخبر ويسمى خبرها، وهذه اللغة لغة أهل الحجاز، وتبقى (ما) النافية تعمل عمل ليس في لهجة الحجازيين إذا توافر فيها شروط وهي: أن تحمل معنى النفي، وألا يتقدم خبرها على اسمها وألا ينتقض النفي بإلاً.

وتقدم سيبويه (ت180هـ) على المبرد (ت285هـ) بذكر لهجة إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس)، كما جعل إعمالها عند الحجازيين بشرطين، هما: أن تبقى نافية في معناها، وألا يتقدم خبرها على اسمها،⁽¹⁾ وهما شرطان اللذان ذكرهما المبرد (ت285هـ) كما أضاف المبرد (ت285هـ) شرطاً ثالثاً وهو ألا ينتقص عملها بإلاً.⁽²⁾

وقد جاءت شروط إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس) عند العلماء بين مؤيد ومخالف للمبرد في ذكرها، فقد تابعه السيوطي في ذكر شروط إعمال (ما) النافية⁽³⁾ أما الفراء فقد خالف المبرد (ت285هـ) في شرط وهو ألا يتقدم خبرها على اسمها، فهو -الفراء- يجيز إعمال (ما) الحجازية عمل ليس وإن تقدم خبرها على اسمها.⁽⁴⁾

كما أجاز يونس (ت182هـ) والشلوبين (ت654هـ) إعمال (ما) الحجازية مع (إلا) مطلقاً.⁽⁵⁾ ودليلهم في ذلك ورود عملها في قول الشاعر:

33- وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً

والشاهد في البيت إعمال (ما) عمل (ليس) مع وجود إلا

(1) ينظر: الكتاب، 1: 59

(2) ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1996م، 1: 92

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 1: 448

(4) ينظر: معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، بيروت، 1983م، 2: 43

(5) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 1: 448، 450

33- ابن يعيش، شرح المفصل، 8: 75، والمرادي، الحسن بن القاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق، ط2، بيروت، 1983م، 325، والأزهري، شرح التصريح، 1: 197، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 448، المنجون: الدولاب التي يستقى عليها، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (جنن)

كما أضيفت شروط أخرى على الشروط التي ذكرها المبرد (ت 285هـ) لإعمال (ما) الحجازية عمل ليس، وهي: ألا تؤكد بـ (ما) وألا يقترن اسمها بأن الزائدة. (1) وألا يبدل من خبرها موجب، نحو قولهم: ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يعبأ به. (2)

ومن الشواهد القرآنية على إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس) قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (3)

ومن الشواهد الشعرية على إعمال (ما) عمل (ليس) قول الشاعر: (الكامل)
-34- أبناؤها مُتَكَنَّفُونَ أباهم حنقوا الصُدُورَ وما همُ أولادها
الشاهد في إعمال (ما) عمل ليس

وقد اختلف العلماء في نسبة لهجة إعمال "ما" النافية عمل ليس، فمنهم من تبع المبرد (ت 285هـ) في نسبتها إلى الحجازيين وحدهم، (4)، ومنهم من نسبها إلى نجد. (5)

وفيما يتعلق بموقف العلماء من لهجة الإعمال، فقد جعلها ابن يعيش (ت 643هـ) اللهجة الفصيحة (6) أما ابن هشام (ت 761هـ) فوصفها باللغة القويمة. (7)

يمكن القول: إن لغة إعمال (ما) النافية عمل (ليس) لغة جائزة، وإن تباين بعض العلماء في النظر إلى شروط إعمالها.

(1) ينظر: الأزهرى، شرح التصريح، 1: 197، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 448-449

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 1: 448

(3) سورة يوسف، الآية 31

34- أبو حيان، البحر المحيط، 5: 305، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1: 302، حنق، شديد الاعتياظ، متكفون: التفوا حوله، ابن منظور، اللسان، مادة (حنق)، و(كنف)

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1: 108، والأزهرى، شرح التصريح، 1: 197، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 447

(5) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 2: 42، والنحاس، إعراب القرآن، 2: 328

(6) ينظر: شرح المفصل، 1: 108

(7) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، 115

ثانياً: الإهمال، فبنو تميم يهملون عملها، ويجعلونها نافية في المعنى، فالمبرد(ت 285هـ) يرى أن هذه اللغة هي الأصل ويظهر ذلك عندما تحدث عن شروط إعمال (ما) الحجازية، إذ يرى أنه إذا اختلف شرط من شروط إعمالها عادت إلى الأصل.⁽¹⁾

لقد أثبت العلماء⁽²⁾ وجود لغة إهمال (ما) النافية في العمل، فجعلها الفراء(ت 207هـ) الأقوى،⁽³⁾ وقال عنها الزمخشري (ت 538هـ) إنها "اللغة القدي الحجازية"،⁽⁴⁾ أما ابن يعيش(ت 643هـ) فوصفها بالأقيس،⁽⁵⁾

ويعلق أبو حيان(ت 745هـ) على ما قاله الزمخشري(ت 538هـ) بأنها القدي قائلاً: "وإنما قال القدي، لأن الكثير في لغة الحجاز، إنما هو جر الخبر بالباء، فنقول: ما زيدٌ بقائم، وعليه أكثر ما جاء في القراءة، وأما نصب الخبر فمن لغة الحجاز القديمة".⁽⁶⁾ كما اختلف في نسبة لهجة إهمال (ما)، فقد أجمع أكثر العلماء على أنها تميمية⁽⁷⁾ في حين نسبها الكسائي(ت 189هـ) إلى تهامة ونجد.⁽⁸⁾

ومن الشواهد القرآنية على إهمال (ما) النافية قراءة ابن مسعود⁽⁹⁾، ولقوله تعالى: ﴿

هذا بشر﴾⁽¹⁰⁾

-
- (1) ينظر: المقتضب، 4: 189
 - (2) ينظر: الكتاب، 1: 59، والفراء، معاني القرآن، 2: 42، وابن يعيش، شرح المفصل، 1: 108، وابن هشام، شرح قطر الندى، 115
 - (3) ينظر: معاني القرآن، 2: 42
 - (4) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مكتبة البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، القاهرة، 1966م، 2: 317
 - (5) ينظر: شرح المفصل، 1: 108
 - (6) البحر المحيط، 3: 415.
 - (7) ينظر: الكتاب، 1: 59، والفراء، معاني القرآن، 2: 42، وأبو حيان، البحر المحيط، 5: 304، وابن هشام، شرح قطر الندى، 115، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 447
 - (8) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 2: 103.
 - (9) ينظر الزمخشري، 2: 317، وأبو حيان، البحر المحيط، 5: 304
 - (10) سورة يوسف، الآية 31

فجاءت (ما) مهملة في العمل، وإنما أفادت معنى النفي، ومن الشواهد الشعرية على إهمال (ما) النافية قول الشاعر:
(الطويل)
35- وَيَزْعُمُ حَسَلٌ أَنَّهُ فَرَعٌ قَوْمِهِ وَمَا أَنْتَ فَرَعٌ يَا حُسَيْلُ وَلَا أَصْلُ
والشاهد في إهمال عمل (ما) النافية في (وما أنت فرع).

ونخلص مما سبق إلى أن إعمال (ما) الحجازية، أو إهمال (ما) التميمية لغتان جائزتان، وإن تباين بعض العلماء في تقديم إحدى اللغتين على الأخرى، ووصف إحداهما بالأقيس والأخرى بالأفوى، فجواز ورودهما-الإعمال والإهمال- ظاهر في قراءة القراء لقوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾⁽¹⁾ فجاءت (ما) مرة عاملة عمل ليس وفق اللغة الحجازية، ومرة أخرى مهملة لا عمل لها سوى تأدية معنى النفي وهي اللغة التميمية.

35- الفراء، معاني القرآن، 2: 42، والأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط2، مصر، 1966م، رقم المسألة (97)، 2: 694
(1) سورة يوسف، الآية، 31

المبحث الرابع:

تمييز كم الخبرية⁽¹⁾

تعد (كم) اسماً يقع على العدد، وتأتي على وجهين: استفهامية بمنزلة (كيف، وأين)، وخبرية ومعناها معنى رب⁽²⁾، والخبرية يكون تمييزها في اللغة الفصيحة مجروراً، سواء كان مفرداً أو جمعاً، ما لم يفصل بينه وبين (كم) فاصل.⁽³⁾

ولقد دار حول تمييز (كم) الخبرية خلاف لهجي أوضحه المبرد (ت 285هـ) في باب (كم)⁽⁴⁾ من خلال حديثه عن إنشاد الشاعر الشعري المنسوب إلى الفرزدق:

(الكامل)

36- كم عمّة لك يا جرير وخالةٍ فدعاءً قد حلبت عليّ عشاري

يقول المبرد (ت 285هـ) فيه: "واعلم أن هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه...

فإذا قلت: كم عمّة فعلی معنى: ربّ عمّة.

وإذا قلت: كم عمّة؟ فعلی الاستفهام.

وإذا قلت: كم عمّة فرفعت، أوقعت (كم) على الزمان فقلت: كم يوماً عمّة لك

وخالةٍ قد حلبت عليّ عشاري أو كم مرة....

فإذا قلت: كم عمّة فلست تقصد إلى واحدة، وكذلك إذا نصبت وإن رفعت لم تكن إلا

واحدة؛ لأن التمييز يقع واحده في موضع الجميع، وكذلك ما كان في معنى (رب)؛ لأنك إذا

قلت: رب رجل رأيت، لم تعن واحداً، وإذا قلت: كم رجلاً عندك؟ فإنما تسأل: أعشرون أم

ثلاثون... فإذا قلت كم درهم عندك؟ فإنما تعني: كم دانقاً هذا الدرهم الذي أسألك عنه؟

(1) ينظر: الكتاب، 2: 156، والمقتضب، 3: 55-57، وابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب

الأعراب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت، 1: 185،

والسيوطي، همع الهوامع، 2: 352-355

(2) ينظر: الكتاب، 2: 156، والمقتضب، 3: 55-57

(3) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 1: 185، والسيوطي، همع الهوامع، 2: 352-

355

(4) المقتضب، 3: 55.

36- الديوان، دار صادر، د.ط، بيروت، 1966م، 1: 361، الكتاب، 2: 162، المقتضب، 3: 58، وابن

هشام، مغني اللبيب، 1: 185، والسيوطي، همع الهوامع، 2: 352، فدعاء: خروج مفصل

الإبهام مع الميل في القدم، والعشار: الناقة التي مضت لها عشرة أشهر من حملها، ينظر: ابن منظور،

اللسان، مادة (فدع)، و(عشر)

فالدرهم واحد مقصود قصده بعينه؛ لأنه خير، وليس بتمييز، وقد يجوز أن تكون منوثة في الخبر، فينتصب ما بعدها فتقول: كم رجلاً قد أتاني إلا أن الأجود ما ذكرنا".⁽¹⁾

يلاحظ من النص السابق أن تمييز (كم) الخبرية يأتي مجروراً وهو الأسلوب المشهور والمعروف في اللغة، إلا أن تمييزها يرد منصوباً ومرفوعاً.

أما لغة النصب، فيشير المبرد (ت 285هـ) إلى ورود تمييز (كم) الخبرية منصوباً، وهو في ذلك يتبع سيبويه (ت 180هـ) في ذكرها دون نسبتها إلى قوم بعينهم من العرب، ويظهر ذلك في قول سيبويه (ت 180هـ): "واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر، كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون".⁽²⁾

ووافقهما ابن جني (ت 395هـ)، فيقول: "ومن العرب من ينصب بها في الخبر بغير فصل"⁽³⁾

وأورد بعض العلماء ما ذكره المبرد (ت 285هـ) حول لهجة نصب تمييز (كم) الخبرية، ونسبها إلى بني تميم،⁽⁴⁾ ووصفها ابن يعيش (ت 643هـ) بالعربية الجيدة، إذ يقول: "وبعض العرب ينصب بكم في الخبر، كما ينصب في الاستفهام، وهم بنو تميم كأنهم يقدرون فيها التثوين، وينصبون، ومعناها منونة وغير منونة سواء وهو عربي جيد، والخفض أكثر".⁽⁵⁾

يلاحظ مما سبق أن لغة نصب تمييز (كم) الخبرية لغة شائعة الاستخدام ربما أراد بعض العلماء جعلها لغة لبعض العرب أنها لغة مسموعة منتشرة بين العديد من القبائل وإن جعلها ابن يعيش وغيره من العلماء لغة لبني تميم.

(1) المقتضب، 3: 58-60

(2) الكتاب، 2: 116

(3) اللمع في العربية، تحقيق، حسن محمد شرف، دار العلم للملايين، ط1، القاهرة، 1978م، 207

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4: 130، وابن هشام، معنى اللبيب، 1: 185، وابن عقيل، المساعد

في تسهيل الفوائد على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، ط2، دمشق،

1982م، 2: 111

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 4: 130

المبحث الخامس

الملحق بجمع المذكر السالم⁽¹⁾

يعامل الملحق بجمع المذكر السالم من الناحية الإعرابية معاملة جمع المذكر السالم، فيرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، وهذا ما هو شائع في اللغة.⁽²⁾ ويظهر أن هناك مخالفة لهجية في معاملة الملحق بجمع المذكر السالم من الناحية الإعرابية تتمثل فيما يأتي:

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب " ما كان من جمع المؤنث بالالف والتاء"⁽³⁾

"من قال: هُوَ لَاءِ مُسْلِمُونَ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمِينَ...، وَكَلَّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ الْمُسْلِمِينَ: فَالْوَجْهَ فِيهِ أَنْ يَجْرِيَ هَذَا الْمَجْرَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ جَمْعًا...، فَمِنْ ذَلِكَ عَشْرُونَ وَثَلَاثُونَ... وتقول على هذا، قَنَسْرُونَ، ومررت بقَنَسْرِينَ، وهذه يَبْرُونَ، ومررت بِيَبْرِينَ.

وَمَنْ لَمْ يَقُلْ هَذَا، قَالَ: قَنَسْرِينَ... وَجَعَلَ الْإِعْرَابُ فِي النُّونِ، وَقَالَ: هَذِهِ سَنُونَ... فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا بِالْمُؤنثِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا، وَيَجِيزُهُ فِي الْجَمْعِ، كَمَا تَقُولُ هُوَ لَاءِ مُسْلِمِينَ"⁽⁴⁾.

يوضح المبرد (ت 285هـ) في نصه السابق أن الملحق بجمع المذكر السالم يعامل معاملة المفرد في علامات الإعراب، فيرفع بالضمّة، وينصب بالفتحة، ويجر بعلامة الجر دون أن يعزو هذه اللغة لقوم معروفين من العرب.

ومن الشواهد الشعرية على مجيء الملحق بجمع المذكر السالم مجروراً بالكسرة قول سُهَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ:

37- وَمَاذَا تَبَتَّغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتَ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

والشاهد مجيء الأربعين مجروراً بالكسرة، وقد يكون الجر بالكسرة هنا للتخلص من اكتفاء الساكنين⁽¹⁾

(1) ينظر: المقتضب: 3: 331، وابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداي،

دار القلم، ط2، دمشق، 1993م، 2: 627، وابن هشام، أوضح المسالك، 1: 73

(2) ينظر: المقتضب: 3: 331، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1: 63، وابن هشام، أوضح المسالك، 1:

52

(3) المقتضب: 3: 331

(4) ينظر: نفسه، 331-332

37- نفسه، 3: 332، وابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم،

ط2، دمشق، 1993م، 2: 627، وقد ورد هذا البيت برواية أخرى في المقتضب، 3: 332، وهو على

النحو الآتي:

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتَ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

وقول الشاعر:

(البسيط)

38-

ما سدَّ حيٍّ ولا ميتٌ مسدهما إلا الخلائفَ من بعد النبيين

والشاهد فيه ورود كلمة النبيين مجرورة بالكسرة، وللمبرد توضيح في هذا الشاهد الشعري، إذ يقول: " أما قوله: إلا الخلائف من بعد النبيين، فخفض هذه النون، وهي نون الجمع، وإنما فعل ذلك لأنه جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع، نحو: أفلسُ، ومساجد....، فإنَّ إعرابَ هذا كإعراب الواحد، وإنما جاز ذلك؛ لأن الجمع يكون على أبنية شتى، وإنما يلحق منه بمنهاج التنثية، ما كان على حد التنثية لا يكسرُ الواحد عن بنائه وإلا فلا، فإن الجمع كالواحد، لاختلاف معانيه، تختلف معاني الواحد، والتنثية ليست كذلك؛ لأنه ضرب واحد، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عدداً، كما يكون الجمع أكثر من الجمع، فما جاء على هذا المذهب قولهم: هذه سنين... وهذه عشرين".⁽²⁾

ولم يردَّ المبرد(ت 285هـ) لهجة من عامل الملحق بجمع المذكر السالم معاملة المفرد أو جمع التكسير في الحركة الإعرابية، وإنما عدّها لغة جائزة، وكذلك الأجود أن يعامل الملحق بجمع المذكر السالم معاملة جمع المذكر السالم في إعرابه بالعلامات الفرعية، فيرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، فيقول: " وتقول هذه فلسطين... ورأيت فلسطين... هذا القول الأجود وكذلك يبرين وفي الرفع يبرون، وكلُّ ما أشبه هذا فهو بمنزلته".⁽³⁾

وفيما يتعلق بموقف العلماء من لهجة معاملة الملحق بجمع المذكر السالم معاملة المفرد في الحركة الإعرابية، جاء بين مؤيد للمبرد ومخالف له، وممن وافقه الرأي في جواز استخدامها الفراء(ت 207هـ)، فيقول: "ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها... وهي كثيرة".⁽⁴⁾

كما أجازها النحاس(ت 338هـ)⁽⁵⁾ وجعلها البغدادي(ت 1093هـ) كثيرة الانتشار شائعة

الاستخدام.⁽¹⁾

(1) ينظر: المقتضب: 3: 331، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1: 63، وابن هشام، أوضح المسالك، 1:

38- الكامل، 1: 403

(2) نفسه، 1: 403، 404

(3) نفسه، 1: 404

(4) معاني القرآن، 2: 92

(5) ينظر: إعراب القرآن، 2: 145

أما ابن جني (ت 395هـ) فله موقف في ذلك، فهو لا يجيزها في الإعداد، وإنما يجيزها في غيرها، فيعد ذلك ضرورة شعرية، وليست لهجة تنسب إلى العرب، فيقول: "وما جازت فيه اللغتان: بيرون وبيرين وفلسطين وفلسطين، ولم يجز في (أربعون) و(أربعين)... لأن مذهب الجمع فيه أغلب وأقوى منع في فلسطين وبابها فأما قول سحيم: وماذا يدري الشعراء مني... وقد جاوزت حد الأربعين، فليست النون في (الأربعين) حرف إعراب، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم، وإنما هي حركة النقاء الساكنين، وهما: الياء والنون كسرت على أصل حركة النقاء الساكنين إذا التقيا، فلم تفتح كما تفتح نون الجمع؛ لأن الشاعر اضطر إلى ذلك؛ لئلا تختلف حركة حرف الروي عن سائر الأبيات".⁽²⁾

كما يجعلها ابن عقيل (ت 769هـ) شاذة فيقول: "وليس كسرهما لغة"⁽³⁾

وقد نسبت هذه اللغة إلى أسد وتميم وعامر.⁽⁴⁾

يمكن القول: إن إعراب الملحق بجمع المذكر السالم بالعلامة الأصلية، لغة جائزة وإن جعلها بعضهم من الشواذ أو من ضرائر الشعر، ولعل نسبة هذه اللغة إلى أصحابها دليل قوي على وجودها عند بعض القبائل العربية، بصرف النظر عن كثرة شيوعها أو قلة استخدامها أو عدها لغة شاذة أو ضرورة من الضرورات الشعرية.

(1) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4،

القاهرة، 2004م، 8: 58-59

(2) سر صناعة الإعراب، 2: 627-628

(3) شرح ابن عقيل، 1: 67

(4) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 2: 92، والبغداداي، خزانة الأدب، 8: 58-59.

المبحث السادس

حتى⁽¹⁾

تأتي حتى في اللغة على وجوه عدّة، فقد تكون حرف جر، أو حرف عطف أو حرف نصب⁽²⁾

وفيما يختص بـ (حتى) التي تنصب ما بعدها من الأفعال فقد ورد في حركة الفعل الذي بعدها خلاف لهجي على النحو الآتي:

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب "مسائل (حتى) في البابين: النَّصْبِ وَالرَّفْعِ"⁽³⁾:

"قول: سرت حتى أدخلها، وتطلّع الشمس. إذا أردت معنى إلى أن أدخلها.

فإن أردت وجه الرفع لم يجز في قولك: حتى تطلع الشمس؛ لأنّ طلوع الشمس لم يؤدّه فعلك. والصواب أن تقول إذا أردت الرفع: سرت حتى أدخلها، وحتى تطلّع الشمس؛ لأنّ الدخول كان بعملك، وطلوع الشمس لا يكون بعملك. فالمعنى: سرت حتى أنا في حال دخول، وكان ذلك السير إلى أن تطلع الشمس.

وتقول: سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها، وإن شئت أدخلها، ولو قلت: ما سرت حتى أدخلها لم يجز؛ لأنك لم تخبر بشيء يكون معه الدخول.

فإن قلت: أقول: ما سرت حتى أدخلها: أي ما سرت وأنا الساعة أدخلها. قيل: ليس هذا معنى (حتى). إنما معناها أن يتصل ما بعدها بما قبلها؛... ولو قلت: كان سيري حتى أدخلها لم يجز إلا النَّصْب؛ لأنّ (حتى) في موضع خبر... ولو قلت: كان سيري سيراً متعباً حتى أدخلها جاز الرفع والنصب، لأن الخبر قولك: سيراً متعباً.

وكذلك كان سيري أمس حتى أدخلها، إن جعلت الخبر حتى وما بعدها لم يكن إلاّ النَّصْب، وإن جعلت الخبر في قولك: أمس، كان النَّصْب وَالرَّفْع"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكتاب، 3: 25-26، والمقتضب، 2: 41-43، والنحاس، إعراب القرآن، 1: 305، والقرطبي،

الجامع لأحكام القرآن، 3: 32.

(2) ينظر: الرضى، محمد بن الحسن، 2: 369، والمباركي، يحيى على يحيى، أثر اختلاف اللهجات

العربية في النحو، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة، 2007م، 320.

(3) المقتضب، 2: 42

(4) نفسه، 2: 42-43

يتضح من النص السابق أن: المبرد(ت 285هـ) يشير إلى أن الفعل بعد حتى يأتي منصوباً، إذا تضمنت (حتى) معنى (إلى أن) وهو الأمر الشائع المعروف في اللغة كما يجيز رفع الفعل بعد (حتى) إذا حملت (حتى)، معنى الحال وكانت (حتى) والفعل فضلة.

والمبرد(ت 285هـ) في عرضه للغة جواز رفع الفعل بعد (حتى) يوافق سيبويه (ت180هـ) في ذلك، فيقول سيبويه(ت180هـ): "وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية (وزلزلوا حتى يقول الرسول⁽¹⁾) وهي قراءة أهل الحجاز.

وتقول: سرت حتى يدخلها زيد وأدخلها وسرت حتى أدخلها ويدخلها زيد إذا جعلت دخول زيد من سبب سيرك وهو الذي أذاه ولا تجد بداً من أن تجعله ههنا في تلك الحال؛ لأن رفع الأول لا يكون إلا وسبب دخوله سيره".⁽²⁾

ونفهم من كلام سيبويه(ت180هـ) أن أهل الحجاز يرفعون الفعل بعد "حتى" في القراءات القرآنية؛ لذا قد تكون هذه اللهجة خاصة بهم دون سواهم من القبائل العربية.

ووافق العلماء المبرد(ت 285هـ) في إثبات جواز رفع الفعل بعد (حتى) وفق شروط؛ فابن السراج(ت 316هـ): يرى أن رفعه يأتي على وجهين فيقول موضحاً: "إنك إذا رفعت ما بعد حتى، فلا بد من أن يكون الفعل الذي قبلها هو الذي أدى الفعل الذي بعدها... وأما الوجه الثاني من الرفع، فأن يكون الفعل الذي بعد (حتى) حاضراً، ولا يراد به اتصاله بما قبله، ويجوز أن يكون ما قبله منقطعاً... والرفع في الوجهين جميعاً كالرفع في الاسم؛ لأن (حتى) ينبغي أن يكون الفعل الأول هو الذي أدى إلى الثاني".⁽³⁾

كما يضع ابن هشام (ت 761هـ) شروطاً لرفع الفعل بعد (حتى)، ويتضح ذلك في كلامه: "واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلا بثلاثة شروط أحدهما: أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال.

والثاني أن يكون مسبباً عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس، ولا ما سرت حتى أدخلها، أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني فلأن الدخول لا

(1) سورة البقرة، الآية 214

(2) الكتاب، 3: 25-26

(3) الأصول، ط4، 1999م، 2: 152-153

يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ويجوز أيهم سار حتى يدخلها؟... لأن السبب محقق وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان.

والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو: سيري حتى أدخلها؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر".⁽¹⁾

ومن الشواهد القرآنية على مجيء الفعل بعد حتى مرفوعاً، قراءة مجاهد⁽²⁾ ونافع⁽³⁾ بالرفع لقوله تعالى: ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾⁽⁴⁾

فالشاهد فيها مجيء الفعل بعد (حتى) مرفوعاً، فالرفع حاصل على تقدير من قال: "إِذَا الرَّسُولُ فِي حَالٍ قَوْلٍ"⁽⁵⁾ وقال النحاس (ت 338هـ): "فعلى هذه القراءة بالرفع أفصح وأبين أي زلوا حتى الرسول يقول أي على هذه حالة؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع... والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى".⁽⁶⁾

ويعرض ابن خالويه (ت 370هـ) حجة من قرأ برفع الفعل بعد (حتى) في قوله تعالى: ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾⁽⁷⁾ "أنه أراد بقوله: (وزلوا)، المضى، وبقوله: (حتى يقول): الحال، ومنه قول العرب: قد مرض حتى لا يرجونه، فالمرض قد مضى، وهو الآن في هذه الحالة".⁽⁸⁾

ونخلص مما سبق أن العلماء أجازوا لغة رفع الفعل بعد (حتى)، ضمن شروط، كما كان للقراءات القرآنية التي ترفع الفعل بعد (حتى) تفسير وتعليل وبيان حجة، فهذا قد يدل على أن نصب الفعل بعد (حتى) هو الأقيس والأفصح من رفعها.

(1) معنى اللبيب، 1: 126

(2) الكتاب، 3: 25، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3: 32

(3) ينظر: ابن الجوزي، تحبير التيسير، 178، والسفاسقي، علي النوري بن محمد، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: محمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2004م، 108.

(4) سورة البقرة، الآية 214

(5) المقتضب، 2: 43

(6) إعراب القرآن، 1: 305

(7) سورة البقرة، الآية 214

(8) الحجة في القراءات السبع، 42

المبحث السابع

حيث (1)

تعدّ حيث ظرف مكان⁽²⁾ يضاف إلى الجملة بنوعيتها الاسمية والفعلية،⁽³⁾ وقلما تضاف إلى المفرد، وفيها يقول أبو حيان (ت 745هـ): "حيث ظرف مكان مبهم لازم الظرفية، ولا تضاف إلى المفرد خلافاً للكسائي، وما جاء من ذلك حكماً بشذوذه"⁽⁴⁾.
واختلفت اللهجات العربية في علامة بناء حيث، ويتمثل ذلك على النحو الآتي:

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب " ما يعرب من الأسماء، وما يبنى":⁽⁵⁾

"...فكذلك (حيث) في قول من فتح، فأما من ضمَّ آخرها فإنما أجزاها مُجْرَى الغايات إذ كانت غاية... (حيث) فيمن ضمَّ هي اللغة الفاشية، والقراءة المختارة كقوله تعالى: ﴿سَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽⁶⁾ فهي غاية.... فمن جعل (حيث) مضمومةً وهو أجود القولين، فإنما ألحقها بالغايات، نحو: من قبل، ومن بعد"⁽⁷⁾.

وقد أشار المبرد (ت 285هـ) في نصه السابق إلى ورود لهجتين في بناء حيث دون أن ينسبهما، أولهما: لغة البناء على الضم، وجعلها اللغة الفاشية، والقراءة المختارة، والوجه المقدم، وثانيهما: لغة البناء على الفتح.

واللغتان اللتان أشار إليهما المبرد (ت 285هـ) في (حيث) المبنية على الفتح، أو على الضم وارتدان عند سيبويه (ت 180هـ)، لكنه لم يقدم إحداهما على الأخرى، ويتضح ذلك في

(1) ينظر: الكتاب، 4: 233، والمقتضب، 3: 175، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1998م، 3: 1449، والبنا الدمياطي، الإتحاف،

(2) ينظر: الكتاب، 4: 233، والمقتضب، 3: 175

(3) ينظر، أبو حيان، ارتشاف الضرب، 3: 1449

(4) البحر المحيط، 1: 305-306

(5) المقتضب، 3: 171

(6) سورة الأعراف، الآية 182

(7) المقتضب، 3: 173-178، وينظر ورود قراءة "حيث" مبنية على الضم في قوله تعالى: ﴿سَسْتَدْرِجُهُم

مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة الأعراف: الآية 182، عند أبي حيان، البحر المحيط، 1: 305، والبنا

الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، 174

قوله: "فأما ما كان غاية نحو: (قبل)، و(بعد)، و(حيث) فإنهم يحركونها بالضم وقد قال بعضهم (حيث) شبهوه، بأين".⁽¹⁾

أما ابن يعيش (ت 643هـ) فيوافق المبرد (ت 285هـ) في ذكر اللغتين ويضيف لغتين لم يذكرهما المبرد (ت 285هـ) فيقول: "في حيث أربع لغات (حيث) بالضم، و(حيث) بالفتح، و(حوث)، و(حوث) وهي مبنية في جميع لغاتها والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست وهي خلف وقدام ويمين وشمال وفوق وتحت".⁽²⁾

ويتابع ابن يعيش حديثه معللاً سبب البناء على أن الفتح والبناء على الضم، "فمنهم من فتح طلباً للخفة لنقل الكسرة بعد الياء (كأين، وكيف) ومنهم من شبهها بالغايات فضم، كقبل وبعد".⁽³⁾

ويرى ابن منظور (ت 711هـ) أن بناءها على الضم جاء ليدل على أن أصلها الواو (حوث) فيقول في ذلك: "بنيت حيث على الضم، واختير لها الضم ليشعر ذلك بأن أصلها الواو؛ وذلك لأن الضمة مجانسة للواو، فكأنهم اتبعوا الضم للضم".⁽⁴⁾

وقد نسب الكسائي اللغة الفاشية (حيث) بالضم إلى بني كنانة وقيس، ووصفها اللغة العالية.⁽⁵⁾

أما (حيث) بالفتح، فقد اختلف في عزوها، فالكسائي (ت 189هـ) يجعلها في بني يربوع وطهية من تميم، فيقول: "سمعت في بني تميم من بني يربوع وطهية من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب، فيقول: حيث التقيا، ومن حيث لا يعلمون، ولا يصيبه الرفع في لغتهم".⁽⁶⁾

أما اللحياني (ت 783هـ) فقد عزاها إلى طيء⁽⁷⁾

يمكن القول: إن بناء (حيث) على الضم أو الفتح لغتان جائزتان، وترجح الباحثة ما رآه المبرد (ت 285هـ) في جعل البناء على الضم هي اللغة الأجود وما يؤيد هذا الرأي أن العائد إلى كتب القراءات⁽¹⁾ يجدها تذكر في معظمها - (حيث) بالضم.

(1) الكتاب، 3: 286

(2) شرح المفصل، 4: 91

(3) نفسه والصفحة نفسها

(4) اللسان، دار صادر، دط، بيروت، دم، مادة (حوث)

(5) ينظر: الرضي، شرح الكافية، 2: 18، وابن منظور، اللسان، مادة (حوث).

(6) ابن منظور، اللسان، مادة (حوث)، والمطلبي، غالب فاضل، لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة

العربية، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2007م، 242

(7) ينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، 1: 131

المبحث الثامن

ذو الطائية⁽²⁾

تعد (ذو) من الأسماء الموصولة التي تأتي بمعنى صاحب، وتستخدم للمفرد المذكر وهي معربة كما هو معروف في اللغة، وللعرب في استعمالها خلاف لهجي يظهر على النحو الآتي:

تأتي (ذو) الموصولة بمعنى الذي، وهي مبنية، وقد نسبت هذه اللهجة إلى قبيلة طي، يقول المبرد (ت 285هـ) فيها: "وقوله: (ذو سمعت به)، يريد الذي، وكذلك تفعل طي، تجعل (ذو) في معنى الذي".⁽³⁾

أثبت العلماء⁽⁴⁾ ما أورده المبرد (ت 285هـ) حول حديثه عن (ذو) ونسبتها إلى قبيلة طي دون سواها من القبائل العربية، كما أوضح ابن يعيش (ت 643هـ) أصلها قائلاً: "وهي ذو التي بمعنى صاحب نقلوها إلى معنى الذي، ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، الذي توصل بها (الذي)".⁽⁵⁾

واتفق العلماء⁽⁶⁾ على أن (ذو) الطائية تأتي مبنية على السكون: في الرفع، والنصب، والجر، ويورد ابن يعيش (ت 643هـ) تعليلاً لسبب بنائها على السكون فيقول: "وبنوها لاحتياجها إلى ما بعدها فقالوا: هذا زيد ذو قام، ورأيت زيدا ذو قام، ومررت بزيد ذو قام أبوه، فيكون في حال الرفع والنصب والجر بالواو، وهذه الواو، عين الكلمة، وليست علامة

(1) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 2: 165، وأبو حيان، البحر المحيط، 1: 305، والبنا الدمياني، إتحاف فضلاء البشر، 174.

(2) ينظر: الكامل، 2: 158، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1: 383، رقم المسألة (56)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1: 149، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 2: 1007.

(3) الكامل، 2: 158

(4) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1: 383، رقم المسألة (56)، وابن يعيش، شرح المفصل، 3، 147، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1: 149، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 2: 1007، وابن هشام، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1986م، 144

(5) شرح المفصل، 3: 147

(6) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1: 383، رقم المسألة (56)، وابن يعيش، شرح المفصل، 3، 147، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1: 149، والرضي، شرح الكافية، 2: 41، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 2: 1007.

رفع، وتقول: مررت بالمرأة ذو قامت وبالرجلين ذو قاما، وبالرجال ذو قاموا، فيستوي فيه التنثية والجمع والمؤنث". (1)

وخالفهم الرأي في بناء (ذو) الطائية على السكون في الرفع والنصب والجر، ابن الضائع الإشبيلي (ت 680هـ)، الذي يزعم أن (ذو) الطائية تأتي مبنية في حالتي الرفع والنصب، أما في حالة الجر فتأتي معربة، وذلك لأنها محل سماع. (2)

وتأتي (ذو) الطائية بلفظ واحد للمذكر والمؤنث كما أشار إليه عدد من العلماء، (3) إلا أن ابن عصفور (ت 669هـ) يجعلها للمذكر دون المؤنث، ويتضح ذلك في قوله: "أما ذو في لغة طيبي، فإنها تقع على من يعقل ولا يعقل من المذكورين". (4)

وأجمع بعض علماء اللغة على أن لهجة بناء (ذو) الطائية على السكون هي الأشهر والأكثر استخداماً، فابن عقيل (ت 769هـ) يقول: " والأشهر في ذو أن تكون مبنية" (5) ويجعلها الرضي (ت 686هـ) الأكثر شيوعاً، (6) أما ابن هشام (ت 761هـ) فيصفها بالغالبة والأشهر عند طيبي. (7)

ومن الشواهد الشعرية على مجيء (ذو) الطائية بمعنى الذي أو التي، قول سنان الفحل

الطائي: (الوافر)

39- فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتِ وَذُو طَوَيْتُ

(1) شرح المفصل، 3: 147

(2) ينظر: ابن هشام، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، 144

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1: 147، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1: 149، والأشموني، شرح

الأشموني، 1: 72، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 2، 1007

(4) شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، د.ط، القاهرة، 1971م، 1: 177

(5) شرح ابن عقيل، 1: 150

(6) ينظر: شرح الكافية، 2: 41

(7) ينظر: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، 144، ومغني اللبيب، 2: 421

39- ابن يعيش، شرح المفصل، 3: 147، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد

محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط1، القاهرة، 2004م، 1: 160، والأشموني، شرح الأشموني،

1: 72، والأزهري، شرح التصريح، 1: 77، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 326

وقول عارق الطائي:
-40 فَإِن لَّمْ يُغَيِّرْ بَعْضُ مَا قَدْ فَعَلْتُمْ
لَأُنْتَحِينَ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهُ
(الطويل)

وقول قوَال الطائي:
-41 فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَاً هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِيَّ الْفَرَانِضُ
فالشاهد في الشواهد الشعرية المذكورة، مجيء (ذو) بمعنى التي أو الذي وهي مبنية على السكون.

كما ورد عن العرب قولهم: "لا وذو في السماء عرشه"⁽¹⁾، وقولهم: "بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به"⁽²⁾.

فجاءت (ذو) في القولين السابقين بمعنى (الذي)، فكان القائل قال: لا والذي في السماء...، وقال: وبالفضل الذي فضلكم.

ويمكن القول: إن استخدام (ذو) بمعنى الذي أو التي خاصة بقبيلة طي وحدها، فالمصادر التي ذكرتها نسبتها لطي فقط دون سواها من القبائل العربية، ويظهر أنها لغة جائزة، فمن ذكرها من العلماء لم يرددها، بل وصفها بعضهم بالأشهر والأكثر شيوعاً من استخدام (ذو) العربية، عندما تكون اسماً من الأسماء الخمسة.

40- الكامل، 2: 158، ابن يعيش، شرح المفصل، 3: 148، عارقه: أخذ اللحم بأسنانه، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة(غرق)، يلاحظ اختلاف رواية صدر هذا البيت عند ابن يعيش، شرح المفصل، 3: 148، وهو على النحو الآتي:

لئن لم تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُهُمْ

41- الأنباري، الإنباف في مسائل الخلاف، 1: 383، رقم المسألة (56)، والأشموني، شرح الأشموني، 1: 170، والأزهري، شرح التصريح، 1: 78، المشرفي نسبة إلى المشارف وهي قرى من أرض اليمن، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (شرف)

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى، 82

(2) ابن هشام، أوضح المسالك، 1: 162، والأشموني، شرح الأشموني، 1: 72، والأزهري، شرح التصريح، 1: 78

المبحث التاسع

الاستثناء المنقطع⁽¹⁾

يعد الاستثناء المنقطع نوعاً من أنواع الاستثناء فقد وقع هذا النوع ضمن خلاف لهجي، أوضحه المبرد (ت 285هـ) في باب "ما يقع في الاستثناء من غير المذكور قبله"⁽²⁾:

فيقول فيه: "وذلك قولك: ما جاءني أحدٌ إلا حمراً، وما في القوم أحدٌ إلا دابةً. فوجهُ هذا وحده النصب؛ وذلك لأنَّ الثاني ليس من نوع الأول، فيُبدل منه، فتنصبه بأصل الاستثناء على معنى ولكن.....، ومن ذلك: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾⁽³⁾. فالعاصم الفاعل، ومن رحم معصوم، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب"⁽⁴⁾

ويقول أيضاً: "وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع، وهو قول بني تميم. وتفسير رفعه على وجهين: أحدهما: أنك إذا قلت: ما جاءني رجلٌ إلا حمراً فكأنك قلت: ما جاءني إلا حمراً، وذكرت رجلاً وما أشبهه توكيداً. فكأنه في التقدير: ما جاءني شيءٌ رجلٌ ولا غيره، إلا حمراً."

والوجه الآخر: أن تجعلَ الحمارَ يقومُ مقامَ مَنْ جاءني من الرجالِ على التمثيل، كما تقول: عتابكُ السيف، وتحيتكُ الضرب"⁽⁵⁾.

يلاحظ أن المبرد (ت 285هـ) يشير إلى وجود لغتين للتعامل مع الاستثناء المنقطع، هما لغة النصب ولم ينسبها المبرد (ت 285هـ) إلا أنه جعلها لغة القياس، فيقول: "... والوجه النصب... وهو القياس اللازم"⁽⁶⁾.

واللغة الثانية هي لغة الرفع ونسبها إلى بني تميم.

فالمبرد (ت 285هـ) في حديثه عن اللغتين يوافق سيبويه (ت 180هـ) في ذكرهما وتقديم لغة النصب على الرفع، إلا أن سيبويه (ت 180هـ) نسب لغة النصب إلى الحجازيين،

(1) ينظر: الكتاب، 2: 319-320، والمقتضب، 4: 412، وابن جني، اللمع في العربية، 122، ابن يعيش، شرح المفصل، 2: 80، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1: 600، والسيوطي، همع الهوامع، 1:

(2) المقتضب، 4: 412

(3) سورة هود، الآية 43

(4) المقتضب، 4: 412

(5) نفسه، 413

(6) نفسه، 414

وجعل لغة الرفع لبني تميم، فيقول في ذلك: "هذا باب يختار فيه النصب، لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً، وجاءوا به على معنى ولكن حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحُمِلَ على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم، وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حماراً، أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحداً توكيداً لأن يُعلم أن ليس فيها آدمي، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حماراً"⁽¹⁾

أثبت عدد من العلماء⁽²⁾ اللغتين في الاستثناء المنقطع: لغة الرفع ولغة النصب كما وافق بعضهم المبرد (ت 285هـ) في تقديم اللغة الحجازية مع جواز التميمية، فابن جني (ت 395هـ) يقول: "إِن كان بعدها ليس من جنس ما قبلها، فالنصب هو الباب على كل حال، تقول: ما بالدار أحدٌ إلا وتداً، وما مررت بأحدٍ إلا حماراً"⁽³⁾.

كما يشير ابن جني (ت 395هـ) إلى جواز اللغة التميمية، وإن لم يكن الثاني من جنس الأول وذلك اتساعاً ومجازاً، فيقول موضحاً: "وقد يجوز البديل، وإن لم يكن الثاني من جنس الأول، فتقول: ما بالدار أحدٌ إلا وتداً"⁽⁴⁾.

ويصف ابن يعيش (ت 643هـ) اللغة الحجازية بالفصحى، فيقول: "ما جاءني أحدٌ إلا حماراً، وما بالدار من أحدٍ إلا وتداً...مذهب أهل الحجاز، وهو اللغة الفصحى، وذلك نصب المستثنى"⁽⁵⁾.

ويرى ابن عقيل (ت 769هـ) أن لغة النصب هي اللغة الشائعة عند جمهور العرب فيقول: "وإن كان الاستثناء منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب، فتقول: ما قام القوم إلا حماراً"⁽⁶⁾.

(1) الكتاب، 2: 319-320

(2) ينظر: ابن جني، اللع في العربية، 122، وابن يعيش، شرح المفصل، 2: 80، وابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط10، مصر، 1965م، 265،

وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1: 600، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 447

(3) اللع في العربية، 122

(4) نفسه، 123

(5) شرح المفصل، 2: 80

(6) شرح ابن عقيل، 1: 600

كما يرجح المرادي(ت 749هـ) اللغة الحجازية التي توجب النصب في الاستثناء المنقطع، ولا ترى سواه؛ لأنّ الثاني ليس من جنس الأول، ولا من نوعه. (1)

ويجعلها ابن هشام(ت 761هـ) اللغة العليا، كما ذكر أن نصب المستثنى على أصل الاستثناء بالعربي الجيد، إلا أنه يميل إلى اختيار لغة إبدال المستثنى من المستثنى منه في الإعراب على أن يكون بدلاً منه أي بدل بعض من كل. (2)

ومن الشواهد القرآنية على مجيء الاستثناء المنقطع منصوباً قراءة ابن عامر بالنصب (3) لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَا كُنَّا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ وَأَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (4)

فالشاهد في مجيء (إلا قليلاً) منصوبة على اللغة الحجازية.

وقراءة الجمهور (5) لقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِهِ الْأَعْلَى﴾ (6)

فجاءت (إلا ابتغاء) منصوبة

ومن الشواهد الشعرية على مجيء الاستثناء المنقطع منصوباً قول النابغة الذبياني:

(الطويل)

42- حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ وَ لَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنِّ بَصَابِ

فالشاهد في مجيء (إلا حُسن) منصوبة، فحسن الظن ليس من العلم بشيء

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 2: 670

(2) ينظر: شرح شذور الذهب، 265

(3) ينظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1992م، 135، وابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، 187

(4) سورة النساء، الآية 66

(5) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 4: 262، والشوكاني، محمد علي بن محمد، فتح القدير، تحقيق: عبد الرحمن حميدة، دار الوفاء، دار الندوة، ط3، الرياض، 2005م، 1: 67، وأبو حيان، البحر المحيط، 8: 478

(6) سورة الليل، الآية 19-20

⁴² الديوان، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، ط3، بيروت، 2003م، 10، والكتاب، 2: 322، وابن جني، الخصائص، تحقيق: أحمد علي النجار، دار الهدى، ط2، بيروت، د.ت، 2، 228، مثوية، اليمين غير المحلل، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (ثني)

(البسيط)

وقوله أيضاً:

43- وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً أُسَائِلُهَا
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لِأَبَا مَا أُبَيِّنُهَا
فجاءت (إلا الأوراري) منصوبة

أما لغة الرفع في الاستثناء المنقطع، فمن شواهد القرآنية قراءة يحيى بن وثاب،⁽¹⁾
لقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾⁽²⁾
فالشاهد في قراءة (ابتغاء) بالرفع.

ومن الشواهد الشعرية على وجود الاستثناء المنقطع مرفوعاً قول ضرار بن الأزور:

(الطويل)

44- عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا
وَلَا النَّبْلُ إِلَّا المَشْرِفِيُّ المُصَمَّمُ

الشاهد في قوله: (إلا المشرفي) مرفوعة على البدلية في الاستثناء المنقطع، وذلك لأن
المشرفي ليست من جنس الرماح والنبل.

(الرجز)

وقول الشاعر:

45- وَبِلَدَّةٍ لَيْسَ بِهَا أَنَيْسٌ
إِلَّا الِيعَافِيرُ وَإِلَّا الِيعِيسُ

وردت (اليعافير) و(اليعيس) مرفوعة في الاستثناء المنقطع على البدلية على لغة من
رفع، وذلك لأن اليعافير واليعيس ليست من جنس الأنيس.

43- الديوان، (30)، الكتاب، 2: 324، والمقتضب، 4: 414، لأيا: الإبطاء، الأوراري: وهو ما يحبس به

الخيال من وتد أو جبل، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (لأى)، و(وري) يلاحظ اختلاف رواية

الشاهدين عند المبرد في المقتضب، 4: 414 وهو على النحو الآتي:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً أُسَائِلُهَا
عَيَّتْ

جَوَابًا، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

إِلَّا أَوَارِيَّ لِأَبَا مَا أُبَيِّنُهَا

وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الجَدِّ

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 4: 262، والشوكاني، الفتح القدير، 5: 608

(2) سورة الليل، الآية 19-20

44- الكتاب، 2: 345، والأشموني، شرح الأشموني، 1: 229

وخالصة القول: إن رأي المبرد(ت 285هـ) ومن وافقه من العلماء في جعل
المستثنى منصوباً في الاستثناء المنقطع، وهو الرأي الأرجح والوجه المقدم، فعندما لا يكون
المستثنى من جنس المستثنى منه في الجنس، فالأصل أن يكون منصوباً ليدل على معنى
الاستثناء الحقيقي، وقد يسعف الباحثة في إصدار هذا الحكم: أن بني تميم لا ترد النصب، بل
تجيزه مع ترجيح الرفع، وقد صرح بذلك ابن يعيش(ت 643هـ) القائل: "ما جاعني أحد إلا
حماراً.... فيه مذهبان، مذهب أهل الحجاز، وهو اللغة الفصحى، وذلك نصب المستثنى على
كل حال، ومذهب بني تميم وهو أن يجيزوا منه البدل، والنصب".(1)

45- الكتاب، 2: 322، المقتضب، 4، 264، والمرادي، الجنى الداني، 164، والبغدادي، خزنة
الأدب، 1: 15-18، العيس، الإبل، واليعاقير، ولد البقرة الوحشية، ينظر: ابن منظور، اللسان،
مادة (عيس)، و(عقر)
(1) شرح المفصل، 2: 80

المبحث العاشر

اسم الفعل⁽¹⁾

وضعت أسماء الأفعال لتدل على الفعل، وتجري مجراه، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير لعدم تصرفها تصرف الأفعال،⁽²⁾ وهي على ضربين: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول وهو ينقسم إلى متعدٍّ للمأمور، وغير متعدٍّ، فالمتعدي، نحو: رويداً زيداً، وهلمَّ زيداً، وغير المتعدي نحو، صه ومه وهيت.⁽³⁾

لقد أصاب بعض أسماء الأفعال خلاف لهجي يمكن عرضه على النحو الآتي:

أولاً- هيهات

هيهات: اسم فعل ماضٍ بمعنى (بَعْدَ)،⁽⁴⁾ وقد اختلفت لغات العرب فيها، يقول المبرد (ت 285هـ) في باب: "الاسم الذي تلحقه صوتاً أعجمياً"⁽⁵⁾

"فَأَمَّا (هَيْهَاتَ) فَتَأْوِيلُهَا فِي الْبُعْدِ، وَهِيَ ظَرْفٌ غَيْرٌ مُتَمَكِّنٌ لِإِبْهَامِهَا؛ وَلِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ. فَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا وَاحِدًا كَقَوْلِكَ: (عَلْقَاةٌ) فَيَقُولُ: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ)⁽⁶⁾ فَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَالْوَقْفُ عِنْدَهُ (هَيْهَاهُ) وَتَرَكَ التَّنْوِينَ لِلْبِنَاءِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا جَمْعًا كَبَيِّضَاتٍ فَيَقُولُ: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ)⁽⁷⁾ وَإِذَا وَقَفَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَقَفَ بِالتَّاءِ، وَالكسرة إذا أردت الجمع للبناء كالفتحة إذا أردت الواحد. وَمَنْ جَعَلَهَا نَكْرَةً فِي الْجَمِيعِ نَوْنٌ فَقَالَ: هَيْهَاتَ يَا فَتَى. وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ نَوْنٌ وَهِيَ مَعْرِفَةٌ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي تَاءِ الْجَمْعِ فِي مَوْضِعِ النُّونِ مِنْ مُسْلِمِينَ. قَالَ: وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُ فِي الْبُعْدِ كَمَعْنَاهُ، فَلَوْ جَازَ أَنْ تَتَكَرَّرَ وَهُوَ جَمْعٌ لَجَازَ أَنْ تَتَكَرَّرَ وَهُوَ وَاحِدٌ، وَهَذَا قَوْلٌ قَوِيٌّ"⁽⁸⁾

(1) ينظر: الكتاب، 3: 291-292، والمقتضب، 3: 202-206، وابن جني، الخصائص، 3: 35-43،

وابن يعيش، شرح المفصل، 4: 25، 41، 65.

(2) ينظر: المقتضب، 3: 202

(3) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، ط2، بيروت، د.ت، 160، وابن يعيش،

شرح المفصل، 4: 25، والرضي، شرح الكافية، 2: 56.

(4) ينظر: المقتضب، 3: 182، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 194

(5) المقتضب، 3: 182

(6) سورة المؤمنين، الآية 36

(7) السورة نفسها والآية نفسها

(8) المقتضب، 3: 182-183

ويوضح المبرد(ت 285هـ) في نصه السابق أن للعرب في (هيات) لغات مختلفة وهي على النحو الآتي:
أولاً- بناء (هيات) على الفتح

يذكر المبرد(ت 285هـ) هذه اللغة دون أن يخصصها لقوم بعينهم من العرب، وهو بذلك يشير إلى ما أشار إليه الخليل (ت 175هـ) وسيبويه(ت180هـ)، فسبويه(ت180هـ) يعرض ما قاله الخليل حول تلك اللغة، فيقول: "وسألته عن (هيات) اسم رجل و(هياة)، فقال: أما من قال هياة فهي عنده بمنزلة (عقاة) والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكون: (هياه)".⁽¹⁾

لقد نسب عدد من العلماء⁽²⁾ الذين تبعوا المبرد(ت 285هـ) لغة بناء (هيات) على الفتح إلى أهل الحجاز، كما تناول بعضهم ما ذهب إليه المبرد(ت 285هـ) بالبحث والمناقشة، فابن يعيش(ت 643هـ) يعلل لغة أهل الحجاز بقوله: "ومنهم من فتح التاء إتباعاً لما قبلها من الفتح إذ كانت الألف غير حصينة لضرب من الخفة كما فتحوها في (الآن)، و(شتان) وهي لغة أهل الحجاز، وهو اسم واحد عندهم رباعي من مضاعف، الهاء والياء ووزنه (فعلة) وأصله هيهية، فهو من باب الزلزلة....، ونظيره من المعتل: الزوزاة والقوفاة".⁽³⁾

ومن الشواهد القرآنية التي ذكرها العلماء على بناء (هيات) على الفتح قراءة الجمهور والعامّة بالفتح⁽⁴⁾ لقوله تعالى: ﴿ هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾⁽⁵⁾ جاءت (هيات) في الآية السابقة مبنية على الفتح، وهي اللغة الحجازية ووصفها ابن يعيش (ت 643هـ) بالقراءة المشهورة فقال: "الفتح هي القراءة العامة والمشهورة".⁽⁶⁾

(1) الكتاب، 3: 291

(2) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 160، وابن يعيش، شرح المفصل، 4: 65، وأبو حيان، البحر المحيط، 6: 374، والنبا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، 403

(3) شرح المفصل، 4: 65

(4) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 3: 32، وأبو حيان، البحر المحيط، 6: 374، وابن الجوزي، تحبير التيسير في القراءات العشر، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، ط1، الأردن، 2000م، 475، والنبا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، 203

(5) سورة المؤمنين، الآية 36

(6) شرح المفصل، 4: 66

ومن الشواهد الشعرية على مجيء (هيهات) مبنية على الفتح قول الربيع بن ضبع
الفزاري:

46- أبا امرئ القيس هل سمعت به هيهات هيهات طال ذا عمرا
والشاهد في مجيء (هيهات) مبنية على الفتح

وقول جرير:
47- فهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خل بالعقيق توأصله
جاءت كلمة (هيهات) في الشاهد السابق مبنية على الفتح

ثانياً- بناء (هيهات) على الكسر

لم يصرح المبرد (ت 285هـ) بالقبيلة التي تبني (هيهات) على الكسر، بل اكتفى
بذكر هذه اللغة وتفسيرها، وهو بذلك تابع للخليل وسيبويه (ت 180هـ) في ذكرها،
فسيبويه (ت 180هـ) يورد ما قاله الخليل (ت 175هـ) عنها بقوله: "ومن قال (هيهات) فهي
عنده كبيضات، ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء، فإذا لم يكن هيهات ولا هيهاة علماً
لشيء، فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر... ونظير هيهات وهيهاة في اختلاف
اللغتين، قول العرب: استأصل الله عرقاتهم، واستأصل الله عرقاتهم".⁽¹⁾

أثبت بعض العلماء⁽²⁾ ما ذكره المبرد (ت 285هـ) حول بناء (هيهات) على الكسر،
وجعلوها لغة خاصة ببني تميم وأسد، ولابن يعيش (ت 643هـ) تعليل لبنائها على الكسر فيقول:
"ومنهم من كسر التاء، فقال هيهات، وهي لغة تميم وأسد، ويحتمل أمرين، أحدهما: أن تكون
اسماً واحداً كحاله في لغة من فتح، وإنما كسر على أصل التقاء الساكنين لخفة الألف قبلها كما

46- المقتضب، 3: 183، والبحثري، أبو عبادة بن عبيد، حماسة البحثري، ضبطه ووضع فهارسه، لويس

شيوخ، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، 1967م، 201

47- الديوان، 134، وابن جني، الخصائص، 3: 42، والأزهري، شرح التصريح، 1: 318

يلاحظ أن رواية البيت في الديوان على النحو الآتي:

فأيهات أيهات العقيق ومن به وأيهات وصل بالعقيق توأصله

كما يلاحظ اختلاف الرواية عند ابن جني، الخصائص، 3: 42، ورواية البيت على النحو الآتي:

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق توأصله

(1) الكتاب، 3: 291-292

(2) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 160، وابن يعيش، شرح المفصل، 4: 65، وأبو حيان،

البحر المحيط، 6: 374، والبنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، 304.

كسره نون الثنية، بعد الألف كالزيدان والعمران.... ويحتمل أن يكون جمع هيهات المفتوحة الجمع المصطلح بالتاء فيه تاء جمع التأنيث، فالكسرة فيها كالفتح في الواحد ويكون الوقف بالتاء على حد الوقف على التاء في مسلمات، واللام التي هي ألف في (هيهات) محذوفة لالتقاءها مع ألف الجمع، وإنما حذفت ولم تقلب كما قلبت في (خيليات) لعدم تمكنها، جعلوا للتمكن مزية غير مزية المتمكن فحذفوها على حد حذف الياء في اللذان واللتان ولو جاءت غير محذوفة لقلت هيهات" (1)

ومن الشواهد القرآنية على مجيء (هيهات) مبنية على الكسر قراءة أبي جعفر وشيبة وعيسى بكسر التاء في (هيهات) (2) لقوله تعالى: ﴿هِيَاتِ هِيَاتِ مَا تَوَعَّدُونَ﴾ (3)

ومن الشواهد الشعرية على مجيء (هيهات) مبنية على الكسر قول حميد الأرقط:
(الرجز)

48- يُصِبِحْنَ بِالْقَفْرِ غَرِيْبَاتٍ هَيْهَاتٍ مِنْ مُصْبِحِهَا هَيْهَاتٍ
والشاهد في بناء (هيهات) على الكسر، وهي لغة تميم وأسد

ثالثاً: لغة مجيء (هيهات) منونة بتنوين الكسر

لم يخص المبرد (ت 285هـ) قوماً من العرب بها، بل تبع الخليل (ت 175هـ) وسيبويه (ت 180هـ) في الإشارة إليها، فيقول سيبويه (ت 180هـ) متابعاً لحديث الخليل عن (هيهات) واختلاف العرب في لغاتها: "وبعضهم يجعله بمنزلة عُرُسٍ وعرساتٍ، كأنك قلت: عرق وعرقان وعرقات، وكلاً سمعنا عن العرب". (4)

(1) شرح المفصل، 4: 65-66

(2) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 3: 23، وأبو حيان، البحر المحيط، 6: 374، وابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، 242

(3) سورة المؤمنين، الآية 36

48- ابن يعيش، شرح المفصل، 4: 65

(4) الكتاب، 3: 292

وأثبت كل من الزمخشري(ت 538هـ)⁽¹⁾ وابن يعيش(ت 643هـ)⁽²⁾ لغة مجيء (هيهات) منونة بتتوين الكسر دون نسبتها لقوم مخصوصين من العرب فيقول ابن يعيش(ت 643هـ): "وقد تتون على اللغات الثلاث".⁽³⁾

ومن الشواهد القرآنية على مجيء (هيهات) منونة بتتوين الكسر قراءة خالد بن إلياس كلمة (هيهات) منونة بتتوين الكسر⁽⁴⁾ لقوله تعالى: ﴿هِيَاهُ هِيَاهُ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾⁽⁵⁾ ومن الشواهد الشعرية على مجيء (هيهات) منونة بتتوين الكسر قول حميد الأرقط:
(الطويل)

تَذَكَّرْتُ أَيَّاماً مَضَيْنَ مِنَ الصَّبِيِّ فَهَيَّهَاتِ هَيَّهَاتِ إِلَيْكَ رُجُوعُهَا -49

والشاهد في مجيء (هيهات) منونة بتتوين الكسر

أضاف بعض علماء اللغة⁽⁶⁾ لهجات أخرى لم يوردها المبرد(ت 285هـ) في عرضه للخلاف الحاصل حول (هيهات)، فيشيرون إلى أن العرب تلاعبت فيها تلاعباً كبيراً بالحذف والإبدال والتتوين وغيره، كما أنها تزيد على الأربعين لغة، فتأتي مبنية على الضم⁽⁷⁾، وتأتي منونة بتتوين الفتح⁽⁸⁾، وتأتي ساكنة الآخر.⁽⁹⁾

وخلاصة القول: إنَّ (هيهات) وردت عند العرب بلغات عدة، وقد قرئ بهن جميعاً، ولكن يظهر أن اللغة الحجازية، وهي لغة البناء على الفتح، وهي اللغة الأشهر والأكثر انتشاراً، وفيها قال ابن يعيش(ت 643هـ) "الفتح هي القراءة العامة والمشهورة".⁽¹⁰⁾

(1) ينظر: المفصل في علم العربية، 160

(2) ينظر: شرح المفصل، 4: 65

(3) نفسه والصفحة نفسها

(4) ينظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، نشر برجستراسر، دار الهجرة، دط،

1934م، 2: 99، وأبو حيان، البحر المحيط، 6: 374

(5) سورة المؤمنین، الآية 36

49- الزمخشري، المفصل في علم اللغة، 160، وابن يعيش، شرح المفصل، 4: 65

(6) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 374، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 84

(7) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم اللغة، 160، وأبو حيان، البحر المحيط، 6: 374

(8) ينظر: ابن جني، الخصائص، 3: 43

(9) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 6: 374

(10) شرح المفصل، 4: 66

ثانياً- هَلْمٌ

هَلْمٌ: اسم فعل دل على الأمر بمعنى: اقبل، وأحضر، وائت وتعال.⁽¹⁾ وفيه يقول ابن يعيش (ت 643هـ)، "هَلْمٌ مركبة من حرف التثنية مع (هَلْمٌ) محذوفة منها ها ألفها عند أصحابنا وعند الكوفيين من (هل) مع (أم) محذوفة همزتها"⁽²⁾

كما يقول: "هَلْمٌ: اسم من أسماء الأفعال ومسماه ... تعال وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المبني وأصله أن يكون ساكناً أو على أصل البناء، وإنما حرك آخره لالتقاء الساكنين وهما الميمان في آخره تخفيفاً لتقل التضعيف وهو مركب"⁽³⁾.

ووقع اسم الفعل (هَلْمٌ) ضمن خلاف لهجي يتمثل بالنحو الآتي:

يقول المبرد(ت 285هـ) في باب " ما جرى مجرى الفعل، وليس بفعل ولا

مصدر"⁽⁴⁾:

"ومنها ما يتعدى، وهو قولك: عليك زيداً، ودونك زيداً.... وكذلك هَلْمٌ زيداً، إذا أردت: هات زيداً فهذه اللغة الحجازية، يقع (هَلْمٌ) فيها موقع ما ذكرنا من الحروف، فيكون للواحد وللاثنين والجمع على لفظ واحد"⁽⁵⁾

ويقول أيضاً: " فأما بنو تميم فيجعلونها فعلاً صحيحاً ويجعلون الهاء زائدة، فيقولون: هَلْمٌ يا رجل، وللاثنين: هَلْمَا، وللجماعة: هَلْمُوا، وللنساء هَلْمُمن، لأن المعنى المُمْن، والهاء زائدة".⁽⁶⁾

ففي النصين السابقين إشارة واضحة لوجود خلاف لهجي حول اسم الفعل (هَلْمٌ)، ويسير وفق منحنيين:

أولهما: اللغة الحجازية، وهي التي تستعمل اسم فعل (هَلْمٌ) بلفظ واحد في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

وثانيها: اللغة التميمية، وهي اللغة التي تعامل اسم الفعل (هَلْمٌ) معاملة الفعل الصحيح، فتلحقه بالضمائر، فيقال: للمفرد هَلْمٌ، وللمثنى هَلْمَا، وللجمع هَلْمُوا.

(1) ينظر: المقتضب، 3: 202، وابن جني، الخصائص، 3: 35، وابن عصفور، علي بن المؤمن، المقرب،

132:1

(2) شرح الفصل، 4: 41

(3) نفسه والصفحة نفسها

(4) المقتضب، 3: 202

(5) نفسه والصفحة نفسها

(6) نفسه، 203

أما اللغة الحجازية التي تجعل (هَلْمٌ) بلفظ واحد، فقد وصفها الخليل (ت 175هـ) بالأقوى والأصل، فيقول: "هي مركبة وأصلها (ها) للتنبيه، و(لَمْ) أي (لَمْ بنا)، ثم كثر استخدامها فحذفت الألف تخفيفاً، ولأن اللام بعدها وإن كانت متحركة، فإنها في حكم السكون، ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين هي الحجازية، أن تقول فيها: (ألم بنا) فلما كانت (لام) هَلْمٌ في تقدير السكون حذف لها ألف (ها) كما تحذف لالتقاء الساكنين فصارت هَلْمٌ".⁽¹⁾

ويجيز سيبويه (ت 180هـ) اللغتين الحجازية والتميمية، ولا يقدم إحداها على الأخرى فيقول في اللغة الحجازية، "وهَلْمٌ في لغة أهل الحجاز كذلك، ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنتين والجمع والذكر والأنثى سواء".⁽²⁾

كما يشير سيبويه (ت 180هـ) إلى أن بني تميم يعاملون (هَلْمٌ) معاملة الفعل الصحيح؛ لقبولها دخول نون التوكيد بنوعيتها الخفيفة والثقيلة، ودخول سائر الضمائر عليها فيقول موضحاً: "وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في (هَلْمٌ) في لغة بني تميم؛ لأنها عندهم بمنزلة (رُدٌّ)، و(رُدًّا)، و(وردِّي)، و(اردُّن)، كما تقول في (هَلْمٌ)، و(هَلْمًا)، و(هَلْمِي)، و(هَلْمُن)، والهاء فضل، وإنما هي هاء التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف؛ لكثرة استعمالها هذا في كلامهم".⁽³⁾

وأورد ابن جني (ت 395هـ)⁽⁴⁾، وغيره من علماء اللغة⁽⁵⁾ اللغتين اللتين ذكرهما المبرد (ت 285هـ) في استعمال (هَلْمٌ)، ولكنهم اختلفوا في نسبتها، فقد وافق بعضهم المبرد (ت 285هـ) في نسبة (هَلْمٌ) المستخدمة بلفظ واحد إلى أهل الحجاز⁽⁶⁾، ومنهم من خالفه في ذلك ونسبها إلى قيس وعقيل.⁽⁷⁾

(1) ابن جني، الخصائص، 3: 35

(2) الكتاب، 3: 529

(3) نفسه والصفحة نفسها

(4) ينظر: الخصائص، 3: 35

(5) ينظر: ابن بغيث، شرح المفصل، 4: 41، والرضي، شرح الكافية، 2: 73، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 5: 2306

(6) ينظر: ابن جني، الخصائص، 3: 35، والزمخشري، الكشاف، 3: 225، وابن بغيث، شرح المفصل، 4: 41، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 5: 2306

(7) ينظر: الفيومي، المصباح المنير، مادة (هَلْمٌ)

ومن الشواهد القرآنية على اللغة الحجازية قوله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾⁽¹⁾
وقوله: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾⁽²⁾

والشاهد في الآيتين السابقتين مجيء (هَلُمَّ) بلفظ واحد، وهي بمعنى: قَرَّبُوا، وهذا ما يفعله الحجازيون، إذ يسوون بين الواحد والجماعة.⁽³⁾

ومن الشواهد الشعرية على مجيء (هَلُمَّ) بلفظ واحد، قول الراجز: (الرجز)
-50 يا أيها الناس أَلَا هَلُمَّة

فجاءت (هَلُمَّ) بلفظ واحد، وإن كان المخاطب جماعة من الناس.
أما اللغة التميمية التي تعامل (هَلُمَّ) معاملة الفعل الصحيح، فقد اختلف في نسبتها، فمنهم من جعلها في نجد⁽⁴⁾، ومنهم من نسبها إلى بني سعد⁽⁵⁾، ومنهم من جعلها في بني تميم ونجد معاً.⁽⁶⁾

وفيما يتعلق بموقف العلماء من اللغتين، التميمية والحجازية، فقد اختلفوا في الحكم عليهما، فالرضي يجعل اللغة التميمية غير فصيحة⁽⁷⁾، أما الفيومي (ت 770هـ) فيشير إلى أنها الشائعة بين العرب، فيقول: "إلحاق الضمائر من لغة تميم وعليه أكثر الناس".⁽⁸⁾
أما صاحب مختار الصحاح (ت 666هـ) فيشير إلى أن اللغة الحجازية هي اللغة المرجحة عند علماء النحو، وذلك لورودها في القرآن الكريم.⁽⁹⁾
وترجح الباحثة اللغة الحجازية التي تعامل (هَلُمَّ) بلفظ واحد في الأحوال كلها، وهو ما جاء به القرآن الكريم.

(1) سورة الأحزاب، الآية 180

(2) سورة الأنعام، الآية 150

(3) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 3: 225، وأبو حيان، البحر المحيط، 7: 214

50- الكتاب، 4: 161

(4) ينظر: الفيومي، المصباح المنير، مادة (هَلُمَّ)

(5) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق، مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط2، دم، 1990م، مادة (هَلُمَّ)، والزبيدي، تاج العروس، مادة (هَلُمَّ)

(6) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (هَلُمَّ)

(7) ينظر: شرح الكافية، 2: 73

(8) المصباح المنير، مادة (هَلُمَّ)

(9) الرازي، محمد بن أبي بكر، دار الكتاب الحديث، د.ط، الكويت، 1987م، مادة (هَلُمَّ)

ثالثاً - حَيْهَل

حَيْهَل: اسم فعل أمر بمعنى اقبل، وائت،⁽¹⁾ يقول الزمخشري (ت 538هـ): "حَيْهَل مركب من وهل مبني على حي الفتح، ويقال: حيهلاً بالتثوين، وحيهلاً بالألف"⁽²⁾

وورد فيها لهجات، يذكرها المبرد (ت 285هـ) في باب "ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر"⁽³⁾

فيقول فيها: "ومن الحروف التي تجرى مجرى الفعل ما يكون أشد تمكناً من غيره.... ومن هذه الحروف (حَيْهَل) فإنما هي اسمان جُعلا اسماً واحداً، وفيه أقاويل: فأجودها: حَيْهَل بعمر. فإذا وقفت قلت: حَيْهَلَا، فجعلت الألف لبيان الحركة. وجائز أن تجعله نكرة فتقول: حَيْهَلَا يا فتى، وجائز أن تثبت الألف، وتجعل معرفه، فلا تتون والألف زيادة، ومعناه: قربه، وتقديره في العربية: بادر بذكره، وإنما (حي) في معنى: (هَلْم). ومن ذلك قولهم: حي على الصلاة"⁽⁴⁾

فالمبرد (ت 285هـ) يشير في نصه السابق إلى أن (حَيْهَل) ترد بلغات متعددة هي حَيْهَل وحَيْهَلَا، وحَيْهَلَا، وأجودها: حَيْهَل، دون أن ينسب أي واحدة منها لقوم مخصوصين من العرب، كما يوافق المبرد (ت 285هـ) سيبويه (ت 180هـ) في أن (حَيْهَل) اسمان جعلا بمنزلة الاسم الواحد، كحضر موت وفي ذلك يقول سيبويه (ت 180هـ): "وأما (حَيْهَل) التي للأمر، فمن شيئين يدل على ذلك حي على الصلاة"⁽⁵⁾

ويورد سيبويه (ت 180هـ) لغة أخرى لـ (حَيْهَل) وهي: حَيْ هَل، فيقول: وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول: حَيْ هَل الصلاة"⁽⁶⁾

تناول بعض علماء اللغة⁽⁷⁾ ما أشار إليه المبرد (ت 285هـ) حول اللغات الواردة في اسم الفعل (حَيْهَل) فذكروا ما ذكره المبرد (ت 285هـ) بأنها تأتي (حَيْهَل) محذوفة الألف تخفيفاً، وتأتي بالألف كما يأتي هذا الاسم منوناً بالفتح شريطة أن يكون معنى (حَيْهَل) ائت.

(1) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم اللغة، 153، وابن عصفور، المقرب، 1: 132.

(2) المفصل في علم اللغة، 153

(3) المقتضب، 3: 202

(4) نفسه، 205-206

(5) الكتاب، 3: 300

(6) نفسه والصفحة نفسها

(7) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم اللغة، 153، وابن عصفور، المقرب، 1: 132، والبغدادي، خزنة

الأدب، 6: 268

كما يذكر الجوهري(ت 393هـ) جواز ورود لغة (حي هلا) دون تنوين في الوقف، أما في الإدراج فحذف التنوين منها يعد لغة رديئة. (1)

ومن الشواهد الشعرية على مجيء (حيهل) دون ألف، قول الشاعر: (البسيط)
51- وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ
الشاهد في مجيء (حيهل) دون ألف

وقول الشاعر: (الطويل)
52- بَحِيهَلًا يُرْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا مُتَقَادِفٍ
جاءت (حيهلا) بالألف.

ولم أقف على عزو أي لغة من اللغات الواردة حول (حيهل) لقبيلة ما في المصادر (2) التي اطلعت عليها، ويظهر أنّ اللغات المختلفة فيها عدا (حيهل) كانت مستخدمة بين العرب مسموعة عنهم ولكنها لم تكن مشهورة.

(1) ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، 6: 268

51- الكتاب، 3: 300، والمقتضب، 3: 206، وابن يعيش، شرح المفصل، 4: 46، ويلاحظ رواية هذا البيت في المقتضب، 3: 206 على النحو الآتي:

وَهَيَّجَ الْقَوْمَ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

52- الكتاب، 3: 301، والمقتضب، 3: 206، وابن منظور، اللسان، مادة (حيا)، والبغدادي، خزنة الأدب، 6: 268، المطية، هي الناقة التي يركب مطاها أي ظهرها، والمتقائف، سريع العدو، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (مطط)، و(قذف)

(2) الكتاب، 3: 300، والمقتضب، 3: 205-206، والزمخشري، المفصل في علم اللغة، 153، وابن

عصفور، المقرب، 1: 132، والبغدادي، خزنة الأدب، 6: 268

المبحث الحادي عشر

المفعول المطلق⁽¹⁾

يعد المفعول المطلق مصدراً، ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان، وذلك لأن الفعل يتضمن كل واحد منهما والفعل إنما ينصب ما كان فيه دلالة عليه، فالفعل يعمل في مصدره بلا منازع نحو قمت: قياماً... لقوة الدلالة عليه إذا كانت الدلالة لفظية، وكذلك يعمل فيما كان في معناه.⁽²⁾

وقعت صيغ المفعول المطلق في دائرة الخلافات اللهجية، وسار هذا الخلاف في اتجاهين يوضحهما المبرد (ت 285هـ) إذ يقول في باب "ما جرى مجرى المصادر وليس بمتصرف من فعل"⁽³⁾:

"أما قولهم، مَرَحَبًا، وأهلاً فهو في وضع قولهم: رَحَبْتُ بلادك رُحْبًا، وأهَلْتُ أهلاً ومعناه الدعاء... ولو قلت: حَجْرٌ، ومَرَحَبٌ لصلح، تريد: أمرك هذا. وأما سبحان وما كان مثله مما لا يكون إلا مضافاً، فلا يصلح فيه إلا النصب... فأما قولهم: سلاماً وسلاماً يا فتى، فإن معناه: المبارأة والمشاركة. فمن قال: لا تكن من فلان إلا سلاماً بسلام فمعناه: لا تكن إلا وأمرُك وأمرُهُ المشاركة والمبارأة، وإنما رفعت؛ لأنك جعلته ابتداءً وخبراً في موضع خبر كان. ولو نصبته كان جيداً بالغاً."⁽⁴⁾

ويتابع المبرد (ت 285هـ) حديثه بالشرح والتفصيل، فيقول: "فأما قولهم: (ويلٌ لزيد)، (وويحٌ لزيد)، و(تَبُّ لزيد)، و(ويَسُّ له). فإن أضفت لم يكن إلا النصب فقلت: (ويحَةٌ)، (وويله)... فإن أفردت فلم تضاف، فأنت مخير بين النصب والرفع. تقول: ويل لزيد، وويلا لزيد فأما النصب فعلى الدعاء، وأما الرفع فعلى قولك: ثبت ويل له؛ لأنه شيء مستقر. فويل مبتدأ، وله خبره... فإن كان مصدراً صحيحاً يجري على فعله فالوجه النصب. وذلك قولك: تَبًّا لزيد، وجَوْعاً لزيد؛ لأن هذا من قولك: جاع يجوع، وتَبًّا يَتَبُّ. وكذلك سقياً، ورعياً. والرفع يجوز على بُعْدٍ؛ لأنك تبتدئ بنكرة، وتجعل ما بعدها خبراً"⁽⁵⁾

(1) ينظر: الفراهيدي، الخليل، كتاب العين، مادة (بَعْدُ)، والكتاب، 1: 333، والمقتضب: 3: 217-221،

وابن يعيش، شرح المفصل، 1: 115، والأشموني، شرح الأشموني، 1: 213، والسيوطي، همع

الهوامع، 2: 103-104

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1: 111

(3) المقتضب: 3: 217

(4) نفسه، 218-219

(5) نفسه، 220-221

يلاحظ في النصين السابقين أن المبرد(ت 285هـ) يشير إلى مجيء صيغ المفعول المطلق وفق اتجاهين هما: النصب والرفع، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:
أولاً- النصب

نبّه المبرد(ت 285هـ) إلى أن صيغ المفعول المطلق تأتي منصوبة، وذلك على إضمار الفعل، وهو بهذا الرأي والتفسير يسير على منهج من سبقه من العلماء، فالخليل يورد هذا التفسير فيقول: "مرحباً وأهلاً، وسهلاً، ووجهه: أرحب الله منزلك، وأهلك له، وسهله لك".⁽¹⁾

أما سيبويه(ت 180هـ) فيشير إلى تلك اللغة دون أن يخصصها لقوم معروفين من العرب فيقول: "اعلم أن بعض العرب يقول: ويلاً له، وويلةً له، وعولة لك ويجري مجرى خيبة".⁽²⁾

كما نجده يعلل لغة النصب على إضمار الفعل واختزاله، فالمصدر المنصوب المذكور وارد بدلاً من اللفظ بالفعل.⁽³⁾

تناول بعض علماء اللغة⁽⁴⁾ ما ذكره المبرد(ت 285هـ) حول مجيء صيغ المفعول المطلق منصوبة، فابن يعيش(ت 643هـ) يذكر أن لغة النصب هي اللغة الفاشية في الاستعمال⁽⁵⁾ كما يوضح سبب النصب فيقول: "واعلم أن هذه المصادر قد وردت بإضمار فعل، وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر، وذلك قولك في الدعاء للإنسان، سقياً ورعياً، والمراد: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وانتصب الفعل المضمر وجعلوه المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل".⁽⁶⁾

(1) كتاب العين، مادة (بعد)

(2) الكتاب، 1: 333

(3) ينظر: نفسه، 319

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1: 115، وابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، أمالي ابن الحاجب، تحقيق، فخر صالح سليمان قدرة، دار الجيل، دار عمان، د.ط، بيروت، عمان، 1989م، 1: 646، والأشموني، شرح الأسموني، 1: 213، والأزهري، شرح التصريح، 1: 331، والسيوطي، همع

الهوامع، 2: 103-104

(5) شرح المفصل، 1: 115

(6) نفسه، 114-115

أما ابن الحاجب(ت 646هـ) في أماليه فيشير إلى أن صيغ المفعول المطلق جاءت منصوبة، لأنها كثرت في كلام العرب.(1)

ويرى السيوطي (ت 911هـ) أن النصب يقوى في المصادر المفردة والتي لها فعل مضمر أو مختزل، نحو شكراً وحمداً.(2)

ومن الشواهد القرآنية على مجيء صيغ المفعول المطلق منصوبة قوله تعالى: ﴿حَجْرًا مَّحْجُورًا﴾ (3)

وقوله تعالى: ﴿فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (4)
فالشاهد في مجيء صيغ المفعول المطلق منصوبة، وبذلك على تقدير فعل محذوف.

ومن الشواهد الشعرية على مجيء صيغ المفعول المطلق منصوبة قول جرير:

(الطويل)

53- كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلًا لَتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ

الشاهد في مجيء (ويلاً) منصوبة

ثانياً- الرفع

يذكر المبرد(ت 285هـ) أن هناك صيغاً من المفعول المطلق تأتي مرفوعة فيقال: ويحّ، وتبّ، وويسّ، وهو في ذلك يتابع سيبويه(ت180هـ) في الإشارة إلى تلك اللغة دون نسبتها إذ يقول: "وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله

(1) ينظر: نفسه، 1: 646

(2) ينظر: همع الهوامع، 2: 103-104

(3) سورة الفرقان، الآية 22

(4) سورة الملك، الآية 11

53- الديوان، 144، الكتاب، 1: 333، والمقتضب، 3: 220،

ورواية البيت في الديوان: كسا اللؤم تيماً خضرة في جلودها فيا خزي تيم من سراويلها
الخضر

ويلاحظ أن الشاهد جاء في المقتضب 3: 220 برفع مصدر(ويل) وروايته على النحو الآتي:

كسا اللؤم تيماً خضرة في جلودها فويل لتيم من سراويلها الخضر

وثناءً عليه، كأنه يجعله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله
وثناءً عليه".⁽¹⁾

أما موقف سيويوه(ت180هـ) من تلك اللغة فقد وصفها بالردئية.⁽²⁾

أثبت علماء اللغة⁽³⁾ ما أورده المبرد(ت285هـ) في حديثه عن مجيء بعض صيغ
المفعول المطلق مرفوعة، فابن يعيش(643هـ) يقول: "... وقد جاء بعض هذه المصادر
مرفوعة بأنه خبر مبتدأ محذوف".⁽⁴⁾

كما يشير كلٌّ من الأشموني(ت900هـ)⁽⁵⁾ والأزهري(ت905هـ)⁽⁶⁾ إلى أن الرفع لهذه
المصادر يأتي على الخبرية؛ وذلك لعدم الاحتياج إلى إضمار الفعل.

ومن الشواهد القرآنية على مجيء المصدر مرفوعاً قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ

الْمُسْتَعَانُ ﴾⁽⁷⁾

والشاهد في مجيء (صبرٌ) مرفوعة.

ومن الشواهد الشعرية على صيغ المفعول المطلق مرفوعة، قول هني بن أحمر

الكناني:
(الكامل)

54- عَجَبٌ لَتَلِكْ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي فَيَكُمُ عَلَى تَلِكِ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وكذلك قول منذر بن درهم الكلبى:
(الطويل)

55- فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ

فالشاهد في البيتين السابقين مجيء (عجبٌ، حنانٌ) مرفوعتين على الخبرية.

(1) الكتاب، 1: 319-320

(2) ينظر: الكتاب، 1: 389

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1: 115، والأشموني، شرح الأشموني، 1: 213، والأزهري، شرح

التصريح، 1: 331، والسيوطي، همع الهوامع، 2: 103-106

(4) شرح المفصل، 1: 115

(5) ينظر: شرح الأشموني، 1: 213

(6) ينظر: شرح التصريح، 1: 331

(7) سورة يوسف، الآية 18

⁵⁴- الكتاب، 1: 319، وابن يعيش، شرح المفصل، 1: 114، والسيوطي، همع الهوامع، 2: 117

⁵⁵- الكتاب، 1: 320، والمقتضب، 3: 225، والسيوطي، همع الهوامع، 2: 111

وخالصة القول: إن للمصدر صيغتين تكلم بهما العرب، هما الرفع والنصب، فلغة النصب هي اللغة المختارة واللغة الجيدة عند المبرد(ت 285هـ)⁽¹⁾ وغيره من العلماء⁽²⁾ أما لغة الرفع فتختار إذا لم تكن مضافة كقول من قال: (ويحّ، وويلٌ) وما شاكلهما من المصادر المرفوعة، وإذا كانت مضافة فالنصب هو الوجه المقدم.⁽³⁾

كما يمكن عدُّ اللغتين جائزتين يقاس عليهما، لا سيما ورود لغتي الرفع والنصب لصيغ المصدر - المفعول المطلق - في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾⁽⁵⁾

(1) ينظر: المقتضب، 3: 219

(2) ينظر: الكتاب، 1: 321، وابن يعيش، شرح المفصل، 1: 115

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 2: 106

(4) سورة الفرقان، الآية 64

(5) سورة المطففين، الآية 1

المبحث الثاني عشر

المصدر المعرف بـ (ال) (1)

يأتي المصدر المعرف بـ(ال) مرفوعاً إذا جاء في بداية الكلام، نحو قولك: الحمدُ لله،
والويلُ لك، إلا أنه وقع ضمن خلاف لهجي يتضح فيما يأتي:

يقول المبرد(ت 285هـ) في باب " ما جرى مجرى المصادر وليس بمتصرف من فَعَل": (2)
".... فإن كانت هذه المصادر معارف فالوجه الرفع ومعناه كمعنى المنصوب، ولكن
يختار الرفع؛ لأنه كالمعرفة، وحق المعرفة الابتداء، وذلك قولك: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
﴿(3)، و﴿لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿(4)، والنصب يجوز، وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها،
فإن كان الموضوع بعدها أمراً أو دعاء لم يكن إلا نصباً". (5)

يجيز المبرد(ت 285هـ) في المصدر المحلى بـ (ال) إذا جاء في مبتدأ الكلام
وجهين هما: الرفع وهو الوجه المشهور، والمعروف في اللغة، إذ يقع هذا المصدر المعرف
مبتدأً، وهو الوجه المختار عند المبرد(ت 285هـ)، والوجه الثاني: النصب ويكون ذلك على
تقدير عامل، وهي لغة جائزة .

يلاحظ أن المبرد(ت 285هـ) يخرج وجه النصب على تقدير عامل، وهذا ما أشار
إليه الخليل، إذ يقول: "وإذا أدخلوا الألف واللام لم يقولوا إلا بالضم، البعدُ له، والسحق له،
والنصب في القياس جائز على معنى أنزل الله البعدَ له" (6).

أما سيبويه(ت 180هـ) فيعمل لغة النصب ويفسرها، كما يقيسها على نصب المصدر
إذا كان نكرة فيقول: " فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة، كأنك قلت: حمداً، وعجباً
" (7).

(1) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، مادة (بعد)، والكتاب، 1: 330، والمقتضب، 3: 217-

221، والفراء، معاني القرآن، 1: 3

(2) المقتضب، 3: 217

(3) سورة الفاتحة، الآية 2

(4) سورة الأعراف، الآية 44

(5) المقتضب، 3: 221

(6) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، مادة (بعد).

(7) الكتاب، 1: 330

وفيما يتعلق بنسبة هذه اللغة إلى أصحابها، فقد اختلف العلماء في عزوها إلى أهلها، فسيبويه(ت180ه) ينسبها إلى عامة بني تميم وإلى ناس كثير من العرب دون أن يخصصهم، لكنه يصفهم بالموثوق بهم، فيقول: "ومن العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قولك: (الحمد لله)، فينصبها عامة بني تميم، وناس من العرب كثير".⁽¹⁾

ويقول أيضا: " وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون : التراب لك، والعجب لك".⁽²⁾

أما الفراء (ت 207ه) فجعل لغة النصب خاصة بالقبائل البدوية ، فيقول : " اجتمع القراء على رفع (الحمدُ)، وأما أهل البدو فمنهم من يقول: (الحمدُ لله) ، ومنهم من يقول: (الحمد لله⁽³⁾)".⁽⁴⁾

ونسبها النحاس (ت338ه) إلى بني قيس والحارث بن سامة.⁽⁵⁾

أما موقف العلماء من اللغتين: الرفع والنصب، فقد وافق المبرد(ت 285هـ) الخليل(ت 175ه)⁽⁶⁾ وسيبويه(ت180هـ)⁽⁷⁾ في اختيار الرفع، وتابعهم النحاس(ت 338ه)⁽⁸⁾، إذ وصفها باللغة الأجود لفظاً ومعنى، ويوضح ذلك بقوله:"فأما اللفظ فلأنه اسم معرفة خبرت عنه، وأما المعنى فإنك إذا رفعت أخبرت أن : حمدك وحمد غيرك لله عز وجل، وإذا نصبت لم يعد حمد نفسك".⁽⁹⁾

(1) الكتاب، 1: 329

(2) نفسه، 330

(3) قد وردت لغة أخرى عند بعض العرب، فمنهم من يجر المصدر المحلى بـ(أل) وعليها قرأ الحسن ويزيد بن علي وإبراهيم بن عبله لقوله تعالى: "الحمد لله رب العالمين"، الفاتحة، الآية 2، ينظر: الفراء، معاني القرآن، 1: 3، وابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، 1.

(4) الفراء، معاني القرآن، 1: 3.

(5) ينظر: إعراب القرآن ، 1: 169-170 .

(6) ينظر: العين، مادة (بعد)

(7) ينظر: الكتاب، 1: 328 .

(8) ينظر: إعراب القرآن ، 1: 169 .

(9) نفسه، 169-170 .

ومن الشواهد القرآنية على مجيء المصدر المحلي ب (ال) مرفوعاً ومنصوباً، قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (1) .

والشاهد في قوله تعالى: " الحمدُ " حيث قرئت بوجهين :
أحدهما: الرفع وهي قراءة السبعة المشهورين وجمهور الناس (2).
وثانيهما: النصب وهي قراءة سفيان بن عيينة ، ورؤية بن العجاج (3).

وتفسير القراءتين عند بعض العلماء، أنهم يرون أن: السرّ في الفرق بين الرفع والنصب، أن النصب فيه إشعار بالفعل، والفعل فيه معنى التجدد وليس الأمر كذلك في الرفع ، فالاسم يدل على صفة الدوام والثبوت . (4)

يمكن القول إنّ اللغتين الرفع والنصب للمصدر المحلي بـ(ال) جائزتان، لاسيما ورودهما في القراءات القرآنية، كما يدل اختلاف بعض العلماء في نسبة لغة النصب إلى القبائل العربية إلى شهرتها وسعة انتشارها وكثرة استخدامها عند العرب، ويدلنا على ذلك قول سيبويه(ت180هـ): "وناس من العرب كثير" (5).

كما يلاحظ أن الرفع هو الوجه المقدم والمختار، فمعظم العلماء قدموا الرفع على النصب، ومنهم من وصف لغة الرفع بالأجود وخاصة في القراءات القرآنية (6).

(1) سورة الفاتحة، الآية 2

(2) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 1: 169-170، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1: 154 .

(3) نفسها والصفحات نفسها، والزمخشري، الكشاف، 1: 46-48، والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، إملاء ما منّ به الرحمن في وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الفكر ، دط، دم، 1993م، 11 .

(4) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 1: 48، والعكبري، إملاء ما منّ به الرحمن، 11

(5) الكتاب ، 1: 329.

(6) ينظر: النحاس، 1: 169، والعكبري، إملاء ما منّ به الرحمن، 11.

المبحث الثالث عشر

الأعلام المؤنثة المعدولة على وزن (فَعَال)⁽¹⁾

ورد تباين لهجي في الأسماء المعدولة التي تأتي على وزن (فَعَال) في اللغة يوضحه المبرد (ت 285هـ) على النحو الآتي:

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب "ما كان من الأسماء المعدولة على وزن (فَعَال)"⁽²⁾:
"وأما ما كان اسماً علماً نحو: حَدَامٌ، وقَطَامٌ، ورقَاشِ، فإنَّ العربَ تَخْتَلِفُ فيه، فأَمَّا أهل الحجاز فيَجْرُونَهُ مُجْرَى ما ذكرنا قَبْلَ؛ لأنَّه مؤنَّث معدول، وإنَّما أصله حازمة، وراقشة، وقاطمة، ففَعَالٌ في المؤنَّث نظير (فُعَل) في المذكر.
ألا ترى أنك تقول للرجل: يَا فُسُقُ، ويا لُكْعُ، وللمرأة: يَا فَسَاقِ وَيَا لُكَاعِ، فلما كان المذكر معدولاً عما ينصرف عُدِلَ إلى ما لا ينصرف.

ولما كان المؤنَّث مُعدولاً عما لا ينصرف عُدِلَ إلى ما لا يُعْرَبُ؛ لأنَّه ليس بعد ما لا يَنْصَرَفُ إذ كان ناقصاً منه التتوين إلا ما يَنْزَعُ منه الإعرابُ؛ لأنَّ الحركةَ والتتوينَ حَقُّ الأسماءِ، فإذا أذهب العَدْلُ التتوينَ لعلَّةِ أذهبَ الحركةَ لعلَّتَيْنِ، واختير له الكسر؛ لأنَّه كَانَ معدولاً عما فيه علامة التأنيث، فَعُدِلَ إلى ما فيه تلك العلامة؛ لأنَّ الكسر من علامات التأنيث. ألا ترى أنك تقول للمؤنَّث: إنَّكَ فاعلة، وأنتِ فعلتِ، وأنتِ تفعلين؛ لأنَّ الكسرة من نوع الياء؛ فلذلك ألزمته الكسرة"⁽³⁾.

ويتابع المبرد (ت 285هـ) كلامه، فيقول: "وأما بنو تميم فلا يكسرون اسم امرأة، ولكنهم يجرونه مُجْرَى غيره من المؤنَّث؛ لأنَّهم لا يذهبون به إلى العَدْلِ، والدَّلِيلُ على ذلك أنَّهم إذا أرادوا العَدْلَ قالوا: يَا فَسَاقِ أَقْبَلِي وَيَا خَبَاثِ أَقْبَلِي، لأنَّ هذا لا يكون إلا معدولاً"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكتاب، 3: 277-278، والكامل، 1: 379-380، والمقتضب، 3: 368-275، وابن يعيش،

شرح المفصل، 4: 64، وابن هشام، قطر الندى، 96، والأزهري، شرح التصريح، 2: 232-233

(2) المقتضب، 3: 368

(3) نفسه، 373-374

(4) نفسه، 375

ويقول أيضا: "وما كان في آخره راءً من هذا الباب فإنّ بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز، وذلك أنهم يريدون إجناح الألف، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة...، فنقول للضَّبَع: هذه جَعَارٍ.... ومنهم مَنْ يُجْرِي الرءاء مُجْرَى غيرها، ويمضي على قياسه الأول".⁽¹⁾

فالمبرد(ت 285هـ)⁽²⁾ في النصوص السابقة يشير إلى أن العلم المؤنث الذي على وزن (فَعَال) يرد على ثلاث لغات عند العرب وهي:

أولاً- اللغة الحجازية، يجعل الحجازيون العلم المؤنث الذي جاء على وزن (فَعَال) مبنياً على الكسر في الحالات الإعرابية، الرفع والنصب والجر، فيقولون: هذه حذام، ورأيت حذام، ومررت بحذام .

فالمبرد(ت 285هـ) في ذكره هذه اللغة ونسبتها إلى الحجازيين يوافق سيبويه(ت 180هـ)، إلا أن سيبويه(ت 180هـ) صرح برأيه فيها، فوصفها باللغة الأولى القدمى، فيقول: " وأما أهل الحجاز، فلما رأوه اسماً لمؤنث، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه؛ لأن البناء واحد، وهو هنا اسماً للمؤنث...وهو ههنا معرفة كما كان ثم، ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء... فأما ما كان آخره راءً فإن أهل الحجاز وبني تميم متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز، كما اتفقوا في يرى، والحجازية هي اللغة الأولى القدمى".⁽³⁾

أقرّ العلماء⁽⁴⁾ اللغة الحجازية التي ذكرها المبرد(ت 285هـ) في جعل الاسم المؤنث الذي يأتي على وزن (فَعَال) مبنياً على الكسر، فابن يعيش(ت 643هـ)⁽⁵⁾ وابن هشام(761هـ)⁽⁶⁾ يؤكدان على أن البناء على الكسر لا يكون إلا في العلم المؤنث المعروف المعدول الذي يأتي على وزن (فَعَال)، أما السيوطي (ت 911هـ) فيضيف أن تلك الأسماء الواردة على وزن

(1) نفسه، 375-376

(2) ينظر: القضية نفسها في كتابه الكامل، 1: 379-380

(3) الكتاب، 3: 278

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4: 64، ابن هشام، قطر الندى، 96، الأزهرى، شرح التصريح، 2: 232-233

(5) ينظر: شرح المفصل، 4: 64

(6) ينظر: قطر الندى، 96

(فَعَال) قد بنيت على الكسر إجراء لها مجرى (فَعَال) الواقع موقع الأمر ، كما في أسماء الأفعال، كقولنا: نَزَل، وَحَدَّارٌ.⁽¹⁾

ومن الشواهد الشعرية على اللغة الحجازية وهي مجيء الأعلام المؤنثة المعدولة على وزن (فَعَال) مبنية على الكسر، قول الجيم بن صعب:

(الوافر)

56- إذا قَالَتْ حِذَامُ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ القَوْلَ ما قَالَتْ حِذَامُ

الشاهد في مجيء (حِذَامُ) مبنية على الكسر في محل رفع .

ثانياً- اللغة التميمية، يعامل بعض بني تميم العلم المؤنث الذي على وزن (فَعَال) معاملة الممنوع من الصرف، فيرفعونه بالضمّة، وينصبونه ويجرونه بالفتحة، فيقولون: هذه حِذَامُ، ورأيت حِذَامَ، ومررت بحِذَامَ.

ويرى سيبويه (ت180هـ) أن اللغة التميمية هي لغة القياس فيقول في العلم المؤنث الذي على وزن (فَعَال): "...واعلم جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تميم ترفعه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف، وهو القياس" ⁽²⁾ .

ويتابع كلامه معللاً، فيقول: " لأن هذا لم يكن اسماً علماً فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون على (فَعَال) " ⁽³⁾ .

كما يقول: " وكذلك كل فعال إذا كانت معدولة عن غير أفعال إذا جعلتها اسماً لأنك جعلتها علماً، فأنت لا تريد ذلك المعنى، وذلك نحو: (حلاق) التي هي معدولة عن الحالقة، و(فجار) التي هي معدولة عن الفجرة.. ألا ترى أن بني تميم يقولون هذه قطامٌ" ⁽⁴⁾ .

(1) ينظر: همع الهوامع، 108:1

56- الكامل، 379:1، وابن يعيش، شرح المفصل، 64:4، وابن هشام، شرح شذور الذهب، 128، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 105:1، والأزهري، شرح التصريح، 233:2 .

(2) الكتاب: 277:3

(3) نفسه، الصفحة نفسها .

(4) نفسه، الصفحة نفسها .

ووافق ابن يعيش (ت 643هـ) المبرد (ت 285هـ) في نسبة لغة إعراب ما كان على وزن (فَعَال) من الأعلام المؤنثة إلى بني تميم،⁽¹⁾ وتابعه في ذلك كل من ابن هشام (ت 761هـ)⁽²⁾ والأزهري (ت 905هـ)⁽³⁾.

ومن الشواهد الشعرية على لغة بعض تميم وهي اللغة التي تعرب الأعلام المؤنثة المعدولة على وزن (فَعَال) قول شبيب بن مَعِيل:

(الكامل)

57- حنَّ نَوَارٌ وَلاَتِ هَنا حَنَّتْ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجَنَّتْ

الشاهد في مجيء (نوار) معربة، فهي فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

كما يعامل قوم من بني تميم العلم المؤنث الذي على وزن (فَعَال) والذي ينتهي بالراء معاملة أهل الحجاز له أي يجعلونه مبنياً على الكسر .

فهذا الاتفاق الحاصل -الذي ذكره المبرد (ت 285هـ)- بين التميميين والحجازيين في بناء العلم المؤنث الذي على وزن (فَعَال) إذا ختم بالراء نحو (سعار) أثبته سيبويه (ت 180هـ) بقوله: "فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز"⁽⁴⁾.

وتعليل ذلك الاتفاق عند المبرد (ت 285هـ): أن بني تميم تميل إلى الإمالة فهذا مذهبهم⁽⁵⁾، وهو ما ذكره الخليل، إذا يشير إلى أن إجناح الألف أخف من تركها⁽⁶⁾.

وذهب ابن يعيش (ت 643هـ) والأزهري (905هـ) المذهب نفسه، فابن يعيش يقول: "...إلا ما كان آخره راء، فإن أكثرهم يوافق أهل الحجاز، فيكسرون الراء وذلك؛ لأن الراء لها حظ

(1) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 64:4

(2) ينظر: قطر الندى، 96

(3) ينظر: شرح التصريح، 232-233.

57- الأشموني، شرح الأشموني، 66:1، والسيوطي، همع الهوامع، 187:1، والشنقيطي، أحمد بن الأمين،

الدرر اللوامع، دار المعرفة، ط2، بيروت، 1971م، 99:1، (ولات هنا) تأتي بمعنى الأمر ليس في ذلك

الموضع أو ليس الأمر حيث ذهبت، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (نأ)

(4) الكتاب، 278:3.

(5) ينظر: المقتضب، 1: 49-50.

(6) الكتاب: 278:3

من الإمالة ليس لغيرها من الحروف فيكسرونها على كل حال من جهة الإمالة التي تكون فيها وذلك نحو (حضار)⁽¹⁾.

أما الأزهري (ت 905هـ) فيقول: "وإنما كان الكسر عندهم، لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها، ولو منعوه الصرف لامتنعت".⁽²⁾

ومن الشواهد الشعرية على مجيء الأسماء المعدولة التي على وزن (فَعَال) قول الفرزدق:

58- مَتَى مَا تَرَدُّ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أُدْيِهِمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَا

فالشاهد في مجيء (سفار) مبنياً مع الكسر في محل رفع.

ومستصفي القول: إنَّ الحجازيين انفردوا دون غيرهم بجعل العلم المؤنث الذي يبني على وزن (فَعَال) مبنياً على الكسر مطلقاً، أما بنو تميم فينقسمون إلى فئتين، فئة تعامل هذا العمل معاملة الممنوع من الصرف، بصرف النظر عما كان ينتهي به آخره، وفئة من يخص العلم المؤنث المختوم بالراء على وزن (فَعَال) بالبناء على الكسر وفق اللغة الحجازية.

ومن الجدير ذكره أن من بني تميم من جمع بين اللغتين في كلامه، لغة البناء ولغة الإعراب في العلم المؤنث المختوم بالراء ويظهر ذلك في قول الأعشى: (مخلع البسيط)

59- أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أُوْدِيَّ بِهَا اللَّيْلِ وَالنَّهَارُ

وَمَرَّ حَدٌّ عَلَى وَبَارٍ فَتَكَلَّتْ جَهْرَةً وَبَارُ

فالشاهد في مجيء (وبار) باللغتين البناء والإعراب، فتري الباحثة أن اللغة الحجازية هي اللغة المختارة والوجه المقدم، لاسيما أن بني تميم يميلون إلى اللغة الحجازية في العلم المختوم بالراء، وهذا يدل على أنها أكثر شهرة واستخداماً.

(1) شرح المفصل، 4: 65

(2) شرح التصريح، 2: 225

58- الديوان، 1: 288، المقتضب، 1: 50، وابن هشام، شرح شذور الذهب، 97، والسيوطي، همع الهوامع،

108:1، المستجيز، المستسقي، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (جوز)

59- الديوان، شرح يوسف شكري فرحات، دار الجليل، ط1، بيروت، 1992م، 110، والمقتضب، 3: 376،

وابن هشام، شرح شذور الذهب، 97.

يلاحظ أن البيت الثاني وارد عند المبرد في المقتضب على النحو التالي:

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ عَنُوءَ وَبَارُ

ويقول السيوطي معلقاً على قول الأعشى: " فبني (وبار) أولاً على الكسر، ثم أعربه آخرأ، ولأن قوافي

القصيدة مرفوعة، وقيل: يحتمل أن يكون الثاني فعلاً ماضياً مسنداً للجماعة" همع الهوامع، 1: 109

المبحث الرابع عشر

الحكاية⁽¹⁾

الحكاية، تعني: إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام⁽²⁾.

وفي هذا الأسلوب اختلاف لهجي واضح يظهر على النحو الآتي :

أولاً- يقول المبرد(ت285هـ) في باب "من إذا كنت مسترشداً بها عن إثبات معرفة"⁽³⁾

"إذا قال لك رجل: (جاءني عبد الله) فإنَّ السؤالَ إذا كنتَ تعرفُ جماعةً كلَّهمُ عبدُ الله: مَنْ عبدُ الله؟ وإذا قال: رأيتَ عبدَ الله قلت: مَنْ عبدُ الله؟ وإن قال: مررتُ بعبدِ الله قلت: من عبدِ الله؟ فهذا سبيل كلِّ اسمٍ علمٍ مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر. ولو قلت: في جميع هذا: من عبدُ الله؟ كان حسناً جيداً، وإنما حكيتُ؛ ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه، ولم تبدئ السؤال عن آخر له مثلُ اسمه، والدليل على ذلك أنك لو قلت: (ومن) أو (فمن) لم يكن ما بعدهما إلا رفعاً؛ لأنَّك عطفت على كلامه، فاستغنيت عن الحكاية؛ لأنَّ العطف لا يكون مبتدأً.

فإن قال: رأيت أخاك، أو مررت بأخيك كان الاستفهام: مَنْ أخوك، أو: مَنْ أخي؟ ولا تحكى؛ لأنَّ الحكاية إنما تصلح في الأسماء الأعلام خاصة"⁽⁴⁾.

كما يقول أيضاً: "و لو قال رجل في جميع الجواب عن (من) رفعاً تكلم به المتكلم أو نصباً أو خفضاً، فقال المجيب: مَنْ عبدُ الله؟ على الابتداء والخبر، كان جيداً بالغاً، وهو الذي يختاره سيبويه(ت180هـ). كما كان ذلك في (أي) وهو قول بني تميم، وهو أقيس"⁽⁵⁾.

فالمبرد(ت285هـ) في كلامه السابق يشير إلى أن الخلاف اللهجي الحاصل في

أسلوب الحكاية يسير وفق اتجاهين:

أحدهما: يتبع قوم من العرب أسلوب الحكاية، فيحمل العلم الحالة الإعرابية للاسم المستفهم عنه، فإن جاء مرفوعاً رفعوه وإن جاء منصوباً نصبوه، وإن جاء مجروراً جرّوه،

(1) ينظر: الكتاب، 2: 413، والمقتضب، 2: 309-310، وابن يعيش، شرح المفصل، 4: 19، والرضي،

شرح الكافية، 2: 63، وأبوحيان، ارتشاف الضرب، 2: 680، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 642،

والأزهري، شرح التصريح، 2: 285

(2) ينظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب، 2: 680، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 267.

(3) المقتضب، 2: 309

(4) نفسه والصفحة نفسها.

(5) نفسه، 310

ويجعل المبرد(ت 285هـ) شرط العلم المحكي أن يكون اسماً علماً، وألا يكون معطوفاً بحرف عطف.

ولم ينسب المبرد(ت 285هـ) هذا الاتجاه في أسلوب الحكاية إلى قومٍ مخصوصين من العرب في حين نسبها سيبويه(ت180هـ)⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾ من العلماء إلى الحجازيين، فيقول سيبويه(ت180هـ): "اعلم أن أهل الحجاز يقولون: إذا قال الرجل رأيت زيداً، من زيداً؟، وإذا قال: مررت بزيدٍ، قالوا: من زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبد الله، قالوا: من عبدُ الله؟".⁽³⁾

وافق ابن يعيش (ت 643هـ)⁽⁴⁾ المبرد(ت 285هـ) في ورود أسلوب الحكاية عند الحجازيين ضمن شروط وتابعه في ذلك الرضي(ت 686هـ)⁽⁵⁾، وأبو حيان(ت 745هـ)⁽⁶⁾، والأشموني(ت 900هـ)⁽⁷⁾، والأزهري(ت 905هـ)⁽⁸⁾، وفي ذلك يقول الرضي(ت 686هـ): "الحجازيون يجيزون الحكاية بشروط، ألا يكون المسؤول عنه منعوتاً، ولا مؤكداً، ولا مبدلاً منه، ولا معطوفاً عليه عطف بيان".⁽⁹⁾

ويقول صاحب شرح التصريح (ت 905هـ): "فإن كان المسؤول عنه علماً بمن لا يعقل غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة، وأداة السؤال (من) غير مقرونة بعاطف، فالحجازيون يجيزون حكاية إعرابه".⁽¹⁰⁾

(1) ينظر: الكتاب، 413:2

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 19:4، والرضي، شرح الكافية، 63:2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 687:2، والأشموني، شرح الأشموني، 642:3، والأزهري، شرح التصريح، 285:2 .

(3) الكتاب، 413:2.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 19:4،

(5) ينظر: الرضي، شرح الكافية، 64-63:2،

(6) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 687:2،

(7) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 3: 642،

(8) ينظر: الأزهري، شرح التصريح، 285:2.

(9) شرح الكافية، 64-63:2.

(10) الأزهري، 285:2.

كما يذكر الأزهرى (ت 905هـ) أن مدرك الحجازيين في الحكاية وحجتهم: أن الأعلام كثرت في كلامهم، فأجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلام بالآخر، كما اشترطوا أن تكون الحكاية بـ(من) دون (أي)؛ وذلك لشيوع استخدامها ومجيئها مبنية، فلا يظهر معها قبح الكلام بسكونها خلافاً لـ (أي).⁽¹⁾

أما يونس (ت 182هـ) فقد خالف المبرد (ت 285هـ) في اشتراط أن يكون المحكي اسماً علماً، إذ كان يجري الحكاية في المعارف جميعها، ويرى بابها وباب الأعلام واحداً.⁽²⁾

ثانيهما- لا يتبع بنو تميم أسلوب الحكاية، فيجعلون العلم المستفهم عنه مرفوعاً على الخبر والابتداء.

وفيما يتعلق بموقف العلماء من اللهجيين، لهجة الحكاية عند الحجازيين ولهجة ترك الحكاية عند بني تميم، فالمبرد (ت 285هـ) يوافق سيبويه (ت 180هـ) في اختيار اللهجة التميمية وجعلها اللغة الأقيس، وفي ذلك يقول سيبويه (ت 180هـ): "وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين"⁽³⁾

كما قدم ابن يعيش (ت 643هـ)⁽⁴⁾ وغيره من العلماء⁽⁵⁾ اللغة التميمية وجعلوها لغة القياس، فيقول الرضي (ت 686هـ): "أما بنو تميم فإنهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الأسماء، فأتوا به مرفوعاً جرياً على القياس"⁽⁶⁾.

أما أبو حيان (ت 745هـ) فيذكر رأياً لبعض الكوفيين، فيقول: "ونقل عن الكوفيين طريقة أخرى زعموا أن لا حكاية أصلاً إذا قيل: رأيتُ زيداً، فقلت: مَنْ زيداً؟" فالأصل: زيداً مَنْ؟ لأن السؤال عن صفته أي رأيتُ زيداً مَنْ.⁽⁷⁾

(1) ينظر: شرح التصريح، 2: 285.

(2) ينظر: المقتضب، 2: 309.

(3) الكتاب، 2: 413.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4: 20.

(5) ينظر: الرضي، شرح الكافية، 2: 64، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 267.

(6) شرح الكافية، 2: 64.

(7) ارتشاف الضرب، 2: 688.

وممن خالفهم الرأي ابن جني(ت 395هـ)، فهو يرى أن الحكاية أقوى اللهجتين⁽¹⁾، كما أشار الجوهري (ت 393هـ) إلى "أن الناس اليوم في ذلك على لغة أهل الحجاز"⁽²⁾.

يمكن القول إنّ اللغة التميمية، وهي ترك الحكاية، اللغة الأقيس والمختارة والمقدمة، ويظهر أنها الأجود، والأكثر استخداماً، فالذي يدل على كثرة استخدامها وشيوعها أن الحجازيين يجيزون الرفع كما يجيزون الحكاية، وفي ذلك يقول ابن عقيل: "فيجيز الحجازيون حكايته مع كونهم يجيزون رفعه بكل حال"⁽³⁾.

ويقول أبو حيان(ت 745هـ): "وأهل الحجاز فمنهم من يوافق بني تميم ومنهم من يحكي بعد من"⁽⁴⁾، أما السيوطي(ت 911هـ) فيؤكد ذلك بقوله: "وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شروط ويرفعونه على كل حال"⁽⁵⁾.

ثانياً- يقول المبرد(ت 285هـ) في باب " (مَنْ) إذا كنت مستفهما بها عن نكرة"⁽⁶⁾:
"إذا قال لك رجل: رأيت رجلاً، فإنّ الجواب أن تقول: مَنْ؟، أو قال: جاءني رجل، فإنّك تقول: مَنْ؟، أو قال: مررت برجل، قلت: مَنْ؟ وليست هذه الواو والياء والألف اللواحق في (مَنْ) إعراباً، ولكنهنّ لحقن في الوقف للحكاية، فهنّ دليل، ولسنّ بإعراب.
فإن قال: جاءني رجلان، قلت: مَنْ؟، وإن قال: مررت برجلين أو رأيت رجلين، قلت: مَنْين؟ وإن قال: رأيت امرأة أو هذه امرأة أو مررت بامرأة قلت: مَنْه؟.
فإن قال: جاءتني امرأتان، قلت: مَنْتان؟، تسكنّ النون، كما كانت في (مَنْ) ساكنة، وإنما حركتها فيما قبل من أجل ما بعدها؛ لأنّ هاء التأنيث لا تقع إلا بعد حرف متحرك، وكذلك حروف التنثية...، فأما قولك: مَنْ، ومَنْي فإنما حركت معها النون لعلّتين.
إحدهما: قولك في النصب، مَنْ؛ لأنّ الألف لا تقع إلا بعد مفتوح. فلمّا حركت في النصب حركت في الخفض والرفع؛ ليكون المجزى واحداً.

(1) ينظر: المحتسب في وجوه تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة، د.ط، القاهرة، 1994م، 2: 211

(2) الصحاح، مادة (منن)

(3) المساعد على تسهيل الفوائد، 3: 263

(4) ارتشاف الضرب، 2: 688

(5) همع الهوامع، 3: 267

(6) المقتضب، 2: 306

والعلّة الأخرى: أن الياء والواو خفيتان. فإن جعلت قَبْلَ كُلِّ واحدةٍ منهما الحركة التي هي منها ظهرتا، وتبينتا.

فإن قال لك: جاءني رجال قلت: مَنْونٌ؟.

وإن قال: مررت برجال، أو رأيت رجالاً قلت: مَنْينٌ؟.

وإن قال: رأيت نساءً، أو مررت بنساءً، أو جاءتني نساءً قلت: مَنْاتٌ؟⁽¹⁾.

فالمبرد(ت285هـ) في نصه السابق يشير إلى حكاية النكرات، إذ يعوض بدل المستفهم عنه بإضافة حرف من جنس حركة إعراب المحكي ويتم ذلك في الوقف، أما في الوصل فلا يجوز، وبهذا يخالف المبرد(ت285هـ) يونس الذي يجيز الحكاية في الوقف والوصل معاً.⁽²⁾

وفيه يقول أبو حيان(ت745هـ): "وأجاز يونس الحكاية بـ(من) في الوصل وهو مذهب لبعض العرب يثبت الزيادة في الوصل، فنقول: ومنا ياهذا، ومني يا هذا"⁽³⁾.

أما سيبويه(ت180هـ) فيرى أن الحكاية بـ(من) عن النكرات تكون في حال الوقف إذ يقول: "اعلم أنك تثني من إذا قلت رأيت رجلين، فتقول منين، وأتاني رجلان، فتقول: منان، وأتاني رجال، فتقول: منون، وإذا قال: رأيت رجالاً، قلت: منين، وإذا قال: رأيت امرأة قلت: منه؟ فإن وصل قال (من) يا فتى للواحد والاثنتين والجمع"⁽⁴⁾.

وتبع العلماء⁽⁵⁾ المبرد(ت285هـ) في جواز حكاية النكرات، والإضافة إلى (من) حرف من جنس حركة المستفهم عنه، كما اشترط بعضهم⁽¹⁾ الوقف في ذلك، أما الوصل فلا

(1) المقتضب، 2: 306-307

(2) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 2: 682، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 65.

(3) ارتشاف الضرب، 2: 682.

(4) الكتاب، 2: 408-409

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4: 106، وابن عصفور، المقرب، 1: 293، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 425: وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 2: 682، والأشموني، شرح الأشموني، 3: 641 والسيوطي، همع الهوامع، 3: 265، والخضري، محمد بن مصطفى بن حسين الدمياطي الشافعي، حاشية الخضري على شرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل لألفية ابن مالك، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، القاهرة، 1940م، 2: 142.

يجوز، يقول الخصري(ت 1287هـ): "وإن سئل عن المنكور المذكور بمن حكى فيها ما لهُ إعراب وتشبع الحركة التي على النون، فيكون لها حرف مجانس لها، ويحكى فيها من تأنيث وتذكير وجمع ولا نفعل ذلك كله إلا وقفاً"⁽²⁾.

وفيما يتعلق بموقف العلماء من لهجة إشباع (مَنْ) بالحرف المجانس لحركة المستفهم عنه، فوصفها ابن يعيش(ت 643هـ) بالنادرة،⁽³⁾ ووصفها أبو حيان(ت 745هـ) بالقليلة الشاذة في اللغة⁽⁴⁾.

يلاحظ أن المبرد(ت 285هـ) لم يظهر حكماً على لهجة الحكاية بـ(مَنْ) في النكرات لذا يمكن القول: إنها لغة جائزة، وإن وصفت بالنادرة أو القليلة، إلا أنها لم تزد، كما يمكن أن تنسب هذه اللغة لأهل الحجاز فهم الذين يتبعون منهج الحكاية.

-
- (1) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 425:2 وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 682:2، والسيوطي، همع الهوامع، 265:3، والخصري، حاشية الخصري، 142:2 .
- (2) حاشية الخصري، 142:2 .
- (3) ينظر: شرح المفصل، 16:4.
- (4) ينظر: ارتشاف الضرب، 2: 682.

المبحث الخامس عشر

ضمير الفصل⁽¹⁾

ضمير الفصل: هو الضمير المنفصل الذي يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبره معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه ولضمير الفصل شروط وهي أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، وأن يكون بين المبتدأ أو خبره، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الحروف والأفعال، وأن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربهما من النكرات، يسميه البصريون فضلاً أما الكوفيون فيسمونه عماداً ويفيد التوكيد ولاختصاص والإعلام بأن تاليه خبر لا تابع.⁽²⁾ ولا يكون لضمير الفصل محل من الإعراب في اللغة، وقد يستغنى عنه⁽³⁾، ويظهر فيه خلاف لهجي يمكن أن يلاحظ في قول المبرد(ت 285هـ): "في باب "من مسائل كان وأخواتها"⁽⁴⁾.

" نقول كان زيدٌ هوَ العاقلُ، تجعل هو ابتداء، والعاقل خبره، وإن شئت قلت : كان زيد هو العاقل يا فتى، فتجعل(هو) زائدة، فكأنك قلت : كان زيدُ العاقل، وإنما يكون هو، وهما، وهم، وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات، نحو: خَيْرٌ منه، وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام، وإنما زيدت في هذا الموضع؛ لأنها معرفة، فلا يجوزُ أن تُؤكِّدَ إلا المعرفة، ولا تكون زائدةً إلا بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، نحو اسم كان وخبرها، أو مفعولي ظننت وعلمت وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر، وباب إن⁽⁵⁾.

يتضح من النص السابق أن المبرد(ت 285هـ) يضع شروطاً للاسم اللاحق والسابق لضمير الفصل، فمن شروط السابق أن يكون الاسم معرفة أما من شروط اللاحق أن يكون معرفة أو ما كان أصله خبراً، كما يوضح المبرد(ت 285هـ) أن ضمير الفصل له موقع في الإعراب عند قوم دون أن يذكرهم أو يخصصهم، وهو بذلك يوافق سيبويه(ت180هـ) الذي

(1) ينظر: الكتاب، 2: 393، والمقتضب، 4: 98، وابن يعيش، شرح المفصل، 3: 109، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 275.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 3: 109، وابن هشام، شرح اللوحة البدرية في علم العربية، تحقيق هادي نهر، دار البيازوري العلمية للطباعة والنشر، دط، الأردن، 2007م، 1: 419، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 275.

(3) ينظر: ابن هشام، شرح اللوحة البدرية في علم العربية، 1: 419، والسيوطي، همع الهوامع، 1: 275.

(4) المقتضب، 4: 98.

(5) نفسه، 103-104.

أشار إلى وجود تلك اللهجة عند العرب، فيقول: "وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيداً هو خيرٌ منه". (1)

ويتابع سيبويه (ت180هـ) قوله: "أما قولهم: (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه)⁽²⁾ فيه ثلاثة أوجه، فالرفع وجهان والنصب وجه واحد، فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في: (يكون، والأبوان) مبتدآن وما بعدهما مبني عليهما كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه. والوجه الآخر: أن تعمل (يكون) في الأبوين، ويكون (هُما) مبتدأ وما بعده خبراً له، والنصب على أن تجعل (هُما) فصلاً."⁽³⁾

ذكر العلماء⁽⁴⁾ ما أورده المبرد (ت285هـ) حول لغة من جعل موقعاً من الإعراب لضمير الفصل، فابن يعيش (ت643هـ) يقول في ضمير الفصل: " وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ، وما بعده مبنياً عليه، وعن رؤبة يقول: أظن زيداً هو خيرٌ منك"⁽⁵⁾

وفيما يتعلق بموقف العلماء⁽⁶⁾ من تلك اللغة، فقد أجازوا أن يكون لضمير الفصل موقعٌ من الإعراب فالزجاج (ت311هـ) يقول: "ولا اختلاف بين النحويين في إجازتها"⁽⁷⁾، كما يقول ابن يعيش (ت643هـ): "ويكون رفع ما بعده من المضمرات سواء كان قبلها معرفة أو بعدها، أو لم يكن كذلك كقولك: ما ظننت أحداً هو خير".⁽⁸⁾

(1) الكتاب، 2:393.

(2) نص الحديث جاء "ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه"، مسلم أبو الحسن مسلم ابن الحجاج بن مسلم القشيري، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، ط3، بيروت، 1978م، 207:15.

(3) الكتاب، 2:393.

(4) ينظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1990م، 1:348، وابن يعيش، شرح المفصل، 3:109، وأبو حيان، البحر المحيط، 8:309.

(5) شرح المفصل، 3:109.

(6) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، 1:348، وأبو حيان، البحر المحيط، 8:309.

(7) الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، دار الحديث، ط1، القاهرة، 1994م، 2:411.

(8) شرح المفصل، 9:112.

المبحث السادس عشر

القسم (1)

أولاً- حذف أداة القسم (الواو)

لأسلوب القسم أدوات توصل الحلف إلى القسم به⁽²⁾، أكثرها الواو ثم الباء، تدخلان على كل محلوف به ، ثم التاء ، ومن ذلك قولك: (والله لأفعلن) و(بالله لأفعلن)، و(تالله لأفعلن)⁽³⁾.

وقد تحذف الواو في لغة بعض العرب ، فيقول المبرد(ت 285هـ) في باب " ما يقسم عليه من الأفعال " ⁽⁴⁾

" واعلم أن من العرب من يقول: الله لأفعلن، يريد الواو، فيحذفها، وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي؛ لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض ⁽⁵⁾ ". ⁽⁶⁾

ويقول المبرد(ت 285هـ) أيضا: " وخفض هذه الواو لأنها في معنى (رُبَّ) وإنما جاز أن يُخْفَضَ بها؛ لأنها حرف خفض، وهي تكون بدلاً من الباء في القسم؛ لأن مخرجها في مخرج الباء من الشفة، فإذا قلت: والله لأفعلن، فمعناه: أقسم بالله لأفعلن، فإن حذفها قلت: الله لأفعلن، فمعناه: أقسم بالله لأفعلن، فإن حذفها قلت: لأن الفعل يقع على الاسم فينصبه". ⁽⁷⁾

فالمبرد(ت 285هـ) في النصين السابقين يشير إلى أن بعض العرب دون أن يحدددهم يحذفون حرف الجر(الواو) في أسلوب القسم، فيقولون: الله لأفعلن، كما يلاحظ أنه يجعل لفظ الجلالة بعد حذف (الواو) في النص الأول مجروراً، وفي النص الثاني يؤكد على نصبه، ويظهر أنهما لغتان واردتان جائزتان، كما أنه لا يجيز لغة حذف (الواو) في أسلوب القسم ولا

(1) ينظر: الكتاب، 496:3، والمقتضب، 2: 318، وابن جني، للمع في العربية، 343، والزمخشري،

المفصل في علم العربية، 344، وابن يعيش، شرح المفصل، 9: 103

(2) ينظر: الكتاب ، 496:3، المقتضب، 2:318.

(3) ينظر: الكتاب، 496:3.

(4) المقتضب، 2:333

(5) للقسم تعويضات من أدواته تحل محلها، فتكون منها ما يكون في أدوات القسم، ومنها الباء للتنبيه وألف

الاستفهام، ينظر: المقتضب، 2: 321-323 .

(6) نفسه، 2: 336.

(7) الكامل، 1: 306.

يراه لغة جيدة في القياس، ولا معروفة في اللغة، فالحذف عنده -إن حصل- لا يجوز إلا بعوض.

أثبت علماء اللغة⁽¹⁾ لغة حذف الواو في أسلوب القسم، فيقال: (الله لأفعلن) دون أن تنسب هذه اللغة لقوم مخصوصين من العرب.

فعرض العلماء لهذه اللغة - لغة حذف الواو في أسلوب القسم- جاء بين مخالف ومؤيد لما ذكر عند المبرد(ت 285هـ)، فالمبرد(ت 285هـ) يخالف سيبويه(ت180هـ) الرأي في جوازها ومدى شيوعها واستخدامها، إذ يراها سيبويه(ت180هـ) جائزة كثيرة الاستخدام عند العرب، فقد حذف العرب (الواو) تخفيفاً، ويتضح ذلك في قوله: "ومن العرب من يقول: الله لأفعلن؛ وذلك أنه أراد حرف الجرّ، وإياه نوى، فجاز، حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً، وهم ينوونه"⁽²⁾

كما يذكر سيبويه(ت180هـ) أن الاسم المقسم به الوارد بعد (الواو) المحذوفة ينصب، فيقول في ذلك: "واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب (حقاً)، إذا قلت: إنك ذاهب حقاً، فالمحلوف به مؤكّد به الحديث، كما تؤكّده بالحق، ويجر بحروف الإضافة، كما يُجرُّ حقّ إذا قلت: إنك ذاهبٌ بحقّ، وذلك قولك: (الله لأفعلن)".⁽³⁾

وخالف ابن جني (ت 395هـ) المبرد(ت 285هـ)، فابن جني يشير إلى كثرة حذف (الواو) في أسلوب القسم في الاستعمال، ويخص لفظ الجلالة (الله) بالجر حال حذف الواو فيقول: "ومن العرب من يجر اسم الله تعالى وحده مع حذف الجر فنقول والله لأفعلن، وذلك لكثرة استعمالهم هنا الاسم".⁽⁴⁾

(1) ينظر: الكتاب، 3: 496-498، وابن جني، اللّمع في العربية، 343، والخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض 2000م، 4: 259، والزمخشري، المفصل في علم العربية، 344، وابن يعيش، شرح المفصل، 9: 103، والصايغ، محمد بن الحسن، اللّمة في شرح الملحّة، تحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، ط1، دم، 2004م، 1: 267

(2) الكتاب، 3: 498.

(3) نفسه، 497.

(4) اللّمع في العربية، 243.

وتابعه في المخالفة ابن يعيش (ت 643هـ)، الذي يذكر أن الحذف كثير في لغة العرب؛ وذلك لقوة الدلالة عليه، فالعرب تأتي به لضرب من التخفيف، ويرى أن القياس في اللغة أن يأتي الاسم المحلوف به منصوباً؛ لأن الفعل بعده قد عمل فيه. (1)

وهناك بعض العلماء (2) من أشار إلى جواز الحذف وكثرة استخدامه عند العرب دون أن يشترط ما اشترطه المبرد (ت 285هـ) من وجود عوض حال حذف الواو في أسلوب القسم.

ووافق الزمخشري (ت 538هـ) المبرد (ت 285هـ) الرأي في أن الحذف لا يكون إلا بعوض، فيقول: "تحذف الواو، ويعوض منها حرف التثنية، وهمزة الاستفهام". (3)

وخلاصة القول، إن حذف أداة القسم (الواو) في أسلوب القسم لغة جائزة واردة عند العرب، فهدفهم من الحذف التخفيف في عملية النطق، وربما كان أيضاً من قبيل السرعة في الكلام، ولعل سياق الكلام يدل على وجوده وإن حذف هذا الحرف، فالغرض ليس إظهاره في الكلام، وإنما إثبات معنى القسم؛ للدلالة على حدوث ما يراد التأكيد عليه.

ثانياً- يمين

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب "الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم". (4)

"... فمن تلك الأسماء قولك: (لعمرك لأفعلن)، و(علي عهد الله لأفعلن)، و(علي يمين الله لأفعلن)، فهذا مثل قولك: على زيد درهمان، ولزيد أفضل من عمرو؛ لأنه إنما وقع قسماً لقوله: لعمر الله ما أقسم به، وإذا قلت: (علي عهد الله) فقد أعطيته عهدك بما ضمنته له ... واعلم أن المصادر وما يجري مجراها إنما تقع في القسم منصوبةً بأفعالها...، وذلك قولك: (عمرك الله لا تقم)، و(قعدك الله لا تقم)، وإن شئت قلت: (قعيدك الله)، وكذلك: (يمين الله وعهده)" (5)

ففي النص السابق إشارة واضحة من المبرد (ت 285هـ) إلى ورود كلمة (يمين) مرة منصوبة، ومرة مرفوعة في لغة بعض العرب دون تحديد لهم.

(1) ينظر: شرح المفصل، 9:103

(2) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 344، الصايغ، اللمحة في شرح الملح، 1:267.

(3) شرح المفصل في صنعة الإعراب، 4:259.

(4) المقتضب، 2:325

(5) نفسه، 325-326

فمن الشواهد الشعرية على مجيء (يمين) مرفوعة قول امرئ القيس: (الطويل)

61- فَقَلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ ضَرَبُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

والشاهد في مجيء (يمين) مرفوعة، و"بعض العرب ينشد هذا البيت فيرفع القسم⁽¹⁾،

فالشاعر "يريد يمينُ الله علي".⁽²⁾

تقدم سيبويه(ت180هـ) على المبرد(ت285هـ) في حديثه عن ورود (يمين) مرفوعة ومنصوبة فيقول في لفظ (يمين): " جعلوه بمنزلة أيمن الكعبة وأيم الله، وفيه المعنى الذي فيه، وكذلك أمانة الله ومثل ذلك: يعلم الله لأفعلن، وعلم الله لأفعلن فأعرابه كإعراب يذهب زيداً، وذهب زيد، والمعنى: والله لأفعلن، وإذا بمنزلة يرحمك الله وفيه معنى الدعاء".⁽³⁾

كما نجد سيبويه(ت180هـ) يصف العرب الذين يأتون بكلمة (يمين) منصوبة بالفصحاء⁽⁴⁾ وتعليل النصب عنده في حاصل على إضمار الفعل.⁽⁵⁾

ولم تتسب لهجتا الرفع والنصب لكلمة (يمين) لقوم معرفين من العرب عند العلماء⁽⁶⁾ الذين تبعوا المبرد(ت285هـ) في الحديث عنها.

وقدمت لهجة النصب على الرفع وجعلت اللغة الأجود والأعم والأكثر انتشاراً، في حين أن لغة الرفع لم ترد، فالزجاجي(ت340هـ) يقول: "ومنهم من قال يمينُ الله برفعه بالابتداء ويضم الخبر، وكأنه قال عهد الله لازم لي... بالرفع والنصب أجود".⁽⁷⁾

61- الديوان: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، مصر، 1962م، 32، ويلاحظ أن روايته في الديوان على النحو الآتي: "فقلت يمين الله أبرح قاعداً و لو قطعوا رأسي لديك وأوصالي"، الكتاب، 504:3، والمقتضب، 336:2، والزجاجي، الجمل في النحو، 73، وابن جني، الخصائص، 284:2، اللمع في العربية، 245، الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب، 258:4، وابن يعيش، شرح المفصل، 104:9، والشنقيطي، الدرر اللوامع، 304:2، وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، 160، ويلاحظ أن (يمين) قد جاءت منصوبة، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 9: 104

(1) المقتضب، 326:2.

(2) نفسه والصفحة نفسها.

(3) الكتاب، 504:3.

(4) نفسه، 503.

(5) نفسه، 322:1.

(6) ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، 75، وابن جني، اللمع في العربية، 254، الزمخشري، المفصل في علم العربية، 348، ابن يعيش، شرح المفصل 104:9.

(7) الجمل في النحو، 75.

أما الأعلام الشنتميري (ت 476هـ) فيشير إلى أن النصب أكثر في كلام العرب من لغة الرفع⁽¹⁾ كما قدم ابن يعيش لغة النصب فهي الوجه الأول عنده⁽²⁾.

وأجاز ابن خروف (ت 609هـ) وابن عصفور (ت 669هـ) لغة النصب، وذلك بفعل مقدر يصل إليه بنفسه، تقديره "ألزم نفسي"⁽³⁾، وللشنقيطي (ت 331هـ) رأي في التقدير الحاصل للغة النصب وهو (ألزم نفسي) فهو يرى أن الفعل (ألزم نفسي) ليس بفعل قسم، كما أن تضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس⁽⁴⁾.

وخلاصة القول في لهجتي الرفع والنصب لكلمة (يمين) يتبين أن لغة النصب هي اللغة المقدمة، والأكثر انتشاراً بين العرب، وإن استعمل بعضهم الرفع.

ثالثاً - (آيم)، و(آيمن)

يقول المبرد (ت 285هـ) في باب "الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى

القسم"⁽⁵⁾:

"واعلم أن من هذه الحروف (آيم)، و(آيمن) وألفها ألف وصل، وتام الاسم النون تقول: آيمُ الله لأفعلن، آيمنُ الله لأفعلن، وليس بجمع (يمين)، ولكنه اسم موضوع للقسم ولو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع، وصلهم إياها يدلُّك على أنها زائدة، وأنها ليست من هذا الاشتقاق...."

زعم يونس أن من العرب من يقول: (إيم الله) في موضع (آيم الله) فهي عند هؤلاء بمنزلة (ابن واسم)، تقول في الاستفهام: أيم الله لقد كان ذاك؟ لأنها تسقط للوصل، وتحدث ألف الاستفهام ومنهم من يحذف ألف الاسم حتى يصير على حرف علماً بأنه لا ينفصل بنفسه فيقول: (م الله لأفعلن)، ويقال: (من الله لأفعلن)، و(من ربي لأفعلن)، أبدل (من) الباء التي في قولك: (بالله لأفعلن)"⁽⁶⁾.

فالمبرد (ت 285هـ) يوافق سيبويه (ت 180هـ) في ذكر اللغات الدائرة حول (آيم)،

و(آيمن) دون تحديد من تكلم بها من العرب، فقال: "وبعض العرب يقول: آيمنُ الكعبة لأفعلن،

(1) ينظر، الشنقيطي، الدرر اللوامع، 43:2

(2) ينظر، شرح المفصل، 104:9

(3) ينظر: المقتضب، 326:2 (1)، وينظر حديث ابن يعيش عن ابن عصفور في شرح المفصل، 104:9 (1)

(4) ينظر: الدرر اللوامع، 304:2

(5) المقتضب، 325:2

(6) نفسه، 330-331

كأنه قال: لعمر الله المقسم به، وكذلك (أيُّ الله و أيمن الله)، إلا أن ذا أكثر في كلامهم فحذفوه كما حذفوا غيره وهو أكثر من أن أصفه لك".⁽¹⁾

كما ذكر سيبويه (ت180هـ) لغة حذف أي من (أيمن)، فيقول سيبويه (ت180هـ) في ذلك " اعلم أن بعض العرب يقول: (مُ اللهُ لأفعلن) يريد: أيمن الله، فحذفت حتى صيرها على حرف".⁽²⁾

أثبت الزجاجي (ت340هـ)⁽³⁾ وغيره⁽⁴⁾ من علماء اللغة ما أورده المبرد (ت285هـ) حول مجيء (أيمن، أيمن) بلغات عدة، مشيرين إلى أن (أيمن) مفرد تدل على القسم وليست جمعاً لكلمة يمين، فالهمزة فيهما جاءت مفتوحة؛ لأنها دخلت على الاسم غير المتمكن الذي لا يستعمل في القسم وحدة، فصارع الحرف قبله تمكنه، ففتح تشبيها بالهمزة اللاحقة ألف التفريق.

ووافق ابن هشام (ت207هـ)⁽⁵⁾ المبرد (ت285هـ) في أن همزة (أيمن، و أيمن) همزة وصل بدليل ورودها مكسورة.

وخالف الكوفيون وعلى رأسهم الفراء المبرد (ت285هـ) حول الهمزة فيهما، فهم يرون أن الهمزة فيهما همزة قطع، وأن كلمة (أيمن) هي جمع لكلمة (يمين).⁽⁶⁾ ونسب السيوطي (ت911هـ) لغة من قال (أيمن) بكسر الهمزة وضم الميم إلى بني سليم، ولغة من قال (أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم لبني تميم، كما نسب من قال في أيمن: (م) بضم الميم وكسرها إلى بني العنبر.⁽⁷⁾

يمكن القول: إنَّ اللغات الواردة حول (أيمن، و أيمن) جائزة مستخدمة عند العرب، بصرف النظر عن الخلاف حول الهمزة فيهما، إن كانت همزة وصل أو همزة قطع، ولكن يمكن ترجيح أن الهمزة همزة قطع، فعندما ذكرها سيبويه (ت180هـ) في كتابه أثبتت مكتوبة بهمزة قطع، كما أن المدرسة الكوفية تجعلها همزة قطع لا وصل.

(1) الكتاب، 3: 502-503

(2) نفسه، 4: 229

(3) ينظر: الجمل في النحو، 74.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 9: 92، وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، 161-162.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي، 161

(6) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 9: 92

(7) ينظر: همع الهوامع، 1: 481

أما حديث ابن هشام(ت 761هـ) بأنها همزة وصل لا قطع ودليله في ذلك أنها تأتي مكسورة، فهذا ليس بدليل قاطع، فالفرق -مثلاً- بين (إنّ و أنّ) أن الأولى همزتها همزة قطع مكسورة، والثانية همزتها همزة قطع مفتوحة.

المبحث السابع عشر

الضمير المتصل (الهاء)⁽¹⁾

يقول المبرد(ت 285هـ) في باب "ما يكون عليه الكلم بمعانيه"⁽²⁾

"والهَاءُ فِي ضَرْبَتِهِ، وَمَرَّرْتُ بِهِ، وَلَهَا أَحْكَامٌ نَبِّينُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَذَلِكَ أَنْ أَوَّلَ هَذِهِ الْهَاءِ أَنْ تَلْحَقَهَا وَאוּ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةٌ، فَتُوصَلُ بِهَا الْوَاوُ إِذَا وَصَلَتْ، فَإِنْ وَقَفْتَ لَمْ تَلْحَقِ الْوَاوُ لِنَلَاءِ يَكُونُ الزَّائِدُ كَالْأَصْلِيِّ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (رَأَيْتَهُوْ يَا فَتَى)، وَ(رَأَيْتَهُوْ يَا فَتَى)، فَتَلْحَقُ بَعْدَ الْمَضْمُومِ وَالْمَفْتُوحِ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ جَازَ أَنْ تَتَّبَعَهَا وَاوِ، أَوْ يَأُيِّمَهَا شِئْتُ.

أما الواوُ فعلى الأصل الذي ذكرت لك، وأما الياءُ فللقرب الجوار؛ لأنَّ الضمَّةَ مستقلةً بعدَ الكسرةِ، والنَّاسِ عامةً للكسرةِ، والياءُ بعدها أكثر استعمالاً، فأما أهلُ الحجاز خاصةً فعلى الأمرِ الأوَّلِ فيها يقرأون ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾⁽³⁾ لزموا الأصل، وهما في القياس على ما وصفت لك، فإن كانت هذه الهاءُ بعد و او، أو ياءٍ ساكنتين، أو ألفٍ فالذي يُختار حذف حرف اللين بعدها تقول: عليه مال يا فتى بكسر الهاءِ من أجلِ الياءِ التي قبلها كما فعلت ذلك للكسرة ومن لزم اللغةَ الحجازيةَ قال: عليه مال.

وإنما حذفَت الياءَ، والواوَ، لأنَّ الهاءَ خَفِيَّةٌ، والحرفَ الذي يلحقها ساكنٌ، وقبلها حرفٌ لين ساكن فكره الجمع بين حرفي لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفي.

وإن شئت ألحقت الياءَ، والواوَ على الأصل؛ لأنَّ الهاءَ حرفٌ متحركٌ في الحقيقة، وذلك قولك على قول العامة: عليه مال، وعلى قول أهل الحجاز: عليه مال...، فإن كان قبل الهاءِ حرفٌ ساكنٌ من غيرِ حروفِ المد واللين فأنت مخيرٌ: إن شئت أثبتت، وإن شئت حذفت، أما الإثباتُ فعلى ما وصفت لك، وأما الحذفُ، فلأنَّ الذي قبلَ الهاءِ ساكنٌ وبعدها ساكنٌ وهي خفيةٌ، فكرهوا أن يجمعوا بينهما؛ كما كرهوا الجمع بين الساكنين.⁽⁴⁾

(1) ينظر: الكتاب، 4: 189-195، والمقتضب، 1: 36-37، والرضي، شرح الكافية، 2: 11

(2) المقتضب، 1: 36

(3) سورة القصص، الآية 81

(4) المقتضب، 1: 36-37

يتضح في النص السابق أن المبرد (ت 285هـ) يجعل لهجة إتباع الضمير بالواو لغة أهل الحجاز، ولهجة إتباع الضمير بالياء لغة أكثر الناس، وهما لغتان مستخدمتان يقاس عليهما، وهو بهذا يوافق ما ذكره سيبويه (ت 180هـ) الذي يقول: "اعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو؛ لأنها في الكلام كله هكذا، فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنها خفية كما أن الياء خفية، وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة، وهي من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء، فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً كذلك كسروا هذه الهاء، وقلبوا الواو ياء؛ لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة، فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها، وذلك قولك: مررت بهي قبل، ولديهي مال، ومررت بدارهي قبل.

وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولديهو مال، فإذا لحقت الهاء الميم في علامة الجمع كسرتها كراهية الضمة بعد الكسرة".⁽¹⁾

وفيما يتعلق بالحرف الذي يسبق الهاء فالمبرد (ت 285هـ) يخالف سيبويه (ت 180هـ) في الاختيار والحكم، إذ إنه لا يفرق بين حرف لين وغيره من ناحية الوصل أو الحذف، أما سيبويه (ت 180هـ) فيختار ويقدم الحذف، إذا سبقت الهاء بحرف لين ساكن، كما يصف الحذف بالأحسن والأكثر انتشاراً، ويتضح ذلك في قول سيبويه (ت 180هـ): "فإذا كان من قبل حرف لين، فإذا حذف الياء والواو تشبهها في المد، وهي أختهما، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا، وهو أحسن وأكثر".⁽²⁾

كما خالف المبرد (ت 285هـ) الخليل (ت 175هـ) وسيبويه (ت 180هـ) فيما إذا كان الحرف الذي قبل الياء ساكناً، فالمبرد (ت 285هـ) يختار حذف العلة، أما الخليل وسيبويه (ت 180هـ) فيختاران الإتمام⁽³⁾، وفي ذلك يقول سيبويه (ت 180هـ): "فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف ساكن لين أثبتوا الواو والياء في الوصل، وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكناً... والإتمام أجود".⁽⁴⁾

(1) الكتاب، 4: 195

(2) نفسه، 189

(3) المقتضب، 1: 266

(4) الكتاب، 4: 190

ورجح السيرافي (ت 368هـ) رأي المبرد(ت 285هـ) وقدمه على رأي سيويه (ت180هـ)، فيذكر أن ما قاله المبرد(ت 285هـ) هو الرأي الصحيح؛ لأن أكثر القراء والجمهور على حذف العلة. (1)

ووافق السيوطي(ت 911هـ) المبرد(ت 285هـ) في نسبة لغة ضم (الهاء) بصلة أو دونها إلى الحجازيين، ويشير إلى أنه إذا وقعت الهاء بعد ساكن ، فاختلاصها سواء أكان صحيحاً نحو "منه" و"عنه" أم كان حرف علة، مثل (فيه، عليه) وهو الأفصح لغوياً، كما يضيف بأن إشباع الهاء إذا وقعت بعد حرف متحرك هو الأفصح والأكثر شيوعاً بالإجماع. (2) أما لهجة حذف الصلة، وبقاء الحركة دليلاً على المحذوف فقد نسبت إلى بني عقيل وبني كلاب. (3)

ومن الشواهد القرآنية على مجيء الضمير المتصل (الهاء) مضموماً بوصل ومن غير صلة، قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْتِينَا إِلَى الْصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنَسِينِي إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ۝۴۰﴾ (4) فالشاهد في قوله: (ما أنسانيه)، فقد قرأ حفص وابن كثير الهاء مضمومة من غير صلة ووصلاً والباقون بالكسر. (5)

يلاحظ مما سبق أن لغتي إتباع الضمير (الهاء) بالواو أو الياء لغتان جائزتان، ولكن يبقى الخلاف عند العلماء بين الإتيان والحذف، فكلاهما متعلق بطبيعة الحرف الذي يسبق الضمير وحركته، فمن العلماء من يقدم الحذف على الوصل، إلا أنه يمكن أن يُختار الوصل على الحذف، وإن كان الخلاف قائماً بين العلماء، إلا أنه يمكن القول: بأن اللغتين مقبولتان في اللغة، يفاض عليهما لا سيما أن القراء قرؤوا بهما في حالة الوصل والحذف.

(1) ينظر: نفسه، 189، هـ (2-)

(2) ينظر: همع الهوامع، 1:230

(3) ينظر: الرضي، شرح الكافية، 2:11

(4) سورة الكهف، الآية 63

(5) ينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، 1:399، والحجة في القراءات السبع، 133، والبنا الدميطي، الإتحاف، 369، والسفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، 374، واللحام، سعيد محمد، فيض الرحيم في القرآن الكريم ، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1995م، 301.

الفصل الرابع

"التباين الدلالي"

- تمهيد: 220
- المبحث الأول: الأضداد 232-221
- أولاً- الضد لغة 221
- ثانياً- الضد اصطلاحاً 221
- ثالثاً- عوامل نشأة الأضداد في العربية 222
- رابعاً: موقف العلماء من ظاهرة الأضداد 224
- المبحث الثاني: المشترك اللفظي 244-233
- أولاً- مفهوم المشترك اللفظي 233
- ثانياً- عوامل ظهور المشترك اللفظي 233
- ثالثاً: موقف العلماء من ظاهرة المشترك اللفظي 234
- رابعاً: نماذج من المشترك اللفظي 237
- المبحث الثالث: الترادف 255-245
- أولاً- الترادف لغة 245
- ثانياً- الترادف اصطلاحاً 245
- ثالثاً- عوامل ظهور الترادف 245
- رابعاً- موقف العلماء من ظاهرة الترادف 246
- خامساً: نماذج من الترادف 249

تمهيد:

تحتوي المعاجم العربية على مئات الكلمات التي اختلفت معانيها في الحقل الدلالي - بعض الاختلاف تبعاً للهجات المتباينة.

فالحقل الدلالي هو مجموعة من الكلمات التي ترتبط دلالاتها، كما أنه العلم الذي يدرس المعنى أو الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى⁽¹⁾، ولا يمكن فصل علم الدلالة عن غيره من فروع اللغة، فعلم الدلالة يتضح من خلال ملاحظة الجانب الصوتي الذي يؤثر على المعنى مثل وضع صوت مكان آخر، كذلك دراسة التركيب الصوتي للكلمة، وبيان المعنى الذي تؤديه صيغتها، ولا بد من مراعاة الجانب النحوي أو الوظيفة النحوية لكل كلمة داخل الجملة، فتغير الوظيفة النحوية يؤدي إلى تغيير المعنى.⁽²⁾

كما تتمثل الدلالة في علاقة اللفظ بالمعنى، فإن اللفظ دال، والمعنى مدلول، والدلالة هي ما ينصرف إليه اللفظ في الذهن من مدرك أو محسوس ويكون المدلول عرضة للتغيير كلما زاد استعمال اللفظ، أو أكثر وروده في نصوص مختلفة، أو اختلفت بيئته، لأن الذهن يوجه كل مرة في اتجاه جديد، وذلك يوحي إليه بخلق معنى جديد، إلا أن المعنى الجديد لا يستطيع هو أيضاً أن يضمن البقاء لنفسه مطلقاً، فالمعاني الثانوية التي تحيط به، قد تتقدم عليه، وتحل مكانه.⁽³⁾

يلاحظ أن هذه التغييرات الدلالية غالباً ما تكون قد ظهرت بسبب تغيير في الوضع البيئي أو الاجتماعي أو الثقافي، فاختلاف بيئات اللغة الواحدة يخلق لهجات متعددة داخل اللغة، فيتبع ذلك اختلاف في المستويات الدلالية لهذه اللهجات.⁽⁴⁾

فالدليل الواضح على دخول أساليب اللهجات ومستوياتها الدلالية في العربية نشوء عدد من الظواهر اللغوية، كالأضداد والمشارك اللفظي والترادف، وهي ظواهر سيتم توضيحها في هذا الفصل.

(1) ينظر: عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 1993م، 11، والمطلبي، غالب

فاضل، لهجة قبيلة تميم، 257

(2) ينظر: عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، 13

(3) والمطلبي، غالب فاضل، لهجة قبيلة تميم، 257

(4) ينظر: نفسه، 258

المبحث الأول

الأضداد⁽¹⁾

أولاً- الضد لغة

الضد في اللغة: مثل الشيء ونظيره وخلافه⁽²⁾، فتعد الأضداد جمع ضد، وضد كل شيء ما نأفاه نحو البياض والسواد والسخاء والبخل والشجاعة والجبن، وليس كل ما خالف الشيء ضداً له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين، وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم، فالاختلاف أعم من التضاد، إذ كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين⁽³⁾.

ثانياً- الضد اصطلاحاً

أما في الاصطلاح: فهو لفظ واحد في لغة واحدة له معنيان متناقضان متعاكسان⁽⁴⁾ فينصرف اللفظ الواحد إلى معنيين متضادين⁽⁵⁾، أو يدل على معنيين متقابلين دلالة مستوية⁽⁶⁾، ويقول ابن فارس في ذلك: "من سُننِ العربِ في الأسماء أن يُسَمَّوا المتضادَّين باسمٍ واحد نحو الجَوْنِ للأسود والجَوْنِ للأبيض"⁽⁷⁾.

وتعد الأضداد نوعاً من المشترك اللفظي⁽⁸⁾، فهي تتفق مع المشترك اللفظي في كونه دالاً على معنيين متخالفين، ولكنه يخالفه من وجه آخر وهو اشتراط أن يكون هذان المعنيان

(1) ينظر: السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد، كتاب الأضداد، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، د.ط، القاهرة، 1990م، 158، وابن الأنباري، عبد الرحمن محمد بن أحمد بن عبد الله، الأضداد، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، د.ط، القاهرة، 2009م، 15، 17، 25، 27، والسيوطي، المزهر، 1: 387

(2) ابن منظور، اللسان، مادة (ضدد)

(3) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، مطبعة المدني، د.ط، القاهرة، د.ت، 336، والكراعين، أحمد نعيم، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1993م، 122

(4) ينظر: الكراعين، أحمد نعيم، 122

(5) ينظر: السيوطي، المزهر، 1: 387

(6) ينظر: نجا، إبراهيم محمد، اللهجات العربية، مطبعة السعادة، د.ط، 1997م، 110

(7) الصاحب، 98

(8) ينظر: السيوطي، المزهر، 1: 387، ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، د.ط، الأردن، د.ت، 122

المتخالفان متضادين، أي اللفظ يدل على النقيضين⁽¹⁾، كالجون الذي يدل على الأبيض والأسود.⁽²⁾

وأشار أهل الأصول إلى أن مفهومي اللفظ والمشارك "إما أن يتباينا بأن لا يمكن اجتماعها في الصدق على شيء واحد كالحيض والطمهر، فإنهما مدلولوا القراء، ولا يجوز اجتماعهما لواحد في زمن واحد أو يتواصل، فإما أن يكون أحدهما جزءاً من الآخر كالممكن العام للخاص أو صفة كالأسود لذي السواد فيمن سمي به".⁽³⁾

فالأضداد نوع من العلاقة بين المعاني، فهي أقرب إلى الذهن من أية علاقة أخرى، فذكر أي معنى من المعاني يستحضر إلى الذهن الضد لذلك المعنى المذكور، لاسيما في الألوان، فذكر اللون الأبيض يستدعي اللون الأسود إلى الذهن، فعلاقة الضدية من أوضح الأشياء في تداعي المعاني، فإذا جاز أن تعبر الكلمة الواحدة عن معنيين متضادين، لأن استحضار أحدهما في الذهن يستتبع استدعاء الآخر.⁽⁴⁾

ثالثاً - عوامل نشأة الأضداد في العربية

وتعود نشأة الأضداد في العربية إلى عوامل عدة منها:

أ- العامل اللهجي: وهو أن تستعمل اللفظ في قبيله بمعنى، وتستعمل قبيلة أخرى اللفظ نفسه في معنى مناقض له، فيكون المعنى الأصلي للكلمة عاماً غير محدد، ثم يتحدد معناه مع مرور الزمن، ولكن في تطوره وتحدد معناه قد يتخذ طريقتين متضادتين، ويترتيب على ذلك أن الكلمة الواحدة يتخصص معناها في لهجة من اللهجات بشكل يضاد الشكل المتخذ في لهجة قبيلة أخرى،⁽⁵⁾ ويقول ابن الأنباري (ت 577هـ): "إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب

(1) ينظر: مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 122

(2) ينظر: السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، كتاب الأضداد، تحقيق، محمد عبد القادر أحمد، د.ط، القاهرة، 1991م، 158

(3) السيوطي، المزهر، 1: 387

(4) ينظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، 207، وعبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، 336.

(5) ينظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، 199-200، وعبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، 324، وعمر، أحمد مختار، علم الدلالة، 204، ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 127، والمطلبي، غالب فاضل، لهجة قبيلة تميم، 268

والمعنى الآخر لحيٍّ غيره ثم سمع بعضهم لغةً بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء.⁽¹⁾

ب- عامل المعنى: يقول ابن الأنباري (ت 577هـ): "إذا وقع الحرفُ على معنيين متضادين فالأصلُ لمعنى واحد، ثمَّ تداخل الاثنان على جهة الاتساع فمن ذلك (الصَّريمُ) يقال لليل: صريم، وللنَّهار: صريم... وكذلك (السدفة) الظلمة، والسدفة: الضوء".⁽²⁾

فانتساع المعنى للكلمة الواحدة قد يدل على معنى عام مشترك بين ضدين بحيث تصلح الكلمة لكل منهما؛ لوجود هذا المعنى الجامع بينهما.⁽³⁾

وقد يأتي التضاد للفظ عن طريق انتقاله من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي، فنستخدم الكلمة في ضد معناها على سبيل الاستعارة.⁽⁴⁾

ج- العوامل الصرفية:

وهي أن يكون لإحدى الصيغ الصرفية دالتان متناقضتان.⁽⁵⁾

د- العوامل الصوتية:⁽⁶⁾

وهو تغير أو تطور يصيب أحد أصوات اللفظ فيشابه لفظاً آخر بقلبه، أو يتناقض معه دلاليًا،⁽⁷⁾ فقد ينال الأصوات الأصلية للفظ ما بعض التغيير كالحذف أو الزيادة أو الاختصار،

(1) الأضداد، 23

(2) الأضداد، 21

(3) ينظر: مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 127

(4) ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، 352، والكرايين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 127،

ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 128

(5) ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، 352-356، وعمر، أحمد مختار، علم الدلالة،

212-213، والكرايين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 126، ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند

العرب، 130

(6) ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، 351-352، والكرايين، أحمد نعيم، علم الدلالة،

125، ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 131

(7) الكرايين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 125

فيصبح متحداً مع لفظ آخر يدل على يقابل معناه،⁽¹⁾ وفي ذلك يقول إبراهيم أنيس: "قد يترتب على التطور الصوتي في كلمة أن تصبح مماثلة في لفظها ككلمة أخرى مضادة في المعنى كالجون من (جن)، ثم أصبحت بالتطور بمعنى: ستر، وقلبت إحدى النونين واواً".⁽²⁾ ومثال ذلك ما ورد في (ذفر) و(دفر): ذفر الريح الطيبة، كذلك الريح المنتنة، وتعني الدفر: الدال غير معجمية والفاء ساكنة: النتن.⁽³⁾

هـ- العوامل الاجتماعية والنفسية

تشارك تلك العوامل في ظهور الأضداد، فألفاظ التفاضل التي يقولها الناس للدلالة على الضد تماشياً لما تنفر منه النفس تؤدي إلى ظهور الأضداد في اللغة.⁽⁴⁾ ومثال ذلك ما ورد حول كلمة: (نَهَل): حيث إن "الناهل العطشان، والناهل الريان، وقال الأصمعي الناهل الشارب، يقال: أنهلته سقيته الشربة الأولى، وعللته مرتين أو أكثر فإنما قيل للعطشان: ناهل على التفاؤل كما يقال: المفازة للمهلكه على التفاؤل".⁽⁵⁾

رابعاً: موقف العلماء من ظاهرة الأضداد

أما موقف العلماء من ظاهرة الأضداد فتظهر عندهم ما بين منكر لوجودها ومقر بوقوعها، ومن الذين أنكروا وجود هذه الظاهرة ابن درستويه (ت347هـ)⁽⁶⁾ حيث ألف في ذلك كتاباً أسماه "إبطال الأضداد"⁽⁷⁾، وقال ابن درستويه في شرح الفصيح: "النوء: الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكوكب: قد ناء، إذا طلع. وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضاً، وأنه من الأضداد، وقد أوضحنا الحجة عليهم في إبطال الأضداد".⁽⁸⁾

(1) مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 131

(2) في اللهجات العربية، 213

(3) ينظر: السجستاني، الأضداد، 165-166

(4) ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، 345-347، وعمر، أحمد مختار، علم الدلالة،

204-205، ومجاهد عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 129

(5) السجستاني، الأضداد، 169

(6) ينظر: السيوطي، المزهري، 1: 396.

(7) ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، 337، ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند

العرب، 124

(8) السيوطي، المزهري، 1: 396.

وحجة من أنكر الأضداد أنه: من المشترك الذي يوقع في اللبس والإبهام أو التغطية والتعمية،⁽¹⁾ كما "إنَّ النقيضين لا يوضع لهما لفظ واحد؛ لأنَّ المشترك يجب فيه إفادة التردد بين معنييه والتردد في النقيضين حامل بالذات لا من اللفظ".⁽²⁾

ولم تسلم العربية من هجوم الشعوبيين عليها بسبب ما فيها من الأضداد،⁽³⁾ إذ سماهم ابن الأنباري (ت 577هـ) بأهل البدع والزيغ فيقول فيهم: "ويظنُّ أهلُ البدعِ والزيغِ والإزراءِ بالعرب أن ذلك كان منهم؛ لنقصان حكمتهم وقلة بلاغتهم وكثرة الالتباس في محاوراتهم وعند اتصال مخاطباتهم فيسألون عن ذلك، ويحتجون بأن الاسم منبئ عن المعنى الذي تحته، ودالُّ عليه وموضح تأويله، فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب وبطل بذلك معنى تعليق الاسم على المسمى".⁽⁴⁾

ويرد ابن الأنباري (ت 577هـ) حجتهم قائلاً: "أن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ويرتبط أوله بآخره ولا يُعرَف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه فجاز وقوع اللفظة الواحدة على المعنيين المتضادين لأنها يتقدمها، ويأتي بعدها ما يدلُّ على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر فلا يُراد به في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد".⁽⁵⁾

كما يشير ابن الأنباري (ت 577هـ) إلى دور السياق في تحديد الدلالة، فيقول: "ومجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة وإن لم تكن متضادة فلا يُعرَف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدَّم الحرف ويتأخَّر بعده مما يوضح تأويله كقولك: (حَمَلٌ) لولد الضأن من الشاء، و(حَمَلٌ) اسم رجل".⁽⁶⁾

فابن الأنباري (ت 577هـ) يرد على الشعوبيين الذين أنكروا وجود الأضداد في لغة العرب، ولعل ذلك يعود إلى حقدهم وضغينتهم؛ لأن مرد الأمر في مسألة الأضداد في اللغة

(1) ينظر: مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 124

(2) عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، 195

(3) ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، 338

(4) الأضداد، تحقيق، شريدة الشربيني، دار الحديث، د.ط، القاهرة، 2009م، 15

(5) نفسه والصفحة نفسها

(6) نفسه، 17

يعود إلى سياق الكلام وتعلق أوله بآخره وإلى قرائن الحال التي يكون فيها الناس أثناء التخاطب.⁽¹⁾

أما المثبتون لظاهرة الأضداد فكانوا بين موسع ومضيق، فمن الذين وسعوا في ذكرها وألفوا فيها كتباً مستقلة، هم:⁽²⁾ قطرب (ت206هـ) والأصمعي (ت216هـ) وابن السكيت (ت244هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت255هـ) وابن الأنباري (ت577هـ).

أما ابن دريد (ت321هـ) فكان من المضيقين، إذ إنه يرى أن الأضداد لا تكون إلا في لغة واحدة، فيقول مدلاً: "الشعب: الافتراق، والشعب: الاجتماع، وليس من الأضداد، إنما هي لغة قوم".⁽³⁾

فأفاد ابن دريد (ت321هـ) بهذا: "أن شرط الأضداد أن يكون استعمال اللفظ في المعنيين في لغة واحدة".⁽⁴⁾

أما موقف المبرد (ت285هـ) من هذه الظاهرة، فكان من المؤيدين لوجود ظاهرة الأضداد، فعدها نوعاً من المشترك اللفظي، وتحدث عنها في كتابه "ما اتفق لفظه واختلاف معناه من القرآن المجيد"، فيقول فيه موضحاً: "هذه حروف ألفناها من كتاب الله عز وجل، متفقة الألفاظ مختلفة المعاني متقاربة في القول مختلفة في الخبر، على ما يوجد في كلام العرب، لأن من كلامهم اختلاف اللفظين واختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين.... ومن قولهم: أمر جلل... أي صغير... ويكون للتعظيم"⁽⁵⁾

(1) ينظر: عبدالنواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، 339

(2) ينظر: الشلفاني، عبد الحميد، مصادر اللغة، منشورات عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، د.ط، الرياض، د.ت، 225، وعبد النواب رمضان، فصول في فقه اللغة، 337، وعمر، أحمد مختار، علم الدلالة، 196-197، والكراعين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 123، ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 144، والمطلبي، لهجة قبيلة تميم، 267.

(3) الجمهرة، مادة (ب.ش.ع)

(4) السبوطي، المزهر، 1: 196.

(5) نفسه، باعتناء عبد العزيز الرجكوني، المطبعة السلفية، د.ط، القاهرة، 1350هـ، 1-4

ثم يأتي المبرد(ت 285هـ) بشواهد من القرآن الكريم تدل على وجود هذه الظاهرة في كتابه " ما اتفق لفظه واختلف معناه"، فيقول فيه: "فما اتفق لفظه واختلف معناه قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَمَانِي وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾⁽¹⁾، هذا لمن شك، ثم قال: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾⁽²⁾، فهذا يقين، لأنهم لو لم يكونوا مستيقنين لكانوا ضللاً وشكاً في توحيد الله تعالى، ومثله في اليقين قول المؤمن ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ﴾⁽³⁾ أي أيقنت".⁽⁴⁾

ولابن الأنباري (ت 577هـ) رأي فيما يقوله المبرد(ت 285هـ) حول تفسيره للفظ (الظن) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾⁽⁵⁾، فهو يرى أن هذا ليس ضدّاً، وإن الظن هنا ليس بمعنى الشك وإنما هو الكذب إذ يقول موضحاً: "المعنيان اللذان ليسا بمتضادين: أحدهما الكذب والآخر التهمة، فإذا كان الظن بمعنى الكذب قلت: (ظن فلان، أي كذب)، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾⁽⁶⁾، فمعناه: إن هم إلا يكذبون، ولو كان على معنى الشك لاستوفى منصوبيه، أو ما يقوم مقامهما".⁽⁷⁾

يلاحظ أن تفسير (يظنون) عند القرطبي(ت 671هـ)⁽⁸⁾ وغيره⁽⁹⁾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾⁽¹⁰⁾، بمعنى يكذبون، لأنهم لا علم لهم بصحة ما يتكلمون به. أما تفسير (ظننت) في قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ﴾⁽¹¹⁾، بمعنى أيقنت وعلمت.⁽¹²⁾

(1) سورة البقرة، الآية 78

(2) سورة البقرة، الآية 46

(3) سورة الحاقة، الآية 20

(4) نفسه، 8

(5) سورة البقرة، الآية 78

(6) سورة الجاثية، الآية 24

(7) الأضداد، 26-27

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، 2:81

(9) ينظر: أبو حيان ، البحر المحيط، 1:443

(10) سورة البقرة، الآية 78

(11) سورة الحاقة، الآية 20

(12) ينظر: المبرد، ما اتفق لفظه واختلف معناه، 8، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 18:206، وأبو

حيان، البحر المحيط، 8:319.

ولقد وردت لفظة (الظن) في اللغة بالمعنيين المتضادين اللذين أشار إليهما المبرد(ت) 285هـ)، وهما الشك واليقين الذي لا شك فيه، و"كل ظن في القرآن من المؤمن فهو يقين، ومن الكافر فهو شك".(1)

فالعرب تجعل الظن بمعنى العلم واليقين، والشك والكذب، إذ ورد "أن العرب تجعل الظن علماً وشكاً وكذباً، وقال: إذا قامت براهين العلم فكانت أكثر من براهين الشك فالظن يقين، وإذا اعتدلت براهين اليقين وبراهين الشك فالظن شك، وإذا زادت براهين الشك على براهين اليقين فالظن كذب، قال تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (2)، أراد إلا يكذبون".(3)

خامساً- نماذج من الأضداد

يلاحظ أن المبرد(ت) 285هـ) يورد في كتابه "الكامل" مجموعة من ألفاظ الأضداد، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

1- يقول المبرد(ت) 285هـ): "وقوله: (يشرينا) يريد يبيعنا، يقال: شراه يشريه إذا باعه، فهذه المعروفة، قال الله عز وجل: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (4)، ويكون (شريتُ) في معنى اشتريتُ، وهو من الأضداد".(5)

يلاحظ أن اشترى تحمل معنيين مختلفين متضادين هما: باع واشترى، وأثبت ذلك كل من الفراء(ت) 207هـ)(6) وابن الانباري(ت) 577هـ)(7) والجوهري (393هـ)(8) والقرطبي (ت) 671هـ)(9) وغيرهم(10).

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، 206:18

(2) سورة البقرة، الآية 78

(3) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، 81:2

(4) سورة يوسف، الآية 20، ومعنى (شروه) باعوه، ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، 128:9، وأبو حيان، البحر المحيط، 291:5.

(5) الكامل، 120:1

(6) ينظر: معاني القرآن، 128:9

(7) ينظر: الأضداد: 96-98

(8) ينظر: الصحاح ، مادة (شرى)

(9) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، 128:9

(10) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 291:5، وابن منظور، اللسان، مادة (شرى)، والفيومي، المصباح المنير، مادة (شرى) .

ويقول الفراء (ت 207هـ) موضحاً: "وللعرب في شروا واشتروا مذهبان، فالأكثر منهما أن يكون (شروا): باعوا، واشتروا، ابتاعوا، وربما جعلوها جميعاً في معنى باعوا، وكذلك البيع، يقال: بعث الثوب على معنى أخرجته من يدي، وبعته، اشتريته". (1)

أما القرطبي (ت 671هـ) فيقول: "يقال: شريت بمعنى اشتريت، وشريت بمعنى بعث لغة" (2)، كما يؤكد على ذلك أبو حيان، إذ يقول: "شري بمعنى باع، وبمعنى اشترى". (3)

ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾ (4).

فالشاهد في (يشري) فجاءت بمعنى يبيع، أي إن الإنسان إن يبذل نفسه من أجل الله (5)، وقد تحمل الكلمة ذاتها في الآية معنى الضد وهو (اشترى): أي أن الله يشتري من المؤمن نفسه مقابل الجنة، والعبد يبيع ليحصل على الجزاء العظيم والأجر الكريم من الله، ولعل هذا التفسير يؤيده ما جاء عند القرطبي عندما ذكر "أن أصل الشراء بين الخلق أن يعوضوا عما خرج من أيديهم ما كان أنفع لهم أو مثل ما خرج عنهم في النفع، فاشترى الله سبحانه من عباده إتلاف أنفسهم وأموالهم في طاعته، وإهلاكها في مرضاته، وأعطاهم سبحانه الجنة عوضاً عنها إذا فعلوا ذلك، وهو عوض عظيم لا يدانيه المعوض ولا يقاس به، فأجرى ذلك على مجاز ما يتعارفونه في البيع والشراء فمن العبد تسليم النفس والمال، ومن الله الثواب والنوال فسمي هذا شراء". (6)

فالشراء يأتي بمعنيين مختلفين هما: الشراء والبيع، فقد نسبت لغة (اشترى) بمعنى باع لبني تميم وربيعة. (7)

(1) معاني القرآن الكريم، 1: 56

(2) الجامع لأحكام القرآن، 90: 128

(3) البحر المحيط، 5: 291

(4) سورة البقرة، الآية 207

(5) البحر المحيط، 5: 128

(6) الجامع لأحكام القرآن، 9: 128

(7) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 1: 56

ومن الشواهد الشعرية قول ابن مفرغ الحميري: (البسيط)
62- شريت برداً ولولا ما تكنفي من الحوادث ما فارقته أبدا
 الشاهد في (شريت) بمعنى بعث .

وقول الشاعر: (الكامل)
63- اشروا لها خاتناً وابتغوا لخنثبها⁽¹⁾ مَواسياً أربعاً فيهن تذكيرُ
 الشاهد في (اشروا) التي جاءت بمعنى الشراء .

2- يقول المبرد (ت 285هـ): "وقال المفسرون في قول الله عز وجل: ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾⁽²⁾ قولين، قال قوم: كالليلِ المظلم، وقال قومٌ: كالنَّهارِ المضيء، أي بيضاء لا شيء فيها، فهو من الأضداد، ويقال: لك سوادُ الأرضِ وبياضُها، أي عامرُها وغامرُها، فهذا ما يُحتجُّ به لأصحابِ القولِ الأخيرِ، ويُحتجُّ لأصحابِ القولِ الأوَّلِ في السوادِ بقول الله تبارك وتعالى: ﴿ فَجَعَلَهُمُ غَنَاءً أَحْوَى ﴾⁽³⁾ ".⁽⁴⁾

فالمبرد (ت 285هـ) يذكر أن الصريم تحمل معنيين هما : الليل المظلم والنهار المضيء، فابن عباس يذكر أن الصريم في قوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾⁽⁵⁾ هو الرماد

62- الكامل، 120:1، وقد ورد هذا البيت برواية أخرى عند ابن الأثيري، الأضداد، 98، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 12:9، وابن منظور، اللسان، مادة (شرى)، وأبو حيان، البحر المحيط، 2: 128، والبغدادي، خزنة الأدب، 47:6، حيث جاءت روايته على خلاف ما جاء في الكامل، 120:1، وهو على النحو التالي (الطويل):
 وشريت برداً لييتني
 من بعد بردٍ كنت هامةً
 تكنف: جعله في كنفه، والكنف ناحية الشيء، وكنف الرجل حضنه، يعني العضدين والصدر، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (كنف).

63- الكامل، 120:1، و الأضداد، ابن الأثيري، 98، وجاء عند الأثيري برواية أخرى هي،
 اشروا لها خاتنا وابتغوا لخاتنها
 معاولاً ستةً فيهن تذيب.

(1) الخنثب: طرف البظر مثل المتك وهو الذي تقطعه الخافضة، والخافضة الخاتنة، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (خنث)

(2) سورة القلم، الآية 20

(3) سورة الأعلى، الآية 5

(4) الكامل، 1: 211-212

(5) سورة القلم، الآية 20

الأسود⁽¹⁾، ويذكر القرطبي (ت 671هـ)⁽²⁾ وأبو حيان (ت 745هـ)⁽³⁾ أن (الصريم) تأتي بمعنى الليل والنهار وذلك؛ لأن كلاً منهما ينصرم عن الآخر.

كما أثبت كل من ابن منظور (ت 711هـ)⁽⁴⁾ والرازي (ت 666هـ)⁽⁵⁾ ورود (الصريم) معنى الليل المظلم والصبح وفي ذلك يقول صاحب مختار الصحاح (ت 666هـ): "الصريم الليل المظلم، والصريم الصبح أيضاً وهو من الأضداد"⁽⁶⁾ وقد أشار كل من القرطبي (ت 671هـ)⁽⁷⁾ وأبي حيان (ت 745هـ)⁽⁸⁾ إلى أن: قبيلة خزيمة تجعل (الصريم) بمعنى الرماد الأسود، لذا يمكن نسبة لغة من قصد بالصريم: الليل للقبيلة ذاتها وهي قبيلة خزيمة.

3- يقول المبرد (ت 285هـ): "قولة: (شِمَّ سيفك) يقول أغمده، ويقال: شَمَّتُ السيفَ إذا سلَّته، وهو من الأضداد " ⁽⁹⁾.

فالمبرد (ت 285هـ) يذكر أن (شام السيف) تأتي بمعنيين هما إغماد السيف وسله، وقد ذكر الأنباري⁽¹⁰⁾ وغيره⁽¹¹⁾ من العلماء ما ذكره المبرد (ت 285هـ) حول حديثه أن (شام) هي من الأضداد دون تخصيص قوم من العرب بذلك .

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر:

64- بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سَيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلَّتْ
الشاهد في (لم يشيموا)، بمعنى لم يغمدوا أي بقيت السيوف مسلولة .

(1) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، 186:18، وأبو حيان ، البحر المحيط، 8:306.

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 186:18

(3) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 8:306

(4) ينظر اللسان : مادة (صرم) .

(5) ينظر: مختار الصحاح ، مادة (صرم) .

(6) الرازي ، مادة (صرم) .

(7) ينظر: الجامع مع الأحكام القرآن، 18 : 186

(8) ينظر: البحر المحيط ، 8 : 306

(9) الكامل، 1:258

(10) ينظر: الأضداد، 287

(11) الجوهري، مادة (شيم) ، و ابن منظور، اللسان، مادة(شيم).

64- الكامل، 1:258، وابن الأنباري، الأضداد، 287، وابن منظور، اللسان، مادة (شيم) ، وقد نسب هذا البيت للفرزدق، ولم أعثر عليه في ديوانه.

4- يقول المبرد(ت 285هـ) : " وزَعَمَ التَّوْزِيَّ أَنَّ النَّبْلَ مِنَ الْأَضْدَادِ ، يَكُونُ لِلجَلِيلِ وَالْحَقِيرِ " (1)

فالمبرد(ت 285هـ) يورد أن (النبل) تحمل معنيين متضادين ، هما : الجليل والحقير ، وهذا ما ذكره ابن الأنباري (2) والجوهري (3) وابن منظور (4)

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر:

(المنسرح)

65- أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ أُورَثَ ذُودًا شَصَائِصًا نَبِلًا

الشاهد في (نبلا) لتدل على الجليل والحقير .

نخلص مما سبق إلى إنَّ ظاهرة الأضداد ظاهرة ثابتة في اللغة العربية، لا سمياً أن من العلماء من وضع لها مصنفات اشتملت صفحاتها على ما ورد عن العرب في لغتهم من أضداد، كما أن هذه الألفاظ أثبتت في معاجم اللغة، فلولا أن العرب عرفت الأضداد وتناقلت الألفاظ فيما بينهم لما سجلت في المعاجم وأثبتت في المصنفات، ويمكن عدّ السبب الحقيقي لنشأتها هو الاختلاف اللهجي بين العرب.

(1) الكامل، 1: 88

(2) ينظر: الأضداد، 121-123

(3) ينظر الصحاح، مادة (نبل)

(4) اللسان، مادة (نبل)

65- الكامل، 1: 87، وابن الأنباري، الأضداد، 122، وابن منظور، اللسان، مادة (نبل)، والذود القطيع من الإبل، والشصائص، الناقة التي لا لبن لها، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (ذود)، و(شصص)، يلاحظ روية هذا البيت في الكامل على النحو الآتي:

أَعْبَطُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ أُورَثَ ذُودًا شَصَائِصًا نَبِلًا

المبحث الثاني

المشترك اللفظي⁽¹⁾

أولاً- مفهوم المشترك اللفظي

يعد المشترك اللفظي " اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة".⁽²⁾

ثانياً- عوامل ظهور المشترك اللفظي

نشأة ظاهرة المشترك اللفظي وظهورها في اللغة عوامل عدة منها :

أ- العامل اللهجي⁽³⁾، حيث تم استعمال لفظ واحد عند قبيلتين بمعنيين مختلفين ثم تم تثبيتها في المعاجم بمعنيها بعد مرحلة الجمع والتدوين.⁽⁴⁾

ب- العامل الصوتي⁽⁵⁾، وهو تغيير يصيب أحد أصوات اللفظ مما يجعله يتفق مع لفظ آخر في صورته الصوتية ويختلف في الدلالة، فتوضع هذه الألفاظ في معاجم اللغة على أنها لفظ واحد له دلالتان أو أكثر.⁽⁶⁾

ج- العامل الصرفي⁽⁷⁾، تتشابه كلمتان في الصورة الصوتية وتختلفان في الاشتقاق والدلالة⁽⁸⁾، وهو ما عرف بالاشتراك الكاذب، إذ قلما يوقع في احتمال التأويلين عند الاستعمال إلا إذا حصل التكلف بقصد التورية وما يماثلها من ألوان البديع⁽¹⁾.

(1) ينظر: المبرد، ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، 17، 19، وابن فارس، الصحابي، 201، والسيوطي، المزهري، 1:369.

(2) السيوطي، المزهري، 1:369، عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، 324، وعمر، أحمد مختار، علم الدلالة، 158، الكرايين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 114، ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 112، والمطلبي، غالب فاضل، لهجة قبيلة تميم، 263، ونجا، إبراهيم محمد، الدلالة اللغوية عند العرب، 112.

(3) ينظر: الكرايين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 119، ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 118، والمطلبي، غالب فاضل، لهجة قبيلة تميم، 264.

(4) ينظر: الكرايين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 119.

(5) ينظر: مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 118-119، والمطلبي، غالب فاضل، لهجة قبيلة تميم، 65.

(6) ينظر: الكرايين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 119.

(7) ينظر: نفسه، 121، ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 121.

(8) ينظر: الكرايين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 121.

د- العامل الخارجي، والذي يتمثل في دخول اللفظ من لغة أخرى يتفق في صورته الصوتية مع لفظ موجود في اللغة ذاتها، ثم يستعمل اللفظ بالداليتين الأصلية والدخيلة، مما يجعله مشتركاً لفظياً⁽²⁾، وفيه يقول إبراهيم أنيس: "قد تستعير اللغة كلمات تماثل صورتها كلمات أخرى فيها، وإن اختلف معناها، وهنا نرى كلمتين متحدثين في الصورة، مختلفتين في المعنى، ولكن كلاً منهما ينتمي في الأصل إلى لغة مستقلة، ومثل هذا النوع من الكلمات نادرٌ وهو وليد المصادفة، ولكنه يولد لنا المشترك اللفظي"⁽³⁾.

ثالثاً: موقف العلماء من ظاهرة المشترك اللفظي

وللعلماء موقف من هذه الظاهرة، فكان ابن درستويه (ت 347هـ) من المضيقين لتلك الظاهرة، الضابطين لها بحدود، فالسيوطي (ت 911هـ) يثبت له كلاماً يوضح موقفه من تلك الظاهرة، إذ يقول في شرح فصيح ثعلب: " لا يكون (فعل و أفعل) بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحالٌ أن يختلف اللفظان والمعنى واحد... وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو إحداهما ضد الآخر، لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعل، فيتوهم من لا يعرف العلل: أن اللفظ وضع لمعنيين والسماع في ذلك صحيح عن العرب، وإنما يجيء من لغتين متباينتين، أو لحذف واختصار في الكلام حتى اشتبه اللفظان، وخفي ذلك على السامع، فتأول فيه خطأ"⁽⁴⁾. ويفهم من كلام ابن درستويه (ت 347هـ) السابق أنه يقر بوجود المشترك اللفظي في لغتين متباينتين، ويرى أنه سماعي لا يقاس عليه، كما أنه يرى أن التباين اللهجي هو السبب الحقيقي لنشأة تلك الظاهرة.⁽⁵⁾

وبهذا يكون ابن درستويه (ت 347هـ) من المضيقين لتلك الظاهرة، إلا أن من الباحثين المحدثين من ادعى أن ابن درستويه منكر لوجود ظاهرة المشترك اللفظي، فيقول إبراهيم نجا:

(1) ينظر: مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 121

(2) ينظر: الكراعين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 120.

(3) في اللهجات العربية، 196

(4) المزهر، 1: 384-385

(5) ينظر: الكراعين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 116.

"ذهب فريق من العلماء ومنهم ابن درستويه إلى إنكار وجوده؛ لأنه طريق الإبهام والتعتمة التي ينتزعه عنها كلام العقلاء، وقد اتجه هذا الفريق إلى تأويل الألفاظ التي تشعر بالاشتراك، وجعلها من باب الحقيقة والمجاز".⁽¹⁾

وذهب صبحي الصالح المذهب نفسه، فيذكر: "أن في طليعة هؤلاء العلماء المنكرين للاشتراك المسرفين في إنكاره ابن درستويه".⁽²⁾

ومن العلماء من أَلَّف في هذه الظاهرة كتباً مستقلة ومنهم المبرد(ت 285هـ) الذي أفرد مصنفاً أسماه "ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد"، وفيه يقول: "وأما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، ومن ذلك عين التي يبصر بها، ونقول هذا عين الشيء أي حقيقته، والعين المال الحاضر، والعين عين الميزان، والعين سحابة تأتي من قِبَل القبلة، وعين الماء، وهذا كثير جداً".⁽³⁾

ويذكر المبرد(ت 285هـ) في كتابه "ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد" بعض الألفاظ التي تمثل ظاهرة المشترك اللفظي خير تمثيل، فيوضح أن المطر تحمل معنيين هما: الغيث والعذاب فيقول معلقاً على قوله تعالى: ﴿فَأَمْطَرَ عَلَيْهِمْ حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾⁽⁴⁾، "فلم يذكر المطر إلا عذاباً، فالأمطار إنزال، ولو أريد الغيث لصلح، وقد تصلح اللفظة لشيئين فتستعمل في إحداهما".⁽⁵⁾

(1) اللهجات العربية ، 109.

(2) ينظر: الكراعين، أحمد نعيم، علم الدلالة ، 116.

(3) نفسه، 3

(4) سورة الأنفال، الآية 32، يقول أبو عبيد : "في الرحمة مطر وفي العذاب أمطر"، أبو حيان، البحر المحيط، 4:319، ويشير القرطبي إلى تفسير (أمطر) بمعنى أنزل العذاب ، ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 7:321، كما يقول أبو حيان: "وكثر الإمطار في معنى العذاب ، وقال (حجارة) فوضعها موضع السجيل وهي الحجارة المسومة للعذاب"، البحر المحيط، 4:282.

(5) ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، 17

كما صنف كراع النمل(ت309هـ) "المنجد في اللغة" ليدلل على وجود ظاهرة المشترك اللفظي إذ اشتمل كتابه على تسعمائة كلمة تمثل وجود لفظين متفقين في اللفظ مختلفين في المعنى.(1)

أما ابن جنبي(ت395هـ) فقد درس الألفاظ المشتركة من منطلق المحافظة على الألفاظ بأصواتها(2)، لذا نجده يفرد بابا أسماء " اتفاق اللفظين واختلاف المعنى في الحروف والحركات والسكون".(3)

وجعل ابن فارس (ت395هـ) ظاهرة المشترك اللفظي تحت باب " أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق"(4)، ويقول فيه: " ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى كقولنا، عين الماء وعين المال.. وعين الميزان"(5) "

يلاحظ مما سبق أن ظاهرة المشترك اللفظي ظاهرة موجودة في اللغة كما يمكن القول أن المبرد(ت285هـ) من الذين أقرروا بوجودها حيث اعتنى بها، وذلك بتخصيص مصنف حول تلك الظاهرة.

(1) ينظر: مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 116، والمطلبي، غالب، فاضل، لهجة قبيلة تميم، 264

(2) ينظر: مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 116

(3) الخصائص، 2:93

(4) الصاحبى، 201

(5) نفسه، والصفحة نفسها .

رابعاً- نماذج من المشترك اللفظي

لم يقتصر المبرد(ت 285هـ) على جعل مصنفه (ما اتفق لفظه واختلف معناه) خاصاً بذكر بعض ألفاظ القرآن التي تمثل ظاهرة المشترك اللفظي، بل اشتمل كتابه الكامل على عدد من الألفاظ المتفقة في أصواتها المنطوقة والمكتوبة والمختلفة في معانيها ومما جاء عنده من المشترك اللفظي يمكن عرضه على النحو الآتي:

1- يقول المبرد(ت 285هـ): " الفرع في كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَا تَسْتَعْمَلُهُ الْعَامَّةُ تَرِيدُ بِهِ الذَّعْرَ، وَالْآخَرَ الْإِسْتِجَادَ وَالْإِسْتِصْرَاحَ". (1)

فالمبرد(ت 285هـ) يشير إلى أن (الفرع) تحمل معنيين أحدهما الذعر والخوف، وهو ما تستعمله العامة، وثانيهما الاستجداد.

ولقد أورد كل من ابن دريد(ت 321هـ)⁽²⁾ والجوهري(ت 393هـ)⁽³⁾ وابن منظور(ت 711هـ)⁽⁴⁾ المعنيين اللذين تدل عليهما كلمة (الفرع).

ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾⁽⁵⁾.
والشاهد في (الفرع) التي تعني في الآية السابقة: أهوال يوم القيامة.⁽⁶⁾

ومن الشواهد الشعرية قول سلامة بن جندل:

66- كُنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارِحٌ فَرَعٌ كَانَ الصَّرَّاحُ لَهُ قَرَعُ الظَّنَّابِيبِ

الشاهد في (فرع)، والتي جاءت بمعنى الاستغاثة.

(1) الكامل، 26:1

(2) ينظر: الجمهرة، مادة (زع ف)

(3) ينظر: الصحاح، مادة (فرع)

(4) ينظر: اللسان، مادة (فرع)

(5) سورة الأنبياء، الآية 103

(6) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 287:11، وأبو حيان، البحر المحيط، 316:6، والشوكاني،

الفتح القدير، ط2، 1964م، 429:3

66- الكامل، 26:1، وابن منظور، اللسان، (فرع)، والزبيدي، تاج العروس، مادة (فرع)، وقرع طنابيب

الأمر بمعنى تذليل الأمر، والظنوب: مسمار يكون في حبة السنان، وابن منظور، اللسان، مادة (ظنب).

2- يقول المبرد(ت 285هـ): "وقوله (مات من دون هذا أسفاً)، يقول: تحسراً، فهذا موضع
ذا وقد يكون الأسفُ الغضبُ، قال الله عز وجل: ﴿ فَلَمَّا ءَاسَفُونَا اَنۡنَقَمْنَا مِنْهُمۡ فَاَعْرَفَنَّهُمۡ
اٰجْمَعِيۡنَ ﴾⁽¹⁾

ويقول: (الأسفُ يَكُونُ الأَجِيرَ وَيَكُونُ الأَسِيرَ) ...ويقال في معنى أسفٍ عَسِيفٌ أيضاً⁽²⁾

فالمبرد(ت 285هـ) يذكر أن الأسف بمعنى الغضب كما جاء في تفسير قوله تعالى:
﴿ فَلَمَّا ءَاسَفُونَا ﴾⁽³⁾، أي أغضبونا⁽⁴⁾. وتأتي بمعنى التحسر، أما الأسف فيأتي بمعنى الأجير
والأسير.

ويشير الخليل(ت 175هـ) إلى معنى الأسف ، فيقول موضحاً: "الأسف الحزن في
حال، والغضب في حال، فإذا جاءك أمر ممن هو دونك فأنت (أسف) أي (غضبان)، وإذا
جاءك أمر ممن هو فوقك أو من قبلك فأنت حزين".⁽⁵⁾

وأورد الفراء(ت 207هـ)⁽⁶⁾ وغيره⁽⁷⁾ من العلماء أن (الأسف) تأتي بمعنى الغضب
والسخط، كما أشار الجوهري(ت 393هـ)⁽⁸⁾ وأبو حيان(ت 745هـ)⁽⁹⁾ وابن منظور(ت
711هـ)⁽¹⁰⁾، إلى أن الأسف تحمل معنى الغضب والحزن.

(1) سورة الزخرف، الآية 55

(2) الكامل، 1: 54

(3) سورة الزخرف، الآية 55

(4) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 80:16، وأبو حيان، 24:8، والشوكاني، الفتح القدير،
560:4

(5) العين، مادة (أسف)

(6) ينظر: معاني القرآن، 127:1

(7) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 80:16، والشوكاني، الفتح القدير، 560:4.

(8) ينظر: الصحاح، مادة (أسف)

(9) ينظر: البحر المحيط، 24:8

(10) ينظر: اللسان (مادة أسف)

ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾⁽¹⁾.
والشاهد في (أسفاً) فهي تأتي بمعنى شديد الغضب⁽²⁾، ولأبي حيان (ت 745هـ) توضيح
في تفسير (أسفاً) في الشاهد السابق إذ يقول: "أسفاً من أسف فهو أسف، كما تقول (فرق فهو
فرق) يدل على نبوت الوصف، ولو ذهب به مذهب الزمان لكان على فاعل، فيقال: (أسف)،
والأسف: الحزين".⁽³⁾

أما ما ذكره المبرد (ت 285هـ) حول معنى الأسيف، بأنها تكون بمعنى الأجير،
وتكون بمعنى الأسير، فقد ورد الأسيف بمعنى العبد أو الأجير عند كل من الخليل (ت
175هـ)⁽⁴⁾، وابن دريد (ت 321هـ)⁽⁵⁾، والجوهري (ت 393هـ)⁽⁶⁾.

ويشير المرصفي (ت 1349هـ) إلى أن المبرد (ت 285هـ) قد تفرد في جعل معنى
العسيف الأجير والأسير⁽⁷⁾ والحقيقة أن ابن منظور (ت 711هـ) يذكر المعنيين اللذين أوردهما
المبرد (ت 285هـ)، فيقول: "الأسيف العبد والأجير ونحوه، وقيل العسيف الأجير، والأسيف
الشيخ الفاني، وقيل العبد والأسير".⁽⁸⁾

(1) سورة الأعراف، الآية 150

(2) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 231:7، وأبو حيان، البحر المحيط، 392:4

(3) البحر المحيط، 392:4

(4) ينظر: العين، مادة (أسف)

(5) ينظر: الجمهرة، مادة (س، ف، و-ا-ي)

(6) ينظر: الصحاح، مادة (أسف)

(7) ينظر: رغبة الأمل، 120:1

(8) اللسان، مادة (أسف)

(الطويل)

ومن الشواهد الشعرية قول الأعشى:

67- أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مَخْضَبًا

الشاهد في (أسيفاً) التي جاءت بمعنى الأسير الحزين بسبب أسره ، ويقول المبرد(ت

285هـ) في توضيح هذا الشاهد: "المشهور أنه من التأسف لقطع يده، وقيل: بل هو أسير قد

كبلت يده، ويقال: جرحها الغل، والقول الأول هو المجتمع عليه". (1)

3- يقول المبرد(ت 285هـ): ".... وأهل الحجازُ يَرَوْنَ الأَقْرَاءَ الطَّهْرُ، وَأَهْلُ العِرَاقِ

يَرَوْنَهُ الحَيْضَ وَأَهْلُ المَدِينَةِ يَجْعَلُونَ عِدَدَ النِّسَاءِ الأَطْهَارَ". (2)

يشير المبرد(ت 285هـ) إلى أن القرء تأتي بلغة أهل الحجاز بمعنى الطهر، وأهل

العراق (الكوفة) يجعلونها بمعنى الحيض، أما أهل المدينة فيجعلون الطهر الوقت.

ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (3)

ويذكر المفسرون تفسيراً لهذه الآية، فيظهرون الخلاف الحاصل في تفسير (القرء)

فيقول القرطبي (ت 671هـ): "أقرأت المرأة إذا حاضت، فهي مقرئ، و أقرأت: طهرت، وقال

الأخفش: أقرأت المرأة إذا صارت صاحبة حيض، فإذا حاضت قلت: قرأت، بلا ألف، يقال:

أقرأت المرأة حيضة أو حيضتين، والقرء: انقطاع الحيض، وقال بعضهم: ما بين الحيضتين

67- الديوان، 12، الكامل، 1:55، والفراء، معاني القرآن، 1:127، وابن منظور، اللسان، مادة (أسف)،

يلاحظ أن هذا البيت جاء بروايات مختلفة ففي الديوان على النحو الآتي:

أرى رجلاً منكم أسيفاً كأنما ... يضم إلى كشحيه كفاً مخضباً

وفي الكامل كما هو مثبت، أما في معاني القرآن للفراء فجاء على النحو الآتي:

إلى رجل منهم أسيف كأنما ... يضم إلى كشحيه كفاً مخضب .

الكشحان: جانباً البطن من ظاهره وباطنه، والكشحان: دقيق الخصرين، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة

(كشح)

(1) الكامل، 1: 55

(2) الكامل، 1: 237-238

(3) سورة البقرة، الآية 228

... وقال أبو عمرو بن العلاء: من العرب من يسمي الحيض قرءاً، ومنهم من يسمي الطهر قرءاً، ومنهم من يجمعهما جميعاً، فيسمي الطهر مع الحيض قرءاً، ذكره النحاس⁽¹⁾.
ويتابع القرطبي (ت 671هـ) حديثه قائلاً: "واختلف العلماء في الأقرء، فقال أهل الكوفة: هي الحيض، وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وأبي موسى ومجاهد وقتادة والضحاك وعكرمة ... وقال أهل الحجاز: هي الأطهار، وهو قول عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت ... فمن جعل القرء اسماً للحيض سماه بذلك، لاجتماع الدم في الرحم، ومن جعله اسماً للطهر فلاجتماعه في البدن، والذي يحقق لك هذا الأصل في القرء الوقت، يقال: هبت الريح لقرئها وقارئها أي الوقت"⁽²⁾.

أما أبو حيان (ت 745هـ) فيشير في تفسيره إلى أنه: "روي عن الشافعي، أن القرء: الانتقال من الطهر إلى الحيض، ولا يرى الانتقال من الحيض إلى الطهر قرءاً"⁽³⁾.
ويقول الشوكاني (ت 1250هـ) حول (القرء): "لقد أطلقت العرب تارة على الأطهار وتارة على الحيض"⁽⁴⁾.

ومن الشواهد الشعرية قول الأعشى:
 68- وفي كلِّ عامٍ أنتَ جاشِمٌ غزوةٍ ومُنْؤثةٌ مالاً وفي الحيِّ رِفعةٌ
 تشدُّ لأقصاها عَزِيمَ عَزَائِكَا لما ضاعَ فيها من قُرُوعِ نِسَائِكَا
 (الطويل)

الشاهد في (قروء) وجاءت هنا بمعنى الأطهار

وقال الراجز:
 69- يا ربَّ ذِي حنقٍ عَلَيَّ قَارِضٌ لَهُ قُرُوعٌ كَقُرُوعِ الحائِضِ
 الشاهد في (قروء) والتي جاءت بمعنى الحيض

(1) الجامع لأحكام القرآن، 3:100

(2) الجامع لأحكام القرآن، 3:100

(3) البحر المحيط، 2:167

(4) الفتح القدير، 1:235

68- الديوان، 201-202، الكامل، 1:238، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3:100، وابن منظور، مادة (غزا)، والشوكاني، الفتح القدير، 1:235، والجاشم: المتكلف على مشقة، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (جشم).

69- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3:100، والشوكاني، الفتح القدير، 1:235، وحنق، أحنق الرجل إذا حقد حقداً لا ينحل، وقارض، القرض القطع، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (حنق) و (قرض).

(الوافر)

وقال مالك بن خالد الهذلي:

70- كَرِهْتَ الْعُقْرَ عُقْرَ بَنِي سَلِيلٍ إِذَا هَبَّتْ لِقَارِنِهَا الرِّيحُ

الشاهد في (القرء) بمعنى الوقت.

وقد أورد ابن دريد (ت321هـ)⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾ من علماء اللغة أن القرء تأتي بمعنى الحيض والظهر ، فيقول صاحب الجمهرة: " وأقرأت المرأة فهي مقرءٌ، واختلفوا في ذلك فقال قوم : هو الظهر، وقال قوم: هو الحيض، وكل مصيب ؛ لأن الأقرء هو الجمع، والانتقال من حال إلى حال فكأنه انتقال من حيض إلى طهر، وهو الأصح والأكثر، ويجوز أن يكون انتقالاً من طهر إلى حيض".⁽³⁾

4- يقول المبرد (ت285هـ): "وللشطرِ وجهان في كلامِ العرب، فأحدهما: النصف... من ذلك قولهم: شاطرُك مالي، والوجه الآخر: القصد، يقال: خذْ شطرَ زيدٍ أي قصده".⁽⁴⁾ فالشطر إما أن يكون النصف وإما أن يكون القصد، وهذا ما ذكره الخليل (ت175هـ)، كما أنه ذكر معاني أخرى لكلمة (شطر)، فيقول: " شطر فلان على أهله أي تركهم مخالفاً مرغماً، وشطر بصره يشطر شطوراً وشطراً وهو الذي كأنه ينظر إليك إلى آخر".⁽⁵⁾

كما أثبت ابن دريد (ت321هـ)⁽⁶⁾ وغيره⁽⁷⁾ ما ذكره المبرد (ت285هـ) حول (شطر) التي تكون بمعنى النصف أو القصد، وفي ذلك يقول أبو حيان: " الشطر يطلق ويراد به النصف، ويطلق ويراد به النحو".⁽⁸⁾

70- ابن الأنباري، الأضداد، 43

(1) ينظر: الجمهرة ، باب النوادر في الهمزة، 3:276

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح ، مادة (قرأ)، وابن منظور، اللسان، مادة (قرأ).

(3) ابن دريد ، في باب النوادر في الهمزة، 3:276

(4) الكامل، 1:179

(5) ينظر: العين ، مادة (شطر)

(6) ينظر: الجمهرة، مادة (ر، ش، ط)

(7) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2:141، وأبو حيان، البحر المحيط، 1:603، وابن منظور،

مادة (شطر) ، والشوكاني ، الفتح القدير، 1:153.

(8) البحر المحيط، 1:603

ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (1)
فالشاهد في (شطر) التي جاءت بمعنى الناحية والقصد والجهة. (2)

وقول الرسول عليه السلام: "الطهور شطر الإيمان" (3)
الشاهد هنا (شطر) بمعنى نصف.

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر:
71- **إِنَّ الْعَسِيرَ بِهَا دَاءٌ مُخَامِرُهَا** **فَشَطْرَهَا نَظْرُ الْعَيْنَيْنِ مَحْسُورٌ**
الشاهد في (شطرها) بمعنى القصد والناحية .
(البسيط)

5- **يقول المبرد (ت 285هـ):** "... والأميلُ فيه قولان، قالوا: الذي لا يَسْتَقِرُّ على الدّابة،
وقالوا: هو الذي لا سَيْفَ معه ". (4)
فالأميل هو الذي لا يستقر على الدابة، وهو الذي لا سيف معه، وقد ذكر هذا عند
الخليل (5) وغيره (6) من علماء اللغة، ويذكر الخليل: "أن الأميل من الرجال هو الجبان ، وهو
في تفسير الأعراب الذي لا ترس معه". (7)

ويقول ابن دريد ت(321هـ): " رجل أميل إذا كان لا يثبت على الفرس والجمع ميل". (1)

(1) سورة البقرة، الآية 144

(2) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، 141:2، أبو حيان، البحر المحيط، 1:603.

(3) مسلم، صحيح مسلم، باعتناء، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الآفاق العربية، دط، القاهرة، 2000م،
11:8، ويلاحظ أن هذا الحديث له رواية أخرى وهي "والطهور نصف الإيمان"، تخريجه، أحمد بن
حنبل، مسند الإمام، أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأنثووط، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 2008م،
219:30.

71- **الكامل، 1:180، وابن منظور، مادة (شطر)، والزبيدي، تاج العروس، مادة (شطر)، خامر الشيء، إذا**
قاربه وخالفه، يقال خامرة الداء، إذا خالفه؛ ونظر محسور، نظر عليل ، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة
(خمر)، ومادة (حسر)

(4) **الكامل، 2:244**

(5) **ينظر: العين، مادة (ملي)**

(6) **ينظر: ابن دريد، الجمهرة، مادة (ل، م، ي)، والجوهري، الصحاح، مادة (ميل)، وابن منظور،**
مادة(ميل).

(7) **العين، مادة (ملي)**

6- يقول المبرد (ت 285هـ): "... الصدى حُشْوَةٌ الرأس يقال لذلك الهامة، وتأويل ذلك عند العرب في الجاهلية أن الرجل عندهم إذا قُتِلَ فلم يدرك به الثَّارُ أنه يخرج من رأسه طائر كالبومة، وهي الهامة، والذَّكر: الصَّدَى فيصيح على قبره، اسقوني اسقوني، فإن قُتِلَ قاتله كَفَّ ذلك الطائر.. والصدى: ما يَرْجِعُ عليك من الصوت إذا كنت بمُتَسَّعٍ من الأرض، أو بِقُرْبِ جبل...، والصدأ، مهموز: صدأ الحديد وما أشبهه...، والصدى: مصدر الصَّدَى، وهو العطشان، يقال: صَدِيَّ يَصْدَى صَدَى وهو صَدٌّ".⁽²⁾

يلاحظ أن للصدى معاني متعددة، وقد أثبتت المعاني التي ذكرها المبرد (ت 285هـ) في بعض معاجم اللغة⁽³⁾، مما يدل دلالة واضحة على وجود ظاهرة المشترك اللفظي عند العرب.

ومن الشواهد الشعرية قول القطامي: (البسيط)

72 - فَهَنْ يَنْبَذَنَّ مِنْ قَوْلٍ يُصْبِنَ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْعُلَّةِ الصَّادِي

وبعد سرد مجموعة من الأمثلة الواردة عند المبرد (ت 285هـ) في كتابه الكامل، يمكن القول: إن ظاهرة المشترك اللفظي موجودة في اللغة، مما يؤكد ذلك أن معاجم اللغة سجلت في ثنايا صفحاتها عدداً من الألفاظ المتشابهة في أصواتها الدالة على معنيين مختلفين أو أكثر، كما أن تصنيف مؤلفات حولها يثبت وجود هذه الظاهرة، فورود هذه الظاهرة في القرآن الكريم عند تفسير ألفاظه يدل دلالة قاطعة على وجودها.

(1) الجمهرة، مادة (ل، م، ي)

(2) الكامل، 1: 310-311

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح، مادة (صدى)، وابن منظور، مادة (صدى).

72- الكامل، 1: 311، وابن منظور، اللسان، مادة (صدى)، الغلة: شدة العطش وحرارته، ابن منظور، اللسان، مادة (غلل).

المبحث الثالث

الترادف (1)

أولاً- الترادف لغة

يعد الترادف في اللغة: تتابع شيء خلف شيء، وترادف الشيء تبع بعضه بعضاً، والترادف يعني التتابع. (2)

ثانياً- الترادف اصطلاحاً

أما في الاصطلاح فهو: "الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد". (3) ولظهور ظاهرة الترادف في اللغة عوامل عدة منها:

ثالثاً- عوامل ظهور الترادف

أ- العامل اللهجي (4): ويوضح ابن جني (ت 395هـ) دور اللهجة في ظهور الترادف فيقول: "وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به فإذا ورد شيء من ذلك، كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان، فينبغي أن نتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلة تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنه استعار الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها فلحقت لطول المدّة، واتصال استعمالها بلغته الأولى". (5)

فاللهجات تتداخل مع بعضها بعضاً، وذلك بأن تستعمل قبيلة ما كلمة لمعنى من المعاني أو اسماً لشيء ما، وتستعمل قبيلة أخرى كلمة أخرى للشيء نفسه، فيحصل الاحتكاك بين القبيلتين، فتأخذ كل قبيلة الاسم أو الكلمة عن الأخرى، فيشتهر الاسمان ويصبحان مترادفين (6).

(1) ينظر: ابن جني، الخصائص، 1: 374، وابن فارس، الصحابي، 97، والسيوطي، المزهري، 1: 405

(2) ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (ردف)

(3) السيوطي، المزهري، 1: 402

(4) ينظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، 182، والكراعين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 112، ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 104-105.

(5) الخصائص، 1: 372

(6) ينظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، 182، ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 104.

ب- العامل الصوتي⁽¹⁾: يؤدي حدوث تغير في أحد أصوات اللفظ لتقاربها في الصفة أو المخرج إلى وجود لفظين مختلفين في صوت واحد ويحملان الدلالة ذاتها، إذ قال أبو الطيب اللغوي: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا تختلف إلا في حرف واحد".⁽²⁾ وجاء عن ابن جني: "وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد، كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا و من هنا".⁽³⁾

ج- العامل الصرفي⁽⁴⁾: فقد يحدث حذف لأحد أصوات اللفظ تارة، وإيقائه تارة أخرى مما يوجد لفظين يحملان الدلالة ذاتها مع زيادة صوت في أحدهما.

د- ومن أسباب الترادف، أن يكون للشيء الواحد في الأصل اسم واحد، ثم يوصف بصفات متباينة فتستخدم تلك الصفات باستخدام الأصل، كالسيف فهو الأصل، وباقي الأسماء التي عرف بها إنما هي بمنزلة الصفات له، ومنها الصارم والباتر والقاضب.⁽⁵⁾

رابعاً- موقف العلماء من ظاهرة الترادف

لقد تباين العلماء في موقفهم حول ظاهرة الترادف، فكانوا بين منكرين لها وبين مؤيدين لوجودها، فمن المنكرين لوجود هذه الظاهرة ابن الأعرابي (ت 231هـ) إذ يقول: "كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كلم واحد منهما معنى ليس في صاحبه ربما عرفناه فأخبرناه به، وربما غمض علينا فلم تلزم العرب جهله"⁽⁶⁾، وقال أيضاً: "الأسماء كلها لعل خصت العرب ما خصت منها من العلل ما نعلمه ومنها ما جهله".⁽⁷⁾

(1) ينظر: عبد التواب، رمضان ، فصول في فقه اللغة، 319، ومجاهد ، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 107.

(2) السيوطي، المزهر، 1:273

(3) الخصائص، 1:374

(4) ينظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، 179، والكراعين، أحمد نعيم، علم الدلالة، 112

(5) ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، 318-319، ومجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 106.

(6) ابن الأنباري، الأضداد ، 19

(7) نفسه، 20

كما أن أصحاب الترادف يروون بعض القصص والأحاديث للبرهنة على رأيهم، ومنها "... أخبرنا أبو بكر بن دريد: حدثنا عبد الرحمن عن عمه قال: خرج رجل من بني كلاب أو من سائر بني عامر بن صعصعة خرج إلى ذي جَدَن، فأطلع إلى سَطْح والملك عليه، فلما رآه الملك اختبره، فقال له: (ثب) يريد اقعِد، فقال الرجل: لِيَعْلَم الملكُ أنني سامع مطيع، ثم وثب من السَطْح، فقال الملك ما شأنه؟ فقالوا له: ... أنّ الوثب في كلام نزار الطَّمَر، فقال الملك: ليست عربيتنا كعربيتهم"⁽¹⁾

ومن العلماء الذين قالوا بوجود تلك الظاهرة: الأصمعي(ت216ه) حيث خصص مؤلفاً سماه (كتاب الألفاظ) فأوردَ فيه عدداً كبيراً من الألفاظ المترادفة.⁽²⁾

أما المبرد(ت285هـ) فقد أشار إلى الترادف في كتابه "ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد" فيقول فيه: "وأما اختلاف اللفظتين والمعنى واحد، فنحو قولك: ظننتُ وحسبت وقعدت وجلست"⁽³⁾

ويرى ابن خالوية(ت370ه) أن الترادف ظاهرة موجودة في اللغة، فقد روي أنه يحفظ خمسين اسماً للسياق.⁽⁴⁾

كما تكلم ابن جني(ت395ه) عن الترادف في باب "الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً"⁽⁵⁾ حيث أشار فيه إلى وضع أكثر من اسم للشيء الواحد، وفيه يقول: "وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة، فسمعت في لغة إنسان واحد، فإن أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها من حيث كانت القبيلة الواحدة، لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله، هذا غالب الأمر، وإن كان الآخر في وجه من القياس جائزاً، وذلك كما جاء عنهم من أسماء الأسد والسياف والخمر... وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات الجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا"⁽⁶⁾.

(1) السيوطي، المزهري، 1: 396

(2) ينظر: مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، 99.

(3) نفسه، 2

(4) ينظر: السيوطي، المزهري، 1: 405

(5) الخصائص، 1: 370

(6) نفسه، 373-374

يلاحظ مما تقدم أن العلماء قد اختلفوا فيما بينهم حول ظاهرة الترادف، فمنهم من أنكرها، ومنهم من أثبتها وأقر بوجودها، كما يمكن القول أن المبرد(ت 285هـ) من الذين أقروا بها، حيث أورد عدداً من الألفاظ في كتابة الكامل تبرهن على وجود ظاهرة الترادف في اللغة.

خامساً: نماذج من الترادف

1- يقول المبرد(ت 285هـ): " وقوله: (فاظ) أي مات، ويقال: فاظ وفادَ وفُطَسَ وفازَ وفَوَّزَ، كل ذلك معنى الموت، ولا يقال بالضاد إلا للإناء .." وقال ابن جريج: أما رأيتَ المَيِّتَ حين فَوَّظَه.

ومن قال ذلك للنفس، قال: فاضتُ نَفْسُهُ، يشبهها بالإناء، وحدثني أبو عثمان المازني - أحسبه عن أبي زيد- قال: كل العرب يقولون فاضت نفسه ، إلا بني ضبّة فإنهم يقولون : فاضت نفسه، وإنما الكلام الصحيح فاظ، بالطاء لأنه مات".(1)

ففي النص السابق يظهر الخلاف في استعمال (فاظ) بمعنى الموت، بصوتي الطاء والضاد، فالعرب كلهم يقولون: فاضت نفسه إذا مات، وبنو ضبنة يقولون، فاظ، بالطاء وهو ما يراه المبرد(ت 285هـ) صحيحاً.

(الرجز)

ومن الشواهد الشعرية قول الراجز رؤبة:

73- لا يَدْفُنُونَ مِنْهُمْ مَنْ فَازًا

فالشاهد في (فاظ) بمعنى مات.

ويروي صاحب المصنف(ت 211هـ) ورود كلمة (فاظ) بمعنى مات في كلام بعض العرب، إذ يقول في يوم مقتل ماعز: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني عبد الله بن أبي بكر ... أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يوم ضرب ماعز، وطول الأوليين من الظهر حتى كان الناس يعجزوا عنها من طول القيام، فلما انصرف أمر به أن يرحم، فلم يقتل حتى رماه عمر، فأصاب رأسه فقتله، فقال: "فاظ حين لماعز نفسه".(2)

(1) الكامل، 1: 232-233

73- الكامل، 1: 232، وابن منظور، اللسان، مادة (فيظ)

(2) الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، تحقيق، حبيب الرحمن، المكتب الإسلامي، ط1، بيروت،

1972م، 7: 321

كما أشار الأصمعي(ت216ه) إلى لغة فاظ بالظاء، وفاض بالضاد، فيقول: "لا يقال فاظت نفسه، ولا فاظت، وإنما فاض الرجل وفاظ إذا مات".⁽¹⁾

وأورد الجوهري (ت 393ه) عن الأصمعي قوله: "لا يقال فاض الرجل ولا فاظت نفسه، وإنما يفيض الدمع والماء".⁽²⁾

وقد اختلف في نسبة لفظ (فاظ) بالظاء، و (فاض) بالضاد، فقد نسبت لغة (فاظ) بالظاء إلى قيس، و (فاض) بالضاد إلى بني تميم.⁽³⁾

كما يذكر ابن منظور(ت711ه) الخلاف الحاصل في نسبة فاظ وفاض ، فيقول موضحاً: "وقال أبو حاتم سمعت أبا زيد يقول بنو ضبة وحدهم يقولون فاظت نفسه ، وكذلك حكى المازني عن أبي زيد قال: كل العرب تقول: فاظت نفسه إلا بني ضبة فإنهم يقولون: فاظت نفسه بالضاد وأهل الحجاز وطيء يقولون: فاظت نفسه، وقضاة وتميم وقيس يقولون: فاظت نفسه مثل فاظت دمعته، وزعم أبو عبيد أنها لغة لبعض بني تميم، يعني فاظت نفسه وفاظت".⁽⁴⁾

2- يقول المبرد(ت285هـ): "...والجليد يقع من السماء، وهو ندى فيه جمودٌ، فتبييضُ له الأرض، وهو دون الثلج، يقال له: الجليد، والضريب، والسقيط، والصقيع".⁽⁵⁾
يلاحظ أن الألفاظ مختلفة في أصواتها المنطوقة والمكتوبة ، إلا أنها تحمل المعنى ذاته، وقد أثبت ابن دريد(321ه)⁽⁶⁾ وغيره⁽⁷⁾ أن كلاً من (الجليد، والضريب، والسقيط، والصقيع) تحمل معنى واحداً، وهو الندى الذي فيه الجمود.

(1) ابن منظور، اللسان ، مادة (فيض)

(2) الصحاح، مادة (فيض)

(3) ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (فيض)

(4) نفسه والمادة نفسها

(5) الكامل، 1:227

(6) ينظر: الجمهرة ، مادة (ت، ر، ض) ، (ج، ل، د)

(7) ينظر: الرازي، مختار الصحاح، مادة (سقط)، و(صقع)، وابن منظور، اللسان ، مادة (جد)، و(صقع)، و(سقط)

3- يقول المبرد (ت 285هـ): "...والسرى لا يكون إلا سير الليل، قال الله عز وجل: ﴿قَاتِرٍ بِأَمْلِكِ﴾⁽¹⁾ من قولك أسريت، وهي اللغة القرشية، وغيرهم من العرب يقول سريت، وقد جاءت هذه اللغة في القرآن، قال الله عز وجل: ﴿وَأَلَّيْلاً إِذَا يَسِرُّ﴾⁽²⁾ فهذا من سرى، ولو كان من (أسرى) لكان (يسري)".⁽³⁾

فالمبرد (ت 285هـ) يشير إلى أن أهل قريش يقولون: أسريت: (أفعلت)، أما غيرهم من العرب فيقولون: سريت: (فعلت)، كما يشير إلى ورود (أفعل) و (فعل) في القرآن الكريم.

ويقول صاحب الجامع لأحكام القرآن في التفريق بين سرى وأسرى: "وقد قيل: (فأسر) بالقطع إذا سار أول الليل، و(سرى) إذا سار من آخره، ولا يقال في النهار إلا سار".⁽⁴⁾

ويشير ابن منظور (711هـ) إلى ما ذكره المبرد (ت 285هـ) فيقول: "وسريت سرى ومسرى وأسريت بمعنى سرت ليلاً، بالألف لغة أهل الحجاز، وجاء القرآن العزيز بهما جميعاً".⁽⁵⁾

ومن الشواهد الشعرية قول لبيد:

74- فَبَاتَ وَأَسْرَى الْقَوْمُ آخِرَ لَيْلِهِمْ وَمَا كَانَ وَقَافًا بغير مُعَصَّرٍ
الشاهد في (أسرى) بمعنى سار آخر الليل.

4- يقول المبرد (ت 285هـ): "هبط الشيء وهبطته، وبنو تميم يقولون: أهبطته، وأحرف سوى هذه يسيرة، والوجه في (فعل: أفعلته)، نحو: دخل وأدخلته، مات وأماته الله، فهذا الباب المطرد".⁽¹⁾

(1) سورة الحجر، الآية 65

(2) سورة الفجر، الآية 4

(3) الكامل، 1: 114

(4) القرطبي، 9: 65

(5) ينظر: اللسان، مادة (سرا)

74- الديوان، شرح إبراهيم جزيني، مكتبة النهضة، دط، بغداد، دت، 62، والكامل، 1: 114، وابن منظور، اللسان، مادة (عَصَرَ)، والزبيدي، تاج العروس، مادة (عصر)، وبيروني عجز البيت بدار معصر، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (عَصَرَ)، الوقاف هو الذي لا يستعجل في الأمور، والمعصر هي من عصر بمعنى الملجأ، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (وقف) و (عصر).

وأشار الفراء (ت207هـ) إلى اللغتين، إذ يقول: "هبط الله وأهبطته" (2) وذكرها كل من ابن منظور (3) والفيومي (4) والرازي (5)، إذ يقول صاحب المصباح المنير موضحاً ورود اللغتين: "هبط الماء وغيره هبوطاً من باب ضرب نزل، وفي لغة قليلة (يهبط) (هبوطاً) من باب قَعَدَ، و(هبطته) أنزلته يتعدى ولا يتعدى .. و (هبطت) من الثمن (هبطاً) نقصت، وربما عدي بالهمزة فقييل (أهبطته)". (6)

5- يقول المبرد (ت285هـ): "زَفَفْتُ السريرَ زَفَفْتُ العروسَ، وحدثني أبو عثمان المازني قال: حدثني الزيادي، قال: سمعت قوماً من العرب يقولون : أُرِفَّت العروس وهي لغة". (7)

فالمبرد (ت285هـ) يتحدث عن لغة زففت العروس وأزففت العروس، دون أن ينسب أي منهما لقوم مخصوصين من العرب، ولكن يمكن نسبتها إلى بني تميم (8)، فهم الذين يقولون (فَعَلَ: أفعلته).

ويشير ابن منظور (ت711هـ) إلى ما أشار إليه المبرد (ت285هـ)، إلا أنه يذكر أن (زَفَّ) الوجه المقدم فيقول في ذلك: "زففت العروس، وزفَّ العروس يزفها بالضم زفاً وزفافاً، وهو الوجه، وأزففتها.. بمعنى أرفها". (9)

(1) الكامل، 311:1

(2) ابن منظور ، اللسان، مادة (هبط)

(3) ينظر: نفسه والمادة نفسها.

(4) ينظر: المصباح المنير، مادة (هبط)

(5) ينظر: مختار الصحاح، مادة (هبط)

(6) الفيومي، مادة (هبط)

(7) الكامل، 1: 265

(8) نفسه، 311

(9) اللسان، مادة (زف)

كما يذكر صاحب المصباح المنير (ت 770هـ) اللغتين فيقول موضحاً: "زفت النساء العروس إلى زوجها زفاً، من باب فعل، والاسم الزفاف ... و (أزفتها) بالألف لغة" (1).

ويشير الرازي (ت 666هـ) إلى ورود اللغتين كما أنه يضيف عليهما ويظهر ذلك في قوله: " (زف) العروس إلى زوجها من باب ردّ، و (زفاً) أيضاً بالكسر، و (وأزفها) و (زرفها) بمعنى". (2)

6- يقول المبرد (ت 285هـ): " وقوله: (وإن عاهدوا أوفوا) أوفى أحسن اللغتين ، يقال وفى وأوفى". (3)

فالمبرد (ت 285هـ) يذكر لغتين هما: (أوفى) و (وفى) وأحسنهما أوفى .
ومن الشواهد القرآنية على ذلك قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِمَهْدِهِ﴾ (4)
وكذلك قوله عليه السلام: "أنا أحق من وفى بدمته" (5) .

ومن الشواهد الشعرية قول طفيل الغنوي:

75- أمّا ابن بيض (6) فقد أوفى بدمته كما وفى بقلاص النجم حاديها
الشاهد في أن الشاعر جمع بين اللغتين، فجاء بـ (أوفى) و (وفى) .

(1) الفيومي، مادة (زف)

(2) مختار الصحاح ، مادة (زف)

(3) الكامل، 1: 449

(4) سورة آل عمران، الآية 76

(5) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1994م، 56:8، يلاحظ أن هذا الحديث ورد عند المبرد بنص آخر، وهو: "أنا أولى من أوفى بدمته"، الكامل، 1: 449.

75- الديوان، تحقيق حسان فلاح أبو علي، دار صادر ، ط1، بيروت، 1997م، 141، والكامل، 1: 449، وابن جني، الخصائص، 1: 370، وابن منظور، اللسان ، مادة (وفى)، والزبيدي، تاج العروس، مادة (وفى).

* قلاص النجم: هي العشرون نجماً التي ساقها الدبران في خطبة الثريا كما تزعم العرب، والحادي المتعمد للشيء ، ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (قلاص) و (حدا).

(6) ابن بيض، بفتح الباء وكسرها، هو عن أبي زيد رجل تاجر مكثّر كان لقمان بن عاد يجبره على خراج يؤده كل عام، ينظر: الكامل، 1: 449، هـ- (1) .

يرى الكسائي (ت 189هـ) أن " وفيت بالعهد وأوفيت به سواء " (1)

أما ابن منظور (ت 711هـ) فيشير إلى أن هناك فرقاً بينهما فيقول: " .. يقال: وفي وأوفى، فمن قال (وفي) فإنه يقول: تم، كقولك: وفي لنا فلان، أي تم لنا، ومن قال (أوفى) فمعناه أوفاني حقه أي أتمه، ولم ينقص منه شيئاً، وكذلك أوفى الكيل أي أتمه ولم ينقص منه شيئاً". (2)

وقد نسب أبو حيان (ت 745هـ) لغة (أوفى) لأهل الحجاز، و (وفي) المخففة لأهل نجد، وأضاف لغة أخرى وهي (وفي) المشددة دون أن ينسبها لقوم ما. (3)

7- يقول المبرد (ت 285هـ): " ويقولون ضربةً لازِمٍ ولازِبٍ " (4)

ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴾ (5)

الشاهد في (اللازب) وهي بمعنى اللاصق (6)، وقيل بمعنى اللازق، والفرق بين اللازق واللاصق يتمثل في أن: اللازق هو الذي يلتزق بما أصابه، واللاصق هو الذي لصق بعضه ببعض. (7)

ومن الشواهد الشعرية قول النابغة:

76- ولا تحسبون الخير لا شرّاً بعده ولا تحسبون الشرّ ضربةً لازِبٍ (الطويل)

والشاهد في مجيء (لازب) بإبدال الميم باء، والمعنى واحد.

(1) ابن منظور، اللسان، مادة (وفي)

(2) نفسه، والمادة نفسها

(3) ينظر: البحر المحيط، 2: 526.

(4) الكامل، 1: 186

(5) سورة الصافات، الآية 11

(6) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 57: 15، والشوكاني، الفتح القدير، 4: 388.

(7) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 57: 15

76- الديوان، 13، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 59: 15، والشوكاني، الفتح القدير، 4: 388، وابن

منظور، اللسان، مادة (لزب)

وذكر الفراء (ت207ه) لغة لازم، وأشار إلى ورود لغة أخرى عن العرب وهي (لاتب) بمعنى لازم أي ثابت. (1)

وأشار صاحب الجمهرة (ت321ه) (2) وغيره (3) من العلماء إلى اللغتين: (لازم)، و(لاتب) والمعنى واحد وهو الشدائد الثابت اللاصق، كما جعلوا: اللازب أفصح من اللازم.

ولم تنسب أياً من اللغتين لقوم من العرب، ولكن يمكن نسبة لغة لازب إلى قريش، ولعل ما يؤيد ذلك انه روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قوله: "نزل القرآن بلسان قريش"، (4) ومما يؤكد قول علي رضي الله عنه أن الله سبحانه وتعالى يقول في القرآن الكريم: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ (5)

ويتضح من ذلك أن للعامل الصوتي دوراً في نشأة الترادف، فإبدال صوت بصوت آخر يؤدي إلى ظهور تلك الظاهرة في اللغة.

(1) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 413:3، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 57:15، والشوكاني، الفتح القدير، 4:388.

(2) ينظر: ابن دريد، مادة (زل،م) و (ب،زل)،

(3) ينظر: ابن منظور، اللسان، مادة (لزم)، و(لذب)، والرازي، مختار الصحاح، مادة (لزم)، و(لذب).

(4) ينظر: الرضي، شرح الشافية، 3:31

(5) سورة الصافات، الآية 11

الخاتمة

وبعد هذه الدراسة يمكن تسجيل عدد من النتائج، وهي على النحو الآتي:

- عدم اهتمام المبرد(ت 285هـ) بنسبة اللهجات الواردة في كتابيه الكامل والمقتضب لأصحابها، فاللهجات غير المنسوبة تفوق المنسوبة عنده، فنجد مهتماً بذكر الوجوه المتباينة عند القبائل العربية في المسائل المطروحة -غالباً- على أنها أقوال نحوية أو قضايا صرفية أو صوتية.
- اهتمام المبرد(ت 285هـ) بعرض النقطة الخلافية في المستويات الأربعة: النحوية والصرفية والصوتية والدلالية، لذلك كان يصعب التمييز إذا كانت هذه المسألة المعروضة هي خلاف لهجي أو خلاف بين النحاة، فكان المسعف في تمييز ذلك الرجوع إلى المصادر الأخرى، لا سيما إلى الكتاب لسبويه، وسر صناعة الإعراب لابن جني، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح التصريح للأزهري وغيرها من الكتب التي أثبتت لهجات العرب القديمة.
- يقف المبرد(ت 285هـ) في القسم الأكبر من اللهجات موقفاً محايداً، فلا نجده يصدر أحكاماً صريحة وواضحة على اللهجات - في الغالب- كما أنه لا يردُّ اللهجات بل يجيزها وإن وصفت - أحياناً- بالقبيحة أو النادرة، ونجده يقيس على ما كان مشهوراً من اللهجات المستخدمة بين القبائل العربية.
- تختلف اللهجات العربية باختلاف بنية الكلمة من ناحية وزنها، وانتقال الحركات وإبدال حرف مكان حرف بالإعلال والحذف، ولعل هذا الأمر متعلق إلى حدٍّ كبير بالناحية الصوتية، فاختلاف الأوزان والحركات في الكلمة يؤثر تلقائياً على الناحية الصوتية.

الفهارس

257 الفهارس
258 فهرس الآيات القرآنية
263 فهرس الأحاديث
264 فهرس الأشعار
268 فهرس الأعلام
277 فهرس الأماكن
278 فهرس الأمثال
279 فهرس الجماعات والقبائل
282 خارطة توزيع القبائل العربية
283 فهرس المصادر والمراجع

فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
سورة الفاتحة (1)		
195، 193	2	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
41	5	﴿ يَاكَ تَبِعْتُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ ﴾
36	6	﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾
سورة البقرة (2)		
59	6	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
139	19	﴿ يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي أَذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾
227	46	﴿ الَّذِينَ يَطَّوَّنُونَ إِنَّهُمْ مُلَقَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾
13	60	﴿ فَقلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾
228، 227	78	﴿ إِلَّا آمَنِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَطَّوَّنُونَ ﴾
243	144	﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾
229	207	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾
167، 166	214	﴿ وَرَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾
240	228	﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْصِدْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾
16	280	﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾
32	282	﴿ وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾
سورة آل عمران (3)		
29	31	﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾
38	44	﴿ ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ ﴾
253	76	﴿ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ ﴾
سورة النساء (4)		
175	66	﴿ وَلَوْ أَنَا كُنْبًا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرَجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾
سورة المائدة (5)		
16	1	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾

31	54	﴿ يَتَابِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ بَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ رَبِّهِمْ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُجِبُونَهُ ﴾
سورة الأنعام (6)		
129	99	﴿ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْوَعِهِ إِن فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾
185	150	﴿ قُلْ هَلَمْ تُشْهَدُوا كُفْرًا ﴾
سورة الأعراف (7)		
193	44	﴿ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾
239	150	﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا ﴾
168	182	﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
سورة الأنفال (8)		
235	32	﴿ فَأَمْطِرَ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾
130	66	﴿ أَتَنْتَنَ خِفَافًا اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾
سورة التوبة (9)		
77	26	﴿ وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴾
سورة هود (11)		
173	43	﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾
59	71	﴿ وَأَمْرًا تَأْتِيهِ فَتُجِيبُهُ فَتَنْبِتُهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَثِهِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾
59، 56	72	﴿ ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾
سورة يوسف (12)		
63	14	﴿ قَالُوا لَيْنَ أَكَلَةَ الذُّمِّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَسِرُونَ ﴾
191	18	﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ﴾
228	20	﴿ وَشَرُّهُ بِشَمَنِ بَخْسِ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَأَنَّهُ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾
158، 157، 159	31	﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾
47	76	﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾
سورة إبراهيم (14)		
73	14	﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ ﴾
سورة الحجر (15)		

134	53	﴿ قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾
111	56	﴿ قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾
251	65	﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾
سورة الكهف (18)		
218	63	﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَيْتُهُ إِلَّا الشَّيْطَانَ أَنِ أَذْكَرَهُ وَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ﴾
سورة طه (20)		
153	94	﴿ قَالَ يَبْنَومَ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾
سورة الأنبياء (21)		
237	103	﴿ لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرَجُ الْأَكْبَرُ ﴾
سورة المؤمنین (23)		
،179 ،178 182 ،181	36	﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾
سورة النور (24)		
128	31	﴿ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾
سورة الفرقان (25)		
190	22	﴿ حِجْرًا تَحْجُرُونَ ﴾
192	64	﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا ﴾
سورة الشعراء (26)		
116	195	﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾
سورة القصص (28)		
216	81	﴿ فَتَسْفَنَّا بِهِ وِيدَارِهِ ﴾
سورة لقمان (31)		
31	19	﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْمُجْبَرِ ﴾
36	20	﴿ وَأَسْبَغْ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ ﴾
سورة الأحزاب (33)		
185	180	﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾

سورة سبأ (34)		
146، 144	10	﴿يَنْجِبَالُ أَوْيِ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾
سورة يس (36)		
38	40	﴿لَا الشَّمْسُ يَلْبِغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾
سورة الصافات (37)		
255، 254	11	﴿إِنَّا خَلَقْنَهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾
سورة الزخرف (43)		
238	55	﴿فَلَمَّاءَ اسْفُونا أَنْقَمْنَا مِنْهُمُ فَأَغْرَقْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾
151	68	﴿يَعْبَادُ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾
209	76	﴿وَمَا ظَلَمْتَنَّهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾
سورة الجاثية (45)		
227	24	﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾
سورة محمد (47)		
56	18	﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾
سورة الرحمن (55)		
106	31	﴿سَنَفَعُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾
65	54	﴿مُتَكَبِّرِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَّانِيهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ وَحَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾
سورة الواقعة (56)		
116، 115	65	﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾
سورة الحشر (59)		
31	4	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾
سورة الملك (65)		
190	11	﴿فَسَحَقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾
سورة القلم (68)		
231، 230	20	﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾
سورة الحاقة (69)		
227	20	﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْكٌ حَسْبِيَّةٌ﴾

سورة المرسلات (77)		
46	11	﴿وَإِذَا أُرْسِلُ أَقْبَتُ﴾
سورة المطففين (83)		
192	1	﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾
24	36	﴿هَلْ تُؤْتِيهِمُ الْكِفَارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾
سورة الأعلى (87)		
230	5	﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾
27، 24	16	﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾
سورة الفجر (89)		
251	4	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَ﴾
سورة الليل (92)		
176، 175	20-19	﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا إِتْيَاءَ وَجْهِهِ الرَّغْبَى﴾
سورة الماعون (107)		
61	1	﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِاللَّيْلِ﴾
سورة الكافرين (109)		
70	4	﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ﴾

فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الحديث
253	أنا أحق من وفي بذمته
243	الطهور شرط الإيمان
208	ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه
140	من أعان على قتل مؤمن ولو بشرط كلمة، لقي الله عز وجل مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله

فهرس الأشعار

رقم الصفحة	البحر	الشاعر	رقم الشاهد	الشاهد
الباء				
156	الطويل	----	33	وما الدهر إلا مجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً
240	الطويل	الأعشى	67	أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما يضم إلى كشحيه كفاً مخضباً
32	الوافر	جرير	3	فَقَضَّ الطَّرْفَ إنك من نمير فلا كعب بلغت ولا كلابا
191	الكامل	هنّي بن أحمر الكناني	54	عجبٌ لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب
27	الطويل	مزاحم العقيلي	2	فدع ذا ولكن هتّعين متيماً على ضوء برقٍ آخر الليل ناصب
77	الطويل	هدبة بن خشرم	16	عسى الله يغني عن بلاد ابن قادرٍ بمنهمر جون الرباب سكوب
175	الطويل	النابغة الذبياني	42	حَلَفْتُ يَمِيناً غيرَ ذي مَثْوِيَةٍ ولا علمَ إِحْسَنَ ظَنُّ بِصاحبِ
254	الطويل	النابغة	76	ولا تحسبون الخير لا شرَّ بعده ولا تحسبون الشرَّ ضربة لا زب
237	البسيط	سلامة بن جندل	66	كُنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارِحُ فَرِعَ كَانَ الصَّرَاخُ لَهُ قَرَعُ الظَّنَائِبِ
التاء				
102	الرجز	قيم بن أوس	24	بالخير خيرات، وإن شرا فا ولا أريد الشرَّ إلا أن تا
171	الوافر	سنان الفحل الطائي	39	فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت، وذو طويت
181	الرجز	حميد الأرقط	48	يُصْبِحُنَ بِالْقَفْرِ غَرِيْبَاتِ هَيْهَاتِ من مُصْبِحِهَا هَيْهَاتِ
41	الطويل	----	7	وأنا لأيسارٌ إذا هبت الصبا مطاعيم أيسارٌ إذا الهير هبت
232	الطويل	----	64	بأيدي رجالٍ لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلّت
199	الكامل	شبيب بن معيل	57	حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نواراً أجنّت
الجيم				
43	الرجز	----	9	خالي عويف وأبو علجّ المطعمان اللحم بالعشجّ
الحاء				
242	الوافر	مالك بن خالد الهذلي	70	كرهت العقر عقر بني سليل إذا هبت لقارئها الرياح
128	الطويل	----	27	أبو بِيصَات رابحٌ متأدب رفيقٌ بمسح المنكبين سبوح
الدال				
230	البسيط	ابن مفرغ الحميري	62	شريت برداً ولولا ما تكنفني من الحوادث ما فارقتّه أبدا

244	البسيط	القطامي	72	فَهْنُ يَنْبُذْنَ مِنْ قَوْلِ يَصْبِنَ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْغَلَّةِ الصَّادِي
118	الطويل	----	23	وَمَا سَبَقَ الْقَيْسِي مِنْ ضَعْفِ حَيْلَةٍ وَلَكِنْ طَفَّتْ عِلْمَاءُ قُلْفَةُ خَالِدٍ
139	الطويل	كثير	29	وَكُلَّ خَلِيلٍ رَاعِنِي فَهُوَ قَاتِلٌ مِنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةٌ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ
176	البسيط	النابعة الذبياني	43	وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسَانُلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَأَيًّا مَا أَبَيْتَهَا وَالنُّوْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَدِّ
154	الخفيف	أبي زبيد الطائي	31	يَا ابْنَ أُمِّي، وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ
54	الطويل	----	12	خَلِيْلِي بِالْبُوبَةِ عُوْجًا فَلَا أَرَى بِهَا مُنْزَلًا إِلَّا جَدِيْبَ الْمُقَيْدِ

الراء

55	الرجز	----	14	إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدْرٌ تَقْضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ
180	المنسرح	الربيع بن ضبع الفرزاري	46	أَبَا امْرِئِ الْقَيْسِ هَلْ سَمِعْتَ بِهِ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ طَالَ ذَا عَمْرَا
200	الطويل	الفرزدق	58	مَتَى تَرُدُّ يَوْمًا سَفَارَ تَجَدَّ بِهَا أَدْيُهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُغَوْرَا
200	مخلع البسيط	الأعشى	59	أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدِي بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَرَّ حَدْ عَلَى وَبَارٍ قَتَلْتَ جَهْرَةَ وَيَسَارُ
103	البسيط	الحطيئة	19	مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحِ بَدِي مَرَّخِ حُمُرِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءً وَلَا شَجْرُ
41	الطويل	----	8	فَهَيْتَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَافَتْ عَلَيْكَ الْمَوَادِرُ
209	الطويل	قيس بن ذريح	60	تَبَكِّي عَلَى لَبْنِي وَأَنْتِ تَرَكْتَهَا وَكُنْتُ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتِ أَقْدَرُ
149	البسيط	جرير	30	يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْقَيْتُكُمْ فِي سَوْءَةِ عَمْرُ
243	البسيط	----	71	إِنَّ الْعَسِيرَ بِهَا دَاءٌ مَخَامَرُهَا فَشَطْرُهَا نَظْرُ الْعَيْنِينَ مَحْسُورُ
230	البسيط	----	63	اشْرَوْا لَهَا خَاتِنًا وَابْغُوا لَخَنْتَبِهَا مَوَاسِيًا أَرْبَعًا فِيهِنَّ تَذْكَيرُ
190	الطويل	جرير	53	كَسَا اللَّؤْمُ تَيْمًا خَضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلًا لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخَضْرُ
251	الطويل	لبيد	74	فِي بَاتٍ وَأَسْرَى الْقَوْمِ آخِرَ لَيْلِهِمْ وَمَا كَانَ وَقَافًا بَغِيرَ مَعْصَرٍ
160	الكامل	الفرزدق	36	كَمْ عَمَةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدَاعٌ قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عَشَارِي

السين

176	الرجز	----	45	وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
-----	-------	------	----	--

الضاد

172	الطويل	الطائي	41	فَقُولَا لِهَذَا الْمَرءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيًّا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِيَّ الْفَرَائِضُ
-----	--------	--------	----	---

242	الرجز	-----	69	يا رب ذي حنقٍ علي قارض له قروء كقرء الحانض
الطاء				
249	الرجز	-----	73	لا يدفنون منهم من فاظا
العين				
134	الطويل	متمم بن نويرة	28	فعيدك ألا تسمعيني ملامة ولا تنكنى قرَحَ الفؤاد فييجعا
104	الطويل	ذي الرمة	20	أمنزلتني مَيِّ سلامٍ عليكما هل الأزمن اللاتي مضين رواجعُ
154	الرجز المشطور	أبي النجم	32	يا ابنة عما لا تلومي واهجعي ألم يكن يببيضُ لو لم يصلَعِ
الفاء				
191	الطويل	منذر بن درهم الكلبي	55	حنانٌ ما أتى بك ههنا أدو نسبٍ أم أنت بالحي عارفُ
187	الطويل	-----	52	بحيهلا يزجون كل مطية أمام المطايا سيرها متقاذفِ
القاف				
27	الطويل	طريف العنبري	3	تقول: إذا استهلكت مالا للذة فكيفة : هشيء بكفيك لائق
172	الطويل	عارف الطائي	40	فإن لم يغير بعض ما قد فعلتم لأنتحين للعظم ذو أنا عارقه
49	الطويل	مجنون ليلى	10	فعيئاش عيناها وجيدش جيدها سوى أن عظم الساق منش دقيق
الكاف				
241	الطويل	الأعشى	68	أفي كل عام أنت جاشم غزوة مورثة مالا وفي الحي رفعة تشد لأقصاها عزيمة عزانكا لما ضاع فيها من قروء نسانكا
اللام				
232	المنسرح	-----	65	أفرح أن أرزأ الكرام وأن أورث ذوداً شصانصاً نبلا
54	السريع	عمر بن أبي ربيعة	13	بجانب البوابة لم نعهده تقادم العهد بأن يؤهلا
158	الطويل	-----	35	ويزرع حسل أنه فرع قومه ومأ أنت فرع يا حسيل ولا أصل
207	الطويل	عبد الله بن همام السلولي	22	ودموا لنا الدنيا وهم يرضعونها أفاويق حتى ما تدر لها ثعل
213	الطويل	امرؤ القيس	61	فقلت يمينُ الله أبرح قاعداً ولو ضربوا رأسي لديق وأوصالي
الميم				
126	الطويل	-----	26	فدع عنك ذكر اللهو واعمد لمدحه لخير معد كلها حيثما انتمى

				لأَعْظَمَهَا قَدْرًا، وَأَكْرَمَهَا أَبًا وَأَحْسَنَهَا وَجْهًا وَأَعْلَنَهَا سُمًّا
94	الطويل	العباس بن عبد المطلب	18	ضَرَبْتَهُمْ ضَرْبَ الْأَحَامِسِ غَدْوَةً بَكل يَمَانِي إِذَا هُزَّ صَمَمًا
176	الطويل	ضرار بن الأزور	44	عَشِيَّةً لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا المَشْرِفِيُّ المُصَمِّمُ
198	الوافر	الجيم بن صعب	56	إِذَا قَالَتْ حِذَامُ فَصَدَّقُوها فَإِنِ القَوْلُ مَا قَالَتْ حِذَامُ
	الكامل	جرير		ذَمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنزِلَةِ اللّوِي وَالعِيشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَقْوَامُ
38	----	الراجز بن العجاج	5	يَا هَالِ ذَاتِ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ وَكفكَ المَخْضَبِ البِنَامِ
91	الطويل	----	17	بَكل قَرِيشِي إِذَا مَا لَقِيْتَهُ سَريعَ إِلى دَاعِيِ النَدَى وَالتَّكْرَمِ
59	الطويل	ذي الرمة	15	فِيَا ظَبِيَّةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَاجِلِ وَبَيْنَ النِّقَا أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمِ
النون				
104	الرجز	رؤية	21	وَرَحْمُ رَكنِيكَ شَدَادِ الأَرَكَنِ
162	الوافر	سُحَيْلِ بنِ وَثِيلِ	37	وَمَاذَا تَبْتَغِي الشَّعْرَاءُ مَنِي وَقد جَاوَزْتَ حَدَّ الأَرْبَعِينَ
39	الوافر	----	6	كَأَنِّي بَيْنَ خَافِيَتِي عَقَابِ أَصَابَ حِمَاقَةَ فِي يَوْمِ غِيَنِ
163	البيسيط	----	38	مَا سَدَّ حَيًّا وَلَا مَيِّتٌ مَسْدُهُمَا إِلَّا الخَلَاتِفَ مَن بَعْدَ النَّبِيِّينِ
الهاء				
187	البيسيط	----	51	وَهَيَّجَ الحَيِّ مَن دَارَ فَظَّلَ لَهُمُ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحِيَهْلُهُ
	الرجز	----		بِاسْمِ الذِّي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمِّه
185	الرجز	----	50	يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِلَّا هَلُمَّ
157	الكامل	----	34	أَبْنَائُهَا مُنْكَنَّفُونَ أَبَاهُمْ حَنِيقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمُ أَوْلَادُهَا
180	الطويل	جرير	47	فَهِيهَاتُ هِيهَاتُ العَقِيقِ وَأَهْلُهُ وَهِيهَاتُ خَلٌّ بِالعَقِيقِ تُوَاصلُهُ
182	الطويل	حميد الأرقط	49	تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مُضِيْنَ مَن الصَّبِيِّ فَهِيهَاتِ هِيهَاتِ إِلَيْكَ رَجوعُهَا
253	البيسيط	طفيل الغنوي	75	أَمَّا ابْنُ بِيضٍ فَقد أوفى بِذِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقِلاصِ النَجمِ حَادِيهَا
53	الرجز	رؤية	11	لِلّهِ دَرِ الغَانِيَاتِ المَدَّةِ سَبَحَنَ وَاسْتَرْجَعَنَ مَن تَأَلَّهِي
الواو				
11	الطويل	الحطيئة	1	وَإِنِ قَالِ مَوْلَاهُمْ عَلَيَّ جَلَّ حَادِثٌ مِنَ الدَّهْرِ رَدُّوا فَضَلَ أَحْلَامِكُمْ رَدُّوا

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام:

						106	16	إبراهيم الأعرج:
223	66	51	3	8	3	2	(د)	إبراهيم أنيس:
							234	
							27	أبيّ:
							3	أحمد أبو الفرّج:
							240	الأخفش:
199	151	136	115	93	88	86	66	الأزهرى:
					202	201	200	
			146	125	101	31	(ر)	الأشموني:
			130	128	58	56	32	ابن أبي إسحاق:
							67	الأصبهاني:
	250	248	226	132	122	107	42	الأصمعي:
							246	ابن الأعرابي:
					241	240	20	الأعشى:
						214	16	الأعلم الشنتميري:
	130	128	106	67	32	14	13	الأعمش:
							213	امرؤ القيس:
229	227	225	223	222	115	114	68	الأنباري:
						232	231	
							59	البرزيّ:
							59	البصريّ:
							163	البغدادي:
							(ز)	البنّا الدمياطي:

									27	تميم العنبري:	
									(د)	الجاحظ:	
								133	132	الجاربردي:	
									47	ابن جبير:	
									249	ابن جريج:	
									(ز)	الجزري:	
								190	180	149	جرير:
				131	62	59	43	32			ابو جعفر:
									47		ابن جمّاز:
					115	114	107	35	(د)		الجندي:
46	44	40	37	30	23	17	16	13			ابن جني:
	90	86	83	79	72	66	50	48			
	138	136	126	115	114	113	110	100			
		248	245	236	211	204	184	164			
	204	187	133	49	43	35	21	19			الجوهري:
					238	237	232	229			
									198		الجيم بن صعب:
									226		أبو حاتم السجستاني:
									189		ابن الحاجب:
							139	16			الحسن:
							103	11			الحطيئة:
							218	153			حفص:
				130	74	73	67	27			حمزة:
									182	181	حميد الأرقط:

158	151	149	129	93	35	31	(ر)	أبو حيان:	
238	231	209	206	205	204	203	202		
					254	241	239		
							106	أبو حيوة:	
							182	خالد بن أياس:	
167	153	128	127	111	106	35	(ز)	ابن خالويه:	
							248		
							214	ابن خروف:	
				206	126	115	31	الخصري:	
							(د)	ابن خلدون:	
				130	74	67	63	خلف:	
145	137	97	94	89	85	57	52	الخليل:	
				242	181	149	148		
						133	132	118	الخوارزمي:
							191	درهم الكليبي:	
				235	234	224		ابن درستويه:	
237	226	111	108	83	49	48	46	ابن دريد:	
						243	242		
							77	الدوري:	
							59	ابن ذكوان:	
						104	59	ذو الرمة:	
							95	الرازي:	
				249	195	104	53	رؤية:	
							123	ربيعة بن مالك:	
							16	ابو رجاء:	

43	33	30	27	23	21	20	15	12	الرضي:		
	128	95	87	77	66	63	49	48			
							203	202			
							65، 59	رويس:			
					129	95	51	11	الزبيدي:		
							208	الزجاج:			
					215	213	13	الزجاجي:			
	83	57	51	49	41	23	21 (ر)	الزمخشري:			
					212	182	158				
							147	أبو زيد الأنصاري:			
							154	أبو زيد الطائي:			
							162	سحيم بن وثيل:			
					166	95	92	ابن السراج:			
							11	السرقسطي:			
							195	سفيان بن عيينة:			
		226	53	52	44	42	39	ابن السكيت:			
							237	سلامة بن جندل:			
							146	السلمي:			
							237	سنان الفحل الطائي:			
							41	أبو سوار الغنوي:			
							63	السوسي:			
22	21	20	18	17	15	14	12	10	9	8	سيبويه:
56	55	47	45	35	33	30	29	28	26	25	
87	85	83	78	77	76	75	72	71	69	66	
	105	103	102	101	99	97	96	94	92	90	
	127	125	123	121	120	118	116	114	113	109	
	149	148	145	144	143	142	137	135	132	129	

180 179 173 168 166 161 156 153 152 150
204 201 198 197 195 194 193 189 186 184
217 216 215 214 213 212 208 207 205

الشافعي: 4

شبيب بن معيل: 199

ابن الشجري: 126

الشلوبين: 156

الشنقيطي: 14

الشوكاني: (ر) 241

شبية: 181

صالحة آل غنيم: (د) 51 116 119

صبحي الصالح: 235

الصميري: 34 25 36

ابن الضائع الأشبيلي: 171

ضرار بن الأزور: 176

طفيل الغنوي: 253

طلحة: 13 14

عائشة: 241

عارف الطائي: 172

عاصم: 67 130

العباس بن عبد المطلب: 92

ابن العجاج: 38

عبدالرحمن: 106

ابن عصفور: 19 86 88 100 103 114 118

ابن عقيل: 86 103 115 151 164 171

عكرمة: 32

العلوي: 93

علي: 63

عمر (رضي الله عنه): 32

ابن عمر: 241

عمر بن أبي ربيعة: 54

عمر بن أبي عبيد: 32

أبو عمرو بن العلاء: 47 56 59 67 77 144 153

الفارابي: 2

ابن فارس: 48 41 49 52 53 137 236 247

الفارسي: 247

أبو الفداء: 77 74 73 40

الفراء: 158 143 129 127 110 63 55 52 50 15 163 194 229 238 252 254

أبو الفضل: 14

الفيومي: 185 129 95

قالون: 67 59

قتادة: 106

ابن قتيبة: 8

القرطبي: 241 240 231 229 227 16 13 8

ابن القضاة: 32

القطامي: 244

قطرب: 226

أبو قعفس الأَسدي: 143

قنبل: 36 59

قوَال الطائي: 172

قيس بن ذريح: 209

ابن كثير: 36 218

كثير: 139

كراع النمل: 236

الكسائي: 10 27 63 67 74 77 106 153 168 253

ليبيد: 251

الليثاني: 169

لقيم بن أوس: 122 123

المازني: 144 145

المالقي: 51

ابن مالك: 100 143 152

مالك بن خالد الهدلي: 242

المبرد: (د) 7 9 10 12 14 15 17 18 20 21 22

24 25 26 28 29 33 35 37 39 40 42

45 47 48 50 52 53 54 56 57 58 60

62 64 68 69 71 74 75 76 79 82 84

85 87 89 91 92 94 96 97 98 99

102 103 105 106 108 112 116 117 118 119

121 123 124 125 127 129 131 132 134 135

138 142 143 145 147 148 149 150 151 152

153 155 156 157 160 161 162 163 164 166

168 169 170 182 183 186 188 189 191 192

193 194 196 197 199 201 202 203 204 205

206 207 208 210 211 212 213 214 215 216

217 218 226 227 228 230 231 235 236 237

253	252	251	250	249	244	243	242	239	238	
									254	
										متمم بن نويرة: 134
						167	36	14	13	مجاهد: 134
										مجنون ليلي: 49
					130	65	36	32		ابن محيصن: 32
								175	145	المرادي: 70
								239	108	المرصفي: 108
										مزاحم العقيلي: 27
										ابن مفرغ الحميري: 230
										منذر بن درهم الكلبي: 191
95	88	61	51	46	44	39	38	35	(ر)	ابن منظور: (ر)
253	252	250	238	237	169	133	123	117	115	
										النايعة: 254 175
										نافع بن عامر: 32
						175	72			أبو النجم: 154
										النحاس: 12
		240	194	167	138	129	128	15		أبو نوفل: 146
										النووي: 133
										الهجري: 10
										هدبة بن خشرم: 77
										ابن هرمز: 146
215	197	171	166	154	151	115	114	103	91	ابن هشام: 91
										هشام (قارئ): 27
						70	59			
						99	96	95	90	الوراق: 90

ورش : 59 63 67

يحيى بن عمارة: 36

يحيى بن وثاب: 160 176

ابن يعيش: (ر) 13
57 61 63 66 69 79 83 84 86 97
100 103 114 117 118 121 128 132 136 145
148 151 152 153 154 158 161 169 170 174
177 179 182 197 199 203 206 208 218

فهرس الأماكن

									97	البصرة: 96	
								158	106	95	تهامة: 94
										90	ثقيف: 89
57	46	32	31	30	29	25	19	14	13	12	الحجاز: 12
91	88	74	73	72	70	68	65	64	63	61	
	136	135	134	133	132	131	129	115	108	106	
	179	177	174	173	166	159	157	156	155	138	
	204	202	200	199	197	196	185	184	183	182	
				254	251	250	241	240	217	216	
									96	95	الشام: 94
											العراق: 240
						251	240	146	130	61	المدينة: 61
						254	185	158	129	106	نجد: 70
										95	اليمن: 94

فهرس الأمثال

" لم يحرم من فصد له " : 16

فهرس الجماعات والقبائل

أزد السراة: 17

أسد : 16 20 21 29 43 49 55 78 111 133
180 164

أهل الحجاز: 12 13 14 19 25 29 30 31 32 46
88 74 73 72 70 68 65 64 63 61 57
135 134 133 132 131 129 115 108 106 91
177 174 173 166 159 157 156 155 138 136
202 200 199 197 196 185 184 183 182 179
254 251 250 241 240 217 216 204

أهل العالفة: 110

أهل العراق: 240

أهل الكوفة: 240 241

أهل الملفة: 61 130 146 240 251

أهل مكة: 61 116

أهل نجد: 16 70 78 129 254

بكر بن وائل: 10 11 49 50 51

تغلب بن وائل: 16 41

تميم: 8 10 12 13 14 15 19 20 21 22 23
47 46 43 39 35 32 31 30 29 28 24
119 115 106 90 70 68 58 55 51 49
173 169 164 161 159 158 155 138 133 127
201 200 199 198 196 184 183 180 177 174
252 251 250 230 209 204 203

التميم: 116

جذفة: 91

جهفة: 88 93

الحارث بن سامة: 116 117 118 194

									الحارث بن كعب: 119
									حنظلة: 20 42
									خثعم: 117
									الخرزج: 88
									خزيمة: 231
									ديبر: 43
									الرباب: 58 104
									ربيعة: 10 11 21 49 51 91 92 230
									زيد: 117
									زيد بن مناة: 52
									سعد: 20 42 185
									سلول: 107
									سليم: 10 89
									ضبة: 249 250
									طهية: 10 169
									طبي: 41 43 123 147 170 171 172 250
									عامر بن صعصعة: 133 164 248
									عبس: 104
									عجلان: 63
									عقيل: 90 91 218 284
									عكل: 38 46
									العنبر: 34 35 116 117 118
									قحطانية: 88
									قريش: 35 54 63 64 89 90 91 101 129 255

								250	43	20	قضاة:
127	107	106	70	58	55	49	39	29	16	169	قيس:
								194			
											218
											كلاب:
											169
											كناة:
											52
											لخم:
											54
											مزينة:
						54	51	49	21		مضر:
											116
											النجار:
								116	91	90	النمر:
									118	116	الهجيم:
											128
			127	89	88	63	61	46			هذيل:
									107	51	هوازن:
									169	10	يربوع:

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت125هـ)
معاني القرآن، تحقيق: هدى قراة، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1990م، (1-2).
2. الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، (ت905هـ)
شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، دار الفكر، د.ط، د.ت، (1-2).
3. الأشموني، علي نور الدين بن محمد، (ت900هـ).
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1955م، (1-3).
4. الأعشى، ميمور بن قيس، (ت629هـ)
الديوان، شرح يوسف شكري فرحات، دار الجيل، ط1، بيروت، 1992م.
5. آل غنيم صالحة
اللهجات في الكتاب لسبويه أصواتاً وبنية، دار المدني ط1، جدة، 1985م.
6. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، (ت577هـ).
الإصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط2، مصر، 1966م، (1-2).
الأضداد، تحقيق: الشربيني شريفة، دار الحديث، د.ط، القاهرة، 2009م.
7. الأنصاري، أبو زيد بن أوس بن ثابت، (ت216هـ)
النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت 1981م.
8. أنيس، إبراهيم
في اللهجات العربية، مكتبة الإنجلو المصرية، ط4، القاهرة، 1973م.
9. البحتري، أبو عبادة بن عبيد، (ت284هـ)

حماسة البحتري، ضبطه ووضع فهرسه، لويس شيخو، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، 1967م.

10. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، (ت 256هـ) صحيح البخاري، مراجعة وضبط محمد علي القطب وهشام البخاري، المكتبة العصرية، صيدا، ط4، بيروت، 2000، (1-5).

11. البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463هـ) تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، د.ط، بيروت، د.ت. (1-14)

12. البغدادي، عبد القادر، (ت 1093هـ) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 2006م، (1-13).

13. البنا الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد، (ت 1117هـ) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت، 2001م.

14. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، (ت 458هـ) السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1994م، (1-10).

15. الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف، (ت 746هـ) شرح شافية ابن الحاجب، عالم الكتب، د.ط، بيروت، د.ت.

16. جرير، ابن عطية، (ت 144هـ) الديوان، دار صادر، د.ط، بيروت، 1991م.

17. ابن الجزري، محمد بن محمد، (ت 833هـ) تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، د.ط، القاهرة، 2004م.

18. الجمحي، ابن سلام، (ت 236هـ).
طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، د.ط، د.م، 1974م،
 (2-1).
19. الجندي، علم الدين
اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب د.ط، د.م، 1983م.
20. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 395هـ)
الخصائص، تحقيق: أحمد علي النجار، ط2، دار الهدى، بيروت، د.ت، (3-1).
سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندأوي، دار القلم، ط2، دمشق، 1993م، (2-1).
اللمع في العربية، تحقيق: حسن محمد محمد شرف، دار العلم للملايين، ط1، القاهرة،
 1978م.
المحتسب في وجوه تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف
 وآخرين، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة، د.ط، القاهرة، 1994م، (2-1).
المنصف، شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان والمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى،
 وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، د.م، 1954م، (3-1).
21. ابن الجوزي، جمال الدين عبد الحمين، (ت 597هـ).
تحرير التيسير في القراءات العشر، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، ط1،
 الأردن، 2000م.
22. الجوهرى، إسماعيل حماد، (ت 393هـ)
الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين،
 ط2، بيروت، 1979م، (6-1).
23. ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، (ت 646هـ).
أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدرة، دار الجيل، دار عمان، د.ط،
 بيروت، عمان، 1989م، (2-1).
24. الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك، (ت 69هـ)
الديوان، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، ط2، بيروت، 1967م، 41
25. حسان، تمام

اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، د.ط، الدار البيضاء، 1987م

26. الحماوي أحمد، (ت 1351هـ).

شذا العرف في فن الصرف، مكتبة البابي الحلبي وأولاده، ط6، مصر، د.ت.

27. ابن حنبل، أحمد، (ت 241هـ)

مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأنثووط، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 2008م.

28. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت 745هـ).

ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1998م، (1-5).

البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1971م، (1-9).

تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1986م.

تقريب المقرب، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، دار السيرة، ط1، بيروت، 1982م.

29. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (ت 370هـ).

إعراب ثلاثين سورة من القرآن، دار مكتبة الهلال، د.ط، بيروت، 1985م.

إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1992م، (1-2).

الحجة في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد المزدي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1999م.

مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، نشر برجشتراسر، دار الهجرة، د.ط، 1934م.

30. الخضري، محمد بن مصطفى بن حسين الدمياطي الشافعي، (ت 1287هـ)

حاشية الخضري على شرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل لألفية ابن مالك، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، القاهرة، 1940م، (1-2).

31. الخطيب، التبريزي، (ت 502هـ)
تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات دار الأفاق الجديدة، ط1، بيروت، 1983م.
32. ابن خلدون، عبد الرحمن، (ت 808هـ)
مقدمة ابن خلدون، تحقيق: حامد الطاهر، دار الفجر للتراث، ط2، القاهرة، 2010م.
33. الخوارزمي، القاسم بن الحسين، (ت 617هـ).
شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض 2000م، (1-4).
34. ابن دريد، أبو بكر محمد بن حسن الأزدي البصري، (ت 321هـ)
الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة المثنى، ط2، بغداد، 1979م.
جمهرة اللغة، مؤسسة الحلبي وشركاؤه، ط1، القاهرة، 1345هـ، (1-4).
35. الدمياطي، محمد بن محمد البديري، (ت 1140هـ).
المشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة للسيوطي، تحقيق: هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف، د.ط، العراق، 1983م.
36. ذو الرمة، غيلان بن عقبة، (ت 117هـ)
الديوان تحقيق وتعليق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط3، 1993م، (1-2).
37. الراجحي، عبده
اللهجات في العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، د.ط، الإسكندرية، 1996م.
38. الرازي، محمد بن أبي بكر، (ت 666هـ)
مختار الصحاح، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده، ط1، مصر، 1973م.
39. الرضى، محمد بن الحسن، (ت 686هـ)

- شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت، د.ت، (1-4).
- شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت، د.ت، (1-2).
40. الزبيدي، محمد مرتضى، (ت1205ه).
تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات مكتبة دار الحياة، ط1، بيروت، 1306ه، (1-10).
41. الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري، (ت311ه)
معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، دار الحديث، ط1، القاهرة، 1994م، (1-5)
42. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت340ه).
الجمال في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط5، بيروت، 1996م.
مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، د.م، د.ط، الكويت، 1962م.
43. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمد بن عمر، (ت538ه).
أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، د.ط، بيروت، 1979م.
الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مكتبة البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، القاهرة، 1966م، (1-4).
المفصل في علم العربية، دار الجيل، ط2، بيروت، د.ت.
44. السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي، (ت255ه)
كتاب الأضداد، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، د.م، د.ط، القاهرة، 1991م.
45. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت316ه).
الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1996م، (1-3).
- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4، بيروت، 1999م، (1-4).
46. السرقسطي، أبو عثمان سعيد، (ت400ه)

- كتاب الأفعال، إعداد حسين محمد محمد شرف، ومراجعة: محمد مهدي علام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، القاهرة، 1980م، (1-4).
47. السفاقي، علي النوري بن محمد، (ت 1228هـ).
غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: محمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2004م.
48. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق، (ت 244هـ)
الإبدال، تقديم وتحقيق: حسن محمد شرف، وراجعه علي النجدي ناصف، الهيئة العامة لشؤون المطابع، د.ط، القاهرة، 1978م.
إصلاح المنطق، تحقيق: احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط3، مصر، 1970م.
49. سيبويه، ابو بشر عمرو بن قنبر، (ت 180هـ).
الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، د.ط، القاهرة، 1992م، (1-5).
50. السيد عبد الله بن محمد نقرة كار، عبدالله بن محمد، (ت 800هـ).
شرح نقرة كار للشافية، عالم الكتب، د.ط، بيروت، د.ت.
51. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ)
الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر، ط1، بيروت، 2003م، (1-2).
الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1984م، (1-4).
الاقتراح، دار المعارف، د.ط، سورية، د.ت.
المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي، وجود أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، د.ط، دم، د.ت، (1-2)
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، د.ط، دم، د.ت، (1-3).
- بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار المعرفة، د.ط، بيروت، د.ت
52. ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين جنة الله العلوي، (ت 542هـ)

الأمالى الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983م، (2-1).

53. الشلقاني، عبد الحميد،

مصادر اللغة، منشورات عمادة شؤون الكليات، جامعة الملك سعود، د.ط، الرياض، د.ت

54. الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، ت(654هـ)

شرح المقدمة الجزورية الكبير، تحقيق: تركي ابن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط2، الرياض، 1994م، (3-1).

55. الشنقيطي، أحمد بن الأمين، ت(1331هـ).

الدرر اللوامع على همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، دار المعرفة، ط2، بيروت، 1971م، (2-1).

56. الشوكاني، محمد علي بن محمد، ت(1250هـ).

فتح القدير، ط2، 1964، (5-1).

الفتح القدير، تحقيق: عبد الرحمن حميدة، دار الوفاء، دار الندوة، ط3، الرياض، 2005م، (4-1).

57. الصايغ، محمد بن الحسن، ت(720هـ)

اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، ط1، دم، 2004م.

58. الصبان، محمد بن علي الشافعي، ت(1206هـ).

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، د.ط، بيروت، د.ت، (4-1)

59. الصميري، محمد عبد الله بن علي بن إسحق، ت(275هـ).

التبصرة والتذكرة، تحقيق: أحمد مصطفى، دار الفكر، ط1، دمشق، 1982م، (2-1).

60. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، ت(211هـ).

المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن، المكتب الإسلامي، ط1، بيروت، 1972م، (8-1).

61. طفيل الغنوي، ابن عوف بن كعب، ت(13 ق.هـ)

الديوان، تحقيق حسان فلاح أبو علي، دار صادر ، ط1، بيروت، 1997م.

62. عبد التواب، رمضان

فصول في فقه اللغة، مطبعة المدني، د.ط، القاهرة، د.ت.

63. ابن عصفور، علي بن المؤمن بن علي، (ت 669هـ)

شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، د.ط، القاهرة، 1971م، (1-2)

ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، القاهرة، 1980م.

المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، د.ت، ط1، د.م، 1972م.

64. ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين، (ت 769هـ).

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، دار الفكر، ط15، بيروت، 1972م، (1-2).

المساعد في تسهيل الفوائد على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، ط2، دمشق، 1982م، (1-4).

65. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (ت 616هـ).

إملاء ما من به الرحمن في وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الفكر، د.ط، د.م، 1993م.

66. عمر، أحمد مختار،

علم الدلالة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع الكويت 1992.

67. ابن فارس، أبو الحسن أحمد، (ت 395هـ).

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران د.ط، بيروت، 1963م.

68. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، (ت 732هـ)

الكناش في النحو والصرف، تحقيق: علي الكبيسي، وصبري إبراهيم، د.ط.

69. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت 207هـ)
معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، ط2، د.م، 1980م، (1-3).
70. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت 175هـ)
كتاب العين، تحقيق، مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط2،
د.م، 1990م، (1-8).
71. أبو الفرج، أحمد
مقدمة لدراسة فقه اللغة، بيروت، د.ط، 1986م.
72. الفرزدق، همام بن غالب، (ت 114هـ)
الديوان، دار صادر، د.ط، بيروت، 1966م.
73. الفيومي، أحمد بن علي، (ت 770هـ)
المصباح المنير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، د.ط، مصر، د.ت.
74. ابن قتيبة، عبد الله، (ت 276هـ)
أدب الكاتب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط4، مصر،
1963م.
- الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، ط1، القاهرة، 1996م، (1-2)
75. القرطبي، محمد بن أحمد، (ت 671هـ).
الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عماد زكي البارودي، وخير سعيد، المكتبة التوفيقية، د.ط،
د.ت. (1-20)
76. القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، (ت 515هـ).
أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية،
القاهرة، 1999م، (1-3).
77. القيس، امرؤ، (ت 80 ق.هـ)
الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، ط2، مصر، 1962م.

78. كثير، ابن عبد الرحمن، (ت 105هـ)
الديوان، شرح عدنان زكي درويش، دار صادر، ط1، بيروت، 1994م.
79. كحالة، عمر رضا
معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة ط8، بيروت، 1997م، (1-5).
80. الكراعين، أحمد نعيم
علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1،
1993م.
81. ليبد، بن ربيعة بن مالك، (ت 41هـ)
الديوان، شرح إبراهيم جريني، مكتبة النهضة، د.ط، بغداد، د.ت.
82. اللحام، سعيد محمد
فيض الرحيم في القرآن الكريم، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1995م.
83. ابن ماجه، عبد الرحمن بن يزيد، (ت 275هـ)
سنن ابن ماجه، تعليق: محمد ناصر الدين، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ط1 ،
الرياض، د.ت، (1-3).
84. المالقي، أحمد بن عبد النور، (ت 702هـ)
رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد ، مطبوعات مجمع اللغة
العربية، د.ط، دمشق، 1394هـ.
85. المباركي، يحيى على يحيى
أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة، 2007م.
86. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت 285هـ):
الكامل، تحقيق عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2003م، (1-2).
ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، باعثناء، عبد العزيز الرجكوني، المطبعة
السلفية، د.ط، القاهرة، 1350هـ.

المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، د.ط، د.ت، (1-4).

87. مجاهد، عبد الكريم،

الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، الأردن، 1985

88. محمود، محمد بن عبد الله، (ت 819هـ).

الكفاية في النحو، تحقيق: إسحاق، محمد يحيى جاد الله الجعبري، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 2005م.

89. محيسن، محمد سالم

المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية 1986م.

90. المرادي، الحسن بن القاسم، (ت 749هـ)

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2001م، (4).
الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق، ط2، بيروت، 1983م.

91. المرصفي، سيد بن علي، (ت 1349هـ).

رغبة الأمل من كتاب الكامل، مكتبة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، د. ط، القاهرة، د.ت، (1-8).

92. مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، (ت 261هـ)

صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، ط3، بيروت، 1978م، (1-18)
صحيح مسلم، باعثناء، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الآفاق العربية، د.ط، القاهرة، 2000م.

93. المطلبي، غالب فاضل

لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية، دار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2007م.

94. ابن منظور، جمال الدين، (ت 711هـ).
اللسان، دار صادر، د.ط، بيروت، (1-15).
95. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، (ت 518هـ)
مجمع الأمثال، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ط، بيروت، 1961، (1-2)
96. النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، (ت 18 ق. هـ)
الديوان، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، ط3، بيروت، 2003م.
97. ابن الناظم، بدر الدين محمد، (ت 686هـ).
شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، د.ط، بيروت، د.ت.
98. نجا، إبراهيم محمد
اللهجات العربية، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008
99. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت 338هـ).
إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط2، بيروت، 1985م، (1-5).
100. الهجري، هارون بن زكريا، (ت 300هـ)
التعليقات والنوادر، تحقيق: محمد الجاسر، مطبعة الرسالة ، ط1 ، الرياض، 1986م، (1-2).
101. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن يوسف الأنصاري، (ت 761هـ)
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط1، القاهرة، 2004م، (1-4).
تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1986م.
شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي محسن عيسى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، بيروت، 1986م.
شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط10، مصر، 1965م

شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، ط3، بيروت، 1998م.

شرح الملحمة البدرية في علم العربية، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، د.ط، الأردن، 2007م.

مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت، (1-2).

102. الوراق، الحسن محمد بن عبد الله، (ت325هـ)

علل النحو، تحقيق: محمد جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، ط1، الرياض، 1999م.

103. ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن علي، (ت643هـ)

التهذيب الوسيط، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، ط1، بيروت، 1991م.

شرح المفصل، عالم الكتب، د.ط، بيروت، د.ت، (1-10)

الرسائل الجامعية:

القواسمة، أكرم، الخلافاً النحوية في اللهجات العربية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، 2004م.

Summary

Is the study of Arabic dialects of recent studies, where researchers have begun Modern diving in the wombs of mothers of Arabic books of old; to monitor the dialect of ancient Arabic and knowledge of features and characteristics, study of any language needs to be comprehensive look at the levels of the four grammatical and morphological, acoustic, and semantic.

Perhaps the motive in the selection of this study is to collect the old Arabic dialects scattered in my book (Al-Kamel and Al-Moktateb) for Al-Mobareed to classify and monitor the phenomena of variation around and know the position of Al-Mobareed.

This study consisted of four chapters and a conclusion and extension of the number of indexes, the first chapter in contrast grammar, since it was standing on the manifestations of the contrast grammar, which was due the different Arabic dialects among the tribes.

The second chapter, it was under the title: the contrast morphological, illustrated this in the Arabic dialects through: the difference in the weights of the word.

The third chapter explains the phenomenon of variation voice, Arabs tend to make a kind of uniformity and proportionality between the sounds of some letters, and seek what is lighter on the tongue and easier in the process of pronunciation, as may be tempted them to speed to speak.

Regard to Chapter four to study aspects of semantic variation, which is the antibody, and the common verbal, and synonymy.

Conclusion came to monitor the most important findings of the study.